

الأستاذ الدكتور
يحيى عطية عباينة

تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري



عالم الكتب الحديث

جدارا للكتاب العالمي

تطور المصطلح النحوي البصري

من سيبويه حتى الزمخشري

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٠٦ / ٥ / ١٠٩٧)

٤١٥

عبابة، يحيى عطية

تطور المصطلح النعوي المصري من سبويه حتى الزمخشري / يحيى عطية عبابة. - إربد:

عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٦.

() ص.

٢٠٠٦ / ٥ / ١٠٩٧ : ١٠٩٧

لواصفات: (قواعد اللغة//اللغة العربية//التراسات اللغوية)

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو ترجمته إلا بعد
أخذ الإذن الخطي المسبق من الناشر والمؤلف.

ردمك: ISBN ٩٩٥٧-٤٩٦-٥٠-X

Copyright ©
All rights reserved



عالم الكتب الحديث

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

الهاتف: ٧٧٧١٢٧١ - ٤٩٦ - فاكس: ٧٧٧١٢٧٢ - ٧٩

هاتف: ٧٧٧١٢٧٢ - ٩٩٦

مستودع بريد (٥٩١٠) الرمز البريدي (٥١١٠)

almaiktob@yahoo.com

جدارا للكتاب العالمي

للنشر والتوزيع

عمان - الصبداني - مقابل جبهة القدس

تلفاكس: ٥٦٦٧٢١١

تطور المصطلح النحوي البصري

من سيبويه حتى الزمخشري

الأستاذ الدكتور
يعلى مبابنة



٢٠٠٦

عالم الكتب الحديث
إربد- الأردن

جدارا للكتاب العالمي
عمان- الأردن

المحتويات

١٢-٥ كشف المحتويات

٢٢-١٥ المقدمة

الباب الأول :

١٧-٢٣ الفصل الأول : أقسام الكلم :

التقسيم الثلاثي للكلم: الاسم والفعل والحرف،
الاسم الموصول، واسم الإشارة والضمير، والحرف،
الفعل، أقسام الفعل من حيث التعدي واللزم،
الفعل المبني للمجهول، التقسيم الزمني للفعل،
الأفعال الناقصة، كان الحديثة، أفعال المقاربة، أفعال
الشك واليقين، أسم الفعل.

٦٦-١٨ الفصل الثاني : الإعراب والبناء :

الإعراب لغة واصطلاحاً، مصطلح الإعراب استعمالاً،
أقسام الإعراب: الرفع، والنصب، والجر والجزم،
البناء، أقسامه الضم، والفتح، والكسر، والسكون،
الحركات الإعرابية: الفتحة، والضمّة، والكسرة.
الصرف والمنوع من الصرف:
الصرف، معناه.

مصطلحات المنوع من الصرف: المتروك صرفه،
وما لا ينصرف، والمنوع من الانصراف، وغير المنصرف،
وغير المنصرف، مصطلحات موانع الصرف: ما كان
على وزن أفعل، والتعريف، والتانيث،
والألف والنون الزائدتان، والوصف، والعدل،
والجمع غير المعتل الآخر، والمجعة، والتركيب.

المبتدأ : المبتدأ، والابتداء، والمسند اليه، والاسم.
 الخبر: الخبر، والمسند، والمبني على المبتدأ، والمستقر.
 الفاعل: تقسيم سيبويه، الفاعل، والفاعلة،
 والمسند اليه. ونائب الفاعل : المفعول الذي
 لم يتعد اليه فعل فاعل، والمفعول الذي يتعداه فعله
 إلى مفعول، وما يقوم مقام الفاعل، ما كان بمنزلة
 الفاعل، والمفعول الذي لا يذكر فاعله، والمفعول
 الذي لم يسم من فعل به، والمفعول الذي جعل الفعل
 حديثاً عنه وهو ما لم يسم فاعله، اسم ما لم يسم
 فاعله، المفعول الذي أقيم مقام الفاعل وأسند اليه الفعل.
 اسم كان وأخواتها: كان الزمانية وكان الحديثة، ما يكون
 بمنزلة الفاعل، والفاعل، واسم الفاعل، والمشبّه بالفاعل
 في اللفظ، اسم كان.
 خبر إن. خبر «لا» النافية للجنس: الخبر، وخبر «لا»
 واسم «ما» المشبهة بـ«ليس».

الباب الثاني :

المفعول المطلق: المفعول المطلق، والمصدر، والمصدر
 المضاف، والمصدر المشئ، والمصدر الجامد، واسم الحدثان،
 والحدث، والفعل، واسم الفعل.
 المفعول به: المفعول، والمفعول به، والمفعول له.
 المفعول له:
 المفعول لأجله: المفعول له، والمفعول من أجله،
 والمفعول لأجله. والموقوف له، وما انتصب من المصادر

لأنه عذر لوقوع الأمر.

المفعول معه.

المفعول فيه: الظرف، والمفعول فيه، والأيام، والزمان،

اسم الزمان، الصفة، والمستقر. وأسماء الظرف: الحين،

الوقت المكان، الحين. ظرفاً الزمان والمكان ومصطلحاتهما:

ظرف الزمان، والحين، والأيام وظروف الدَّهر، والوقت ما اسم الزمان

ظرف الزمان ظرف.

ظرف المكان: ما ينتصب من الأماكن، وظرف المكان، والمكان.

الفصل الثاني: المحمول على المفعول به: ١٢٣-١٣٨

الاختصاص:

١. ما كان محمولاً على النداء: الاختصاص

٢. ما لم يكن محمولاً على النداء: الاختصاص.

المنصوب على التعظيم والمدح، المنصوب على

أعني، المنصوب على الشتم، المنصوب على

الترحم، المضارع للنداء.

الإغراء والتحذير :

١. الإغراء: الأمر، الإغراء، المنصوب على الذم،

المنصوب باللائم إضماره.

٢. التحذير: ما يكون بلفظ «إياك» وما لا يكون

بهذا اللفظ، والتحذير.

النهي، الأمر.

الاشتغال: بناء الفعل على الاسم، المنصوب على

إضمار فعل يفسره ما بعده.

الاشتغال، المفعول الذي شغل الفعل عنه.

ما أضمر عامله على شريطة التفسير.

الحال: المفعول فيه، والخبر، والصفة، والمفعول به،
والموقوع به.

التمييز: التمييز، والتبيين، والتفسير، والمفسر،
ما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو
هو. وما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، ما
ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، والمفعول
فيه، واسم «لا» النافية للجنس؛ واسم «لا»، المنكور،
المنفي، ما بعد «لا»، والنكرة، والمنصوب بـ «لا»
التي لنفي الجنس.

اسم «إن» وأخواتها: ما هو بمنزلة الابتداء، واسم إن،
وما يكون العامل فيه حرفاً جامداً غير متصرف.
خبر كان وأخواتها: اسم المفعول، وخبر كان.

البياب الثالث

التابع معنى واستعمالاً، أقسام التوابع:

المعطف: المعطف، والإشراك، النسق.

البديل: البديل، عطف البديل، وأقسام البديل:

البديل المطابق: المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة.

بدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والبديل

الذي يكون فيه الثاني هو الأول، ما ابتدئته من

الأول وهو هو، وبدل الشيء من الشيء وهما

لمين واحدة، والبديل، بدل الكل، والبديل المطابق.

وبدل البعض من الكل: وبدل البعض، ما أبدل من

الأول وهو بعضه، وبدل الشيء من الشيء

وهو بعضه.

بدل الاشتمال: الشيء الذي يبدل من الشيء
إذا اشتمل على معناه، وما يكون المعنى مشتملاً
عليه، وبدل الاشتمال.

بدل القلط والنسيان.

النعت: النعت، والصفة، والوصف، اولعت السببي.
وعطف البيان: عطف البيان، والتبيان، والبيان، والتبيين.
التوكيد: التوكيد، والصفة، والنعت،
أقسام التوكيد:

١. اللفظي: التثنية، وتكرير الكلام، والتكرير،

تكرير الاسم،

٢. المعنوي: الصفة، ما يجيء للإحاطة والمعموم،

والتوكيد تكرير الأول بمعناه، والتوكيد المعنوي.

الفصل الثاني : ١٨٧-١٩٥

المجرورات :

الجر: الجر، والخفض، والإضافة

الإضافة: أقسامها

المضاف والمضاف إليه،

الحشو، الصفة، والجر على الجوار

الباب الرابع : ١٩٧-٢٢٩

الفصل الأول: الأساليب النحوية :

الاستثناء: معناه واستعماله، أقسام الاستثناء:

الاستثناء المفرغ: ما يبقى فيه الاسم على

ما كان عليه قبل إضافة «إلا»، وما يكون فيه

الكلام معمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، الاستثناء المفرغ، ما جرى على إعرابه قبل دخول «إلا».

الاستثناء التام الموجب: ما يكون فيه المستثنى نصباً لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره، ما يكون فيه الفعل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد، ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع إلا أنه بعضه وهو المستثنى، الاستثناء الموجب.

الاستثناء التام المنفي: ما يكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه، المنفي، غير الموجب، التام غير الموجب.

الاستثناء المنقطع: المنقطع، ما لا يكون إلا على معنى «ولكن» ما يختار فيه النصب لأن الآخر لهم من جنس الأول.

الاستثناء بالشرط.

النداء: لحة عن أسلوب النداء، مصطلحات النداء: النداء، الدعاء، المنادى، المدعو.

المنادى: المنادى المضاف، المنادى النكرة، المنادى المضارع للمضاف لطوله، المنادى المفرد، المنادى المبهم.

الترخيم

الندبة

الاستغاثة: الاستغاثة، المدعو له، المدعو، المستغاث به.

التمجيد

القسم

المدح والذم
الشرط والجزاء: الشرط، الجزاء،
المجازاة.

٢٣٠-٢٩٩ الفصل الثاني: حروف المعاني

الحرف لفة واصطلاحاً

حروف المعاني، الآلات، الأدوات

الحروف المختصة:

١. الحروف المختصة بالدخول

على الأسماء المشبهة بالأفعال:

إن وأخواتها: إن، أن، لكن، كان، لبت، لعل.

معانيها «ماء الحجازية».

دلاء النافية للجنس.

حروف الجر :

من، اللام، إلى، عن، الباء، في، على، الكاف،

حتى، مذ، منذ، رب، لعل في لفة عقيل، كي،

واو القسم، تاء القسم، جير، خلا، حاشا،

متى في لفة هذيل.

٢. الحروف المختصة بالدخول على الأفعال :

نواصب الفعل المضارع:

أن المصدرية، كي، لن، إذن، حتى، واو المعية،

فاء النصب، أو.

حروف الجزم.

الحروف التي تباشر الفعل المضارع غير عاملة

به: السين وسوف، وقد وتسمى حروف التثنية.

الحروف غير المختصة :

حروف التحضيض والاستفتاح والامتناع:

ألا، لولا، ثوما، هلا.

حروف الاستفهام

حروف الجواب والردع: نعم، بلى، إن، كلا.

حروف الاضراب: بل.

حروف الصلة: أن، أن، ما، لا، من، الباء.

حروف التنبيه والنداء:

الهاء، الا، وأما، حروف النداء.

الحرف «ما» وأحواله.

الحرف (لا) وأحواله.

حروف التفسير

حروف العطف:

الواو، الفاء، ثم، أو، لا، بل

لكن، حتى، أم، أما، ليس.

أدوات الاستثناء :

الحروف: الا، حاشا، خلا.

الأفعال: ليس، لا يكون، عدا، خلا، حاشا، ما خلا.

ما عدا.

لا سيما.

الأسماء: غير، سوى، سوى، بيد، سواء

أدوات الجزاء

الخاتمة ٣٠٨-٣٠١

في خصائص المصطلح النحوي البصري

من سيبويه إلى الزمخشري.

الكشافات والفهارس.

٣٢٨-٣٠٩ - كشاف المصطلحات

٣٢٦-٣٢٩ - كشاف المصادر والمراجع

تقديم

أوشك بعد اطلاعي على هذا الصنف من الرسائل العلمية في موضوعها أن أقول إن هذه الرسالة في ما تناول صاحبها السيد يحيى عباينة مادة ومنهجاً طليعتها، وغاية ينتهي إليها البحث عرضاً للمادة، ويبحث فيها، وانتهاءً إلى النتائج التي خلّت عن الهوى. وهي في انتفاعها بمادة الموضوع استولت على أغلب المصادر والمراجع التي على الباحث فيه أن يرجع إليها ويقف عليها ويأخذ منها .

وهي في عرضها للمادة، تسائر الزمان في استعمال المصطلح في كل ألوان لفظه، دون أن تتعطف مغفلة فضل أحد ولو كان ذلك في بواكير لفظه . وقد حرصت على المطلوب من شروط التناول عرضاً وتتبعاً، وخلصت إلى غاية هذه الطائفة الكبيرة من أعلام أربعمائة سنة في استعمالها للمصطلح تقويماً واختياراً بما أغلبه مطلوب فيه .

وجهد الباحث فيها ظاهراً بيّن، بحكم فطرة فيه واستعداد اكتسبه وخلق امتاز به، فائتلف له من ذلك طاقة مكنته من أن يأتي بالمطلوب فإذا هو هذه الرسالة التي ينتفع بها الباحث ذو الاختصاص والشادي المطلع الذي يرغب في الحقيقة ويبحث عنها .

وعسى أن يكون لهذا العمل ما بعده من جهود يقدمها السيد يحيى عباينة في ميدان النحو واللغة^(١).

الدكتور

محيي الدين رمضان

(١) الأصل في هذا الكتاب رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور محيي الدين رمضان في جامعة الهرموك، وقد أجيّزت في سنة ١٩٨٤ .

المقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ، واختصنا - دون سائر الأمم - بلسان عربي مبين، وبمكة فينا بالحق نبياً عربياً، هادنا للخير، وأرشدنا إلى الصلاح، والصلاة والسلام على نبي الهدى والنور، سيدنا محمد، وعلى من تبعه ووالاه إلى يوم الدين، وبعد :

فعلى الرغم من العناية الكبيرة التي لاقاها النحو العربي منذ وقت بعيد، إلا أن هذه العناية كانت منصبّة على توضيح المذاهب النحوية، وتبيين تاريخ النحو الأول، ومراحل هذا النحو منذ القدم حتى أيامنا هذه، وقد أفلحت الدراسات في الكشف عن وجوه تاريخ النحو في أغلب فتراته، وأما دراسة المصطلح النحوي، فقد ظلت بكرة إلى عهد قريب، على الرغم من أن أكثر العلوم قد جُمِعت مصطلحاتها ودوّنت منذ أمد بعيد، والسبب في هذا يعود إلى صعوبة تتبع المصطلح النحوي عند عدد كبير من النحويين الأفاضل منذ أيام أبي الأسود الدؤلي حتى أيامنا هذه، سواء عند النحويين البصريين أو عند النحويين الكوفيين، وهذه الصعوبة ناشئة أيضاً من كثرة هذه المصطلحات واختلافها بين طائفة وأخرى، ولذا، فقد ظل هذا المصطلح بعيداً عن أيدي الدارسين إلا قليلاً .

وقد اطلعت على بعض الدراسات التي تبحث في المصطلح النحوي وهي نوعان: نوع منها مقالات أو إشارات أو حدود، فبعض هذه الإشارات تجدها في بعض الكتب التي تعالج النحو البصري أو الكوفي كما نجد في كتاب «سبويه إمام النحاة» للمرحوم علي النجدي ناصف، أو كتاب المدارس النحوية له شوقي ضيف، وربما نجد بعض هذه الإشارات في مقدمة بعض الكتب النحوية المحققة، ولكن للمحقق لا للمؤلف كما نجد في كتاب المقنضب للمبرد الذي حققه المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة.

وأما الحدود فهي تعريفات للمصطلحات النحوية في كتب خصصت للمصطلحات العلمية مثل كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي، وكتاب (الكليات) لأبي البقاء الكفوي، وكتاب (التعريفات) للشريف الجرجاني، ولكن هذه الكتب - على فضلها - لم تكن خالصة للمصطلح النحوي بعينه، وإنما كانت تعالج مصطلحات العلوم كافة، ولذا، فقد كان مؤلفوها يقتصرون على أشهر المصطلحات في الباب الذي يتحدثون عنه.

النوع الثاني من دراسات المصطلح النحوي هو المختص بهذا النوع من العلم، وقد اطلعت- قبل القيام ببحثي هذا على دراسة للمصطلح النحوي عنوانها : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، وهي مقدمة من السيد عوض حمد القوزي، والدراسة عبارة عن بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، من جامعة الرياض في السعودية، وقد خرجت منها بالملاحظات التالية :

١ . تقع الدراسة في خمس وثلاثين ومئتي صفحة بما في ذلك الكشافات والفهارس، وقد قسمها المؤلف إلى ثلاثة فصول :

- ففي الفصل الأول تحدث مقدم الرسالة عن مفهوم المصطلح النحوي، ونحو أبي الأسود الدؤلي واصطلاحاته، ثم تحدث عن نحو تلامذة أبي الأسود، وذكر منهم :

نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزٍ، وَمَهْمُونُ الْأَقْرَنُ وَعَنْبَسَةُ الْفَيْلِ، وَيَحْيَى بْنُ يَمْمَرٍ، وتحدث عن بعض مصطلحاتهم، ثم تحدث عن التهيئة لظهور المصطلحات النحوية .

- وفي الفصل الثاني تحدث عن المصطلح النحوي عند سيبويه وأستاذه الخليل، وقام بعرض مصطلحات الكتاب عرضاً مجملأً، وكان يقتصر على الواضح منها، وقد اعترف الباحث نفسه بذلك فقال^(١) : (إن المصطلح عند سيبويه جدير بدراسة مفصلة، وأنه يحتاج إلى جهد يتضاءل أمامه جهد أمثالي من المبتدئين... وإني هنا لأسجل اعترافي بأنني لم أطرق من مسأله إلا ما كان سهلاً عليّ الدخول فيه، ولم أغص حتى الآن في لجهه ...)

- وفي الفصل الثالث تحدث الباحث عن المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين ناقلاً بمض صور الخلاف في المصطلح النحوي بينهما .

٢ . لم تتفرد الدراسة- كما يبدو للقارئ- بالمصطلح البصري أو الكوفي، ولكنه تحدث عن المصطلح النحوي عامة مما جعل الاختصار سمة من سمات بحثه .

٣ . يستجّل للباحث فضل البحث المضني الذي قام به في كتب التراجع والقراءات، وذلك

(١) المصطلح النحوي ١٢٩ .

من أجل كشف مصطلحات القدماء الذين لا تتوافر لهم مصادر نستطيع من خلالها أن نحكم على استعمالهم للمصطلح النحوي، إلا أن الرجوع إلى هذه الكتب في هذا المجال يخرج إلينا بنتائج غير أكيدة، لأن هذه الكتب ألقت بعد زمان سيئويه والمبرد، وربما كان مؤلف الكتاب يذكر المصطلحات المستعملة في عصره لا في عصر من يتحدث عنه، على أن هذا يدفعني إلى أن أذكر فضل الباحث الذي يبدو أنه بذل جهوداً لا تنكر في سبيل جمع هذه الروايات والاستعمالات محاولاً الكشف عن وجوه الاستعمال فيها.

وإنما ذكرت هذه الملاحظات لأفرق بين عمل الباحث المذكور وعملي هذا.

وقد جاءت خطة بعثي وفقاً لما قام به النحويون من تقسيمات، وقد قسمته إلى أربعة أبواب وعشرة فصول وخاتمة:

فالباب الأول : قسمته إلى ثلاثة فصول الممت في الفصل الأول منها بالتقسيم النحوي للكلم- الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى- وعرضت مصطلحات النحويين البصريين لها. ففي الاسم : تحدثت عن معنى الاسم، وأشارت إلى المبهمات : اسم الإشارة، والموصول، والضمير، ثم تحدثت عن معنى الفعل، والمصطلحات التي استعملت في التعبير عنه، ثم تعرضت للتمدى واللزم، والفعل المبني للمجهول، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال الشك واليقين، وأسماء الأفعال، وبما أنني أفردت فصلاً خاصاً لحروف المعاني، فقد آثرت عدم التحدث عنها في هذا الفصل وإرجاءها إلى مكانها تجنباً للتكرار.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن الإعراب والبناء، وأقسام كل منها والحركات الإعرابية . ثم أتيت هذا الفصل بنبرة عن المصروف والمنوع من الصرف ، وبينت المصطلحات التي استعملت في هذا الباب، ومصطلحات موانع الصرف .

وفي الفصل الثالث، تحدثت عن المرفوعات، ودرست طائفة كبيرة منها : فقد بحثت في مصطلحات المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، واسم كان وأخواتها وخبر (لا) النافية للجنس، واسم (ما) الحجازية- المشبهة بـ (ليس) .

وأما الباب الثاني، فهو ثلاثة فصول تبحث جميعها في المنصوبات، فالفصل الأول منها :

بحث للمفاعيل، وقد تحدثت فيه مصطلحات المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه: (ظروف الأزمنة والأمكنة)، وقد وجدت أن مصطلحات هذه الأبواب متعددة وكثيرة .

وأما الفصل الثاني، فهو يتحدث عن الأبواب التي حملها النحويون على المفعول به، وقد تحدثت فيه عن المصطلحات التي استعملت في التعبير عن الاختصاص، والإغراء، والتحذير، والاشتغال وهي أيضاً متعددة وكثيرة .

والفصل الثالث: وهو المشبه بالمفعول في اللفظ، وقد تحدثت فيه عن مصطلحات الحال، والتمييز، واسم (لا) التي تنفي الجنس، واسم (إن) وأخواتها، وخبر كان وأخواتها .

وقسمت الباب الثالث إلى فصلين، تحدثت في الأول عن التوابع، فتحدثت أولاً عن معنى التابع لغة واصطلاحاً، ومذاهب النحويين في استعماله، ثم تحدثت عن أقسام التوابع، وقد بينت مصطلحات العطف وهي: العطف والشركة والنسق، ثم عرضت للبدل فبيّنت مصطلحاته ومصطلحات أقسامه: البدل المطابق، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الفلظ والنسيان، ثم تحدثت عن النعت والمصطلحات المستعملة في بابه وهي: النعت والصفة والوصف، وتعرضت للنعت السببي، وبعده انتقلت إلى عطف البيان، وتعرضت لمصطلحاته، ومن ثم انتقلت إلى التوكيد، ذاكراً مصطلحاته ومصطلحات قسميه اللفظي والمعنوي، وتبين لي أنهم يسمونه صفة ونعتاً، وقد حاولت تحليل هذا .

وأما الفصل الثاني، فهو في المجرورات، وقد عرضت معنى الجر ومصطلحات الخفض والإضافة والصفة، وتحدثت عن الجر على الجوار وأفردت قسماً خاصاً للحديث عن الإضافة .

وأما الباب الرابع، فهو أيضاً فصلان: خصصت الأول منهما للحديث عن مصطلحات الأساليب النحوية، فتحدثت فيه عن الاستثناء بأقسامه: الاستثناء المفرغ، والاستثناء التام الموجب، والاستثناء التام المنفي، والاستثناء المنقطع، والاستثناء بالشرط، ذاكراً المصطلحات التي استعملت في هذه الأبواب ثم تعرضت للنداء وتحدثت عن مصطلحاته وهي: النداء والدعاء، كما بحثت في مصطلحات المنادى والمدعو والمنادى المفرد والمنادى المضاف، والمضارع للمضاف والمُبهم، وبعد ذلك تحدثت عن مصطلحات الترخيم والتدبة والاستفانة

باعتبارها هروماً على النداء، ثم تحدثت عن التَعْجب والقَسَم والمَذْح والذَّم والشَّرط والجزاء، ملماً قدر الإمكان بتمبيرات النحويين عنها فوجدت أنَّ المصطلحات الأصول لهذه الأبواب ظلت ثابتة منذ زمن سيبويه .

وأما الفصل الثاني، فقد أفردته للحديث عن حروف المعاني، والمعاني التي وضعها النحويون البصريون لها، فَعَرَّضْتُ الحرف لفة واصطلاحاً، وذكرت المصطلحات البصرية التي استخدمت للتمبير عنه وهي: حروف المعاني، والآلات والأدوات.

وقد قسمت الحروف إلى قسمين، وهما: الحروف المختصة، والحروف غير المختصة :

ففي الحروف المختصة بالدخول على الأسماء وهي: المشبهة بالفعل تحدثت فيها عن: إن وأخواتها و«ما» الحجازية، و«لا» النافية للجنس، فعرضت لمعانيها ثم تحدثت عن حروف الجر جميعها، ذاكراً أغلب معانيها التي تعارف عليها علماء البصرة في ذلك الزمان، ومن ثم انتقلت إلى الحديث عن الحروف التي تباشر الفعل عاملة فيه، فعرضت لنواصب الفعل المضارع وجوازمه؛ وبعد ذلك عن الحروف التي تباشر الفعل غير عاملة فيه، وهي السين وسوف وقد، ثم تعرضت لنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة .

وبعد عرض الحروف المختصة انتقلت إلى الحروف غير المختصة بالدخول على أحد النوعين أو القبيلتين الأسماء والأفعال، وهي كثيرة جداً، درست طائفة منها وهي: حروف التحضيض والاستفتاح والاستنعا، وهي: ألا، ولولا، ولوما، وهلا، ثم تحدثت عن حروف الاستفهام، وحروف الجواب والردع وهي: نعم، وبلى، وإن، وكلا... كما عرضت لحرف الإضراب (بل) وحروف الصلة، وحروف التثنية والنداء، والحرف (ما) وأحواله والحرف (لا) وأحواله، وحروف التفسير، وحروف العطف وأدوات الاستثناء، وقد تحدثت عن أقسام ما يستثنى به، وهي الأسماء والأفعال والحروف، ثم تحدثت عن حروف الجزاء والشروط. وقد وجدت نفسي مضطراً إلى استعمال كتب المتأخرين عن الزمخشري وذلك في فصل «حروف المعاني» رغبة مني في تحديدها، ولأنَّ الكتب المختصة بهذا النحو لم تكن قد وضعت بعد، اللهم إلا بعض الكتب القليلة، واستعمالي لهذه الكتب كان لدعم رأي رأيت أو وجه كنت اختاره، ومن هذه الكتب، مغني اللبيب لابن هشام، ووصف المباني في شرح حروف المعاني للقالبي، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، وبهذا أكون قد انتهيت من الباب الرابع وهو آخر الأبواب.

وأما الخاتمة، فقد تحدثت فيها عن بعض خصائص المصطلح البصري في هذه الفترة المذكورة بشكل موجز .

وأما منهجي في المرض والتناول، فقد كان- في أغلب الأحيان- يبدأ بمرض للمعنى المصطلح لغة واصطلاحاً، ثم أسردُ تاريخ المصطلح من حيث الاستعمال ، وأذكرُ المصطلحات المرافقة له ثم أتناول المادة التي سردها بالدراسة المتأنية، وربما اتخذت موقفاً من بعضها على هدي المعايير المذكورة في مادة البحث .

وقد اعتمدت في دراستي على المصادر البصرية وذلك مثل :

كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمبرِّد، والأصول في النحو، والموجز في النحو لابن السُّراج، والجمال في النحو، والإيضاح للزُّجَّاجي، وإعراب القرآن للنحاس، والخصائص، واللمع في العربية لابن جني، والمفصل للزمخشري، وهذه هي المصادر الرئيسية، وأما المراجع الأخرى فهي كثيرة جداً قمت بإثباتها في موضعها من ثبوت المراجع والمصادر .

وقد كنت أختير من النصوص ما فيه توضيح للمرام، ولأدعم ما أقول حول استعمال المصطلح عند النحويين .

وقد وجدت أن سمة المصطلح التي كانت تعرضه للشهرة في المقام الأول هي سمة قصر العبارة، ولما كانت هذه السمة كثيرة الوجود في المصطلحات، فقد اكتفيت بذكرها بين الفينة والأخرى، ولم أذكرها في كثير من المواضع، اكتفاء بمعرفة القارئ لذلك.

وأشير في نهاية هذا التقديم إلى أنني لم أقم بإجراء أي تعديل على جسم هذه الرسالة عند طباعتها، فهي تمثل مرحلة من المراحل البحثية التي مررت بها، لم أر أنه من الحصافة التدخل بها حتى لا أغير من معالمها، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

والله من وراء القصد

المؤلف

الباب الأول

الفصل الأول: أقسام الكلم

الفصل الثاني: الإعراب والبناء

الفصل الثالث: المرفوعات

الفصل الاول

اقسام الكلم

بدأ تقسيم الكلم في وقت مبكر جداً، إذ استقرَّ التَّقسيمُ الثلاثيُّ المعروف منذ زمان سيبويه. وربما بدأ هذا التقسيم منذ القرن الأول الهجري عند أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه أمثال عَنَبَسَةَ بن ممدان «الفيل»، ويحيى بن يَعمُر، وعبد الرحمن بن هرمز، ويذكر القِفْطِي صاحب إنباه الرواة أنَّ علي بن أبي طالب - كَرَّمَ الله وجهه - ألقى إلى أبي الأسود صحيفة فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم. الكلامُ كُلُّهُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فالاسمُ ما أنبأ عن مُسمًى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمًى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل... ثم قال له: اعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمَر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمَر)^(١)، إلا أن هذه الرواية وأمثالها غير مطمئنة، نظراً للمصطلحات الدقيقة المستعملة فيها، فالمرحلة التي كتبت فيها هذه الرسالة ليست مَرَّحلة مصطلحات واضحة، ولكن المؤكد أن التقسيم الثلاثي، وصل إلى سيبويه مستقراً بدليل استعماله في كتابه، قال^(٢): (فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ، وأما الفعل: فأمثلة أخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء وبنت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع). وقد ذهب إلى هذا جميع البصريين، قال المَبْرَدُ^(٣): (فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام - عريباً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة) وفي هذا الحكم تعميم لا يمكن ضبطه بمعيار وصفي يمكن تفسيره. وقال ابن السَّراج^(٤): (يألفُ الكلام من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف). وقال الزَّجَّاجي^(٥): (اقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخَفْضِ... والفعل ما دلَّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل... والحرف ما دلَّ على معنى في غيره). وقال ابن جني^(٦): (الكلام كُلُّهُ ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى). وقال الزمخشري^(٧) (الكلمة هي:

(١) إنباه الرواة ٤/١.

(٢) الكتاب ١٢/١.

(٣) المختضب ٣/١.

(٤) الأصول ٣٨/١.

(٥) الجمل - ص ١.

(٦) اللمع ص ٧، وانظر الخصائص ٤١/١.

(٧) المفصل ص ٦.

اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف^(٨).

لماذا سُمِّيَ الاسمُ بهذا المصطلح؟

ذهب البصريون إلى أن الاسم «لفظه مشتق من السُّمُّ، وهو العُلُوُّ، يُقال: سما يسمو سموّاً إذا علا، ومنه سُمِّيَتِ السماءُ سماً لعلوها، والاسم يعلو على المسعى، ويدل على ما تحته من المعنى^(٩).

المُبْهَمَات

اسم الإشارة، والموصول، والضمائر

١- اسم الإشارة :

اسم الإشارة: هو ما وضع لمُشارٍ إليه، أي: لمعنى يُشار إليه إشارةً حسيّةً بالجوارح والأعضاء^(١٠)، وقد استعمل البصريون له ثلاثة مصطلحات هي:

أ. الاسمُ المُبْهَمُ :

وهو من المصطلحات القديمة، نَجِدُهُ في كتاب سيبويه سديداً، قال^(١١): (وأما الأَسْمَاءُ المُبْهَمَةُ فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان، وهؤلاء وذلك وتلك، وذانك وأولئك، وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفةً لأنها صارتْ أَسْمَاءً إشارةً إلى الشيء دون سائر أَمْتِه). ثم استتمله المُبْرَدُ^(١٢) وابنُ السُّرَّاجِ^(١٣) والزَّجَّاجي^(١٤) والزَّمَخْشَرِي^(١٥).

(٨) لم يفرج نحوي على هذا التقسيم، بيد أن ابن صابر أضاف قسماً رابعاً هو الخالفة، ومنه خالفة التعجب، انظر: البنية ٣١١/١ وقد أخذ المحدثون بهذا القسم الرابع فوسموه وطوروه انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ص ١١٣.

(٩) الإنصاف ص ٦-٨ المسألة الأولى، وانظر مسائل خلافة في النحو للمكبري ص ٥١ المسألة الرابعة.

(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٨/١، وانظر كشف اصطلاحات الفنون ١/٧١.

(١١) الكتاب ٥/٢، وانظر ١٨٩/٢، ٣٨٢/٢، ٤٨٧/٣، ٢٣٨/٤.

(١٢) المقتضب ٢٠٦/٤، ٢٦٥/٤، ٢٧٧/٤.

(١٣) الأصول ٢٠٣/٢، ١٢١/٢.

(١٤) الجمل ص ١٤.

(١٥) الفصل ص ١٩٧.

ب. اسم الإشارة :

وهو من أقدم المصطلحات، رافق مصطلح المُنْبَه في الاستعمال عند سيبويه^(١٦) ، وقد استعمله جميع البصريين^(١٧).

ج. الأسماء غير المتمكنة :

وقد حمل المبرد اسم الإشارة على الأسماء غير المتمكنة، قال^(١٨) : (ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف، اعلم أنهم قالوا : ذا عبدالله وهذا عبدالله.)

وسمى البصريون أسماء الإشارة بالمبهمات، لأنها لا تتعرف إلا بالإشارة إلى الشيء دون سائر أمته^(١٩)، وإذا لم يقترن بهذه الإشارة الحسنة التي تكون بالجوارح أو بأحد الأعضاء فلا تكون إشارة أو معرفة، لأن الإشارة - حقيقة - في الإشارة الحسنة^(٢٠).

ومن هنا جاء قول المَنْهِي في تعريفه : هو اسم تصحبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الأعضاء^(٢١)، ومن هنا جاء مصطلح اسم الإشارة أيضاً وهو أكثر وضوحاً من مصطلح المبهم، وذلك لأنه يحدد ماهية هذا المبهم، هل هو اسم إشارة أم اسم موصول، أضف إلى ذلك أنه لا يدل على معنى الإشارة دلالة مباشرة، على حين يدل مصطلح اسم الإشارة على هذا المعنى.

٢. الموصول :

هو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، إذا جملة من تمامه. وفي الاصطلاح هو ضريان : موصول حرفي وموصول اسمي، فالموصول الحرفي هو كل حرف أول مع صلته بالمصدر ولم يَحْتَجْ إلى عائِدٍ وهو أن توصل بفعل متصرف. وهو خمسة أحرف أحدها أَنْ، وهي الناصبة للمضارع، نحو : أريد أن تقوم^(٢٢) وحروفه الباقية هي : «إِنَّ و مِنْ و الباء و لا»^(٢٣).

(١٦) الكتاب ٥/٢.

(١٧) انظر المختضب ٢٠٦/٤، ٢٦٥/٤، والاصول ١٣١/٢، واللمع ص ١٠١، والمفصل ص ١٠١.

(١٨) المختضب ٥٢/٢.

(١٩) الكتاب ٥/٢.

(٢٠) كشاف اصطلاحات الفنون ٧١/٤.

(٢١) حاشية الصبان ١٢٨/١.

(٢٢) همع الهوامع ٨١/١، وشرح التصريح ١٣٠/١-١٣١.

(٢٣) سباني تفصيل هذا عند الحديث من حروف الصلة في فصل الحروف إن شاء الله.

والضرب الثاني وهو الموصول الاسمي، وهو كل اسم اقتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ تامين أو وصف صريح وإلى عائد^(٢٤).

استعمال مصطلح «الموصول».

استعمل مصطلح الموصول عند البصريين جميعاً وأطلقوه على الموصول الاسمي^(٢٥) بيد أن سيبويه استعمل ألفاظاً تدل على الموصول، كقوله: ما كان بمنزلة «الذي»، أو «التي»، مستغنياً بذلك عن لفظ الموصول^(٢٦) وقد استعمل الزجاجي مصطلح «الأسماء النواقص»، وأطلقه على الموصول، قال^(٢٧): (ونظير «ما» من الأسماء النواقص: من، والذي، والتي، وأي، والألف واللام، بمعنى الذي والتي). وقد سُميَ الموصولُ مَوْصُولاً؛ لأنه يحتاجُ إلى صلةٍ وعائدٍ، ولا يُعرَفُ المقصودُ به إلا بالصلة^(٢٨) وذهب بعض المحدثين إلى أن الأسماء الموصولة هي الأصل وضعت للإشارة^(٢٩) وهم بذلك يتابعون بعض الكوفيين^(٣٠) وبعض البصريين كالزجاجي والزَّمَخْشَرِي^(٣١)، وتسمية الزجاجي لها بالنواقص أدقُّ من تسميتها بالموصولات، وذلك لأن هذه الأسماء ناقصة إلا مع صلتها، فإنها لا تتم إلا بها.

الصَلَة

وقد عبر عنها سيبويه بمصطلح الحَشْوِ^(٣٢)، ومع أن مصطلحي الصلة والحشو مشتهران عند البصريين إلا أنهما ينسبان في العادة إلى الكوفيين^(٣٣)، ويقابلهما عند جماعة أهل البصرة الزيادة والإلغاء^(٣٤).

(٢٤) شرح النصريح ١٣٠/١-١٢١، وانظر حاشية الصبان ١٤٦/١، ومعجم النحو ص ٢٨٠.
(٢٥) انظر المختضب ١٢٨/٣، والأصول ٢٠٧/٢، ٢٨٧/٢، والجمل ص ١٦/١، ٢٠/١، واللمع ص ١٨٨، والمفصل ص ١٤٢.

(٢٦) الكتاب ٤١٦/٣، ٤١٧/٢.

(٢٧) الجمل ص ١١.

(٢٨) متن الأجرومية ص ٩٨-٩٩.

(٢٩) فقه اللغات السامية ص ٩١.

(٣٠) الإنصاف المسألة ١٠٣ وانظر المفصل ص ١٤٩-١٥٠، وشرح المفصل ٢٤٤-٢٤٥، ومعجم النوامع ٨٤١/١.

(٣١) البحر المحيط ٤٧٦/٢.

(٣٢) الكتاب ١٠٥/٢.

(٣٣) شرح المفصل ١٢٨/٨، والبرهان ٧٢/٣.

(٣٤) شرح المفصل ١٢٨/٨، والبرهان ٧٢/٣، وانظر الحديث عن حروف الصلة والحشو في فصل الحروف.

٣. الضمائر:

الضمير هو ما وُضِعَ لمتكلم أو مخاطب أو غائب، كدأنا، و«انت» و«هو» أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو: الألف والواو والنون^(٣٥).

مصطلحات الضمير:

(أ) الزمرة الأولى: (الضمير، والمضمر، والإضمار)

شهدت المرحلة الأولى بروزاً لفظاً للإضمار، ولا سيما عند سيبويه، قال^(٣٦): (وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهنّ، وهم، وهي، والتاء في فعلتُ وفعلتِ وفعلتُ، وما زيد على التاء، نحو قولك: فعلتما، وفعلتم، وفعلتنّ، والواو التي في فعلوا، والنون واللافتان في «فعلنا»)، ويستعمل سيبويه لفظ المضمر في كتابه كثيراً، دالاً به على الضمير.

وأما مصطلح الضمير، فيبدو لي أنه وجد طريقه إلى الاستعمال بعد زمان سيبويه، وربما كان الأخفش هو أول من أشهر استعماله^(٣٨)، ثم درج البصريون على استعماله مصطلحاً شهيراً^(٣٩) وإن كان استعمال مصطلح المضمر قد ظلّ شائعاً حتى زمان الزمخشري ولكن على قلة^(٤٠).

(ب) الزمرة الثانية: (الكناية والمكني)

وتنسب ألفاظ هذه الزمرة في العادة إلى الكوفيين، وفي هذا ظلم لجهود الخليل بن أحمد، فقد نسب ابن منظور إلى ابن سيده أن سيبويه استعمله في التعبير عن علامة المضمر^(٤١)، وهذا يرجح زعمي أنها من مصطلحات الخليل الذي أخذ عنه شيوخ الجماعة، ولكنه اشتهر عند بعض الكوفيين أكثر من شهرته عند بعض البصريين.

(٣٥) مجمع النحوي ص ٢١٥.

(٣٦) الكتاب ٦/٢، ٣٦٨/٢.

(٣٨) معاني القرآن للأخفش ص ٦٦.

(٣٩) انظر المقضب ٣٦١/١، والأمسول ١٢١/٢-١٢٥، ٣٤٤/٢، ٣٤٦/٢، والخصائص ١٠٣/١، ٢٩٣-٢٩١، واللمع ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٢ والفصل ص ١٣٢.

(٤٠) انظر المقضب ٣٦١/١، ١٢٠/٣، ٢٧٩/٤، والأمسول ٤٠/١، ١١٨/٢، ٢٥٧/٢، والجمل ص ١٤، ١٨، ٢٣، والخصائص ص ٢١١/٢، ٢٠/٢.

(٤١) لسان العرب، كنى، ٢٣٣/١٥.

وقد استعمله المبرّد عدّة مرات، قال في موضع^(١٣): (اعلم أن «إيالك» اسم المكثى عنه في النصب، كما أن «انت» اسمه في الرفع، وهما منفصلان... فلما كانت «إيالك» لا تقع اسماً لمنصوب كانت بدلاً من الفعل، دالة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعل).

بيد أن الشهرة الحقيقية لهذا المصطلح جاءت بعد المبرّد بقليل. وذلك عند ابن السراج والزجاجي وأبي جعفر النحاس، ويعدّ ابن السراج أوّل من عقد باباً خاصاً معنوناً إيّاه بمصطلح «باب الكنايات» قال فيه^(١٤): (وهي علامات المضمّرين، والكنايات على ضربين: متصل بالفعل ومنفصلة عنه). وقال^(١٥): (واعلم أنه لا يجوز صطف الظاهر على المكثي المتصل المرفوع حتى تؤكد، نحو: قمت أنا وزيد، وقام هو وعمرو، قال الله عز وجل: (فأذهب أنت وربك فقاتلا)^(١٦)، واستعمله الزجاجي أيضاً^(١٧) وتابعهما على ذلك أبو جعفر النحاس^(١٨) ثم استعمله الرمخشري قليلاً^(١٩).

فعلى هذا نستطيع أن نقول: إن البصريين استعملوا زمرتين وهما: زمرة الضمير والمضمّر والإضمّار، وزمرة الكناية والمكثي، ففي بداية المرحلة التي أدرسها استعمل النحويون لفظ الإضمّار والمضمّر، وعذّرهم في هذا أن النحوي كان في أوّل وأن المصطلحات لم تكن قد استقرت بعد، ولكن بعد أن استقرت هذه المصطلحات أخذت دلالة جديدة، وهي: ذلك النوع من الحذف الذي استعمل عند كثير من النحويين^(٢٠).

وأهمية الضمير تأتي من وظيفته في التراكيب الكلامية، وهي الإيجاز والاختصار، فهو والحالة هذه مشتق من الضمور، وهو الهزال والضعف، وفي الحديث: إذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يضمّر ما في نفسه، أي يضعفه ويقلله^(٢١).

(١٣) الأصول ١١٨/٣، وانظر ١١٩/٢، ١٢٠/٢، ١٢١/٢، ١٢٨/٢، ١٢٩/٢.

(١٤) الأصول ٧٩/٢ وانظر ٤٠٠/٢.

(١٥) المائة، ٢٤.

(١٦) الجمل ص ١١٨.

(١٧) إعراب القرآن ٣٦٠/١.

(١٨) المفصل ص ٥٨.

(١٩) الكتاب ٢٥٨/١، ومعاني القرآن للأخض ص ١٢٠، والأصول ١١٢/١.

(٢٠) لسان العرب «ضمّر» ٤٩١/٤.

ويلاحظ المتتبع لمصطلح الضمير أن الفاظ «المضمير» والإضمار» قد بدأت بالاضمحلال التدريجي منذ نهاية القرن الرابع الهجري، فقد كان ابن جني يفضل مصطلح الضمير على الإضمار والمضمّر.

وأما الكناية والمكنى فهما من: كنهت وكنوت كذا عن كذا، اذا عبّرت عن شيء بلفظ غير صريح ليستدل به عن غيره أو يراد به غيره^(٥١)، والكناية نقيض التصريح، قال الشاعر:

واني لأكني عن قنوز بغيرها وأعرب أحياناً بها فأصارع^(٥٢)

والبصريون يفرّقون بين الكناية والضمير - على عكس الكوفيين الذين يضمون لهما معنى واحداً، فعند البصريين كل مضمّر مكنى ولكن ليس كل مكنى مضمراً^(٥٣) لأن الكناية تشمل كل ما يكتى به من إشارة أو موصول - أي المبهمات - وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الأعداد وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من المكنيات^(٥٤).

ضمير الفصل

قد يقع الضمير المنفصل المرفوع في موقع لا يُفصّد به إلا الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع، ولا محل له من الإعراب، ويقع فصلاً بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر - نحو قوله تعالى: (إن كان هذا هو الحق)^(٥٥) وقوله: (وكننت أنت الرقيب)^(٥٦) وقوله: (وكنا نحن الوارثين)^(٥٧) فدهو» و«أنت» و«نحن» ضمائر فصل لا محل لها من الإعراب^(٥٨).

استعمال مصطلح الفصل :

الواضح أن مصطلح الفصل قد استُعمل منذ وقت مبكر، فقد استعمله سيبويه

(٥١) القاموس المحيط ٣٨٦/١، ولسان العرب «كنى»، وأنوار الربيع ٣٠٩/٥.

(٥٢) لسان العرب «كنى»، ٢٢٣/١٥.

(٥٣) شرح المفصل ٨٣/٣.

(٥٤) من أسرار اللغة ص ١٩٩.

(٥٥) الانفال / ٣٢.

(٥٦) المائدة / ١١٧.

(٥٧) القصص / ٥٨.

(٥٨) معجم النحو ص ٢٢٠-٢٢١.

قال^(٥٩): (هذا باب ما يكون فيه «هو» و«أنت» و«نحن» وأخواتهن فصلاً، اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل لاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء، واحتياجه لما بعده كاحتياجه له في الابتداء). وقال ابن السراج^(٦٠): (هذا قلت: زيد هو العاقل قطعت «هو» عن تَوْهُمِ النَّعْتِ، فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون عماداً، وهو مَنفَى من الإعراب، ويؤكد، ولا يُنسَقُ عليه). وقال الزجاجي^(٦١): (باب الفصل، ويسميه الكوفيون العماد، اعلم أن العرب تجعل هو وهما وهم وهي وأنتم وأنتم وما أشبه ذلك فصلاً بين كل معرفتين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وبين معرفة ونكرة تقارب المعرفة). وقال الزمخشري^(٦٢): (ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبهذه، إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد، ويسميه البصريون فصلاً والكوفيون عماداً).

العماد

وقد استعمل البصريون مصطلح الكوفيين «العماد» للتعبير عن ضمير الفصل، فقد رأينا ابن السراج والزجاجي والزمخشري يستعملونه، بيد أنهم كانوا ينسبون هذا الاستعمال إلى أصحاب الكوفيين، ولكن النحّاس استعمله كما لو كان من مصطلحاتهم من مصطلحاته^(٦٣). وقد يكون من مصطلحات أساتذته الكوفيين.

وسمّي ضمير الفصل بهذه التسمية، لأنه يفصل بين المبتدأ وخبره، وذلك ليفرق بين ما هو خبر أو ما كان بمنزلة، وبين ما هو نعت، لئلا يلتبساً على السامع أو القارئ.

ضمير الشأن والقصة والحديث

وهو مصطلح بصري، يقابله عند الكوفيين لفظ «المجهول»^(٦٤). وقد ذكرت مصطلحات

(٥٩) الكتاب ٣/٣٨٩.

(٦٠) الأصول ٢/١٢٩، وانظر ٢/٣٦٧.

(٦١) الجمل ص ١٤٢.

(٦٢) المفصل ص ١٣٣.

(٦٣) إعراب القرآن، ١/١٩٥.

(٦٤) الأصول ١/٢٨١، وانظر شرح المفصل ٣/١١٤.

الشَّانَ والقِصَّةَ والحديث في كتب ابن السَّرَاج^(٦٥) الذي استعمل لفظ المَجْهُول، ولكنَّه نَسَبَه إلى الكَوْهَيْنِ^(٦٦)، وفعل الزَّمَخْشَرِي الفعل نَفْسَه، إذ نَسَبَه إليهم أيضاً^(٦٧)، وإنما سُمِّي حديثاً وقِصَّةً لأنَّه يكون كنايةً عن الحديث أو القِصَّة التي يأتي ذكرها في الكلام بعد هذا الضمير الذي يسمَّى شأناً^(٦٨)، وذلك كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^(٦٩)، فهو يُذَكَّر قبل جملة ما أو مفرد ما، ولا يأتي إلا بصيغة الغائب، لأنَّه ضَمِيرٌ يراد منه الإبهام، فلا نعلم ما يموذُّ عليه ولهذا سَمَّاه الكَوْهَيْنُون مَجْهُولاً^(٧٠).

الحَرْف

وسأفرد فصلاً موسماً ومطلوفاً عن الحروف التي سَمَّاهَا البصريُّون: حروف المعاني، وفيه حديث عن مصطلح الحرف وغيره من المصطلحات، وعن المعاني التي وضعها البصريُّون لهذه الحروف.

الفِعْل

وهو ما دلَّ على اقتران حدث بزمان، وذلك الزمان إمَّا ماضٍ وإمَّا حاضراً وإمَّا مستقبلاً^(٧١)، وقد استعمل النحويُّون المصطلحيَّين التاليَّين للدلالة على الفعل:

(١) العَمَلُ

وهو من مصطلحات الأوائل، استعمله سيبويه، قال في موضع^(٧٢): (وأما كل عمل لم يتمدُّ إلى منصوب، فإنَّه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتمدُّ)، ولم أقف على هذا المصطلح مستعملاً عند غير سيبويه.

(٦٥) الأصول ٣٢٢/١، وانظر ٢٢٦/١.

(٦٦) الأصول ٢٢٦/١.

(٦٧) الفصل ص ١٢٣.

(٦٨) إعراب القرآن ٧٨٧/٣.

(٦٩) الإخلاص / ١.

(٧٠) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٥/٢، ومجالس ثعلب ص ١٠٢.

(٧١) الأصول ٤١/١، والإيضاح ص ٥٢، والمفصل ص ٢٤٢.

(٧٢) الكتاب ٩/٣.

(ب) الفعل،

وهو مصطلح قديم جداً، وربما كان أبو الأسود الدؤلي هو الذي وضعه، فهو أول من وضع مصطلح الفاعل على ما ذكر عند ابن سلام في طبقات الشعراء^(٧٣) وعند الزبيدي^(٧٤)، وهذا يعني أنه استعمل عند تلاميذه، ومن جاء بعدهم ممن كان لهم أكبر الأثر في تشكيل كثير من مصطلحات النحو العربي، كأبي عمرو بن القلاء، ويونس، والحضرمي، وعيسى والخليل، ويدلنا على هذا استعمال سيبويه له استعمالاً سوياً^(٧٥) وبمده استعماله سائر النحويين^(٧٦)، وسأدرس تالياً بعض أوضاع الفعل التي بحثها البصريون، ووضعوا لها المصطلحات وهي: التمدي واللزوم، والمبني للمجهول، والماضي والمضارع والأمر، والأفعال الناقصة وكان الزائدة، وكان التامة، الحديثة، وأفعال المقاربة، وأفعال الشك واليقين، واسم الفعل.

التمدي واللزوم

التمدي في اللغة هو التجاوز، ومنه قوله تعالى: (فَمَنْ ابْتَدَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ هَوَٰلُثُكَ هُمُ الْعَادُونَ)^(٧٧)، أي المجاوزون ما حد لهم وأمرؤا به... وأصل كل هذا مجاوزة للحد والقدر... يقال: تمديت الحق واعتديته وعدوته، أي: جاوزته... وعدتني عن الأمر: جازته إلى غيره وتركه، وفي الحديث: المعتدي في الصدقة كمانعها، وفي رواية: في الزكاة: هو أن يعطيها غير مستحقها^(٧٨)، فعلى هذا استعمال النحويون هذا المعنى للفعل الذي يتمدى فاعله إلى مفعول، والمتمدي من الأفعال ما يجاوز صاحبه إلى غيره^(٧٩).

(٧٣) طبقات فعول الشعراء ١٢/١.

(٧٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١.

(٧٥) الكتاب ٢٩٦/١، وانظر ٢٩٧/١، ٩/٣، ٥١٣/٢، ٢١٩/٤... ومواضع كثيرة.

(٧٦) انظر المختضب ٢/٢، ١٩٠/٣، والاصول ٤١/١، ٤٢/١، ٨٢/١، ٨٣/٢، ٢٦٧/٢، ٢٦٦/٢، والجمل ص ٩٩ والإيضاح

ص ٥٢، ص ٨٦، واللمع ص ٧، ص ٢٣، والمفصل ص ٢٤٣.

(٧٧) المؤمنون/ ٨.

(٧٨) لسان العرب - هذا، ٣٤-٣٣ / ١٥.

(٧٩) لسان العرب - هذا، ٣٨/١٥.

استعمال مصطلح المتعدي:

وهو مصطلح قديم، استعمله سيبويه في بداية مرحلتنا التي أدرسها^(٨٠) وظل مستعملاً بعده طوال مراحل النحو العربي^(٨١).

وأما الفعل اللازم، فقد تباينت استعمالات النحويين له، وأقدم المصطلحات التي استعملت كان مصطلح غير المتعدي الذي استعملته طائفة كبيرة من البصريين^(٨٢)، ومن مصطلحاته: «الفعل الحقيقي» واستعمله المبرّد، قال^(٨٣): (فمنها الفعل الحقيقي الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول، وهو: «قام، في قولك: قام زيد، وجلس عمرو، وتكلم خالد، فكل هذا وما كان منه غير متعدّ). ومن مصطلحاته التي استعملت نادراً إلى جانب الحقيقي مصطلح «المُتَمَتِّع»، واستعمله المبرّد أيضاً^(٨٤) وأما مصطلح «اللازم»، فلم يأت ذكره عند طائفة النحويين التي أدرسها.

ويُعدُّ مصطلح غير المتعدي امتداداً لمصطلح المتعدي، فزيادة اللفظ «غير» جاءت لنقيض معنى الفعل المتعدي، فعليه يكون لفظ غير المتعدي يتمتع بعمية موافقته من حيث اللفظ للمصطلح المضادّ له- المتعدي- وهو مأخوذ من معناه اللغوي الذي ورد سابقاً، أي المجاوزة، فالفعل المتعدي هو الذي يتجاوزُ الفاعلُ إلى المفعول، ويصل إليه دون الحاجة إلى مساعدة حرف يوصل أثر الفعل إلى المفعول به، وأما الفعل اللازم فهو الذي يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، ومن هنا نرى ابن جني يسمي الفعلَ اللازمَ بالفعلِ الواصل، أي الواصل بحروف الجرّ، وذلك نحو: مررت بزيد ورغبت في عمرو، وعجبت من محمد^(٨٥).

وأما مصطلح الفعل الحقيقي، فهو نادر الاستعمال، ولو بحثنا عن معنى الفعل الحقيقي في مصادر النحو التي في أيدينا، لوجدنا أن دلالته توصلنا إلى أنه هو الفعل الذي أسند إلى الفاعل وكان هذا الفاعل قد قام بالفعل على وجه الحقيقة لا المجاز، قال ابن السراج^(٨٦):

(٨٠) الكتاب ٩/٣.

(٨١) المختضب ٢١/١، ٩١/٣، ١٢٨/٣، ١٨٨، ١٨٩، والأصول ٢١١/١، والجمال من ٢٧، واللمع من ٣٢، والمفصل من ٢٥٧.

(٨٢) انظر الكتاب ٢٣/١، ٤١/١، والمختضب ٧١/١، ١٨٧/٣، واللمع من ٢٤، والمفصل من ٢٥٧.

(٨٣) المختضب ١٨٧/٣.

(٨٤) المختضب ١٢٨/٣.

(٨٥) الخصائص ١٠٦/١.

(٨٦) الأصول ٨٢-٨٢/١.

(...) الفعل الذي هو غير فعل حقيقي، فعلى ثلاثة أضرب، فالضرب الأول أفعال مستعمرة للاختصار، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون، نحو: مات زيد، وسقط الحادث، ومرض بكر، والضرب الثاني: أفعال اللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبدالله أخاك، وأصبح عبدالله عاقلاً، والضرب الثالث: أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جمعت له ... ومثله قوله تعالى (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)^(٨٧) لم ينههم عن الموت في وقت، لأن ذلك ليس المهم تقديمه وتأخير، ولكن معناه: كونوا على الإسلام.)

فعلى هذا نجد أن أقسام الفعل غير الحقيقي ثلاثة:

١. ما كان فاعله في اللفظ فقط، نحو: مات وسقط ومرض.

٢. ما كان الفعل فيها ناقصاً زمانياً نحو: كان وأخواتها.

٣. الأفعال المنقولة التي يراد بها غير الفاعل الذي جمعت له. والحقيقي ما كان غير ذلك من أفعال. وأما مصطلح المُشْع فهو لا يدل دلالة حقيقية على علاقة التعمدي، ولذا، فقد رأينا أنه لم يستعمل عند غير المُبَرِّد الذي استعمله مرة واحدة فقط.

المبني للمجهول

وهو نوع من الأفعال لم يذكر من قام به، وأقيم المفعول مقام فاعله المجهول، أي أُسْنِدَ ذلك الفعل إليه، ويُسمى مفعوله نائباً عن الفاعل.

ومصطلح المبني للمجهول بهذا اللفظ حديث، لم يستعمل إلا بعد زمان الزمخشري، ولكن النحويين استعملوا مصطلحات أخرى في تعبيرهم عنه، ومن هذه المصطلحات:

(١) ما لم يُسم فاعله؛

بدا التلميح إلى لفظه في زمان المُبَرِّد^(٨٨)، بيد أن الاستعمال الحقيقي له بدأ يُعَيَّن زمان المُبَرِّد بقليل، إذ استعمل عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ)^(٨٩)، إلا أن هذا الاستعمال لم يكن

(٨٧) البقرة ١٣٢.

(٨٨) الفتش ٥٠/١.

(٨٩) الأصول ٨٦/١، ٨٧/٢، ٣٦٨.

خالصاً بلفظه نفسه، وإنما استعمل مصطلحاً وصفاً له المعنى نفسه، وهو: الفعل الذي بُني للمفعول الذي لم يذكر من فعل به^(٩٠). وأما قبل المبرد، فإننا نجد أن سبويه لم يبحث هذا النمط من الأفعال، وإنما بحثه في أثناء عرضه لنائب الفاعل، وقد أطلق على نائب الفاعل مصطلح: المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول^(٩١)، وهذا هو نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول الذي يكون لازماً، وفي موضع آخر سمّاه: المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول^(٩٢) وهذا هو نائب الفاعل الذي يكون فعله المبني للمجهول متعدياً.

وأما الاستعمال الفعلي لهذا المصطلح، فقد استقرّ في زمان الزّجاجي، فقد صار المصطلح عنواناً للباب عنده، قال^(٩٣): (باب ما لم يُسمّ فاعله، حكم ما لم يُسمّ فاعله من الأفعال الماضية الثلاثية، السالبة، أن يُضْمَ أوله، ويُكسر ثانيه، ويُحذف الفاعل منه، ويقام المفعول مقامه، وذلك قولك: ضُربَ زيد...) وكذلك استعمله أبو جعفر النحاس^(٩٤)، وتحدث ابن جنّي عن باب من الأفعال خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، ذاكراً مصطلح: ما لم يُسمّ فاعله، فقال^(٩٥): (ويقولون: انقطع بالرجل، ولا يقولون انقطع به كذا... فلماذا جاء بهذا الباب^(٩٦)، أي ليريك أفعال خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، كما خُصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو: قام زيد وقعد جعفر... ولو كان غرضه أن يريك صورة ما لم يُسمّ فاعله مجعلاً غير مفصل...) ثم استعمله الزمخشري، بيد أن استعماله له لم يكن بمقام استعمال السابقين، ولكنه أضاف إليه المصطلح ليبدل به على أنه كان مستعملاً، قال^(٩٧): (هو ما استُفنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه وأُسند إليه معدولاً عن صيغة فعل إلى فعل، ويُسمّى ما لم يُسمّ فاعله).

(٩٠) الأصول ٢/٢٨٧.

(٩١) الكتاب ١/٣٣.

(٩٢) الكتاب ١/١١.

(٩٣) الجمل ص ٧٦.

(٩٤) إعراب القرآن ١/١٠٣، ١/٢٢٨، ١/٣٣٥.

(٩٥) الخصائص ٢/٢١٩.

(٩٦) هو أحمد بن يحيى لطلب. نوحى كوفي معروف، ت ٢٩١ هـ، انظر طبقات النحويين والفونيين ص ١٥٠.

(٩٧) المفصل ص ٢٥٩.

(ب) المَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ:

وقد استعمل عند طائفة من النحويين، منهم ابن السَّراج^(٩٨)، وأبو علي الفارسي^(٩٩)، والزَّمخْشَرِي^(١٠٠).

الفرق بين المصطلحين:

مصطلح «ما لم يُسَمَّ فاعله» يعني الفعل الذي حُذِفَ فاعله - الذي هو المسند إليه الحقيقي .. وأقيم المفعول مقامه في الحركة والإسناد، وما هو في الحقيقة سوى مفعول، وأما معنى المصطلح الثاني، فتحليلنا للفظه يقودنا بالضرورة إلى معناه، إذ إنَّ معنى البناء: الإسناد؛ لأن علاقة البناء هي علاقة إسناد، والفعل إذا تحققت له صفة الإسناد تَكُونُ منه ومن المسند إليه جملة يحسن السكوت عليها لتمام معناها، ومع أنَّ المصطلحين لهما المعنى نفسه إلا أنني أقول: إن المصطلح الثاني أولى بالاستعمال نظراً لقصر عبارته.

ولعلَّ ابن مالك - الذي يعدُّ أول من استعمل مصطلح المَبْنِي لِلْمَفْعُولِ قد نظر إلى نصِّ الزَّمخْشَرِي الذي أوردته في حديثي عن مصطلح ما لم يُسَمَّ فاعله - فانتفع به فأحدث مصطلحه الجديد، وذلك لما بين مصطلح ابن مالك ومصطلح الزمخشري من قرب في المعنى والدلالة^(١٠١).

التقسيم الزمني للأفعال

الماضي والمضارع والأمر

التقسيم البصري للأفعال تقسيم زمني في المقام الأول وهو كالتالي:

أ. الماضي .

ب. المضارع ويقسم إلى:

(٩٨) الأصول ٨١/١، وانظر ٢٨٧/٢.

(٩٩) الحجة ١٨/١، وانظر ٢٥٩/١، ٢٦٢/١.

(١٠٠) الفصل ص ٢٥٨.

(١٠١) انظر أوضح المسالك ٢٧١/١، والتوضيح والتكميل ٣٢٩/١.

١. الحال.

٢. الاستقبال.

ج. الأمر.

والتقسيم قديم جداً، بدأ سويّاً عند سيبويّه، ولكن المصطلحات تختلف عنده عما هي عند المتأخرين، وقد نص في تقسيمه على أن الفعل ينقسم إلى قسمين: الأول منها: (ما مضى) أي: الماضي من الأفعال، ومثل له بـ «ذهب» و «سمع» و «مكث» و «حمد».

والثاني سمّاه سيبويه: «ما لم يقع»، وهو يشتمل على فعل الأمر، نحو: اذهب واقتل واضرب والفعل الخبري وهو المضارع نحو: يقتل ويضرب^(١٠٢)؛ وعلى هذا نجد أن اصطلاحاً في الأمر والماضي قد استعملا منذ زمان سيبويّه، وجرى البصريون بعد ذلك على استعمالهما، ونجد أن بعض النحويين - وهو المبرّد - قد تناول مصطلح سيبويّه «ما مضى» وزاده توضيحاً، فهو عنده («فَعَلَ» وما كان في معناه لما مضى^(١٠٣))، ثم استقر هذا المصطلح عند جميع النحويين البصريين^(١٠٤)، كما استقر معه مصطلح الأمر^(١٠٥).

المضارع

رأينا في تقسيم سيبويّه، السابق أنه اصطلاح لهذا النوع من الأفعال مصطلح «الفعل الخبري» ولكن هذا الاستعمال لم يكن ليمنع من ظهور مصطلح «المضارع» عند سيبويّه نفسه، بل إن استعماله لمصطلح «الخبري» لا يقاس - من حيث الكثرة - باستعماله لمصطلح «المضارع»، والأمثلة على ذلك موجودة في الكتاب^(١٠٦)، وقد استعمل الأخير عند جميع النحويين البصريين^(١٠٧).

(١٠٢) الكتاب ١/١٢.

(١٠٣) المقتضب ٢/٢.

(١٠٤) انظر الأصول ٢/١٥٠، والمنصل ص ٢٤٤.

(١٠٥) انظر الكتاب ١/١٢، والمقتضب ٢/١٢١، والأصول ٢/١٧٧، والمنصل ص ٢٥٦.

(١٠٦) الكتاب ٣/٥.

(١٠٧) المقتضب ١/٢، وانظر الأصول ١/٥٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١/٢، واللح ٩، والخصائص ١/٦٢، ٣/٨٢، والمنصل ص ٢٤٤.

أقسامه:

وقسم النحويون الفعل المضارع إلى قسمين واصطلحوا لكل قسم مصطلحاً خاصاً به وهما:

أ. فعل الحال:

وهو ما يحدث في وقت الكلام عنه بفعل فاعل، وذلك قولك: يضرب زيد عمراً الآن^(١٠٨)، وعبر عنه الزمخشري باصطلاح «الحاضر»^(١٠٩).

ب. فعل الاستقبال أو المستقبل:

وهو الفعل الذي يحسن فيه «غد»، وقد استعمل عند معظم البصريين^(١١٠)

كيف وجدت تسميات التقسيم الزمني؟

التقسيم الزمني للأفعال أمر لا مفر منه، والحقيقة أن الفعل في اللغة العربية، بل في كل لغات الدنيا قد وجد مع الزمان، إذ لولاه لما كان هناك ما يُسمَّى فعلاً، وهذا الزمان إما أن يكون قد مضى أو أنه لم يمض - في وقت الحديث - أو أنه سيحصل في المستقبل القريب أو سوف يحصل في المستقبل.

ف عندما نقول: ضَرَبَ، فإن معناه هو: حدث الضرب مع زمان قد انقضى في وقت الكلام عن الحدث، ونجد هذا المعنى عند جميع النحويين، فمنهم من قال في تعريف الفعل الماضي: إنه الحدثُ مقترناً بزمان قبل زمانك^(١١١) ومنهم من ذهب إلى تقدير شيء ملموس، ليبين أنه ماضٍ، فهو عنده ما حسن فيه معنى «أمس»^(١١٢)، ومن هنا جاءت التسميات.

وأما مصطلح «الأمر» فيبدو أول وهلة أنه ضيق على الأنماط الأمرية التي بحثها النحويون، فعندما نقول: اغفر لنا يا رب، فإنه يمكن أن يفهم أن العبد يأمر ربّه - تعالى الله

(١٠٨) الفصل من ٢٤٤.

(١١٠) المقتضب ١/ ٤٨، ٥/ ٣ والأصول ١/ ١٤٥، ٢/ ٢٤٢ والجمل من ٧.

(١١١) الفصل من ١٤٤.

(١١٢) الجمل من ٧.

عن ذلك-. والأمر عند النحويين هو طلب حدوث الفعل على وجه الاستعلاء، وهذا- الذي ذكرناه- ليس على وجه الاستعلاء. والحقيقة أن هذا الأمر لم ينب عن بال النحويين في هذه المرحلة الزمنية، بل لقد قاموا بتقسيم فعل الأمر إلى أقسام وفق منزلة من يتكلم بالفعل الذي هو «الأمر».

وأما المضارع فإنتي أقول فيه إنه إذا كان مصطلح الماضي ناشئاً من زمان الفعل، ومصطلح الأمر ناشئاً من معناه، فإن مصطلح المضارع ليس كذلك، وإنما هو مصطلح إعرابي بحث، فقد قال النحويون إن الأصل في الاسم أن يكون معرباً وإن الأصل في الفعل أن يكون مبنياً، وقد خرجت أسماء على هذه القاعدة، فهي مبنية، وذلك لعلّة، وهي: مشابهتها للحروف في كثير من المواضع، كالضّمائر والمبهمات الأخرى، فبنيت لذلك، وكذلك الأفعال، فتجد منها ضرباً مُعرباً بسبب مشابهته للأسماء ومضارعه لها، ومن هنا جاء مصطلح المضارع، ومما جاء من نصوص للنحويين تدعم هذا، قول سيّئونه^(١١٣): (هذا باب الأفعال المضارعة للأسماء). وقال المبرّد^(١١٤): (اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمُضَارَعَتِهَا الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء، وذلك أن الأسماء هي المُعَرَّبَةُ، وما كان غير الأسماء فمآله لها، وهي الأفعال والحروف). وقال أيضاً^(١١٥): (وإنما قيل لها مضارعة: لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى، تقول: زيد يقوم وزيد قائم، فيكون المعنى فيهما واحداً). أي أنه يصح أن تكون الأفعال المضارعة خبراً للمبتدأ، وقد ذكر هذا ابن السراج في أكثر من موضع^(١١٦)، وقال الزجاجي^(١١٧): (والمستقبل ما حسن فيه «غدا» وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع... وهو مرفوع أبداً لمضارعه لاسم الفاعل ووقوعه موقعه، سواء حتى يدخل عليه ناصب أو جازم). وقال^(١١٨): (لما ضارَعَ الفعلُ المُسْتَقْبِلُ الأسماء بوقوعه موقعها وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تُذكر في مواضعها مُسْتَطَرَّة في كتبكم

(١١٣) الكتاب ٥/٣، وانظر ٢١٩/١.

(١١٤) المقتضب ١/٢.

(١١٥) المقتضب ١/٢.

(١١٦) الأصول ٥٣/١، وانظر ١٤٥/١، ١٥١/٢.

(١١٧) الجمل ص ٧.

(١١٨) الإيضاح ص ٨٧.

قوي فأعرب.) وإلى هذا ذهب أبو جعفر النحاس^(١١٩) وقال ابن جني^(١٢٠): (وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطوا ذلك أيضاً إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة). وقال الزمخشري^(١٢١): (هو في الارتفاع بمامل معنوي نظير المبتدأ وخبره، وذلك المعنى: وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، كقولك: زيد يضرب، كما تقول: زيد ضارب.) وقد أدرك النحويون أن هذه التسمية لا تتوافق مع زمان الفعل المضارع الذي يكون للحال ويكون للاستقبال، ولذا تراهم يتفادون هذا النقص بأن قسموه إلى قسمين زمانيتين، وهما: الحال والمستقبل منذ وقت مبكر، وقد عرضت لهذا في عرض مصطلحات الفعل^(١٢٢).

ووجدت أن بعض البصريين يستعمل مصطلح «الدائم» وهو مصطلح كوفي استعمله علماء الكوفة ومنهم ابن السراج والزجاجي^(١٢٣).

الأفعال الناقصة- الزمانية-

وهي كان وأخواتها. ولم يستعمل سيبويه مصطلح الناقصة، بيد أنه شرح معناه شرحاً وصفيًا، فهو عنده: (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس. وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر)^(١٢٤) وقد استمر النحويون على هذا الحال من الاصطلاح مائة سنة أخرى، فتجد المبرر يقول: (الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهن، اعلم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت كان، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك.) ويُعدُّ ابن السراج أول من استعمل مصطلح «كان وأخواتها» ليدل به على هذا النوع من الأفعال^(١٢٥). والظاهرة التي تجلب الانتباه أن الزجاجي عُدّها

(١١٩) إعراب القرآن ١/١٢٢.

(١٢٠) الخصائص ١/٦٢.

(١٢١) المفصل ص ٢١٥.

(١٢٢) انظر ص ٣٧ من هذا الكتاب.

(١٢٣) الأصول ٢/٢٥٤، والجمل ص ٧.

(١٢٤) الكتاب ١/٤٥.

(١٢٥) المنقضب ٢/٩٧.

(١٢٦) الأصول ١/٩٢، وانظر ٢/١٩٢.

حروفاً، قال^(١٢٧): (الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي كان وأمسى وأصبح، وصار، وأضحى، وظل، وبات، وليس، وما زال، وما انفك، وما هتئى، وما تبرج، وما تصرف منها.) ثم استعملَ تمبير «كان وأخواتها» عند ابن جني^(١٢٨).

سبب تسميتها بالناقصة

استطيع أن أقول: إن هذه الأفعال سُميت كذلك لأنها زمانية ولا يجوز أن يذكر اسمها - الذي هو ليس فاعلاً لها - ويُكتفى به، أي لا يجوز أن يُقْتَصَرَ على اسمها لعدم تمام المعنى؛ وذلك لعدم جواز إسنادها إلى فاعل، قال ابن السراج^(١٢٩): (وكان وأخواتها إنما الفائدة في أخبارها.) وقال الرضي^(١٣٠): (إنما سميت ناقصة لأنها لا تُتِمُّ بالمرفوع بها كلاماً، بل المرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تُتِمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب وما قاله بعضهم من أنها سُميت ناقصة لأنها تدلُّ على الزمان دون المصدر ليس بشيء، لأن «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، تجيء أولاً بلفظ دالٍّ على حصول ما، ثم عُيِّنَ بالخبر... فالفائدة في إيراد مطلق الحصول ثم تخصيصه.)

كان الزائدة:

وتكون «كان» مزيدة للتوكيد، نحو قولك: زيد - كان - منطلق، وعلى هذا تكون (كان) غير عاملة، فهي لَفْوٌ دخلها في الكلام كخروجها منه، ويجوز إلغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ والخبر^(١٣١) وقال الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قَوْمٍ وجيرانِ لنا - كانوا - كِرامِ

(١٢٧) الجمل ص ٤١ .

(١٢٨) اللمع ص ٣٦ .

(١٢٩) الأصول ١٩٢/٣ .

(١٣٠) شرح الكافية ٢٩٠/٣ .

(١٣١) الأصول ١٠٦/١، وانظر الجمل ص ٤٩، واللمع ص ٣٩ .

جعل (كراماً) ههنا نَعْتاً للجبران، والى «كان» وهي على هذا لا نحتاج إلى خبر منصوب، وقال الشاعر أيضاً:

سراة بني ابي بكر تسامى على - كان - المَسْؤَمَةُ العراب

كان التامة، الحديثية:

وهي فعل تام كأي فعل آخر، تكتفي بالفاعل، وتحتوي الحدث مع الزمان، كقوله تعالى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً) ^(١٣٢) وقد أطلق عليها النحويون عدة تسميات كلها تؤدي إلى أنها تامة فهي «ما جاء على وقع» عند سيبويه ^(١٣٣) وأورد عليها قول مَقَّاسِ العائِذِي:

فِدَى بَنِي دُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ

وقال عمرو بن شاس:

إِذَا كَانَتِ الْحَوَالِطُ كَانِمَا كَسَاهَا السِّلَاحُ الْأَرْجَوَانُ الْمُضْلَمَا

وقال الربيع بن ضبع:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ هَادِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدُمُهُ الشِّتَاءُ

وأما الْأَخْفَشُ، فقد تابع التسمية السابقة مرة، فهي عنده: (كان التي هي «يقع» في المعنى) ^(١٣٤)، وفي موضع آخر نجده يختار تسمية أخرى، فهي عنده: (كان التي لا تحتاج إلى الخبر) ^(١٣٥)، وتابعه المَبْرُودُ في تسميته فاخترهما ^(١٣٦)، وسماها الرَّجَاجِي «كان التامة التي تكتفي باسم واحد لا خَبر فيه، وتكون بمعنى الوقوع والحدوث» ^(١٣٧)، ومثل لها بقول الله تعالى (وَلَنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ قَنْظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ) ^(١٣٨).

(١٣٢) البقرة / ٢٨٢.

(١٣٣) الكتاب ١/ ٤٦، ١/ ١٠٥.

(١٣٤) معاني القرآن للأخفش ص ٢٣٤.

(١٣٥) المرجع السابق ص ٢٣٤.

(١٣٦) المقتضب ٤/ ٩٥.

(١٣٧) الجمل ص ٤٨-٤٩.

(١٣٨) البقرة / ٢٨٠.

كان الحديثية:

على الرغم من استعمال ابن جني للتسمية السابقة^(١٢٩)، إلا أنه يُندُّ صاحب الفضل في الإشارة إلى مصطلح «كان الحديثية»^(١٣٠)، وهذا اللفظ يعني أن «كان» في هذه الحالة فعل يحتوي الحدث مع الزمان، ومن هنا جاء المصطلح، على أن جميع هذه التسميات لها هذا المعنى فهي عند سيبويه والأخفش مثلاً ما جاء على (وقع)، أي أن معناها (وقع) في هذه الأنماط الكلامية، وأما اصطلاح «كان التي لا تحتاج إلى الخبر» فيعني كان التامة التي يتم المعنى بها وبفاعليها، فلا تحتاج إلى الخبر احتياج كان الناقصة التي لا يتم معناها إلا بالخبر، وأما مصطلحا التامة والحديثية فهما بمعنى واحد، فالفعل التام ما احتوى على عنصري الفعل «الزمان والحدث»، وبما أن جميع هذه التسميات متساوية من حيث المعنى، فإنني أقول إن الدافع إلى اشتهاار هذه المصطلحات- أعنى التامة والحديثية- جاء من قبل أنها أقصر عبارة، فاستعمالهما من قبيل الاقتصاد اللفوي.

أفعال المقارئة

يوجد في اللغة مجموعة من الأفعال وظيفتها تقريب حدوث الفعل، وقد أطلقوا عليها اصطلاح أفعال المقارئة، وتوسعوا في تقسيمها، فمنها ما هو للمقارئة ومنها ما هو للشروع، ومنها ما هو للرجاء، وهذه الأفعال هي: كاد، وكَرَب، وأوشك، وعسى، وحرى، واخلوق، وأنشأ، وأخذ، وجمل، وطفق، وعلق، وهلَّل، وهبُّ.

استعمال مصطلح المقارئة

بدأ التلميح إلى لفظ المقارئة منذ وقت مبكر، فقد استعمل سيبويه لفظ «التقريب» للدلالة على وظيفة هذا النوع من الأفعال ثلاث مرات، قال في موضع^(١٣١) (وتقول عسبت أن تفعل، هـ «أن» ههنا، بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل أي قاربت ذلك، وبمنزلته دنوت أن تفعل.) وقال في الموضع الثاني^(١٣٢) (وتقول: يوشك أن تجيء، و «أن» محمولة على «يوشك».

(١٢٩) اللع ص ٣٧.

(١٣٠) الخصائص ١/ ١٧.

(١٣١) الكتاب ٣/ ١٥٧.

(١٣٢) الكتاب ٤/ ١٦٠.

وتقول: **توشك أن تجيء**، **فدأن**، في موضع نصب، كأنك قلت: **قاربت أن تفعل**، وقال في الموضوع الثالث: ^(١١٣) (وهذه الحروف التي لتقريب الأمور، شبيهة بعضها ببعض.) ولما جاء زمان **المُبرّد**، كان مصطلح **المقاربة** قد استقرَّ، فاستعمله سديداً، حتى صار عنواناً لبابه، قال: ^(١١٤) (هذا باب الأفعال التي تُسمى أفعال **المقاربة**.) وذكر منها عسى التي تكون لمقاربة الفعل، وكاد التي للمقاربة أيضاً، وأورد عليها المثلين العربيين: «كاد العروسُ يكون أميراً» و «كاد النعام يطير» ثم استعمل مصطلح **المقاربة** عند سائر النحويين، كالزجاجي وابن جني والزمخشري ^(١١٥).

وقد يلاحظ المتتبع لأفعال **المقاربة** عند النحويين البصريين أنها على ثلاثة أضرب: أحدها: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهي ثلاثة: **كاد**، و**كرب** و**أوشك**، والثاني: ما وضع للدلالة على رجائه، وهي ثلاثة أيضاً: **عسى** و**حرى** و**اخلولق**، والثالث: ما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير ومنه: **أنشأ** و**طفق**، و**جعل**، و**هب** ^(١١٦)، وقد غلب على هذه الأقسام الثلاثة مصطلح **المقاربة**، على الرغم من أن **المقاربة** فرع من فروعها، كما أن الشروع والرجاء من فروعها. ولهذا ذهب ابن هشام إلى أن إطلاق مصطلح **المقاربة** إنما هو من قبيل التعميم، وهو إطلاق الجزء على المصموم ^(١١٧)، على أنه يمكن التماس التبرير لهذا التعميم الذي وضعه النحويون في هذا الباب، وهو أن أفعال الشروع تدل على قرب حصول الفائدة مما سعى إليه الساعي من فعله فهو قد شرع في فعله، فقارب الحصول على النتيجة. وكذلك أفعال الرجاء، فنمنا نقول عسى فإن هذا يقودنا إلى أنه يرجو قرب حصول الفعل، وهذا واضح من نصوص سيبويه التي أوردتها في بداية الحديث عن هذا النوع من الأفعال.

أفعال الشك واليقين

مصطلحاتها:

(أفعال الشك واليقين، والشك والعلم، والتشكك، وظن وأخواتها، وحسب وأخواتها، وأفعال الظن، وأفعال القلوب.)

^(١١٣) الكتاب ١/٢٦٦.

^(١١٤) المقنضب ٢/٦٨، وانظر ٢/٧١.

^(١١٥) انظر الجمل ص ٢٠٠ واللمع ص ١١١، والمفصل ص ٢٦٩ على التوالي.

^(١١٦) معجم النحو ص ١٤٧، وانظر معجم المصطلحات العربية ص ٢٢.

^(١١٧) شذور الذهب ص ١٨٩.

وقد تعددت هذه المصطلحات تعدداً كبيراً من حيث اللفظ وإن كانت تؤدي المعنى نفسه، ومن هذه المصطلحات:

١. أفعال الشك:

واستعمله طائفة كبيرة من البصريين^(١٤٨).

ب. أفعال الظن:

واستعمله المبرِّد^(١٤٩)، ومنه وجد مصطلح «ظن وأخواتها»، ومصطلح «حسب وأخواتها» الذي استعمله سيبويه^(١٥٠) مما يوحي بقدمه.

ج. أفعال القلوب:

واستعمل في آخر المرحلة التي ندرسها عند الزمخشري^(١٥١).

أسماء الأفعال

تعريف اسم الفعل:

هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، ولم يتأثر بالموامل، وأسماء الأفعال موضوعة بإزاء الفاظ أفعالها، من حيث يراد بها معانيها، لا من حيث يراد بها أنفسها لأن مدلولاتها التي وُضِعَتْ لها هي الفاظ لم يُقْتَبَرِ اقترانها بزمان، وأما المعاني المقترنة بالزمان، فهي مدلولة لتلك الألفاظ، فينقل من الأسماء إليها بواسطتها. وحكم أسماء الأفعال هي التمدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، إلا أن الباء تزداد في مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضمفها في العمل^(١٥٢)، وقال مُحَمَّدُ التَّهَانُوي^(١٥٣): (اسم الفعل عند النحاة اسم يكون بمعنى

(١٤٨) انظر الكتاب ٣٦٧/٢، والمقتضب ٩٥/٢، واللمع ص ٥٢. وقد استعمل المبرد لفظ أفعال التشكك، انظر المقتضب ١٩/١.

(١٤٩) المقتضب ٧/٢.

(١٥٠) الكتاب ٣٦٨/٢.

(١٥١) الفصل ص ٢٥٩.

(١٥٢) انظر الكلمات ١٢٩/١، وشرح المفصل ٢٥/٤، وأوضح المسالك ١١٦/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٥٦، وفتح الهوامع

١٠٥/٢، ومجمع النحو ص ٢٠.

(١٥٣) كتاب اصطلاحات الفنون ٧٢/٤.

الأمر أو الماضي، ولا يَرُدُّ عليه نحو: أف بمعنى أتضجر، وأوه بمعنى: أتوجع لأنهما بمعنى تضجرت وتوجعت، إلا أنه عُبِّرَ عنهما بالمستقبل كما يُعْبَرُ عن الماضي في بعض الأوقات بالمستقبل لنكتة.)

وقد استعمل البصريون عدة مصطلحات كلها تشير إلى لفظ اسم الفعل تصريحاً أو تلميحاً، وهي:

١. اسم الفعل:

وهو أشهر التسميات وأقدمها: إذ استعمل في وقت مبكر عند سيبويه^(١٥٤). بيد أن هذه التسمية لم تكن وحيدة عنده مما يدل على عدم استقرارها، فقد استعمل عبارات وصفية أخرى، وذلك كقوله في بعض المواضع: ^(١٥٥) (هذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهي، وأورد عليه قول الشاعر:

قَرَأَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَأَىهَا

وهذا اسم لقوله له: اتركها، وقال الشاعر:

مَنَاعَهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعَهَا

أي امنعها: وقال^(١٥٦): (هذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماء مضافة، ليست من أمثلة الفعل الحادث، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل، نحو: زُوِّدَ وَحِيلَ)

ولم يكتفِ سيبويه بهذه التسميات بل ضمه إلى «إن وأخواتها» وأطلق على المجموعتين- (إن وأخواتها) و (أسماء الأفعال)- لفظ: ما جرى مجرى الفعل، قال^(١٥٧) (هذا باب الإضممار فيما جرى مجرى الفعل وذلك: إن، ولعل، ولئيت وأخواتها ورويد، وعليك وهلم^(١٥٨)) وما أشبه

(١٥٤) الكتاب ١/٢٤٢.

(١٥٥) الكتاب ١/٢٤١.

(١٥٦) الكتاب ١/٢٤٨.

(١٥٧) الكتاب ٢/٣٦٠.

(١٥٨) «هلم، في اللفظة الحجازية اسم فعل ولكنها فعل كامل في لغة تنعيم، واستدلوا على ذلك من نصرهها مع الضمائر،

انظر المختضب ٣/٢٠٢-٢٠٣.

ذلك). وقد أطلق هذه التسمية على أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في موضع آخر^(١٥٩) واختار المُبَرِّدُ هذه التسمية، قال^(١٦٠): (هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدلُّ عليه، فأُجْرِيتْ مجراه).

وقد ظل المصطلح وصفيّاً طويلاً العبارة في زمان ابن السراج أيضاً فهو عنده الاسم الذي يُسمَّى به الفعل^(١٦١) وقد اختار الفارسيّ هذه التسمية^(١٦٢)، وبعد هذا استقر مصطلح اسم الفعل ولا سيما عند ابن جنِّي^(١٦٣).

فمصطلح اسم الفعل - كما تبين لنا - قديم الاستعمال، لكن النحويين في هذه المرحلة لم يقبلوا على استعماله لأنهم كانوا بحاجة إلى توضيح معنى اسم الفعل، وعليه، فقد عمدوا إلى استعمال تعريفات وشروح وصفية للتعبير عنه، حتى سيّوَّته نفسه الذي يعدّ أوّل من استعمل مصطلح «اسم الفعل» فضّل عليه هذه الشروح والبارات الوصفية إلا أنه في أواخر القرن الرابع حدث أن استعمل مصطلح اسم الفعل دون أيّ إضافات وصفية توضح معناه الذي يبدو أنه استقر في أذهان النحويين والدارسين للنحو في ذلك الوقت، والدليل على استقراره واشتغاره أن المتأخرين عن الزمخشري قد استعملوه مصطلحاً أوّل عندهم^(١٦٤). والأصل في التسمية أنها ليست بأفعال، وإنما هي أسماء وضعت لصيغ الأفعال تدل عليها كما تدل الأسماء على مسيّاتها، فقولنا: «بُعْدٌ» دالٌّ على ما تحته من المعنى وهو خلاف القُرب، وأما قولنا هيهات فهو اسم للفظ «بُعْدٌ» دالٌّ عليه، وكذلك سائر أسماء الأفعال وإنما وضعت للإيجاز والاختصار والمبالغة، ولولا هذه الأغراض، لكانت الأفعال أولى منها بالاستعمال عند العرب، فأما وجه الاختصار فيها فهو أنها تجيء للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد^(١٦٥)، والذي حَمَلَ النحويين على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تُصَرَّفُها إلا أنها موضوعة لصيغ الأفعال^(١٦٦).

(١٥٩) الكتاب ٢٢٩/٤.

(١٦٠) المُبَرِّدُ... ٢٠٣/٢، وانظر ٢٥/٢.

(١٦١) الأصول ٨٥/١، وانظر ١٢٤/٢.

(١٦٢) الحجة ١٤٦/١.

(١٦٣) الخصائص ٣٠٠/٢.

(١٦٤) شرح المفصل ٢٥/٤، وأوضح المسالك ١١٦/٢، وقطر الندى ص ٢٥٩، وجمع الهوامع ١٠٥/٢.

(١٦٥) شرح المفصل ٢٥/٤.

الفصل الثاني

الإعراب

١ . الإعراب في اللغة:

الإعراب هو البيان، يقال: أعرب الرجل، إذا أبان عن حاجته^(١) ورجل معرب أي مبين عن نفسه، ومنه الحديث: الثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا^(٢) وإنما سُمِّيَ الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه، وقال أبو البقاء الكَفَوِيُّ^(٣): الإعراب لغة: البيان والتغيير والتحسين... وعربت معدةً الفصيل، إذا تغيّرت لفساد، وامرأة عروب، أي متعجبة، وجارية عروب، أي حسناء). وقال ابن منظور^(٤): (وتقول: رجل عربيّ اللسان إذا كان فصيحاً... وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرب عنه، تكلم بحجته، وحكى ابن الأثير^(٥) عن ابن قتيبة: الصواب يمرّب عنها بالتخفيف، وإنما سُمِّيَ الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لفتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح... ويقال: أعرب عما في ضميرك، أي أبّن، ومن هذا يُقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعرب).

ب - الإعراب في الاصطلاح :

الإعراب هو تَغْيِيرُ أواخر الكلمات بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديرًا، أو هو تغيير يحصل في أواخر الكلمة يجلبه عامل لفظي أو معنوي، وقد قرر عبد القاهر الجرجاني أن الإعراب حالة معقولة لا محسوسة، وإنما اختص الإعراب بالحرف الأخير؛ لأن العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا يحصل إلا بعد تمام الكلمة^(٦).

وقد أطلقه بعض البصريين على الحركات الإعرابية نفسها، قال الرَّجَاجِي^(٧)

(١) انظر الجمل ص ٢٦١ والإيضاح ص ٩١، والخصائص ٢٥/١، وشرح الأشموني ٢٥/١-٢٦، والنهاية ٢٠٠/٢، والكواكب الدرية ١٤/١.

(٢) النهاية ٢٠٠/٢، وانظر لسان العرب (عرب) ٥٨٨/١، والخصائص ٣٦/١.

(٣) انظر الكلمات ١٢٩/١.

(٤) لسان العرب، عرب، ٥٨٨/١.

(٥) النهاية ٢٠٠/٢.

(٦) الكلمات ١٢٩/١، والتمزيقات ص ٣١، واللمع ص ١٠، والجمل ص ٢٦٠، وشرح الأشموني ٢٥/١-٢٦.

(٧) الإيضاح ص ٩١.

(الإعراب: الحركات المبيّنة عن معاني اللفّة . وليس كل حركة إعراباً، كما أنّه ليس كلّ الكلام معرباً). قصد من هذا أنّ الكلام على ضربين: الأول معرب يتأثر بدخول العوامل، والثاني: مبني وهو الذي لا يتأثر بدخول العوامل البتّة . وهو بهذا يتابع ابن السراج^(٨) وسائر البصريين .

وللإعراب معنى آخر بين المشتغلين بالعلوم العربية، هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبر أو مفعول به أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منهما في جملته^(٩).

وذكر عبد المتعال الصّميدي أنّ الإعراب هو تصرف أهل العربية في أواخر كلماتها بين رفع ونصب وخفض وجزم، لأن الكلمات بعضها مرفوع الآخر وبعضها منصوب الآخر وبعضها مجرور الآخر وبعضها مجزوم الآخر^(١٠). لأنّه رغب في نسبة العمل إلى الناطقين بالعربية لا إلى العامل، ولكنه لم يزد على تعريف القدماء، فقد كانوا يدركون أن العمل إنما هو للمتكلم دون غيره .

ج. استعمال مصطلح الإعراب:

وأما استعمال لفظ الإعراب في النحو العربي، فقد بدأ في مرحلة مبكرة، ووصل إلى سيّتيه سوياً، بيد أن استعماله كان قليلاً، فكان يشرح معنى الإعراب شرحاً دون الاستعانة بمصطلح الإعراب، قال في موضع: ^(١١) (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النّصب والجَرّ والرّفع والجَزْم، والفتح والكسر والضمّ والوقْف^(١٢))، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللفظ، ضرب واحد، والجَرّ والكسر فيه، ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضمّ، والجَزْم والوقْف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفارق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث

(٨) الأصول ١/٤٦ .

(٩) النحو الواقي ١/٧٤ .

(١٠) النحو الجديد ص ٢٤٠ .

(١١) الكتاب ١/١٢ .

(١٢) أي أنه فرق بين المعرب والمبني .

فيه العامل- وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يثبت عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف.)
 بيد أن سيبويه استعمل مصطلح الإعراب للدلالة على حرف الإعراب ، قال :^(١٣) (فالرفع والجبر والنصب والجزم لحروف الاعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي هي أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون.)
 وقصد بقوله : حرف الإعراب : الحروف التي يقع عليها إعراب الكلمة ، أي : أواخر الكلم المعربة ، ثم استعمله المبرّد قال^(١٤) : (فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم ، فالرفع بضمة حرف الإعراب ، والنصب بفتحته والجزم بحذف الحركة منه .) وبعده استعمله ابن السراج ، قال^(١٥) : (واعلم أنّ الإعراب عندهم إنما حقّه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف ، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلّة ، وأنّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلية ، إنما دخل فيها لعلّة .) ثم استعمله الزجاجي ، فقال^(١٦) : (إعراب الأسماء : رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها ، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها .) واستعمله المتأخرون عن الزجاجي ، كالسيراهي^(١٧) ، وابن جنّي الذي قال^(١٨) : (فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذا سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : أكل يحيى كمثرى .)

وقال^(١٩) : (الإعراب هو : الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول .) وقال الزمخشري^(٢٠) : (إن حق الإعراب للاسم في الأصل : والفعل إنما تُطْلَق عليه فيه بسبب

(١٣) الكتاب ١/ ١٢ .

(١٤) المقنن ١/ ٨٢ .

(١٥) الأصول ١/ ٥٢ - ٥٣ .

(١٦) الجمل ص ٢ .

(١٧) حواشي كتاب سيبويه ١/ ١٤ .

(١٨) الخصائص ١/ ٢٤ .

(١٩) الخصائص ١/ ٢٤ .

(٢٠) المفصل ص ١٥-١٦ .

المضارعة). فعلى هذا، نرى أن البصريين لم يستعملوا غير مصطلح الإعراب للدلالة على معناه؛ وذلك لأنهم نظروا إلى معنى الإعراب ولفظه، فمن كلام المهتمين باللغة، تبين لنا أن الإعراب إنما هو البيان والوضوح حتى يقال للرجل الفصيح: معرب، وإذا ما أبان عن حاجته، فإنه يقال له معرب أيضاً^(٢١) ولما كان الإعراب يوضح مجاري الكلم في العربية، لم يجد النحويون مناصاً من استعماله، فالمعنى الاصطلاحي للإعراب يدفع إلى استعمال لفظه دفعاً، وقد رأينا في توضيح معنى الإعراب أن الإعراب إنما سُمِّيَ إعراباً لتبيينه وإيضاحه، أي لأنه يبين مجاري الكلم، وقال الزجاجي^(٢٢) (الإعراب: الحركات المبينة عن معاني اللغة) ونحمل على هذا نص ابن جني الذي أورده من الصفحة السابقة، إلا أن الاهتمام بالحركات الاعرابية في الإعراب ليس كافياً، فقد قرر النحويون أن الإعراب إنما هو الأثر الذي يتركه العامل^(٢٣) وعلى هذا نستطيع أن نقول: إن تسمية الإعراب بهذا اللفظ ربما كانت نابعة من معانيه اللغوية، فقد يكون معناه مأخوذاً من التبيين، ومنه قول الشاعر:

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولَها منا قضي ومُضربُ

فلما كان الإعراب يبين المعاني، سمي إعراباً، وقد يكون السبب في التسمية راجعاً إلى معناه الاصطلاحي ومعناه اللغوي معاً، فعليه، يمكن أن يكون سمي إعراباً؛ لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: عربت مدة الفصيل، إذا تهرت، وأضعف الوجوه التي قررها النحويون في سبب التسمية وتعليلها أن الإعراب إنما سُمِّيَ إعراباً لأنه يحبب الكلام إلى السامع، على أن لكلامهم وجهاً، وهو أن من معاني الإعراب في اللغة: التحبب، من قولهم: امرأة عروب إذا كانت متحبة إلى زوجها، وقال الله تعالى: «عَرِبُوا أَقْرَاباً»^(٢٤) أي متحبيات إلى أزواجهن، فلما كان المعرب للكلام كأنه متحبب إلى السامع بإعرابه، سُمِّيَ إعراباً^(٢٥) فهذا مدلول الإعراب لفة واصطلاحاً واختلافاً، فهل نجد غير ذلك في أصنافه شيئاً آخر؟ فذلك ما يمكن أن يتبين في الفصل الآتي.

(٢١) الجمل من ٢٦٢، وانظر الإيضاح من ٩١، والنهاية ٢/٢٠٠، والخصائص ١/٣٥، وشرح الأشموني ١/٢٥-٢٦، وانظر

لسان العرب - معرب ١/٥٨٨.

(٢٢) انظر الإيضاح ٩١

(٢٣) أوضح المسالك ١/٢٨

(٢٤) الواقعة/ ٣٧.

(٢٥) أسرار العربية من ١٨-١٩.

١- الرفع

علامة الرفع عند جميع البصريين هي الضمة وغيرها من العلامات الفرعية كالآلف في المشي والواو في الأسماء الستة وجمع المذكر السالم، والنون في الأفعال الخمسة، وأما من حيث استعمال مصطلح الرفع، فقد استعمله جميع البصريين بلفظة «الرفع»^(٢٦)، والذي يبدو أن هذه التسمية ترجع إلى نظرهم إلى الظاهرة من الناحية الصوتية في عملية النطق التي تتعرض لها الحركة المضمومة: لأن المتكلم بها يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفثيه، وقد جعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بِسِمَةِ الحركة: لأنها هي الأصل^(٢٧).

٢- النصب

النصب يدخل الأسماء والأفعال، وعلامته الفتحة والعلامات الفرعية الأخرى. وقد استعمل لفظ النصب منذ وقت مبكر، كما هو عند سيبويه، وقد سبق أن ورد نصه في غير هذا المكان^(٢٨) وقال المبرد^(٢٩): (فإعراب المضارع: الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمة حرف الإعراب، والنصب بفتحته، والجزم بحذف الحركة منه). وقال أيضاً^(٣٠): (وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرفع والنصب والجزم). وقال الزجاجي^(٣١): (إعراب الأسماء رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها). وقال^(٣٢): (وللنصب خمس علامات: الفتحة، والآلف والياء وحذف النون والكسرة)، وإنما سُمِّيَ النَّصْبُ نصباً نظراً لمعناه الصوتي، لأن المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه^(٣٣).

(٢٦) انظر الكتاب ١٣/١، والمقتضب ٤/١، ٨٢/٤، والأصول ١٦/١، والجمل ٢/٣، واللمع ١٠/١، والمفصل ٨/١٦.

(٢٧) الإيضاح ٩٢.

(٢٨) الكتاب ١٣/١.

(٢٩) المقتضب ١ / ٨٢.

(٣٠) المقتضب ٤/١.

(٣١) الجمل ٢.

(٣٢) الجمل ٤.

(٣٣) الإيضاح ٩٣.

٣- الجَرُّ

سمَّاه البصريُّون تسميتين مشهورتين وهما الجَرُّ والخَفْضُ، وجميعهم يتفق على تسمية الجَرِّ جَرًّا^(٢١)، على حين نجد أن الذين سمَّوه خَفْضاً كانوا قلة، كما سنرى في الفصل الخاص بالحديث عن المجرورات، فقد بدأ استعماله في زمان المُبَرَّد^(٢٥) ثم استعمله ابن السَّراج^(٢٦) والزَّجَاجي^(٢٧) أكثر من استعمالهما لمصطلح الجَرِّ ثم استعمل على قلة عند أبي علي الفارسي^(٢٨) وابن جني^(٢٩).

لقد وجد البصريون مبرراً لتسمية الجَرِّ جَرًّا فقالوا: إنما سُمِّيَ الجَرُّ جَرًّا لأنَّ معناه الإضافة أو الجذب، نلمس هذا من كلام ابن مَنْظُور^(١٠)، وقد وجد النحويون أنَّ حروف الجَرِّ تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها^(١١)، كقولك: مرت بخالد، فالباء أوصلت مرورك إلى خالد، فعلى هذا، فقد وجدوا اتساقاً بين معناه اللغوي وما ذهبوا إليه من اكتشافهم لوظيفة الحروف المسمَّاة بـ(حروف الجَرِّ).

وأما الذين سمَّوه خَفْضاً، فقد أنعموا النظر في الناحية الصوتية، كما فعلوا في مصطلحي الرُّفْع والنَّصْب، ففسروه نحو تفسيرهما فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين^(١٢).

٤- الجَزْمُ

وعلامته السكون- أي حالة انعدام الحركة- وإنما أدرج في أقسام الإعراب لأنه يزولُ

(٢١) انظر الكتاب ١/١٣، ١/٤١٩، ٢/١٦٣.... ومعاني القرآن للأخفش ص ١٣، ٢٧، ٢٩٥٥، والمقتضب ١/١٣٦، والأصول ١/٤٩٧، ٢/٣٢، ٢/٩، ٢/٢٢٩، والإيضاح ص ٩٣، وإعراب القرآن ١/١١٦، والحجة ١/١٠٨، واللح ١/٧١، والفصل ص ٨٢.

(٢٥) المقتضب ١/٢٥٥.

(٢٦) الأصول ١/٤٩٧، ٥/٢.

(٢٧) الإيضاح ص ٩٣، والجمل ص ٢، ٥، وانظر ص ٣، ١١، ٢٢...

(٢٨) الحجة ١/١٠٥.

(٢٩) الخصائص ١/١٨١.

(١٠) لسان العرب، ج ١، ١٢٥.

(١١) الإيضاح ص ٩٣.

(١٢) الإيضاح ص ٩٣.

بزوال العامل الذي أحدثه، فإذا قلنا: لم يضرب، فإن السكون التي على آخر الفعل «يضرب» هي المسببة عن العامل «لم» فهي علامة إعراب، حتى إذا زال هذا العامل زال أثره، وعاد الفعل المضارع إلى إعرابه الأصلي وهو الرفع وذلك لوقوعه تحت تأثير عامل معنوي، وهو وقوع الفعل في موقع الأسماء. والجزم من المصطلحات القديمة التي بدأ استعمالها منذ وقت مبكر، وقد ظل استعماله شائعاً عند جميع النحويين^(١٣).

معنى الجَزْم:

الجزم في الأصل هو القطع، يقال: جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذذته وصلمته، وفصلته، وقطعت بمعنى واحد، فكان معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا؛ لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميمهما يجمعهما الحذف، وكان المازني يقول: الجزم قطعُ الإعراب^(١٤) والدليل على أن للجزم هذا المعنى قولُ ابن مَنْظُور^(١٥): (الجزم: القطع، جزمْتُ الشيء أَجْزَمُهُ جَزْماً: قَطَعْتُهُ، وَجَزَمْتُ الْيَمِينَ جَزْماً: أَمْضَيْتُهَا، وَحَلَفَ يَمِيناً حَتَمَ جَزْماً، وَكُلَّ أَمْرٍ قَطَعْتُهُ قَطْعاً لَا عَوْدَةَ فِيهِ فَقَدْ جَزَمْتُهُ، وَجَزَمْتُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَيَّ قَطَعْتُهُ، وَمَنْهَ جَزَمَ الْحَرْفَ، وَهُوَ فِي الْإِعْرَابِ كَالسَّكُونِ فِي الْبِنَاءِ، تَقُولُ: جَزَمْتُ الْحَرْفَ فَانْجَزَمْ، اللَّيْثُ: الْجَزْمُ عَزِيمَةٌ فِي النَّحْوِ فِي الْفِعْلِ، فَالْحَرْفُ الْمَجْزُومُ آخِرُهُ لَا إِعْرَابَ لَهُ - أَيَّ لَا حَرَكَةَ - وَمَنْ الْقِرَاءَةُ أَنْ تَجْزِمَ الْكَلَامَ جَزْماً يَوْضَعُ الْحُرُوفَ مُوَاضِعَهَا فِي بَيَانٍ وَمَهْلٍ).

وذكر ابن مَنْظُور أن المُبْرَدُ قال: إنما سَمِّيَ الْجَزْمُ جَزْماً لأنَّ الْجَزْمَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: الْقَطْعُ، يُقَالُ: أَهْلَمَ ذَلِكَ جَزْماً، فَكَانَهُ قَطْعُ الْإِعْرَابِ عَنِ الْحَرْفِ، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا ابْنُ سَيِّدِهِ وَاللَّيْثُ^(١٦)، عَلَى حِينِ ذَهَبَ أَبُو حَاتِمٍ^(١٧) إِلَى أَنَّ السَّبَبَ فِي تَسْمِيَةِ الْجَزْمِ جَزْماً أَنَّهُ جَزْمٌ عَنِ

(١٣) الكتاب ٨٥/٣، ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٨ .. الخ، وانظر المختضب ١٩/٣، ٨٢/٤، والجمل ص ٩٢، والإيضاح ص ٩٢، وإعراب القرآن ١٢٢/١، والخصائص ١٦٩/٢، واللمع ص ١٢٦، والفصل ص ٣٢٢.

(١٤) الإيضاح ص ٩٢ - ٩٤، وانظر الجمل ص ٥.

(١٥) لسان العرب، جزم، ٩٧/١٢.

(١٦) لسان العرب، جزم، ٩٧/١٢.

(١٧) هو سهل بن محمد المعروف بابي حاتم السجستاني - بصري، قرأ كتاب سببونه على الأعمش مرتين وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، وقال السبوطي: وكان أعلم الناس بالأمراض واستخراج الممنى وهو عالم ثقة، روى له النسائي في سننه والبراز في مستنده، وكان المُبْرَدُ يحضر جلسته واختلف في سنة وفاته، فقيل كانت في سنة ٢٤٨هـ أو ٢٥٠هـ أو ٢٥٤هـ، انظر البغية ٦٠٦/١.

المسند - وهو خط جَمِيز - أو الكتابة الجَمِيزية - ومعنى جزم عنه، قطع^(١٨) واختارَه ابنُ جَنِّي^(١٩) على أنَّ الأولى أن نأخذ بالرأي الأول لأنه مناسب للمعنى اللغوي، على حين نجد أنَّ رأي أبي حاتم - على الرغم من تعليله المقبول - أقلَّ شأنًا.

٣- البناء

البناء في اللغة: وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت، وأما في الاصطلاح فهو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين، فعلى هذا فهو لفظي، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال، وعلى هذا فهو معنوي^(٥٠)، وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سمّوه بناء لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره^(٥١)، وعلى هذا نقول إنَّ البناء - تسمية - منقول من البناء المعروف للزومه وثبوته؛ لأن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالاً واحداً حركةً أو سكوناً^(٥٢).

ونظراً لمزايا هذا المصطلح، فقد استعمله البصريون جميعاً^(٥٣) ولم يستعملوا غيره.

٤- أقسام البناء

لقد رأينا أن النحويين قرروا أنَّ للإعراب أقساماً هي: الرفع والنصب والجزم والجر، وكذلك قرروا أنَّ للبناء أقساماً هي:

١. الضم:

وهو يقابل الرفع في حالة الإعراب.

(١٨) لسان العرب، جزم، ٩٧/١٢.

(١٩) سرّ صناعة الإعراب ص ١٥.

(٥٠) شرح الأشموني ٢٦/١.

(٥١) الخصائص ٣٧/١.

(٥٢) أسرار العربية ص ١٩، والكواكب الدرية ١٤/١.

(٥٣) انظر الكتاب ١٣/١، والمختضب ٨٠/٤، ٨١، والأصول ٦٨/١، ١١٧/٢، والجمل ص ٣٦، والخصائص ٣٧/١، ١٧٩/١.

١٦٩/٢، ١٤٩/٢، ٨٣/٢، والمفصل ص ٢٤٤.

ب. الفَتْحُ؛

وهو يقابل النّصب في حالة الإعراب أيضاً.

ج. الكَسْرُ؛

وهو يقابل النّصب في حالة الإعراب.

د. الوُقُوفُ أو السكون؛

لقد بدأ استعمال مصطلح السكون منذ زمان المُبَرَّد^(٥٤)، ثم استعمله ابن السَّرَاج^(٥٥) والزَّجَّاجي^(٥٦)، وربما استعمل المُبَرَّد مصطلح «الإسكان» بدل السكون^(٥٧) ولا فرق بينهما، أما مصطلح «الوقف» فهو أكثر قدماً وعراقاً، إذ استعمله سيبيويه سديداً^(٥٨)، فقد فرق بينه وبين الجزم الذي هو نوع من أنواع الإعراب، وقد ظل مستعملاً دهرًا طويلاً، فقد وجدته مستعملاً عند المُبَرَّد^(٥٩) وابن السَّرَاج^(٦٠)، وابن جني^(٦١)، فالمصطلحان من حيث الشهرة والاستعمال والمغنى لا يفضل أحدهما الآخر، وذلك لأن السكون هو حالة اللاحركة في الكلم، وكذلك الوقف، أي: الوقف على آخر الحرف دون الحركة^(٦٢).

٥- الحركات الإعرابية

لا بد لكل ضرب من أضرب الإعراب من علامة يُعرَف بها، ولذا فقد اصطلح النحويون له علامات مميزة حتى لا يختلط على السامع المراد من الكلام، واصطلحوا لهذه العلامات الفاظاً مميزة أيضاً.

(٥٤) المقتضب ٢١٨/٤، وانظر ٢/٢، ٣/٢.

(٥٥) الأصول ٥٢/١.

(٥٦) الجمل ص ٥.

(٥٧) المقتضب ١٦٦/٢.

(٥٨) الكتاب ١٢/١، ٢٥/٢.

(٥٩) المقتضب ١٩/٣، وانظر ٨١/٤.

(٦٠) الأصول ١١٤/١، وانظر ٢١٥/٤.

(٦١) الخصائص ٤٦٩/٢، وانظر اللع ص ١٠، ١١.

(٦٢) لسان العرب: (وقف) ٣٩٠/٨.

وكان أبو الأسود الدؤلي أول من عُنِيَ بهذا الأمر الجليل، لكنني لا أستطيع تأكيد ما اصطلاح له من الفاظ، بيد أن الشكل الذي ارتسمه لهذه الحركات ما زال معروفاً لنا، إذ تذكر الروايات أن زياد بن أبيه أو ابنه عُبَيْد الله قد وَجَّهاً أمراً إلى أبي الأسود بوضع نَقْطٍ يحرر حركات أواخر الكلمات في كتاب الله عز وجل، فقام أبو الأسود وتصدَّى لهذا العمل الجليل فاتخذ كاتباً حاذقاً من بني عبد القيس، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أثبتت شيئاً من ذلك غنة (أي: التوين) فاجعل مكان النقطة نقطتين^(٦٣). بيد أنني لا أطمئن إلى قبول الرواية وهي تحمل هذه المصطلحات في هذا الوقت المبكر من الدراسة النحوية، إذ إن استعمال الفاظ مثل: فتحت، وكسرت، وضممت يعني بالضرورة أن مصطلحات الفتحة والكسرة والضممة كانت مستعملة في ذلك الوقت، وهذا مستبعد جداً، لأن المصطلحات النحوية لم تكن قد وضعت بعد، ومصطلحات مثل هذه تحتاج إلى وقت كبير حتى تظهر إلى الوجود. وهذه الحركات هي:

١- الضمّة:

وهي أثقل الحركات الإعرابية نطقاً؛ لأنها الحركة الخاصة بالرفع^(٦٤) ولم يَسْتَقِر استعمال لفظ «الضمّة» إلا في ما تلا سيبويّه من عصور، إذ استخدم سيبويّه مصطلح: الرُّفْعَة، قال^(٦٥): (وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرُّفْعَة التي هي قولك: زيدٌ، بمنزلة الرُّفْعَة في «راء» امرئ) وأما إذا كانت علامة بناء فلا تُسَمَّى، الا الضمّة^(٦٦) ولا تدخل إلا على الاسم والحرف، ولا ضَمٌّ في الفعل إلا إذا كان مُعَرِّباً فتدخله علامة لرفعه، قال ابن السُّرَّاج^(٦٧): (هاذا كانت الفتحة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سُمِّيَتْ رفْعاً). وقال^(٦٨): (هاذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإذا كان مضموماً نحو:

(٦٣) معجم الأدباء ٢/٣٤-٣٥، والفهرست من ٦٠.

(٦٤) إعراب القرآن ١/١٩٥.

(٦٥) الكتاب ٢/٢٠٤.

(٦٦) اللع من ١٠-١١.

(٦٧) الأصول ١/٤٦.

(٦٨) الأصول ١/٤٧.

«مذ» قيل مضموم، ولم يقل: مرفوع لِيُفَرِّقَ بينه وبين المُرَبِّ). وقد استعمل مصطلح «الضمة» عند جميع النحويين^(٦٩).

٢- الفُتْحَة:

وهي أخف الحركات الإعرابية^(٧٠)، وأما استعمال لفظ الفُتْحَة فهو استعمال قديم، بيد أن الفتحة عندما تكون إعراباً تُسمَّى عند سيبويه:

«النُصْبَة»^(٧١) وإذا كانت حركة بناء، فهي الفتحة عند جميع النحويين^(٧٢).

٣- الكُسْرَة:

وهي عَلمُ الجر والإضافة، ولم يستقر استعمالها إلا بعد زمان سيبويه، إذ كان يسميها «الجرَّة» إذا كانت حركة إعراب^(٧٣) إلا أنها إذا كانت علامة بناء فإنها تسمى الكسرة^(٧٤)، وقد استعمل لفظها جميع البصريين الذين جاءوا بعد سيبويه. وقرر النحويون أن هذه الحركات إنما هي أبعاضٌ لحروف المدِّ وأجزاء ناقصة^(٧٥) أو قل إن شئت إن الحركة حرف صغير، وقد نسب ابن جني إلى المتقدمين دون أن يسميهم أنهم كانوا يسمون الضمة واواً صغيرة والكسرة ياء صغيرة، والفتحة الفأ صغيرة^(٧٦)، ويؤكد ذلك الإشباع- أعني إشباع الحركات، فإنَّ أنت أشبعت الضمة صارت واواً والفتحة الفأ والكسرة ياء، فمن الأمثلة على إشباع الضمة ذلك البيت الذي أنشده أحمد بن يحيى ثعلب، وأورده أبو علي الفارسي^(٧٧):

(٦٩) انظر الكتاب ١٥/١، المقتضب ١٨٤/١، ٨٩/٢، وانظر الأصول ٤٩/١، والجمل من ٦،٣. والحجة ٥٩/١، والخصائص ١٢٠-١٢١/٢، والفصل من ٢٤٤.

(٧٠) المقتضب ١٦١/٢، ١٩/٣، وأعراب القرآن ١٤٢/١، ١٤٣/١.

(٧١) الكتاب ٢٠٤/٢.

(٧٢) الكتاب ٢٠٤/٢، والمقتضب ٨٠/٤، ٨٢/٤، والأصول ٤٩، ٤٧، ٤٦/١، والجمل من ١، ٥، ٦. والحجة ٦٠/١، والخصائص ٤٦٩/٢، ١٢٠/٣، واللمع من ١٠-١١.

(٧٣) الكتاب ٢٠٤/٢، وانظر ٢٠٢/٤.

(٧٤) الكتاب ٢٠٤/٢.

(٧٥) سر صناعة الإعراب ١٩/١، وانظر ٢٦-٢٧، وانظر الخصائص ٢٩٣-٢٩٤.

(٧٦) الخصائص ٣١٥/٢.

(٧٧) الحجة ٥٩/١.

وإنني حوثما يسرى الهوى بصري من حوثما سلكوا اثني فأنظور^(٧٨)
ومن إشباع الكسرة قوله:

لَمَّا قُرُنَا نَصَبْنَا ظِلًّا ظَلِيَّةً وَهَازَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ^(٧٩)
وقد جرت الفتحة في الاشباع مجرى أخيها، قال ابن هرمة:

وَأَنْتَ مِنَ الْقَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرُّجَالِ بِمُتَنَزَّحٍ

فقد أشبع فتحة «الزاي» في «منتزح». وهذا ما دعا النحويين منذ القدم لأن يطلقوا على الحرف المتحرك لقب «الحرف الحي»^(٨٠) وإنما سُمِّيَتْ هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تغلق الحرف الذي تقترن به وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذب نحو الياء، والضمة تجذب نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها- أي أشبعها- صارت حروفاً- أعني الفأ وياء وواو^(٨١).

الصَّرْفُ والممنوع من الصرف

معنى الصرف

الصَّرْفُ في اللغة: هو ردُّ الشيء عن وجهه، قال تعالى: (سأصرف عن آياتي)^(٨٢) أي: أجعل جزاءهم الإضلال عن هداية آياتي، وقال تعالى: (فما تستطيعون صَرَفًا ولا نَصْرًا)^(٨٣)، أي: ما تستطيعون أن تصرفوا عن أنفسكم العذاب ولا أن تنصروا أنفسكم. والصرف: أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصَرَفَ الشيء: أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه آخر^(٨٤).

(٧٨) حوثما يمني- حيثما والبهت غير منسوب إلى هائل، والشاهد فيه مطل حركة الواو في (انظور) والأصل (انظر)

(٧٩) البهت من مضطربة عبدة بن الطبيب، انظر الفضليات ص ١٤١، والمراجع: المرجل.

(٨٠) الكتاب ٣/٣٥٥-٣٥٦.

(٨١) سر صناعة الإعراب ١٥/١.

(٨٢) الأعراف/ ١٣٦.

(٨٣) الفرقان/ ٩١.

(٨٤) لسان العرب (صرف) ٩/١٨٩-١٩١.

وفي الاصطلاح: هو التتوين الدال على إمكانية الاسم في باب الاسمية^(٨٥)، وعليه، فإن الاسم المنصرف هو ما دخله التتوين والكسر للضرورة أو الخفة أو التماس^(٨٦).

وأما ما لا يُجر بالكسرة ولا يقبل التتوين، فقد اشتهر عنه مصطلح الممنوع من الصرف، قال محمد التهانوي^(٨٧): (غير المنصرف يسمى بالممنوع والمنهي أيضاً؛ لمنعه الكسرة والتتوين، ويسمى المنصرف: المجزى، وغير المنصرف بغير المجزى). والمجزى وغير المجزى من مصطلحات الكوفيين^(٨٨).

تعبير النحويين عن هذا الباب

اصطلاح النحويين عدة مصطلحات في التعبير عن الممنوع من الصرف وهي:

١. المتروك صرفه: وهو من استعمال سيبويه^(٨٩).

٢. ما لا ينصرف:

وقد استعمله سيبويه^(٩٠)، والمبرد^(٩١)، وابن السراج^(٩٢)، وابن جني^(٩٣).

٣. الممنوع من الانصراف:

وقد استعمل هذا المصطلح عند سيبويه^(٩٤)، وعنه تطور مصطلح (الممنوع من الصرف) في القرن السادس، وذلك عند الزمخشري^(٩٥).

(٨٥) معجم النحو ص ٢٦٧.

(٨٦) كشاف اصطلاحات الفنون ٢١٢/٤.

(٨٧) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٤١/٤.

(٨٨) معاني القرآن للفراء ١٢/١.

(٨٩) الكتاب ١٩٦/٣.

(٩٠) الكتاب ١٩٧/٣، ١٩٨/٣، ٢١٥/٣، ٢٢٧/٣.

(٩١) المقضب ٣٠٩/٣، وانظر ٢٣٨/٣.

(٩٢) الأصول ٩٤/٢.

(٩٣) اللمع ص ١٥٠.

(٩٤) الكتاب ٢١٠/٣، وانظر ٢١٣/٣.

(٩٥) المفصل ص ١٦.

٤. غير المنصرف:

وقد استخدم هذا اللفظ بعد زمان سيبويه، فقد استعمله محمد بن سلام^(٩٦)، ثم استعمله المبرّد^(٩٧)، وابن السّراج^(٩٨).

٥. غير المنصرف:

واستعمل هذا اللفظ عند كل من المبرّد^(٩٩)، والزّجاجي^(١٠٠)، وجميع هذه المصطلحات متقاربة من حيث اللفظ كما يظهر، ومعناها واحد.

مصطلحات البصريين في موانع الصرف

١. ما كان على مثال الفعل أو على وزن الفعل:

وعبر عنه سيبويه بقوله^(١٠١): (ما يتركُ صرفه لأنه يشبهُ الفعل، ولا يُجْعَلُ الحرف الأول فيه زائداً إلا بَنِيَتْ، نحو: تَنْضُبُ، فإنما التاء زائدة، لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء، لأنه ليس في الكلام: فَعْلٌ). وأما المبرّد فقد اختار له مصطلحاً آخر، فهو عنده: (كل اسم في أوله زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفعل)^(١٠٢) وأما ابن السّراج، فقد عبر عنه بلفظين:

١. ما كان على وزن الفعل^(١٠٣).

ب. ما جاء من الأسماء على «أفعل» أو «يفعل» أو «تفعل» أو «نفعل»^(١٠٤)، وهذا الأخير يعبر عما جاء على وزن الفعل المضارع، وأما اللفظ الأول فيعبر عن كل أنواع الأفعال فهو عام شامل. وعبر عنه الزّجاجي بأنه: كل اسم على وزن الفعل المستقبل^(١٠٥).

(٩٦) طبقات فعول الشعراء ٩٩/١ - ١٠١.

(٩٧) المقتضب ٣/٣٣٥.

(٩٨) الأصول ٢/٩٤.

(٩٩) المقتضب ٣/٣١١.

(١٠٠) الجمل ص ١٦٥.

(١٠١) الكتاب ٢/١٩٦.

(١٠٢) الأصول ٢/٨١.

(١٠٣) الجمل ص ٢٢٠.

وهذا يساوي مصطلح ابن السراج الأخير، وله تعبير آخر، فهو: كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الأسماء، نحو: رجل سَمِيئَةً: ضَرْبًا، وَقَتْلًا^(١٠٦). وهو عند ابن جني: وَزَنُ الفعل الذي يغلّب على الاسم أو يخصّه^(١٠٧) أي أنه اختار تعبير ابن السراج الأول، واختاره أيضاً الزمخشري^(١٠٨).

وهذه التسميات جميعها تستغرقها زمرة واحدة، ولها المعنى نفسه، فاصطلاح سيبويه: «ما يُشَبِّهُ الفعلَ اصطلاحاً واضح، ولكن الإضافات والشروح الوصفية التي لحقته، جعلت منه مصطلحاً مُشْكِلَ اللفظ لا يفهم للوهلة الأولى، وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح المبرّد فهو مصطلح دقيق اللفظ ولكنه مُشْكِلٌ أيضاً ويضاف إليهما مصطلح ابن السراج الثاني. وأما مصطلحه الأول فهو أيسر هذه المصطلحات لأنه أوجزها عبارة، ولذا اختاره ابن جني والزمخشري.

٢. التّعرّيف:

ومعناه المَعْرِفَة، وقد عبر عنه سيبويه بـ: (ما لا ينصرف في المعرفة)^(١٠٩) وأما مصطلح التعريف، فقد برز في القرن الرابع ولا سيما عند ابن السراج^(١١٠) وابن جني^(١١١)، وأما الزمخشري، فقد سمّاه: العَلَمِيَّة^(١١٢) وعليه، فإنّ النحويين استعملوا له ثلاث تسميات وهي :

- ما لا ينصرف في المَعْرِفَة.

- التّعريف.

- العَلَمِيَّة.

فالأوّل والثاني متقاربان من حيث اللفظ وجميع هذه المصطلحات لها المدلول نفسه عند جميع النحويين، ولعل القاريّ يلاحظ أنّ النحويين بعد القرن الثاني قد أعرضوا عن

(١٠٦) الجمل ص ٢٢.

(١٠٧) اللّمع ص ١٥١.

(١٠٨) المفضل ص ١٦.

(١٠٩) الكتاب ٢/٢١٦.

(١١٠) الأصول ٢/٨١، ٢/٨٨، ٢/٩٤.

(١١١) اللّمع ص ١٥١.

(١١٢) المفضل ص ٦١.

استعمال المصطلح الأول «ما لا ينصرف في المعرفة» وذلك بسبب لفظه، فهو طويل، في حين المصطلحان الآخران أخصر منه عبارة.

٣. التانيث،

ولفظ التانيث قديم، وربما استعمله الخليل لأنني وجدته مستعملاً في كتاب سيبويه سويًا^(١١٣)، وبعده استعمله المبرّد^(١١٤)، وابن السراج^(١١٥)، والزجاجي^(١١٦)، وابن جني^(١١٧)، والزّمخشري^(١١٨).

٤. ما لحقته ألف ونون زائدتان،

وعبر عنه سيبويه بقوله^(١١٩): (هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها-) وسمّاه المبرّد ما لحقته ألف ونون زائدتان^(١٢٠)، وتعبر ابن السراج طويل بالقياس إليه، فهو عنده: الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التانيث^(١٢١) وسمّاه الزجاجي: كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان^(١٢٢) وأما تعبیر ابن جني والزّمخشري فهو: الألف والنون المضارعتان لألفي التانيث^(١٢٣).

٥. الوصف أو وزن «افعل» الذي مؤنثه «فَعْلَاء»:

وذلك نحو: أَحْمَرٌ وحمراء، وأصفرٌ وصفراء، وقد اصطلح له سيبويه بقوله^(١٢٤): (هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة. وأطلق

(١١٣) الكتاب ٢/٢٣٥.

(١١٤) المختضب ٢/٣٥٠.

(١١٥) الأصول ٢/٨٨.

(١١٦) الجمل ص ٢٢٢.

(١١٧) اللّمع ص ١٥٢.

(١١٨) الفصل ص ١٦.

(١١٩) الكتاب ٢/٢١٥ - ٢١٦.

(١٢٠) المختضب ٣/٣٣٥.

(١٢١) الأصول ٢/٨٧، وانظر ٢/٨١.

(١٢٢) الجمل ص ٢٢١.

(١٢٣) اللّمع ص ١٥١ والفصل ص ١٦.

(١٢٤) الكتاب ٣/٢١٣.

عليه المَبْرَدُ لفظ وزنه وهو «أفعل» كما أطلق عليه لفظ «النعت» قال (١٢٥): (اعلم أن ما كان من «أفعل» نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك: أحمر وأخضر وأسود.) وسَمَاءُ ابن السَّراج: «الصفة التي لا تنصرف» وذلك نحو: أفعل الذي مؤنثه فَعَلَاءُ (١٢٦) وبلفظ قريب من هذا عبر عنه الزَّجَاجي، فهو عنده: ما كان على «أفعل» إذا كان نعتاً، نحو: أحمر وأصفر وأبيض (١٢٧). وسَمَاءُ أبو الفتح بن جَنِي الوُصف (١٢٨)، على حين سَمَاءُ الزُّمَخْشَرِي الوُصفية (١٢٩).

يلاحظ القارئ أن مصطلحات سيبويه والمبرّد وابن السَّراج، تُعدّ من بواكير المصطلح، حيث جاء لفظها بشكلًا طويلًا العبارة شأن سائر المصطلحات الوُصفية التي تمتاز بها هذه المرحلة، وأما مصطلح «الوصف» ومصطلح «الوصفية»، فهما - على الرغم من إيجازهما - مصطلحان غامضان، فالوصف مستعمل في باب النعت، وهو لا يحدد ماهية الوصف فإذا أضفنا إليه ما أضافه ابن السراج من لفظ وهو (الوصف الذي لا ينصرف) صار يعبر عن معناه تعبيراً دقيقاً، وكذلك الحال في مصطلح «الوصفية».

٦. العَدَلُ أو المَعْدُولُ:

ما العَدَلُ؟

قال ابن السَّراج (١٣٠): (ومعنى العَدَلُ: أن يُشْتَقَّ من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويُفَعَّرُ بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأنه يُسَمَّى به. فأما الذي عُدِلَ لإزالة معنى، فمثنى وثلاث ورباع وأحاد، فهذا عُدِلَ لفظُهُ ومعناه عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، فأما ما عُدِلَ في حال التعريف، فنحو: عَمَرٌ، وَزُهْرٌ وَقُتَمٌ.)

استعمال مصطلح العدل :

العدل من مصطلحات الأوائل كما يبدو، إذ استعمله سيبويه (١٣١) ثم استعمله المبرّد (١٣٢)

(١٢٥) المغتضب ٣/٢١١.

(١٢٦) الأصول ٣/٨٤.

(١٢٧) الجمل ص ٢١٨.

(١٢٨) اللع ص ١٥٥.

(١٢٩) للفصل ص ١٦.

(١٣٠) الأصول ٣/٨٩.

(١٣١) الكتاب ٣/٢٢٤.

وابن السراج^(١٢٣)، والزجاجي^(١٢٤) وابن جنِّي^(١٢٥) والزَّمخْشَرِي^(١٢٦)، وقد وجدت سيبُوتيه يستعمل مصطلحاً غير مصطلح العدل أو المعدول للتعبير عنه، وهذا المصطلح هو: «المحدود عن البناء»^(١٢٧)، ومعناه ومعنى العدل واحد، بيد أن مصطلح العدل أو المعدول أولى بالاستعمال لأنه أخصر عبارة منه.

٧. الجمع غير المعتل الآخر:

وهو ما يُسمَّى بصيغة منتهى الجموع، وقد عبر عنه سيبُوتيه بقوله^(١٢٨): (هذا باب ما كان على مفاعل ومفاعيل. اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال، إلا لم ينصرف في معرّفة ولا نكرة، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدّ تمكناً). وذكر المُبَرِّد قريباً من هذه العبارة، ولكنه زاد على وزني مفاعيل، أوزان: فمائل، وفواعل، وأهاعل، وأهاعيل^(١٢٩)، وأما ابن السراج فسماه: (الجمع الذي لا ينصرف، وهو الذي ينتهي إليه الجمع ولا يجوز أن يجمع، فإنما منع الصرف لأنه جمع جمع)^(١٣٠) ومن هذا المصطلح تطور مصطلح «منتهى الجموع». وأما الزجاجي، فقد اصطلح له لفظ: (كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة)^(١٣١)، في حين سمّاه ابن جنِّي: الجمع^(١٣٢) وتابمه الزَّمخْشَرِي على هذا^(١٣٣).

ويعود السبب في هذا التعدد الذي يجده المرء في مصطلحات هذا المانع من موانع الصرف إلى المرحلة التي نشأت فيها، فهي مرحلة لا تتسم بالاستقرار، وإنما أصاب

(١٢٢) المفتض ٢٧٦/٣.

(١٢٣) الأصول ٨١/١، وانظر ٨٨/٨٩.

(١٢٤) الجمل ص ٢٢٢، وانظر ص ١٦٨.

(١٢٥) اللع ص ١٥٥.

(١٢٦) المفصل ص ١٦.

(١٢٧) الكتاب ٢/٢٢٣.

(١٢٨) الكتاب ٢/٢٣٧.

(١٢٩) المفتض ٢/٢٢٧.

(١٣٠) الأصول ٩٢/٢.

(١٣١) الجمل ص ٢١٩.

(١٣٢) اللع ص ١٥٧.

(١٣٣) المفصل ص ١٦.

الاضطراب كثيراً من الأبواب النحوية- ومنها هذا الباب- من حيث المصطلح لا من حيث القواعد النحوية.

٨. العُجْمَة أو الاسم الأعجمي:

وقد استعمل هذا المصطلح كل من سيبويه^(١١٤) والمبرد^(١١٥) وابن السراج^(١١٦) والزجاجي^(١١٧) وابن جني^(١١٨) والزمخشري^(١١٩).

٩. التركيب: أو الاسم المركب تركيباً مزجياً:

وقد عبر عنه سيبويه بقوله^(١٢٠): (هذا باب الشئين اللذين ضمَّ أحدهما إلى الآخر فجُمِلَا بمنزلة اسم واحد كَقَيْضَمُوز^(١٢١) وعَنْتَرِيس^(١٢٢)، وذلك نحو: حضرموت وبعليبك ... وكذلك: مَارَسَرْجُس^(١٢٣) وقال بعضهم^(١٢٤)

لَقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقَلْتُمْ: مَارَسَرْجُسَ لَا قِتَالَا

وسمَّاه ابنُ السَّراج بناءً الاسم مع الاسم كالشيء الواحد^(١٢٥) أو سمَّاه الزُّجاجي: كل اسمين جملاً اسماً واحداً^(١٢٦) واكتفى الزَّمْخَشَرِي بلفظ التركيب^(١٢٧).

(١١٤) الكتاب ٢/٢٢٤.

(١١٥) المقتضب ٢/٣٥٣، وانظر ٢/٣٥٨.

(١١٦) الأصول ٢/٨٨، وانظر ٢/٩٤.

(١١٧) الجمل ص. ٢٢٠.

(١١٨) اللع ص. ١٥٨.

(١١٩) الفصل ص. ١٦.

(١٢٠) الكتاب ٣/٢٩٦.

(١٢١) المعضوم: المعوز الكبيرة السن. انظر لسان العرب، معجمه ٥/٢٨٠.

(١٢٢) الفنتريس: الداهية أو الناقة الصلبة الشديدة الكثيرة اللحم، انظر لسان العرب (عترس) ٦/٣٠.

(١٢٣) اسم موضع في الحجاز، انظر لسان العرب «سرجس».

(١٢٤) القائل هو جرير يهجو الأخطل.

(١٢٥) الأصول ٢/٨١.

(١٢٦) الجمل ص. ٢٢٢.

(١٢٧) الفصل ص. ١٦.

الفصل الثالث

المرفوعات

١- المبتدأ

المبتدأ هو كل اسم ابتدأته، وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرّضته للإسناد^(١)، أو هو كل اسم ابتدء ليُبنى عليه كلام^(٢)، وله عند البصريين عدة مصطلحات :

(١) المبتدأ

وهو أشهر المصطلحات في بابهِ، إذ استخدمه البصريون جميعاً^(٣)، وتعريفهم له يفيد أنه كل اسم ابتدء ليُبنى عليه كلام، ومعنى هذا أنه الركن الأول في الجملة الاسمية. وبناء الكلام عليه يعنى حصول الفائدة من النص بتركيب الخبر معه، وهو رَفَع أو في موضع رفع في جميع الحالات، وهذا التعريف- كل اسم ابتدء ليُبنى عليه الكلام- لسببونه، وقد ظلّ نصّاً يلتزمه البصريون ومن سايهرهم إلى يومنا هذا، إلا أنه تطور من حيث اللفظ عند المتأخرين عن سببونه، بيد أنّ المضمون بقي هو إياه دون زيادة أو نقصان، قال ابن السراج^(٤): (المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أنّ تجمله أولاً لثان، مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبراً له، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً).

وأما ابن جني فقد قال في تعريفه^(٥): (اعلم أن المبتدأ: كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء).

(١) كشف اصطلاحات الفنون ١٥٣/١، وانظر التعريفات ص ٢٠٨، والكليات ١٨٩/٤، وشرح الأشموني ٤٥/١، ومن الأجرومية ص ١٠٧، والكواكب الدرية ٨٦/١.

(٢) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) انظر الكتاب ٢٢٨/٢، ٨٦/٢، ١٣٦/٢، ١٢٧/٢، ١٢٨/٢، ... وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٩، ١٢٦، ١٤١، ١٦٨، ٢١٩، ٤٦٣، ... والمقتضب ١٨/١، ٧٥/١، ... وانظر الأصول في النحو ٥٥/١، ٦٢/١، ٦٤/١، ... والجمال ص ٣٦ وأخبار أبي القاسم الزجاجي ١٧٠، وانظر إعراب القرآن ١/١٦٩، ١٢/٢، ١٠٨/٣، والحجة في علل القراءات السبع ١/٢١، واللمع في العربية ص ٢٦، ٢٧، ٢٨، ... والفصل ص ٣٣، ٢٤، ...

(٤) الأصول في النحو ١/١٢٢-١٢٣ وانظر الموضوع أيضاً عند المتأخرين في شرح المفصل ١/٨٣-١٠١، وفطر الندى ص ١١٦-١٢٥، وأوضح المسالك ١/١٣١-١٦٣، وأسرار العربية ص ٦٦-٧١، وشرح ابن عقيل: ١/١٨٨-٢٦٠.

(٥) اللمع في العربية ص ٢٥.

(ب) الابتداء

ما الفرق بين المبتدأ والابتداء؟ وما الذي جعل النحويين يفرقون بين المبتدأ والابتداء؟

معنى الابتداء أعمق مما يمكن أن يُفهم أول وهلة، فالابتداء كما أراد النحويون ليس ما يُبتدأ به فقط، ولم يعدوه مبتدأ لأنه رَفَعَ، ولكن حديثهم عنه كان يشمل ثلاث نقاط مهمة وهي الأوليّة، والتّمريّة والإِسناد^(٦)، ولا يجوز أن نقصر على ركن واحد دون الثلاثة.

استخدام مصطلح الابتداء للتعبير عن المبتدأ

الواضح أن الابتداء - مصطلحاً يطلق على المبتدأ - قد استخدم في الوقت الذي لم يكن فيه المصطلح النحويّ يتمتع بالاستقرار عامة، واستطيع القول: إن مصطلح الابتداء استخدم في بداية نشوء المصطلح النحوي، وأطلق على مدلولين، الأول: الابتداء، عاملاً معنوياً. والثاني: هو الابتداء الذي أطلق على الركن الأول من أركان الجملة الاسمية الذي هو المبتدأ.

ونلاحظ أن استخدامه كان سويّاً مشتهراً عند سيبويه^(٧) والأخفش^(٨)، وقد استخدمه المبرّد^(٩)، بيد أن استخدامه له لم يكن بالكثرة التي نجدها عند سيبويه، ولما جاء القرن الثالث استعمله ابن السّراج ولكن على قِلة^(١٠)، وأما الرّجّاجي فلم يستعمله، على أن أبا جعفر النحاس استعمله مصطلحاً شهيراً في إعرابه للقرآن^(١١).

ما الذي حدث بعد أبي جعفر النحاس؟

ما لاحظته في هذا المجال هو أن الابتداء مصطلحاً يطلق على المبتدأ، بدأ بالزوال والتلاشي بعد وفاة النحاس في عام ٣٢٨هـ، لاحظت ذلك من قلة الاستعمال التي تعرض لها، وقد بدأ استخدامه منذ ذلك الزمان ينحصر في التعبير عن العامل المعنوي الذي يختص برفع المبتدأ.

(٦) انظر المفتض ١٢٦/٢، وأصول النحو العربي، د محمد خير الحلواني ص ١٧٢.

(٧) الكتاب ١/١٢٨، ١٣٦/٢، ٣٦٦/١، الخ.

(٨) معاني القرآن للأخفش ص ٢٤، ٣٥، ١٤٥،

(٩) المفتض ١٩٩/١، ٢٥٠/٢، ١٢٦/١،

(١٠) الأصول في النحو ٢/٢٥٢، ٢/٢٦٢ - ٢٢٧.

(١١) [إعراب القرآن ١/٢٤٥، ٢/٢، ٢/٢٤٥ ومواضع كثيرة.

(ج) المُسند إليه،

وهو المصطلح الثالث من مصطلحات النحويين في التعبير عن المبتدأ، وقد استخدم عندهم على قلة^(١٢)، وهذه القلة نجدتها في حديثهم عن الجملة والإسناد والمبتدأ، ثم افترقد هذا المصطلح من بين المصطلحات النحوية المشتهرة، فقد قلَّ استعماله عندهم ونُدِر، وتحول إلى مصطلحات البلاغيين، واشتهر بينها^(١٣).

٤. الاسم؛

وقد تَقَرَّرَ الأَخْفَشُ باستخدام هذا المصطلح وأطلقه على المبتدأ مرة واحدة في كتابه «معاني القرآن»^(١٤).

والسؤال الذي يلحُّ علينا هو: لماذا اشتهر مصطلح المبتدأ، على حين افترقد مصطلح الابتداء في التعبير عن المبتدأ وتحول إلى مصطلحات العامل، وتحول مصطلح المسند إليه إلى مصطلحات البلاغيين؟

لقد استملت هذه المصطلحات الثلاثة في تمبير النحويين عن المبتدأ، فبقي مصطلح المبتدأ وانقرض المصطلحان الباقيان، وذلك يعود إلى ما يلي:

أ- معنى مصطلح الابتداء ولفظه، ازدوجا من حيث الاستعمال، فالابتداء يُسْتَعْمَلُ كما قلنا للتعبير عن باين متفايرين: المبتدأ والعامل المعنوي الذي يرفعه، وأما استعماله وإطلاقه على المبتدأ، فقد حدث في الوقت الذي لم يكن المصطلح النحوي يتمتع فيه بالاستقرار.

ب- ومصطلح الابتداء كان يطلق على غير هذين المدلولين، فقد أطلقت المبرد على (أل) التعريف^(١٥).

ج- وربما أوحى هذا اللفظ إلى بعض النحويين بما هو بعيد عن المبتدأ، وذلك كأن

(١٢) الكتاب ١/٢٣، ١٢٦/٢، وانظر المقتضب ١/١٣٦، والخصائص ٢/٢١٩، واللمع في العربية ص ٣٠، والمفصل ص ١٨.

(١٣) دلائل الإعجاز ص ٨٩-٩٠.

(١٤) معاني القرآن ص ٩.

(١٥) المقتضب ٣/٨٩.

يُطْلَقُ على كل ما يَبْتَدِئُ به المتكلم من كلام، قال ابن السراج^(١٦): (الابتداء: كل كلمة يَبْتَدَأُ بها من اسم وفعل وحرف) ولم أجد هذا الاطلاق عند غير ابن السراج. ولذا فقد انحسر تأثيره عن مدلول المبتدأ منذ منتصف القرن الرابع الهجري، وتحول إلى التعبير عن ذلك العامل المعنوي الذي هو الابتداء.

وأما مصطلح المُسْنَد إليه، فهو مصطلح معنوي بلاغي، ولكن السبب في عدم شهرته في الأبحاث النحوية يعود إلى أنه مصطلح عام، وغير محدد بدقة، من حيث مدلوله على المبتدأ، فهو لا يختص به حسب ولكنه يطلق على الفاعل أيضاً، وشتان ما بين الفاعل والاسم المبتدأ فعلياً لا يمكن أن تكتب له الشهرة وهو بهذا التعميم وقلة التحديد، ولذا فقد اختار النحويون تركه، وعدم استعماله إلا عند الحاجة الملحة.

وأما مصطلح الاسم الذي استخدمه الأخفش مرة واحدة، فلا اظن أنه استعمله قاصداً إلى استعمال مصطلح يمكن أن يشتهر، إذ لم يستخدمه غير مرة واحدة، على حين استعمل مصطلح المبتدأ كثيراً، ويعود السبب في عدم استعماله غير هذه المرة، إلى أنه غير محدد هو الآخر فهو يطلق على فرع من فروع الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف.

وأما مصطلح المبتدأ فهو مصطلح سهل اللفظ، ولفظه يعبر عن معناه تعبيراً دقيقاً، فقد عرّفه النحويون بأنه الاسم الذي ابتدئ وعُرِّي عن العوامل اللفظية وأُسْنِدَ إليه كلامٌ تمُّ به معناه أي بُنِيَ عليه ما تحصل الفائدة به، وهذا يعني أنه ليس ما يبتدأ به حسب، وإنما يتعدى ذلك إلى التعرية والإسناد، وهذا هو المبتدأ.

وقد تفاوت النحويون في تحديدهم لتعريفه، فرأينا سببونه يذكر أنه اسم اِبْتَدِئَ لِيُبْنَى عليه الكلام^(١٧)، على حين لم يحدده ابن السراج بالاسمية، فقد كان أكثر تحرزاً من سببونه فهو عنده مستعمل بلفظ (ما جرّته من عوامل الأسماء...) ^(١٨) و «ما» اسم مُبْهَم، إذ إن المبتدأ يكون غير اسم أحياناً، إذ يكون في موضع اسم في أحيان كثيرة. وأما ابن جني، فقد حصر المبتدأ بأنه اسم، ويبدو أن المتأخرين قد افادوا من هذا، فكانوا أكثر تحرزاً من ابن جني ومن ابن السراج فهو عند ابن هشام: الاسم أو ما كان بمنزلته^(١٩).

(١٦) الأصول في النحو ٢/ ٢٨٨.

(١٧) الكتاب ٢/ ١٢٦.

(١٨) انظر ص ٦٧ من هذا الكتاب.

(١٩) أوضح المسالك ١/ ١٣١.

٢- الخبر

الخبر في اللغة: (ما أتاك من نبأ عن تَسْخَبِرٍ) (٢٠)، وهو يحمل مدلولين: الأول: المدلول البلاغي، وذلك هو الخبر الذي هو ضد الإنشاء، وهو الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب (٢١)، والثاني: هو المدلول النحوي وهو ما يطلق على المُسْنَدِ في الجملة الخبرية الاسمية. وهو لفظ مجرد من العوامل اللفظية مُسْنَدٌ إلى ما تقدمه، وهو المبتدأ لفظاً نحو: زيد قائم، أو تقديرأ، نحو: أقام زيد؟ أي: هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة مع المبتدأ غير الوصف (٢٢)

وقد وُضِّحَ لي خلال متابعتي لمصطلح الخبر أن البصريين لم يستخدموا مصطلحاً واحداً للتعبير عنه، ولكنهم استخدموا عدة مصطلحات، وهذه المصطلحات هي:

(١) الخبر:

وهو المصطلح المشهور عند جميع النحويين الذين جاؤا بعد سيبويه. وأما سيبويه فقد استخدمه، ولكن هذا الاستخدام كان قليلاً جداً (٢٣)، وثمة مواضع في كتاب سيبويه استخدم فيها مصطلح الخبر للدلالة على الجملة الخبرية، لا للدلالة على المسند في التركيب الجملي الاسمي (٢٤).

ماذا حدث بعد سيبويه؟

استقر مصطلح الخبر بعده، وأخذ به النحويون، ولو عثرنا على مصنفات الجرمي والمازني وغيرهما ممن جاء بعد سيبويه، لاستطعنا الحكم على استخدام مصطلح الخبر، وعند من بدأت شهرته. ولكن الثابت أن الأَخْفَشَ - تلميذ سيبويه - استخدم هذا المصطلح كثيراً (٢٥). ثم درج البصريون بعد ذلك على استخدامه.

(٢٠) لسان العرب: (خبر) ٢٢٦/١.

(٢١) التعريفات ص ١٠١، وانظر الكلمات ٢٨٣/٢، واللمع في العربية ص ٢٦.

(٢٢) معجم النحو ص ١٨١ وممن الأجرومية ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢٣) انظر الكتاب ٥٩/١، ٦١/١، ٨٦/١.

(٢٤) انظر الكتاب ٢٠٧/٢، ١٠٣/٢.

(٢٥) معاني القرآن للأخفش ص ٩، ٢٤، ٤٩.

وربما وجدنا من النحويين من يزيد مصطلح الخبر تحديداً فيعبر عنه بمصطلح خبر المبتدأ وذلك ليقترق بينه وبين خبر كان وأخواتها وإن وأخواتها وسائر الأخبار الأخرى كالمُبَرَّد، وقد استخدم مصطلح الخبر عند جميع البصريين الذين جاءوا بعد المُبَرَّد أيضاً^(٢٧)، أي أنه هو الذي ذاع واشتهر بين جماعة البصريين، والكوفيّين أيضاً.

(ب) المُسْنَدُ:

وهو ثاني المصطلحات النحوية البصرية في التعبير عن الخبر، وهو الركن الثاني الذي تتشكل منه الجملة الخبرية الاسمية، وبه تحصل الفائدة من الكلام ويحسن السكوت على عبارته إذا ذكر مع المبتدأ.

وقد استخدم هذا المصطلح عند سيبويه^(٢٨) والمُبَرَّد^(٢٩) وغيرهما، ثم بعد ظهور مصطلح الخبر واشتغاره تحول مع نظيره - المسند إليه - إلى مصطلحات البلاغيين.

(ج) المبني على المبتدأ:

وهو المصطلح الثالث من مصطلحات الخبر، وقد اشتهر عند سيبويه، فقد استخدمه في جميع أجزاء كتابه، وقد سبق أن رأينا كيف كان استخدامه لمصطلح الخبر قليلاً ونادراً، وكيف أنه استخدمه للتعبير عن الكلام الخبري عامة. ويصعب إحصاء عدد المرات التي استعمل فيها هذا المصطلح عند سيبويه، وذلك لأنه كان أشهر المصطلحات في بابهِ عنده مما أدى إلى شيوخه بين صفحات كتابه بكثرة^(٣٠). والذين جاموا بعد سيبويه لم يكثرثوا له كثيراً، فقد كان استخدامهم له قليلاً ونادراً^(٣١)، ثم تلاشى هذا المصطلح مع وفاة ابن السراج في النصف الأول من القرن الرابع الهجري.

(٢٧) الأصول ١/٦٨، ١/٦٩، ١/٧٥ وغير هذه المواضع، والجمل ص ٢٧، ٢٧. وانظر اعراب القرآن ١/٢٧، ١/٢٨، ٢/١٢...

والحجة ١/٣١، ١/١٩٨ وانظر اللع في العربية ص ٢٧، ٢٨... الخ والمفصل ص ٢٢، ٢٤...

(٢٨) الكتاب ١/٢٣، ٢/١٢٦.

(٢٩) المختضب ١/١٣٦.

(٣٠) الكتاب ١/٣٢٨، ١/٢٣٠، ١/٣٦٦ وغير هذه المواضع.

(٣١) ذكره أبو بكر بن السراج في أصوله مرة واحدة ذكراً صريحاً، انظر الأصول ١/٦١ على حين لح إليه تلميحاً في موضع آخر، انظر ١/٦٢.

وقد استخدم هذا المصطلح عند سيبويه ليدل به على نوع واحد من أنواع الأخبار، وذلك هو: ما كان الخبر فيه هو المبتدأ في المعنى، كقولنا: زيد طويل، فالخبر الذي هو «طويل» هو زيد في المعنى.

(د) المُسْتَقَرُّ؛

وهو المصطلح الرابع من المصطلحات التي استعملها البصريون للتعبير عن الخبر. وهو من مصطلحات سيبويه التي استخدمت سوية عنده، مما يوحي بأنه من مصطلحات الأوائل.

استخدام مصطلح المُسْتَقَرُّ في باب الخبر

إن المتتبع لمصطلح المُسْتَقَرُّ عند سيبويه، ثم عند من استخدمه من البصريين بعده، يلاحظ أنه أطلق للتعبير عن الخبر إذا كان شبه جملة^(٢٢)، سواء أكان ظرفاً أم جازماً ومجروراً، قال سيبويه^(٢٣): (هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسد مسدده لأنه مُسْتَقَرٌّ لما بعده، وموضع ... وذلك قولك: فيها عبدالله، وثُمَّ زيد، وههنا عمرو، وأين زيد؟ وكيف عبدالله؟ وما أشبه ذلك.) ثم استعمل بعد وفاة سيبويه دهرأ، فقد استعمله المُبَرِّد، قال: ^(٢٤) (وتقول: ما القوم فيها إلا زيد، لأن «فيها» مُسْتَقَرٌّ، وتقديره ليس القوم فيها.)، وكذا استعمله الفارسي^(٢٥) بيد أن هذا المصطلح لم يعمر بعد زمان الفارسي، وتوقف النحويون عن استعماله، ولكن انقراض هذا المصطلح لم يكن نهائياً، فقد بقيت تلميحات وإشارات توحى إليه وتدل عليه، نلمح هذا حينما نقرأ في كتب النحويين المتأخرين عن الفارسي حديثهم عن هذا النوع من الأخبار، فيقولون: إنه يقدر باستقَرَّ أو بمستقَر^(٢٦)، وجميعهم يتفق على هذا. فعلى هذا نستطيع القول إن مصطلح المستقر، عُمِرَ دهرأ طويلاً دام أكثر من ثلاثمائة سنة

(٢٢) مصطلح شبه الجملة، حديث نسبها من حيث الاستعمال ولم يستخدم قبل زمان الزمخشري. والزمخشري أيضاً لم يتطرق - وفقاً لما توصلت إليه - إلى استعماله.

(٢٣) الكتاب ١٢٨/٢، وانظر ١/٨٨، ٩٠، ١٢٤/٢.

(٢٤) المختضب ٤/٤٠٦، وانظر ٤/٢٤.

(٢٥) الحجة ١/٢٢.

(٢٦) انظر اللع في المربة ص ٢٨، والمفصل ص ٣٤.

انتهت في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري بعد الفارسي، إذ إن تلميذه ابن جني لم يستخدمه. في ما توصلت إليه من مصادر، على أنه يصعب تحديد من بدأ باستعماله لعدم توافر المصادر التي تفنينا في هذا المجال، ولكن المؤكد أن سيبويه استخدمه كما لو كان مشتهراً قبله، وربما كان من مصطلحات الخليل أو أساتذة الخليل.

وبعد هذا العرض، يتبين لنا أن البصريين استخدموا عدة مصطلحات في حديثهم عن الخبر، وهي: الخبر والمُسند والمُنبئ على المبتدأ والمُسْتَقَرَّ، ورأينا أن استعمال مصطلح الخبر وشهرته قد تحققا له بعد سيبويه، وربما كان الأخفش الأوسط هو من حقق هذه الشهرة ثم استخدمه بعده سائر البصريين.

وأما مصطلح المُسند فعلى الرغم من أنه استُخدم عند معظم النحويين، فإن هذا الاستعمال لم يكن في مجال الحديث عن الخبر مصطلحاً نحوياً، وإنما كان حديثهم عنه واستعمالهم إياه في معرض حديثهم عن الجملة والعلاقات الإسنادية التي تسود التراكيب العربية.

وأما استعمال مصطلح المُنبئ على المبتدأ، فقد كان وقفاً على طائفة محدودة من البصريين وأستطيع القول: إن هذا المصطلح قد وجد مجاله عند سيبويه فقط، على حين، لم أقف على استعماله عند غير ابن السراج الذي استخدمه بضع مرات في «الأصول» على حين لم يستعمله في «الموجز في النحو» البتة.

وأما مصطلح المُسْتَقَرَّ، فقد استعمل دهرأ طويلاً امتد بضع مئات من السنين، ثم ضمير هذا الاستعمال عند الفارسي وانقطع نهائياً بعده، حتى إن استعماله مصطلحاً شهيراً كان وقفاً على سيبويه وعلماء المائة الثالثة.

السبب في شهرة مصطلح الخبر من بين هذه المصطلحات؟

لا نستطيع القول إن مصطلح المُسْتَقَرَّ قد انقطع استعماله، ولكنني أقول: إن هذا المصطلح قد أصابه التطور، فقد استعمل النحويون عبارات وصفية، أضافوها إلى مصطلح الخبر، وذلك كقولهم: الإخبار بالطرف، والإخبار بالجار والمجرور، قال ابن جني تحت عنوان «الإخبار بالطرف»^(٣٧): (واعلم أن الطرف قد يقع خبراً عن المبتدأ، وهو على ضربين: ظرف

(٣٧) اللع في العربية ص ٢٨-٢٩، وانظر المفصل ص ٢٤.

زمان وظرف مكان... فإذا كان المبتدأ جثة وقع الظرف خبراً عنه، ولم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان، تقول: زيد خلفك، فزيد مرفوع بالابتداء، والظرف بقده خبر عنه، والتقدير: زيد مُستَقَرَّ خلفك... وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، وأما إذا كان حدثاً فيجوز أن يكون ظرفاً الزمان والمكان خبراً له، وأما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً، فإنه يسمى «الإخبار بالجار والمجرور»^(٢٨)، بيد أن هذا لا يفني عن استعمال مصطلح المُستَقَرَّ، فهو شامل للخبر إذا كان شبه جملة، زيادة على سهولة لفظه وقرب تناوله وقصر عبارته، والحقيقة أن موت هذا المصطلح خلف فراغاً كبيراً في مصطلحات النحو عند المتأخرين لم يقوموا بسدّه إلا باستعمالهم عبارات وصفية.

وأما من حيث المعنى فإننا نجد أن مصطلح المَبْنِيّ على المَبْتَدَأ معناه الخَبَر، فقد رأينا كيف عرّف سيبويه المبتدأ بأنه الاسم الذي ابتدء ليبني عليه الكلام، والمبني عليه هو الخبر، ولفظ المبني على المبتدأ، يعنى حصول الفائدة من التركيب، وليس في الدنيا مبتدأ لا يبني عليه كلام^(٢٩)؛ لأنه حينذاك يَفْقَدُ المعنى، فلا يُعَدُّ كلاماً يفيد. منه السامع، بيد أن معناه لا يشتمل على سائر أنماط الخبر، فقد وجدت أن استعمالهم إياه كان قاصراً على الخبر الذي يكون هو المبتدأ في المعنى، ولذا فقد رأيناهم يستعملون مصطلحات المُستَقَرَّ أو المُسَنَدِ للتعبير عما لا يشملها هذا المصطلح من تراكم خبرية، فلو كان شاملاً، لما عبّر عنه النحويون بالمستقر، إذ دعت الحاجة إلى استخدام هذا المصطلح الأخير، وأما لفظ هذا المصطلح، فإنه عبارة قصيرة نسبياً يمكن أن نسميها وصفية؛ لأنها تتضمن تعريفاً للخبر، فالخبر هو الكلام المبني على المبتدأ.

ومصطلح المُسَنَدِ يقال فيه ما قيل في مصطلح المُسَنَدِ إليه في موضع آخر من هذا الكتاب^(٣٠)، فلا يمكن أن تتحقق له شهرة ما، على سهولة لفظه وقصر عبارته، ويمود السبب في هذا إلى معناه، فهو مزدوج الدلالة، استخدم لمعبر به عن مدلولين: الأول: دلالة على الخبر، كقولنا: زيد كريم، (فكريم) خبر أسند إلى زيد، وهو اسم، والثاني: دلالة على الفعل، كقولنا: قام خالد، فخالد المُسَنَدِ إليه، والفعل هو المُسَنَدِ، ولا يوجد أدنى وجه شبه بين الفعل

(٢٨) اللع في العربية ص ٢٩.

(٢٩) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣٠) انظر ص ٧٢ من هذا الكتاب.

الذي يكون- دائماً- مُستنداً، وبين الاسم الذي يكون أحياناً خبراً، على أنه يمكن القول إن هذا المصطلح لم ينقرض من الاستخدام الفعلي في علوم العربية، فقد تلقفه البلاغيون، وله عندهم شهرة وتداول.

وأما مصطلح الخبر، فيبدو أنه ولد في زمان سيبويه، إذ لو كان قديماً لاستخدمه في كتابه كثيراً، ولكان أشهر المصطلحات في بابيه عنده، وأزجج أن النحويين السابقين له لم يستخدموه إلا للدلالة على معنى في باب الخبر والإنشاء، وهو الحديث الذي يحتمل الصدق والكذب، واستنتجت هذا من أن سيبويه يُعدُّ امتداداً للخليل وأساندة الخليل، فلو كان المصطلح قديماً لاشتهر عنده، ولاستخدمة سوياً سديداً، ولكن الذي حدث غير ذلك، إذ إنه لم يُعن به كثيراً، وإنما كان يفضل عليه مصطلحات: المبني على المبتدأ، والمستقر.

والمصطلح- الخبر- شامل لجميع أجزاء الظاهرة التي هي ظاهرة الخبر، كالاسم الذي يكون هو المبتدأ في المعنى، أو الخبر الذي يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو الخبر الذي يكون جملة اسمية أو فعلية، ومن الأسباب التي جعلته مشتهراً قصر المباشرة وقرب التناول وعمومية اللفظ ودلالته على المعنى.

السبب في تعدد مصطلحات الخبر في بداية مرحلة الدراسة

السبب وراء هذه الظاهرة يرجع إلى طبيعة الخبر، فهو لا يكون على ضرب واحد، وإنما يكون مفرداً^(١١)، وظرفاً، وجاراً ومجروراً، وجملة، ولذا فقد وجد النحويون أنفسهم أمام ظواهر مختلفة، فسَمَّوْا لها مصطلحات مختلفة، قال سيبويه^(١٢): (واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ)، أي أنه يفرق بين أضرب الخبر الثلاثة: ما كان الخبر فيه هو المبتدأ في المعنى، وما كان الخبر فيه ظرف زمان أو ظرف مكان، وهذا المفهوم نجد أيضاً عند المبرِّد فقد قال في موضع^(١٣): (واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو: زيد أخوك، وزيد قائم.) ويبدو أن المبرِّد لم يقصد إلى التضييق على الخبر وحصره في هذا

(١١) المفرد: هو الخبر الذي لا يكون جملة أو شبه جملة.

(١٢) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(١٣) المقنض ١/ ١٢٧.

المفهوم، ولذا فقد سارع إلى القول بمد قليل من قوله السابق^(١٤)؛ (والخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون غير الأول فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال). وقال ابن السراج^(١٥)؛ (وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو: زيد أخوك، وعبد الله منطلق، فالخبر هو الأول في المعنى، وإما القسم الثاني من خبر المبتدأ، وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره). وقال ابن جني^(١٦)؛ (هَذَا كَانَ الْمَبْتَدَأَ مَفْرُداً فَهُوَ الْخَبَرُ فِي الْمَعْنَى). وقد بقى هذا المفهوم عند سائر من يسائر البصريين.

وبناء عليه، فقد تعددت المصطلحات في النصف الثاني من القرن الثاني والقرن الثالث، وربما أضفنا الرابع، وعندي أن هذا التعدد ظاهرة إيجابية، وجدت عند هؤلاء النحويين المذكورين لتعدد أنواع الخبر.

زد على هذا أن النحو في هذه المرحلة، كان في أوله، ولكل من النحويين مذهب يراعيه، ولا تناسع ظاهرة الاختيار التي تدعو أرباب كل فن لأن يختاروا وجهاً من عدة وجوه تتقارب في المعنى، وهي في مجملها صحيحة فتحملهم على أن يأخذوا مصطلحاً من هذه المصطلحات ليستعملوه.

٣- الفاعل

معنى الفاعل:

الفاعل كل اسم أسند إليه فعلٌ أو شبههُ، ويكون ذلك الفعلُ مبنياً للفاعل «للمعلوم»، وذلك نحو: قام زيد، فزيد فاعل في اللفظ والمعنى، ونحو: مات زيد، فزيد فاعل في اللفظ فقط^(١٧). وبصورة أخرى هو اسم صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر، أو ما في تأويله، أسند إليه فعلٌ تامٌ متصرفٌ أو جامدٌ - لا تدخل كان وأخواتها في هذا - مقدّم هذا الفعل عليه أبداً، ويكون هذا الفعل مبنياً للمعلوم لا للمجهول^(١٨).

(١٤) المقنضب ٤/١٢٨.

(١٥) الأصول في النحو ١/١٦٨-١٦٩.

(١٦) اللع في العربية ص ٢٦.

(١٧) الترميزات ص ١٧٠ - ١٧١، وانظر الكليات ٢/٢١٩، وشرح التصريح ١/٢٦٧ - ٢٦٨، والكواكب الدرية ١/٧٥.

(١٨) المقرب ص ٥٢، وشرح الأشموني ١/٣٠٠، وانظر معجم النحو ص ٢٥٩.

استعمال مصطلح الفاعل

لم يكن سيّوّه صاحب الفضل في استعمال مصطلح الفاعل، ولكن هذا المصطلح قديم قدم الدراسة النحوية نفسها، وربما كان أبو الأسود الدؤلي أول من استعمله، فعلى رواية ابن سلام الجمحي، أن أبا الأسود الدؤلي كان أوّل من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها، وأنه الذي وضع باب الفاعل والمفعول به^(٤٩). غير أن المعاصرين يُشكّكون في كون أبي الأسود قد استخدم هذه المصطلحات^(٥٠)، على أن هذا الموقف يُعدّ من المواقف المعتدلة في هذا العصر، إذ يذهب بعض المحدثين إلى إنكار عمل أبي الأسود أساساً، حتى إنهم يعدّونه أسطورة وخرافة، من تلك الأساطير والخرافات التي ترافق بداية كل عمل عظيم، ومن هؤلاء أحمد أمين^(٥١) وبروكلمان^(٥٢).

ولكن الذي يهمنا أن مصطلح الفاعل استُخدم عند سيّوّه سويّاً منذ بداية كتابه، ولكن الذي يثير الاهتمام والانتباه في هذا الكتاب، ذلك التقسيم الدقيق الذي اتبعه سبويه في دراسته للفاعل، وكان هذا التقسيم على النحو الآتي:

- ١- الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول^(٥٣) وهذا هو فاعل الفعل اللازم.
- ٢- الفاعل الذي يتمدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً^(٥٤)، وهذا القسم هو: فاعل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واحد بتعبير المتأخرين.
- ٣- الفاعل الذي يتمدّاه فعله إلى مفعولين ولكن لنا أن نقتصر على مفعول واحد منهما ولنا أن نعدّيه إلى المفعولين معاً، وذلك نحو: أعطى عبدالله زيداً درهماً^(٥٥).
- ٤- الفاعل الذي يتمدّاه فعله إلى مفعولين وليس لنا أن نقتصر على واحد منهما دون الآخر، وذلك نحو: حسب عبدالله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً أباه، وخال عبدالله زيداً أخاك^(٥٦).

(٤٩) طبقات فحول الشعراء ١٢/١.

(٥٠) الفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني ١٠٦/١.

(٥١) ضحى الإسلام ٢٨٥/٢.

(٥٢) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ترجمة عبدالحليم النجار ١٢٢/٢.

(٥٣) الكتاب ٣٣/١.

(٥٤) الكتاب ٣٤/١.

(٥٥) الكتاب ٣٧/١.

(٥٦) الكتاب ٣٩/١.

٥- الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لنا أن نقصر على مفعول واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله زيدا بشراً أبالك^(٥٧).

ويلاحظ القارئ لكتاب معاني القرآن للأخفش أنه نادراً ما يستعمل هذا المصطلح، ولكن المرجح أنه لم يقصد إلى استخدام غيره من الألفاظ، والسبب أن كتاب معاني القرآن ليس كتاباً نحوياً خالصاً مثل كتاب سيبويه أو المقتضب أو غيرهما من الكتب التي تخصصت في علم النحو، وقد وجدت أنه استخدمه في بعض المواضع، قال في تفسير قوله تعالى: (ويستجيب الذين آمنوا)^(٥٨): (أي استجاب فجعلهم هم الفاعلين)^(٥٩).

وفي القرن الثالث الهجري، استخدمه المبرِّد، وعرفه بأنه المُسند إليه، وحدده بأنه رَفَع دائماً^(٦٠) حتى إذا جاء القرن الرابع الهجري، رأينا ابن السراج يقدم تعريفاً موسعاً للفاعل، قال^(٦١): (الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه، مقدماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك جاء زيد ومات عمرو... ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم؛ لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم، لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت الفعل الذي بني للفاعل لأفترق بينه وبين الفعل المبني للمفعول). وقد استخدم مصطلح الفاعل عند جميع البصريين الذين جاءوا بعد ابن السراج^(٦٢).

الفاعلية:

وقد استخدم سيبويه مصطلح الفاعل بصيغته المؤنثة إذا كان الفاعل في الحقيقة مؤنثاً أو كان لفظه مؤنثاً، قال^(٦٣): (وكم رجلاً أذاك أقوى من: كم أذاك رجلاً، وكم ههنا فاعلة، وكم رجلاً ضربت، أقوى من: كم ضربت رجلاً، وكم، ههنا مفعولة.)

(٥٧) الكتاب ١/ ٤١.

(٥٨) الشورى ٢٦.

(٥٩) معاني القرآن للأخفش. ٤٧٠ وانظر ص ٢٣.

(٦٠) المقتضب ٨/ ١.

(٦١) الأصول في النحو: ٨١/ ١.

(٦٢) الجمل ص ١٠، وانظر اللمع ص ٣١، والخصائص ٣٦١/ ١، وانظر الفصل ص ١٨، ٢١...

(٦٣) الكتاب ٢/ ١٥٩.

المُسْنَدُ إِلَيْهِ:

وقد استخدمه المَبْرُزُ، ودَلَّ به على الفاعل مرة واحدة في كتابه المقتضب^(٦٤). كما لَمَحَ ابن جَنِّي إليه تلميحاً، قال^(٦٥): (اعلم أَنَّ الفاعلَ عند أهل المَريية، كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه). وبعد ابن جني نجد التلميح إليه عند الزمخشري قال^(٦٦): (الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مُقَدِّماً عليه أبداً).

شهرة مصطلح الفاعل :

(أ) عرض سببويه من تقسيمه للفاعل

لقد رأينا من تعريف النحويين للفاعل أنه ما أسند إليه فعل مبني المعلوم، فعلى هذا نقول: إنَّ الفعل الذي أُسْنِدَ إلى هذا الفاعل، هو فعل دون الالتفات إلى المفعول، وبناء على هذا فإنني أزعِم أن سببويه قصد إلى تقسيم الفعل من خلال الفاعل لا إلى تقسيم الفاعل، فالفاعل هو الفاعل سواء أكان فعله الذي أُسْنِدَ إليه لازماً أم متعدياً إلى مفعول أم إلى مفعولين أم إلى ثلاثة مفاعيل، ولذا فقد تجاوز المتأخرون عن سببويه هذا التقسيم فلم يتَّبِعُوهُ.

(ب) مصطلح الفاعل:

المصطلح من حيث الاستعمال ظلَّ مشتهراً منذ زمان الخليل وسببويه، وربما قبل هذا الزمان حتى يومناً هذا، ولم أرَ نحويّاً واحداً أعرض عنه أو استخدم مصطلحاً آخر غيره، وكان هذا المصطلح مشتهراً عنده، ولم أرَ مصطلحاً آخر يزاوجه، وذلك يعود في رأيي إلى ما يلي:

١. لفظ هذا المصطلح سهل قصير العبارة، وهو يتناسب مع المعنى الذي قصد إليه النحويون.

(٦٤) المقتضب ٤/١٢٦.

(٦٥) اللع ص ٣١.

(٦٦) الفصل ص ١٨.

٢. معنى مصطلح الفاعل: وهو لا يقتصر على الإسناد حسب، ولكن المعنى الذي نستشفه من تعريف النحويين للفاعل أدق من الإسناد، فهو يشتمل على العناصر التالية:

أ - الإسناد.

ب - التأخير عن المسند واستحالة تقديمه عليه على أن يظل فاعلاً.

ج - يكون المسند فيه فعلاً مبنياً للفاعل (للمعلوم).

د - الحركة الإعرابية التي يستحقها الفاعل هي الضمة وما يقوم مقامها من الحركات الطويلة أو أن يكون في موضع رفع إذا كان مبنياً^(٦٧).

وجميع هذه العناصر تؤدي إلى معنى الفاعل، ومن هنا يمكن أن نلتبس السبب الذي جعل مصطلح الفاعل يشتهر في بدء الدراسات النحوية، زد على ذلك أنه ركن من أركان الكلام في كل اللغات.

وأما مصطلح المُسند إليه الذي استخدمه البصريون على قلة، فقد سبق أن فصلت فيه الكلام في باب المبتدأ والخبر، فهو مصطلح عام يشمل الفاعل والمبتدأ والفاعل غير المبتدأ، وقد تحدث النحويون عنه في غمار حديثهم عن العلاقات الإسنادية بين عنصري الجملة الفعلية (الفعل والفاعل).

٤ - نائب الفاعل^(٦٨)

تعريفه

هو كل مفعول حُذِفَ فاعلهُ وأُسْنِدَ إليه فعلٌ مبنيٌ للمجهول، وأقيمَ المفعول مقامَ الفاعل المحذوف، وهو رفع أبداً دون سائر المفعولين^(٦٩) أي أنه اسم تقدمه فعل مبني للمجهول، وحل محل الفاعل بعد حذفه^(٧٠)، أي حل محله في إسناد الفعل إليه.

(٦٧) انظر الموضوع في الأصول في النحو ٨١/١، واللمع ص ٢١، والمفصل ص ١٨، والمغرب ص ٥٣، والتمريعات ص ١٧٠ - ١٧١، والكليات ٣١٩/٢، ومعجم النحو ص ٢٥٩.

(٦٨) اصطلاح «نائب الفاعل» من مصطلحات ما بعد الزمخشري، والمؤكد أن ابن مالك كان أول من استعمله انظر شرح الأشموشي ٢٢٢/١، وشرح التصريح ٢٨٦/١، والكواكب الدرية ٨٢/١.

(٦٩) التمرينات ص ٢٤١.

(٧٠) معجم النحو ص ٢٨٦.

يطالع المتتبع للمصطلح عند البصريين قضية مؤدّاهما أن مصطلح نائب الفاعل لم يستعمل إلا بعد القرن السادس، ولذا فقد رأينا أنهم لم يعبروا عنه تعبيراً واحداً مُستقراً وإنما استعملوا مصطلحات كثيرة وهي:

أ . (المفعول الذي لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر) (٧١) وهو مصطلح وصفي، استعمله سيبويه ولم أقف له على استعمال عند نحوي آخر.

ب . المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول، وهو من استعمال سيبويه أيضاً قال (٧٢): (هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كَسَيْ عبد الله الثوب وأَعْطَيْ عبد الله المال، رفعت عبد الله هنا كما رفعت في ضَرْب حين قلت (ضَرْبَ عبد الله، وشَفَلْتُ به (كَسَيْ) و (أَعْطَيْ) كما ... شغلت به «ضرب» وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان).

ج . ما يقوم مقام الفاعل، واستعمله الأَخْفَش (٧٣) وابن السَّرَّاج (٧٤) والزَّمَخْشَرِي (٧٥).

د . ما كان بمنزلة الفاعل واستعمله الأَخْفَش (٧٦).

هـ . المفعول الذي لا يَذْكُرُ فاعله، وقد استخدمه المَبْرَدُ في أواخر القرن الثالث الهجري، فقد قال (٧٧): (هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، وهو رفع، نحو قولك: ضَرْبَ زيدٍ وظَلِمَ عَبْدُ اللَّهِ، وإنما كان رفعاً وَحْدُ المفعول أن يكون نصباً، لأنك حذفْتَ الفاعل، ولا بد لكل فعل من فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد).

و . المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يُسَمَّ فاعله، وقد استعمله ابن جني في أواخر القرن الرابع الهجري، قال (٧٨): (باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً

(٧١) الكتاب ١/ ٢٢.

(٧٢) الكتاب ١/ ١١ - ١٢.

(٧٣) معاني القرآن للأخفش ص ١٥٨.

(٧٤) الأصول في النحو ١/ ٢٢٧.

(٧٥) الفصل ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٧٦) معاني القرآن للأخفش ص ١٦٤.

(٧٧) المقتضب ١/ ٥٠.

(٧٨) اللمع في العربية ص ٣٣.

عنه، وهو ما لم يُسَمَّ فاعله، اعلم أن المفعول في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل قبل كل واحد منهما حديث عنه ومسندٌ إليه، وذلك قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ، وشَتِمَ بَكْرٌ.)

ز . المفعول الذي لم يُسَمَّ من فَعَلَ به، واستعمله ابن السراج، قال^(٧٩): (المفعول الذي لم يُسَمَّ من فعل به، إذا كان الاسم مبنياً على فَعَلَ بني للمفعول، ولم يذكر من فعل به، فهو رفع.)

ح . اسم ما لم يُسَمَّ فاعله؛ وهو من استعمال أبي جعفر النحاس^(٨٠).

ط . المفعول الذي أُهَيِّمَ مقامَ الفاعل وأسندَ إليه الفعل، وقد استعمله الزَّمَخْشَرِيُّ^(٨١). وهذا هو آخر المصطلحات التي استخدمها النحويون البصريون من سيبويه إلى الزَّمَخْشَرِيِّ، وهي كما رأينا كثيرة ومتعددة بعضها يتشابه وبعضها يختلف. ونستطيع أن نقسمها إلى ثلاث زمر وهي :

١ . الزمرة التي تبقي هذا النوع من المفاعيل في دائرة المفاعيل وهي التي تسميه المفعول... وتشمل المصطلحات التالية:

المصطلحات التي استعملها سيبويه وهي: «المفعول الذي لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعدَّ فعله إلى مفعول»، «المفعول الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعول». ويشمل مصطلح المَبْرُود . «المفعول الذي لا يُذَكَّرُ فاعله» ومصطلح ابن السراج الأخير: «المفعول الذي لم يُسَمَّ مَنْ فعل به» كما يشتمل على استخدام ابن جنِّي: «المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه»، ونستطيع أن نجعل معها مصطلح الزَّمَخْشَرِيِّ الأخير.

٢ . الزمرة الثانية، وتشمل المصطلحات التي تنص على أنه قائم مقامَ الفاعل، وهذه المصطلحات هي: ما يقوم مقام الفاعل وهو من استعمال الأَخْفَشِ وابن السراج والزَّمَخْشَرِيِّ والثاني ما كان بمنزلة الفاعل واستعمله الأَخْفَشِ كما رأينا.

(٧٩) الأصول في النحو ١/٨٦.

(٨٠) انظر إعراب القرآن ١/١٢٥، ١/١٧٢، ١/٢٣٣، ١/٢٣٤، ١/٢٣٨ ومواضع كثيرة.

(٨١) الفصل ص ٢٥٨-٢٥٩.

٣. الزمرة الثالثة وهي تحتوي على مصطلح واحد لا ثاني له وهو « اسم ما لم يُسَمَّ فاعله » واستعمله أبو جعفر النحاس فقط ولم أقف له على استعمال عند غيره.

ويلاحظ القارىء في مصطلحات سيبويه أنه ينص على أن نائب الفاعل مفعول في الحقيقة، ولكنه في مصطلحاته لم يحدد هذا المفعول بيد أنه حدده في شرح المصطلح.

ونلاحظ في مصطلحاته أنه يعتمد الفعل أساساً لتقسيم نائب الفاعل كما اعتمده في تقسيمه للفاعل من قبل، فقله: (المفعول الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول) يعتمد الفعل اللازم إذا كان مبنياً للمفعول، وقوله: (المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول) يعتمد الفعل المتعدي إذا كان مبنياً للمفعول أيضاً. وأما من حيث اللفظ فهما يمثلان باكورة مصطلحات النحو العربي من حيث أنهما مصطلحان وصفيان طويلا العبارة، وعليه فقد انقطع بهما الاستعمال فلم يستعملا عند غير سيبويه.

وأما مصطلح المُبَرَّد، فهو أكثر تحديداً من مصطلح سيبويه، وهو المفعول الذي لا يذكر فاعله، وكذلك مصطلح ابن السراج: المفعول الذي لم يُسَمَّ من فعل به، وهما بمعنى واحد، أي أن هذا الضرب من المفعولين لا يذكر فاعله في الكلام، وذلك لأغراض، نحو: رغبة المتكلم في الإيجاز؛ لأن الفاعل معروف للجميع، كقولنا: خَلَقَ الإنسان، فالفاعل معروف للمخاطبين، أو أن يكون مجهولاً لا يعرف عند المتكلم أو المخاطب أو إذا لم يكن هناك غرض من ذكر الفاعل^(٨٢)، كقوله تعالى: (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) (٨٣) فـ « قيل » لا غرض من ذكر فاعله. ونستطيع أن نقول إن طول العبارة لكل منهما حال دون استعمالهما مصطلحين شهيرين.

وأما مصطلح ابن جنِّي: المفعول الذي جُمِلَ الفعل حديثاً عنه، وهو ما لم يُسَمَّ فاعله، فهو في معنى المصطلحين السابقين، إلا أن هذا المعنى يأتي من جهة أخرى، فمعنى «جُمِلَ» الفعل حديثاً عنه: أُسْنِدَ إليه الفعل، أي أُسْنِدَ إلى المفعول، ولا يُسْنَدُ فعلٌ إلى المفعول إلا في المفعول الذي لم يذكر فاعله، وعليه، فهو يحمل ما يحمله المصطلحان السابقان من معنى، إلا أنه من حيث اللفظ أكثر صعوبة وأطول عبارة منهما.

(٨٢) معجم النحر ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٨٣) المجادلة ١١.

وأما المصطلحات التي تحويها الزمرة الثانية، وهي التي تنصّ على أنه قائم مقام الفاعل، فهي التي تطور عنها مصطلح نائب الفاعل الذي استخدمه المتأخرون^(٨١).

والمصطلح الأول فيها: «ما يقوم مقام الفاعل»، وكذلك الثاني: «ما كان بمنزلة الفاعل» يؤكدان قضية الإسناد، فالفاعل في مثل هذه التراكيب محذوف- أو غير موجود- للأغراض التي ذكرتها^(٨٢) ولما كان النحويون يوجبون وجود التلازم^(٨٣) بين بعض الأنماط اللغوية، ومنها الفعل والفاعل، فقد كان لا بد من وجود المُسند إليه، فَرَأَوْا أَنَّ الْعَرَبَ أَقَامَتِ الْمَفْعُولَ مَقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ الْإِسْنَادُ وَلَيْسَ مِنْ حَيْثُ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَقَدْ فَصَّلَ ابْنُ جَنِّي الذِّكْرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيَّنَّ أَنَّ هُنَاكَ أَفْعَالاً خَصَتْ بِالْإِسْنَادِ إِلَى الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ، فَقَالَ^(٨٤): (وَيَقُولُونَ: انْقَطَعَ بِالرَّجُلِ، وَلَا يَقُولُونَ انْقَطَعَ بِهِ كَذَا .. فَلِهَذَا جَاءَ بِهَذَا الْبَابِ^(٨٥)). أي ليريك أفعالاً خُصَّتْ بِالْإِسْنَادِ إِلَى الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ، كَمَا خُصَّتْ أَفْعَالُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ، وَقَعْدَ جَمْفَرٍ، وَذَهَبَ مُحَمَّدٌ، وَانْطَلَقَ بَشَرٌ، وَلَوْ كَانَ غَرَضُهُ أَنْ يَرِيكَ صُورَةَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَجْمَعاً غَيْرَ مَفْصَلٍ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا، لَاورد فيه نحو: ضَرَبَ وَرَكِبَ، وَأَكْرَمَ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ...)، وعلى هذا، فإن معنى قولهم: ما قام مقام الفاعل أو ما كان بمنزلة الفاعل يعني تماماً ما نصّوا عليه بقولهم: المفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به وما يشبه هذا. بيد أن هذا المصطلح يعاني من صعوبة في لفظه، مردها إلى طول عبارته.

وأما مصطلح الزمخشري فهو مصطلح توفيقِي، جمع بين مصطلحات الزميرتين لفظاً ومعنى، فهو عنده «المفعول الذي أقيم مقام الفاعل وأسند إليه الفعل» ونلاحظ أنه طويل العبارة ولكنه يُفدُ بدايةً لتعميد المصطلح، فقد سمّاه بعض المتأخرين عنه نائب الفاعل.

وأما الزمرة الثالثة، فتجد فيها مصطلح أبي جَمْفَرِ النُّعْاسِ وحيداً، وعندِي أن هذا المصطلح غريبٌ يَبَيِّنُ مصطلحاتِ البصريين ومن سائر البصريين، ولكنني أجد أنَّ هذا

(٨١) شرح قطر الندى ص ١٨٧، وشرح ابن عقيل ١١١/٢.

(٨٢) انظر ص ٨٤ من هذا الكتاب.

(٨٣) معنى التلازم هو: إذا وجد الأول لا بد من وجود الثاني، فإذا وجد الفاعل لا بد من وجود الفعل، وكذلك العكس.

(٨٤) الخصائص ٢١٩/٢.

(٨٥) المقصود به (جاء بهذا الباب) الإمام ثعلب، أحمد بن يحيى، نحوي كوفي بارز ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفي سنة ٢٩١ هـ.

انظر بغية الوعاة ٣٩٧/١.

المصطلح ربما كان من مصطلحات نفطويه الكوفي، فهو من أساتذة أبي جعفر وربما كان من مصطلحات الأَخْفَش الأصغر^(٩٠) وهو الآخر من الكوفيين. واستبعد أن يكون من مصطلحات الزُّجَاج، فهو من أساتذة النُّحَاس أيضاً، ولكن لو كان من مصطلحاته لاستخدمه تلميذه الآخر: الزُّجَاجي.

فتجد أن أبا جعفر النُّحَاس يعامل الفعل المَبْنِيَّ للمجهول معاملة الفعل الناقص- كان وأخواتها- فنائب الفاعل عنده اسم ما لم يُسَمَّ فاعله على غرار اسم كان وأخواتها، على حين المفعول الثاني الذي في قولك: أَعْطَى عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ، هو خبر ما لم يُسَمَّ فاعله^(٩١)

لقد سبق أن رأينا أن الخبر هو الكلام الذي أسندَ إلى المبتدأ ليتمَّ به الكلام ويحسن السكوت على عبارته^(٩٢)، وخبر كان هو المسند بعد دخول كان أو إحدى أخواتها^(٩٣)، أي أنه الخبر في الأصل، فما العلاقة بين ما لم يُسَمَّ فاعله، واسم كان وخبرها؟

الحقيقة أنه لا علاقة بينهما، ولا تشابه، ذلك أن كان وأخواتها أفعال اختصت بالدخول على المَبْنَدِ والخَبَرِ دون غيرهما، فهل اختصت الأفعالُ المَبْنِيَّةُ للمجهول بالدخول عليها؟ وهل إذا حذفنا الفعل يبقى الكلام سليماً؟

وسنأخذ في ما يلي مثلاً ونطبق عليه مصطلحات أبي جعفر النحاس :

أَعْطَى عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ

قرَّر أبو جعفر النُّحَاس أن «أَعْطَى» تشبه «كان»، وإذا حذفنا «كان» استقام الكلام، وإذا حذفنا الفعل المَبْنِيَّ للمجهول (أَعْطَى) فالتوقع أن يظلَّ الكلام سليماً ولكن إذا حذفناه يبقى عندنا: عبدالله المال، فهل هذا كلام سليم من حيث التركيب أو المعنى؟ لا. وأخيراً فبأنني أزعم أن هذه المصطلحات جميعها التي استخدمت منذ زمان سيئويه إلى الزمخشري كانت توطئة لظهور مصطلح نائب الفاعل الذي استعمله ابن مالك لأول مرة في ألفيته الشهيرة، وقد طفى على المصطلحات السابقة وذلك لأنه أولى بالاستعمال لأنه أوضح في بيان المراد

(٩٠) بنية الوعاة ٣٦٢/١. والأخفش هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان الكوفي.

(٩١) إعراب القرآن ٢٧٨/١ إعراب الآية ٢٤٦: البقرة.

(٩٢) التريفات ص ١٠١، والكليات ٢٨٢/٢.

(٩٣) الكواكب الدرية ٨٢/١، وشرح التنصريح ٢٨٦/١، وحاشية الخضري ١٦٥/١.

وأخصر من غيره من المصطلحات، والمعرّب ينبغي له ان يختار الأخصر والأوضح، ولأنه- نائب الفاعل- لا يكون مفعولاً في سائر الأحوال، وإنما يكون غير ذلك، كالمصدر وغيره^(٩١). ويذهب بعض الباحثين إلى عد مصطلح ما لم يسم فاعله من مصطلحات الكوفيين إلا أنّ المؤكد أنّ البصريين الأوائل استعملوه، بيد أنّ شهرته عند الكوفيين أكثر من شهرته عند البصريين.

ونفيد من التسميات جميعها أنّ نائب الفاعل هو: ما أُسندَ إليه فعل مبني للمفعول- أي للمجهول- أو شبهه متقدم عليه نحو: قولك: طُعِنَ المقاتل، وقولهم: «شبه الفعل» يعني اسم المفعول الذي يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

٥- اسم كان وأخواتها

يتنازع اسم كان بابان:

١. باب المبتدأ والخبر: وتختص به كانُ الزمانية التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفعُ المبتدأ ويُسمى اسمها وتصبُ الخبرُ ويسمى خبرها. ودخول كان على هذا التركيب إنما يحصل للإفادة أنّ الخبر في ما مضى من زمان، أي أنّ «كان» هنا زمانية لا تحتوي حدثاً البتة.

٢. كان الحديثة: وهي التي تكتفي بالاسم الذي هو فاعلها، كقوله تعالى: (إلا أن تكون تجارة حاضرة)^(٩٥) وتحتوي الحدث مع الزمان كأي فعل آخر. وتسمى أيضاً التامة^(٩٦).

ما اسم كان؟

واسم كان كما نصّ عليه النحويون هو المُسند إليه «المبتدأ» بعد دخول كان أو إحدى أخواتها.

(٩١) الكواكب الدرية ٨٢/١، وشرح التصريح ٢٨٦/١، وحاشية الخضرى ١/١٦٥.

(٩٥) البقرة ٢٨٢.

(٩٦) املاء ما من به الرحمن ١/١١٧.

استعمال مصطلح (اسم كان)

هذا المصطلح متأخر عن زمان سيبويه، فهو لم يستعمله مما يدل على أنه مصطلح حادث بعد مرحلة تأسيس النحو العربي، وهي المرحلة الممتدة من أبي الأسود الدؤلي إلى سيبويه.

وأما سيبويه فقد وصف هذا المصطلح شارحاً له حيث قال^(٩٧): (ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدالله منطلقاً، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده، كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده).

الفاعل: وقد أطلقه سيبويه على اسم كان^(٩٨) في موضع واحد من كتابه.

اسم الفاعل: وهو من إطلاق البصريين الأوائل، استعملوه للدلالة على اسم كان، قال سيبويه^(٩٩): (هذا باب الفعل الذي يتمدّي اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد، وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل الذي لا يستغني عن الخبر، تقول كان عبدالله أخاك .. وحال التقديم والتأخير فيه، كحالته هي «ضرب» إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد).

المُشَبَّهُ بِالْفَاعِلِ فِي اللَّفْظِ :

وهذا المصطلح من استعمال ابن السّراج، أطلقه على اسم (كان) وخبر (إنّ). قال^(١٠٠) (والمُشَبَّهُ بِالْفَاعِلِ فِي اللَّفْظِ ... على ضربين، ضرب منه ارتفع بـ(كان) وأخواتها، وضرب آخر ارتفع بحروف شُبِّهَتْ بِهِ كَان، والفعل).

اسم كان :

وربما كانت بداية القرن الرابع هي التي شهدت استعمال مصطلح «اسم كان»، إذ

(٩٧) الكتاب ١/ ٢٢.

(٩٨) الكتاب ١/ ٤٩.

(٩٩) الكتاب ١/ ٤٥.

(١٠٠) الأصول في النحو ١/ ٩٢.

استعمله عالمان في آن واحد، وهما الزُّجَاجِي^(١٠١) والنُّحَاس^(١٠٢)، وربما أخذاه عن الزُّجَاجِ أو عن ابن السُّرَّاج، وقد شاع هذا المصطلح واشتهر بين الأوساط النحوية، فاستعمله ابن جَنِي^(١٠٣) والزَّمَخْشَرِي^(١٠٤)، فنحن إذن أمام مصطلحات كثيرة استعملها النحويون وهي مصطلحات لمعنى واحد وهو تركيب «اسم كان» فاي هذه المصطلحات يفي بالفرض أكثر من غيره؟

المصطلح الوصفي الذي استعمله سيبويه - وهو ما كان بمنزلة الابتداء - لا يُعْبَرُ عن اسم كان وحده، ولكنه يُعْبَرُ عن تراكيب أخرى تختلف عن تراكيب كان وأخواتها مع ما تدخل عليه، وذلك نحو: إن وأخواتها، علاوة على أن المصطلح الوصفي عامة لا يمكن أن يشتهر في أوساط الدراسات العلمية لوقت طويل، لصعوبة استعماله لطول عبارته. ولذا فقد رأينا أنه لم يُسْتَخْدَم إلا عند سيبويه نفسه، وهذا الاستخدام لم يكن مشتهراً عنده، إذ لم يستعمله غير مرة واحدة.

وأما مصطلح الفاعل الذي استعمله سيبويه أيضاً، فبهيدو أنه استخدم مرة واحدة أيضاً، بسبب شبه اسم كان بالفاعل، وقد رأينا أن بعض المحدثين يطالبون بالفاء مصطلح اسم كان والاكتفاء بمصطلح الفاعل لمثل هذه التراكيب^(١٠٥)، إلا أنني لا أرى أنه يصلح لاسم كان لأنه مستخدم في باب الفعل التام، وكان ليست فعلاً تاماً إذ تخلو من الحدث، ولصعوبة التفريق بين قولنا «الفاعل» مصطلحاً لما بعد كان الزمانية، وفاعل كان الحديثة فإن النحويين أعرضوا عنه فلم يستعمله غير سيبويه مرة واحدة. بيد أنه من حيث اللفظ واضح سهل، وإن كان لفظه لا يدل عليه دلالة تامة.

وأما مصطلح اسم الفاعل فربما وَجَدَ مَنْ استعمله أن استعماله يُمَدُّ أكثر ابتعاداً عن الازدواجية من مصطلح الفاعل، فاسم كان مشبّه بالفاعل من حيث لفظه، فالفاعل مرفوع

(١٠١) الجمل ص ٤١.

(١٠٢) (إعراب القرآن ١٠/٢ شرح الآية ٢٤: التوبة).

(١٠٣) اللع في العربية ص ٣٦.

(١٠٤) المفصل ص ٧٢.

(١٠٥) أصل هذا الكلام مقالة لشاكر الجمودي بنظر الدراسات اللغوية في العراق ص ١٦٢ وص ١٧١ وفندها جعفر القزاز في الموضوع الأول، وذكر أنها من رأي الكوشيين.

وهو مرفوع أيضاً، هذا عدا وقوعه بعد فعل، وإن كان هذا الفعل ناقصاً، أي أن الشُّبه بين الفاعل واسم كان هو الذي دفع النحويين إلى استخدام مصطلح اسم الفاعل، ومما يؤيد زعمي هذا أن النحويين أنفسهم استخدموا مصطلح اسم المفعول ليعبروا به عن خبر كان وذلك لحملهم خبر كان على شبهه بالمفعول به من حيث الإعراب أو الحركة الإعرابية التي يستحقها. قال أبو البركات الأنباري^(١٠٦): (هَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ رَفَعْتَ الاسمَ وَنَصَبْتَ الخَبَرَ؟ قِيلَ: تشبيهاً بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول). وقال ابن هشام^(١٠٧): (هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويُسمَّى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويُسمَّى خبرها ...)

وهو مصطلح قصير العبارة، ولكن ما السبب الذي جعل النحويين يمرضون عن استعماله ويهجرونه؟

أرى أن السبب في هذا يعود إلى أن دلالة هذا المصطلح الصرفية تغلبت على دلالة النحوية. فهو يطلق عند علماء الصرف على أحد المشتقات الذي هو ما دل على حدث ومن وقع منه هذا الحدث الذي هو فاعله^(١٠٨)، فقد استعمله جميع النحويين ليبدل على هذا المعنى.

وأما مصطلح «اسم كان» فهو لا يبتعد بـ «المبتدأ» عن حقيقته (كمبتدأ)، فقد دخلت (كان) على هذا المبتدأ فصار اسماً لها. ومعنى اسم كان: معمول (كان) الزمانية التي لا تكفي به بل تتمدها إلى الخبر، فهو اسم لها لأنها دخلت عليه فعملت فيه رفعاً. هذا إضافة إلى سهولة لفظه وقصر عبارته، ولذا فقد استعمل منذ بداية القرن الرابع الهجري وما زال مستملاً حتى يومنا هذا.

٦- خبر إن وأخواتها

تعريفه

خبر إن هو المستند بعد دخول إن وأخواتها عليه^(١٠٩)، أي أنه معمول له إن أو إحدى أخواتها، فتعمل فيه رفعاً.

(١٠٦) أسرار العربية ص ١٢٨.

(١٠٧) أوضاع المسالك ١/١٦٢.

(١٠٨) معجم النحر ص ٢٤.

(١٠٩) التعريفات ص ١٠١، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٨٤، والكليات ٢/٢٨٢.

مصطلح «إن وأخواتها» استعمله النحويون وأطلقوه على حروف مخصوصة رأوا أنها تعمل عملاً يُشَبِّهُ عمل الفعل، وهذه الحروف هي: «إن» و«أن» و«ليت» و«لعل» و«كان» و«لكن»^(١١١)، وسيأتي تفصيل هذه الحروف في بابها إن شاء الله.

وأما مصطلح خبر إن، فقد استخدمه سيبويه بلفظ (الخبر) فقط، قال^(١١١): (وتقول: إن زيداً الظريف منطلق، فإن لم يُذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر، كما قلت: كان زيد الظريف ذاهباً، فلما لم تجئ بالذاهب قلت: كان زيد الظريف، فنُصِبَ هذا في «كان» بمنزلة رَفَعِ الأول في إن وأخواتها).

وقد كان مصطلح سيبويه إعداداً وتحضيراً لظهور مصطلح (خبر إن)، فقد ظهر عند المبرِّد^(١١٢) -وربما قبله- ثم درج النحويون البصريون على استعماله^(١١٣).

سبب اشتهاار مصطلح خبر إن منذ بداية عهد سيبويه

لا نستطيع الفصل بين مصطلح سيبويه «الخبر» ومصطلح «خبر إن» الذي استخدمه النحويون بعده، بيد أنه أقل تحديداً من مصطلح خَبَرِ إن، وقد قلت إن ظهور مصطلح الخبر في هذا الوقت المبكر يعدُّ تمهيداً لظهور المصطلح الآخر، فهذا المصطلح كان باكورة من بواكير المصطلحات النحوية، وقد كان حديث سيبويه السابق واضحاً في أن الخَبَرُ خبرٌ له إن. ويفهم هذا من سياق الكلام، إلا أن المصطلح وحده لا يصلح للتعبير عن خبر «إن» وذلك خوفاً من وقوع الالتباس، فالذي يسمع لفظ: الخبر يتبادر إلى ذهنه فوراً خبر المبتدأ.

وأما مصطلح «خبر إن» فهو المصطلح نفسه الذي استعمله سيبويه إلا أنه أكثر تحديداً منه، فالسامع للفظ «خبر إن» يتبادر إلى ذهنه ذلك التركيب اللغوي الذي هو الخبر الأصلي

(١١٠) الكتاب ١٣١/٢، ٢٧٥/٢، ٣٣/٤، وانظر المقنضب ٣٤٠/٢، ١٠٧/٤، ١٠٨/٤... إلخ. والأصول في النحو ٢٧٧/١ - ٢٧٨. والجمل ص ٥١. وانظر إعراب القرآن ١٣٤/١، وكتاب معاني الحروف ص ١٠٩، واللمع في العربية ص ٤١، والمفصل ص ٢٩٣.

(١١١) الكتاب ١٣٢/٢.

(١١٢) المقنضب ١٠٨/٤.

(١١٣) الجمل ص ٥٣. وانظر إعراب القرآن ١٦٧/٢، ٢٢٥/١، وانظر كتاب معاني الحروف ص ١٠٩، واللمع في العربية ص ٤١، والمفصل ص ٢٧.

بعد دخول «إن» أو إحدى أخواتها عليه فتعمل فيه الرفع. ولذا، فقد سُمِّيَ خَبَرُهَا، وهو في الحقيقة ليس إلا الخبر الأصلي وإنما زادته «إن» تأكيداً^(١١١) واختصته لنفسها عملاً ومعنى. وزد على ذلك أن معنى المصطلح موافق للتركيب اللغوي لا يناقضه، وما نجده في هذا المصطلح من سهولة في اللفظ والتركيب وقصر في العبارة.

٧- خبر لا التي لنفي الجنس

تعريفه

هو ما أُسْنِدَ إلى اسمها، فتم به المعنى وحسن السكوت على عبارته وهو المسند بعد دخول «لا» هذه^(١١٥).

استعماله

وهو مصطلح قديم جداً استعمله سيبويه بلفظ الخبر فقط، قال^(١١٦): (وكذلك إن لم تجعل «لك» خَبَرًا، ولم تفصل بينهما، وجئت بـ «لك» بعد أن تُصَمِّرَ مكانا أو زماناً كإضمامك إذا قلت: لارجل، ولا بأس، وإن أظهرت فحسن.)

وقد استعمل مصطلح الخَبَر للدلالة على خَبَر لا النافية عند المَبْرَد أيضاً^(١١٧)، وأما استعماله بلفظ خبر لا النافية، فقد بدأ في نهاية القرن الرابع عند ابن جني^(١١٨) ثم استخدمه الزَّمَخْشَرِيُّ بلفظ «خبر لا» أيضاً، قال^(١١٩): (خبر لا التي لنفي الجنس هو قول أهل الحجاز لارجل أفضل منك ولا أحد خير منك، وقول حاتم:

ولا كريم من الولدان مصبوح

يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك طائفتيه إلى اللفظة الحجازية، والثاني أن لا يجعل

(١١٤) الكتاب ٤/٢٢٣.

(١١٥) الترميزات ص ١٠١، وانظر الكليات ٢/٢٨٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٨٤.

(١١٦) الكتاب ٢/٢٧٩.

(١١٧) المختضب ٤/٣٦٩.

(١١٨) الخصائص ٢/١٩٨، ٣/١٥٦، وانظر اللع في العربية ص ١٤٤.

(١١٩) المفصل ص ٢٩-٣٠، وانظر ص ٧٤، ٧٥.

مصباحاً خبيراً، ولكن صفةً محمولةً على محلٍّ لا مع المنفي. ولم اقف على مصطلح آخر استعمله النحويون للتعبير عن هذا المعنى.

اشتجار مصطلح خبر لا النافية

يعود السبب في شهرة هذا المصطلح إلى مناسبة لفظه لمعناه، مثله مثل خبر إن، فقد دخلت «لا» على تركيب المبتدأ والخبر فعملت فيه فاستحقت بهذا العمل أن يسمى المبتدأ اسمها والخبر خبرها، كما أن لفظ هذا المصطلح سهل التداول قصير العبارة.

وقد استعمل النحويون الأوائل مصطلح الخبر للدلالة على هذا التركيب، وقد أوضحتُ الفرقَ بين مصطلح «الخبر» ومصطلح «خبر إن» فلا حاجة للإعادة، فقد فصل الحديث في هذا بما يفني.

٨- اسم ما المشبهة بـ (ليس)

هذا في لغة أهل الحِجَاز، وقد بحثه سيبويه في حديثه عن «ما» الحجازية، قال (١٢٠) (هذا باب ما أجرى مجرى «ليس» في بعض المواضع، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف، «ما»، تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقاً، وأما بنو تميم، فيجرونها مجرى «أما» و«هل»، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس «ما» كـ«ليس»، ولا يكون فيها إضمارٌ، وأما أهل الحِجَاز، فيشبهونها بـ«ليس» إذا كان معناها كمعناها) وقال (١٢١): (ومثل ذلك قوله تعالى: (ما هذا بشراً) (١٢٢) في لغة أهل الحِجَاز، وبنو تميم يرفعونها، إلا من دزى كيف هي في المصحف.) وينبغي ألا نطالب سيبويه باستخدام جميع المصطلحات، فقد كان النحو العربي في بداية تأسيسه، وقد رأينا أن يقدم بأكورة مصطلحاته في «اسم كان» و«خبر إن» وخبر «لا» التي لنفي الجنس ولكنه لم يستخدم مصطلح «اسم ما».

وأما استعمال مصطلح «اسم ما»، فقد بدأ بعد زمان سيبويه، في أواخر القرن الثالث

(١٢٠) الكتاب ٥٧/١ وانظر ٢٢١/٤.

(١٢١) الكتاب ٥٩/١.

(١٢٢) يوسف ٢١.

الهجري عند المُبَرَّد^(١٢٣) واشتهر بعده عند جميع النحويين البصريين^(١٢٤)، ويعود السبب في اشتهاه مصطلح اسم ما المشبهة بـ «ليس» إلى التركيب الذي تتشكل منه «ما» مع اسمها وخبرها. فقد دخلت «ما» على تركيب المبتدأ والخبر فعملت فيه من جهة المعنى ومن جهة الإعراب فمن حيث المعنى غيَّرتَه من الإثبات إلى النفي، ومن حيث الإعراب رفعت الأول فصار اسمها ونصبَت الثاني فصار خبرها، وكذلك «ليس» ترفع الأول ويُسمَّى اسمها وتنصب الثاني ويُسمَّى خبرها كما أنها تغيِّر معنى التركيب من الإثبات إلى النفي ومن هنا وجد النحويون، وجه الشبَّه بين «ليس» و «ما» وهذا واضح من كلام سيَّوْتِيَه السابق. وأما الذين أطلقوا عليه اسم «ما» الحجازية فإنهم نظروا إلى الذين يتكلمون بهذا النمط فيشبهون «ما» بـ «ليس» وهذا يعد زيادة في التحديد: وذلك لأن بني تميم لا ينصبون ولهذا فهم يخرجون هذا النمط من باب ما يمل في المبتدأ والخبر، لأنهم يشبهونها بـ «أما» و «هل» وهما حرفان غير عاملين.

(١٢٣) المقتضب ١٨٩/٤.

(١٢٤) انظر إعراب القرآن ١٣٩/٢، ٣٧٢/٣، وانظر المفضل ص ٣١-٣٠.

الباب الثاني

المنصوبات

- المفاعيل

- ما يحمل على المفعول به

- ما يشبه بالمفعول في اللفظ

المنصوبات

أشيرُ - قبل أنْ استعرضَ المصطلحات التي استخدمها البصريون في تمبيرهم عن المنصوبات - إلى أنني قسمتها ثلاثة فصول :

الأول : المضاعيل، ويشمل المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه (الظرف).

والثاني : ما حَمَلَهُ النحويون على المفعول به، ويشمل أبواب: الاختصاص، والإغراء والتعذير، والمنصوب على الاشتغال.

والثالث: ما عَدَّهُ النحويون مُشَبَّهًا بالمفعول، ويشمل أبواب: الحال، والتمييز، واسم «لا» التي لنفي الجنس، وخبر «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها.

الفصل الأول

المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه والمفعول فيه (الظرف).

١. المفعول المطلق

تعريف المفعول المطلق

المفعول المطلق هو: (المُصَدَّرُ المنصوبُ للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع، سُمِّيَ مفعولاً مُطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فردٍ منه من غير تقييد بالجارِ بخلاف المفاعيل) ^(١)، وهذا يعني أنه لا فَرْقَ بين اللازم والمتعدّي من الأفعال، فكلاهما يمكن إطلاق صيغة المفعول منه، بخلاف المفاعيل الأخرى كالمفعول به مثلاً، فنحن لا نستطيع إطلاق صيغة المفعول به منه إلا بوساطة حرف الجرّ، كقولنا: ذهب إلى بيت زيد، فلا نقول: ذهبت بيت زيد، وهو ما صدر عن فاعلٍ فعلٍ مذكورٍ بمفعولٍ، أي بمعنى الفعل ^(٢). وقد عرّفه المحدثون بأنه (اسمٌ يؤكدُ عامِلَهُ، أو يبيّنُ نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً) ^(٣).

تعبير النحويين عنه

لم يستخدم النحويون البصريون مصطلحاً واحداً للتعبير عن هذا النوع من المفاعيل، ولكنهم استخدموا عدة مصطلحات، وهي:

أ- المفعول المطلق: وهو مصطلح حديث نسبياً، وأرجح أنه لم يستخدم قبل نهاية القرن الثالث الهجري، والحجة في ذلك أنني لم أعثر عليه في ما يتوافر لدي من كتب مثل كتاب سيبويه وكتب المبرد والأخفش الأوسط، والأرجح أن ابن السّراج كان أوّل مَنْ استخدمه، ومع ذلك فإنّ استخدامه له كان قليلاً نادراً ^(٤)، وأمّا استخدامه مصطلحاً شهيراً، فقد بدأ بعد ابن السّراج ولا سيما عند الزّجاجي، قال ^(٥): (فأما المفعول المطلق، فالمُصَدَّرُ نحو قولك:

(١) الكليات ١/ ١٩٢. وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢٢٢/١.

(٢) التعريفات ص ١١٨.

(٣) معجم النحو ص ٣٦١.

(٤) الأصول في النحو ١/ ١٩٠.

(٥) الجمل ص ٣١٦.

خرجت خروجاً أو قدمت قدموداً... فالقعود والخروج مفعول صريح، لأنك أخذتَهُما بعد أن لم يكونا.)

يَبْدُ أن مصطلح المفعول المطلق لم يشتهر تماماً، والمصطلحات التي استخدمها البصريون متعددة كثيرة وسنحصرها في مايلي من صفحات.

اشتهار مصطلح المفعول المطلق: لقد تبيّنت من خلال تنبهي للمصادر النحوية، أن شهرة المفعول المطلق لم تتحقق إلا في النصف الأول من القرن السادس الهجري، عند الزمخشري^(٦) ومن أتى بعده وقد تبين لي ذلك من أن المصطلح لم يستخدم عند من تلا الزجاجي من علماء، فلم يستخدمه النحاس الذي كان يفضل عليه مصطلحات أخرى كما سنرى بعد قليل، ومما يدل على أنه اشتهر عند الزمخشري أن المتأخرين بعده استعملوه على نطاق واسع^(٧).

ب- المصدر: وهو كل اسم دلّ على حَدَثٍ وزمانٍ مجهول، وهو فعله من لفظ واحد، والفعل مشتق منه، وهو منصوب وفضلة إذا ذكر مع فعله، وهو أشهر المصطلحات البصرية التي استخدمها الأوائل (من سببويه إلى الزمخشري) في تعبيرهم عن المفعول المطلق والملاحظ أن سببويه كان يفصل الذكر في نوع المصدر، قال في موضع^(٨): (هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً، وذلك قولك: لَهُ عَلَيَّ ألف درهم عُرْفاً، ومثل ذلك قول الأخوص:

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمُ إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ

وانما صار توكيداً لنفسه، لأنه حين قال: له عليّ، فقد أقر واعترف، وحين قال: لأميلُ عَلِمَ أَنَّهُ بعد خلف^(٩)، ولكنه قال: عُرْفاً وقَسَمَ توكيداً، كما أنه إذا قال: سِيرَ عَلَيْهِ فقد عَلِمَ أَنَّهُ كان سَير، ثُمَّ قال: سَيراً توكيداً)، وقال في موضع آخر^(١٠): (هذا باب ما ينصب من

(٦) الفصل ٣١-٣٢.

(٧) انظر أوضاع المسالك ٢٣-٤٢، وشرح قطر الندى ٢٢٤-٢٢٦، وانظر أيضاً شرح ابن عثيل ١٦٩/٢، ١٨٤.

(٨) الكتاب ١/٣٨٠.

(٩) الحلف من مصطلحات سببويه في باب القسم. وسهرد في مكانه. يعني بقوله (علم أنه بعد خلف) أننا نعرف أن التركيب بعد يمين، وذلك لوجود اللام المقترنة بجواب القسم.

(١٠) الكتاب ١/٣١١-٣١٢.

المصادر على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سَقَيْاً وَزَعْياً، ونحو قولك: خَبْنَةً، وَذَفْرًا، وَجَدْعًا، وَعَقْرًا، وَيُوسًا، وَأَفَّةً....) ثم استشهد على هذا بقول ابن مَيَّادَةَ:

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةٍ، بَهْرًا لَهْمُ بَعْدَهَا بَهْرًا

وقول عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا، قُلْتُ: بَهْرًا عُدَّةُ النُّجُمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

هذا على الدعاء.. وأما إذا لم يكن عليه، فإن سِيَبَوِيَّةَ يصطلح له مصطلحاً آخر، قال^(١١): (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر هي غير الدعاء، من ذلك قولك: حَمْدًا وَشُكْرًا، لَا كُفْرًا وَعَجَبًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ كَرَامَةً وَمُسْرَةً... كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت: أعجب عجباً، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة.)

المَصْدَرُ الْمُضَافُ:

وهو مصطلح استخدمه سِيَبَوِيَّةُ، وذلك نحو: سَقَيْاً لَكَ، لتبين من تعني، ومثل وَلَيْلَكَ، وَوَيْحَكَ، وَوَيْتِكَ، وَوَيْتِكَ^(١٢).

المَصْدَرُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى التَّعْجِبِ :

وهذا أيضاً من مصطلحات سِيَبَوِيَّةَ، قال^(١٣): (ما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه هي معنى التعجب، نحو: كَرَمًا وَصَلَفًا، وقال: وسمعت أعرابياً وهو أَبُو مُرْهَبٍ، يقول: كَرَمًا وَطَوَّلَ أَنْفًا، أَيِ أَكْرَمَ بَكَ وَأَطَوَّلَ بَأَنْفِكَ!)

المَصْدَرُ الْمُثَنَّى :

وهو ما كان فيه المصدر على هيئة المثنى، وذلك نحو: حَنَانَيْكَ، وقد عُبِّرَ عنه سِيَبَوِيَّةُ

(١١) الكتاب ١/ ٣١٨-٣١٩.

(١٢) الكتاب ١/ ٣١٨.

(١٣) الكتاب ١/ ٣٢٨.

بلفظ خاص، فهو^(١٤)؛ (باب ما يجيء من المصادر مُشئ منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حَنَّانُكَ ، كَأَنَّهُ قال: تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ، كَأَنَّهُ يسترحمه ليرحمه. ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه). واستشهد على ذلك بقول طرفة بن العبد :

أبا مُنذرٍ أَهْنَيْتَ هاستبقي بَعْضُنَا حَنَّانِيكَ بَعْضُ الشُّرَاهُونَ مِنْ بَعْضِ

المصدر الجامد :

وهو من مصطلحات سيبويه، ويعني أن هناك مصادر سُمِّعت عن العرب بصورتها التي نعرفها، لا تتصرف أبداً إلى صيغ أخرى، وذلك نحو: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَقَادُ اللَّهِ، قال سيبويه فيه^(١٥)؛ (باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرفاً ما ذكرنا من المصادر، وتصرفها أنها تقع في موضع الجرِّ والرفع، وتدخلها الألف واللام).

والذي حدث بعد سيبويه أن هذه الإضافات الوصفية التي استعملها سيبويه، قد صارت إلى الانقراض التدريجي، فالمصدر عند الأخفش هو المصدر، دون أي إضافات، قال^(١٦)؛ (بعض العرب يقول: (الحمد لله)^(١٧) فينصب على المصدر).

بيد أن اختفاء الإضافات الوصفية لم يكن نهائياً، فالمُبْرَدُ كان يستسخ كثيراً من عبارات سيبويه، قال في نمط من أنماط المفعول المطلق^(١٨)؛ (هذا باب ما جرى مجرى المصادر وليس بمتصرف من فعل). ولكنني استطيع أن أقول إن مصطلح المصدر دون تلك الإضافات قد بدأ بالاستقرار والذوب منذ عهد المُبْرَدِ^(١٩). فقد استخدمه بعده ابن السراج. قال^(٢٠)؛ (المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها). كما استخدمه الرَّجَّاجِي، قال^(٢١)؛

(١٤) الكتاب ١/٣٤٨.

(١٥) الكتاب ١/٣٢٢.

(١٦) معاني القرآن للأخفش ص ٩٠ ومواضع أخرى.

(١٧) الفاتحة ١.

(١٨) المقتضب ٣/٢١٧.

(١٩) المقتضب ٢/٢٩٩ و ٣/١٠٢.

(٢٠) الأصول في النحو: ١/١٩٠.

(٢١) الجمل ص ٣٢.

(فأما المصدر فهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه ... وهو منصوب أبداً). وقال^(٢٢): (فأما المفعول المطلق، فالمصدر، نحو قولك: خرجت خروجاً، وقمדת قموداً.... فالقعود والخروج مفعول صريح، لأنك أحدهما بعد أن لم يكونا). على أن للزجاجي تأثراً بالعبارات الوصفية التي وردت في كتاب سيبويه، قال في موضع^(٢٣): (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك : مَرَحَباً، وَأَهْلأ، وَسَفَةً، وَرُحْباً، ... ومنه ما جاء من المصادر منصوباً مثني، نحو قولهم: لبيك، وسعديك، وحنانك، وكذلك قولهم:

ضَرْباً هَذَا ذِيكَ وَطَعْناً وَخُصْناً^(٢٤)

يريد هَذَا بَعْدَ هَذَا). وذكره النحاس، قال^(٢٥): («سبحانه»، مصدر) واستخدمه أيضاً بلفظ المصدر ابن جني، قال^(٢٦): (اعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب). كما استعمله الزمخشري، قال^(٢٧): (المفعول المطلق هو المصدر، وسُمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، وربما سمّاه الفعل، وينقسم إلى منتهم نحو: ضريت ضرباً، وإلى مؤقت نحو: ضريت ضربة وضربتني). على أنه استخدم مصطلح المصدر المثني^(٢٨) والمصدر الذي لا يتصرف «الجامد»^(٢٩).

مصطلحات أخرى ذكرها النحويون في حديثهم عن المفعول المطلق

لقد وضع لي من خلال تتبعي للمصطلح البصري، أن البصريين استخدموا مصطلحات غير التي سبق عرضها وهذه المصطلحات كانت نادرة الاستعمال، فقد انقرضت بعد زمن وجيز من استخدامها، وهي:

(٢٢) الجمل ص ٣١٦ .

(٢٣) الجمل ص ٣٠٥ .

(٢٤) البيت للمعاج، وقد ورد في لسان العرب: (هَذَا) دون نسبة، والهاء، الشرب والهاء عد الهاء: الشرب بعد الشرب.

(٢٥) [عرب القرآن: ٢٠٨/١] [عرب الآية ١١٦ البقرة، وانظر ١١٩/١ ومواضع أخرى كثيرة.

(٢٦) اللع في العربية ص ٤٨.

(٢٧) الفصل ص ٣١-٣٢ .

(٢٨) الفصل ص ٣٣.

(٢٩) الفصل ص ٣٣.

أ- اسم الحدثان: ذكره سيبويه، قال^(٢٠): (واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه.) وقد رأينا الرَّمْخَشْرِي في نصّه السابق يستعمله معزّوًا إلى سيبويه ولم يعزّه إلى نفسه^(٢١).

ب- الحدث: واستعمله سيبويه، قال^(٢٢): (فالأسماء والمحدث عنها، والأمثلة دليّة على ما مضى، وما لم يعض، من المحدث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضرب، وليست الأمثلة بالأحداث، ولا ما يكون من الأحداث وهي الأسماء.)

ج- الفعل: وربما كان سيبويه أول من استخدمه على ما رواه لنا الرَّمْخَشْرِي^(٢٣) بيد أنني ما استطعت الوقوف عليه مستعملًا في الكتاب، ولكنني وجدته مستخدمًا عند الأخفش^(٢٤) ولم أقف عليه عند غيره. وقد انتهت هذه المصطلحات بنهاية أصحابها الذين أطلقوها، ولم يكتب لها نصيب من البقاء أو الاستقرار.

د- اسم الفعل: وقد ذكر المبرد هذا المصطلح مرتين^(٢٥)، ثم استعمله الرّجّاجي^(٢٦)، وبعده لم أقف له على استعمال عند عالم آخر.

نلاحظ مما تقدم أن سيبويه لم يستخدم مصطلحاً واحداً للتعبير عن المفعول المطلق، فقد تعدد المصطلح عنده، فهو عنده المصدر بأقسامه المتعددة التي ذكرها، وهو عنده الحدث واسم الحدثان والفعل، والسبب في هذا يعود إلى أن عهد سيبويه كان بداية لتشكيل المصطلح، فهو امتداد للخليل بن أحمد وأسانذته، ولذا فهو يبحث عن معنى التركيب، فيطلق عليه مصطلحات تناسب هذه المعاني، فالمصدر هو المورد الذي تنبعث منه الأشياء، والماء مصدر لطالبي الماء، ولذا يقال لمن يرد الماء ويتركها الصادر^(٢٧)، وكذلك المصدر، فقد عدّه البصريون أصلاً للفعل، فهو مصدره^(٢٨)، ولذا فقد استعمل البصريون مصطلح المصدر، فهو

(٢١) الفصل من ٢١-٢٢.

(٢٢) الكتاب ١/٣٤١.

(٢٣) الفصل من ٢١-٢٢.

(٢٤) معاني القرآن للأخفش من ١٨٤.

(٢٥) المقنض ١٠٢/٣ وانظر ٢٩٩/٤.

(٢٦) الجمل من ٢٢.

(٢٧) لسان العرب، (صدر) ٤/٤٤٩.

(٢٨) انظر الأصول في النحو ١/١٩٠ و الجمل من ٢٢، واللمع من ١٨، والفصل من ٢١-٢٢.

يساير نظرهم إلى أصل الاشتقاق هل هو الاسم أم هو الفعل، والكوفيتون يختلفون مع البصريين في هذا، إذ إن أصل الاشتقاق عندهم هو الفعل^(٣٩). ومن حيث اللفظ، فإن لفظ المصدر ينطبق على معنى قول البصريين من أن الفعل صادر من المصدر، ومن حيث المعنى اللغوي نجد أن معنى المصدر: الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سُمِّيَ مصدراً دلَّ على أنه قد صدر عنه الفعل^(٤٠). وهو سهل اللفظ قصير العبارة وما دامت هذه مزايا مصطلح المصدر، فلماذا إذن استعمل البصريون مصطلح المفعول المطلق؟

يمود هذا إلى أن المصدر لا يكون منصوباً دائماً، فهو ليس دائماً مفعولاً مطلقاً، وإنما يمكن أن يكون اسماً مجروراً ومبتدأ، وذلك كقولك: الخروج خير من القعود، والخروج مصدر للفعل (خَرَجَ) ولكنه ليس مفعولاً مطلقاً، وإنما هو مبتدأ، والقعود مصدر للفعل (قَعَدَ)، وهو هنا اسم مجرور وغير ذلك.

وقد يسأل سائل: فلمَ أطلق النحويون مصطلح المصدر على المفعول المطلق؟ فالجواب على هذه الكلمات هي أن المفعول المطلق أكثر ما يكون مصدراً منصوباً^(٤١). ولذا فإن النحويين لم يكونوا يفرقون بين المصدر والمفعول المطلق، فقد قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤٢) (المفعول المطلق هو المصدر) وقد رأينا نصوصاً في عرض المصطلحات تحمل المعنى نفسه، وإنما بدا التفريق بينهما بعد الزَّمَخْشَرِيِّ، فنجد عند ابن هشام أن المفعول المطلق لا يكون دائماً مصدراً ولكنه أكثر ما يكون كذلك^(٤٣). وأما السبب في تسمية المفعول المطلق بهذه التسمية فيعود إلى معناه الذي تصوّره النحويون له، فالمطلق الذي ليس مقيداً بقييد باقي المفاعيل بذكر شيء بعده، كحرف الجرّ مع مجرّوره، أو غيره من القيود كالمفعول به، والمفعول لأجله والمفعول معه... ويقولون في سبب إطلاقه أنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل، إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث، نحو: قام الرجل قياماً، فالرجل قد أوجد القيام نفسه، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولين، فإنه لم يوجد لها، وإنما سُمِّيت باسمها باعتبار

(٣٩) أسرار العربية ص ١٧١-١٧٢.

(٤٠) أسرار العربية ص ١٧١.

(٤١) معجم النحو ص ٣٦١.

(٤٢) الامتداد في النحو ص ٨٥.

(٤٣) أوضح المسالك ٢/٣٢.

إلصاق الفعل بها، أو وقوعه لأجلها أو معها أو فيها، فلذلك لا نسمى مفعولاً إلا مقيدة بشيء، بعدها، هذا، وقد لازمته كلمة «مطلق» حتى صارت قيداً له^(١٤).

وعلى ما تقدم يمكن أن نقول إن مصطلح المصدر مصطلح غير دال على المفعول المطلق، فهو ليس مصطلحاً نحوياً خالصاً للنحو، ولكنه أيضاً مصطلح صرفي، ولذلك فإنني أختار عليه مصطلح المفعول المطلق الذي يعني المفعول غير المقيد، ألا ترى قول أبي البقاء الكفوي: سمي مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل^(١٥)، فهذا يفيد أن نوع الفعل ليس له أثر في وجود المفعول المطلق، فهو ليس مقيداً به، فالفعل اللازم (جَلَسَ) نستطيع أن نبني منه مفعولاً مطلقاً، فهو (جلوساً) كما يصح بناؤه من الفعل المتعدي، بخلاف المفعول به، فإنه مقيد بالفعل المتعدي، على حين نحتاج حرف جرّ لنعدي الفعل اللازم إلى المفعول به. بيد أن مصطلح المفعول المطلق حديث نسبياً من حيث الاستعمال، إذ لم يستخدم إلا منذ عهد ابن السراج، على أنه اشتهر بعد ذلك حتى أصبح المصطلح الأول المقدم عند جميع من يساير البصريين، وهو إلى هذا مصطلح خال من الفموض والازدواجية.

٢- المفعول به

تعريفه:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وساطة حرف الجرّ أو بها، أي بوساطة حرف الجرّ^(١٦)، وهو الفارق بين اللازم والمتعدي من الأفعال، ويكون واحداً، كما يكون اثنين وثلاثة، وأما غيرُهُ من المفاعيل فلا يكون إلا واحداً^(١٧).

والذي لا يستطيع المجادلة به أحد هو أن المفعول به مصطلحاً، يعد من أشهر المصطلحات النحوية وأقدمها، وقد ذكرت عند حديثي عن مصطلح الفاعل أن أول من استخدمه- وكذا المفعول- كان أبا الأسود الدؤلي، المؤسس الأول لقواعد النحو العربي، وفق

(١٤) النحو الواهي ٢/٢٠٥.

(١٥) الكلبيات ١/١٩٢.

(١٦) انظر التعريفات ص ٢٤١، والمفصل ص ٣٤، وانظر متن الأجرومية ص ١٤٢.

(١٧) الكلبيات ١/١٩١، وانظر المفصل ص ٢٤.

ما يرويه لنا محمد بن سَلَام الجُمَحِي^(١٨)، وهذا الأمر ليس غريباً، إذ إنَّ المعنى الدَّلَالِي للمفعول به يدفع الباحث دفْعاً إلى استخدامه.

والمفعول به ضربان: الأول منهما زَعَم، وهو مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، أي نائب الفاعل، وذلك إذا كان الفعل مبنياً للمجهول، وقد استَوْفِي الحديث عنه بما يفني. والثاني: نصب وهو ما نغنيه بقولنا: المفعول به.

وقد استخدمه سيبويه، يَبْدُ أَنْ استخدامه له لم يكن واحداً، فقد استخدم للدلالة عليه لفظين متقاربين جداً، فهو عنده في أحيان كثيرة (المفعول) دون استخدام الحد الآخر للمصطلح، وهو الجار والمجرور «به»^(١٩) وحيناً هو المفعول به وقد استعمل سيبويه اللفظ الأخير مرات قليلة^(٢٠)، كما استخدم مصطلح المفعول بصورته المؤنثة: المفعولة^(٢١).

ومن خلال تتبعي لمصطلحات المفعول به، تبين لي أن المصطلحين اشتهرا وتلازما مدة طويلة، وبالتحديد إلى ما قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وهذا الوقت شهد تقدم لفظ المفعول به، وانحسار مصطلح المفعول، غير المحدد بالجار والمجرور (به).

واستخدام سيبويه للمصطلحين: (المفعول) و (المفعول به) يعني أن حذف الجار والمجرور إنما كان طلباً للخفة.

واستخدم الأخفش مصطلح (المفعول به)^(٢٢)، وكذا المبرِّد^(٢٣)، بيد أن المبرِّد كثيراً ما كان يستخدم مصطلح (المفعول)^(٢٤)، واستخدم ابن السَّراج مصطلح المفعول به^(٢٥) وغيرهم^(٢٦) واستعمل مصطلح (المفعول) بكثرة واضحة في كتابات النُّحَّاس^(٢٧) وابن جني^(٢٨) والزَّمَخْشَرِي^(٢٩).

(١٨) طبقات فعول الشَّراء ١٢٢/١.

(١٩) الكتاب ٣٢/١، ٣٢/٢، ٣١، ٣٢٢/٢... إلخ.

(٢٠) الكتاب ٢٩٧/١، ٢٩٧/١... إلخ.

(٢١) الكتاب ١٤٩/٢.

(٢٢) معاني القرآن للأخفش ص ٢٢.

(٢٣) المنقضب ١٨/١، وانظر ١٨٧/٤...

(٢٤) المنقضب ٢٩٩/٤.

(٢٥) الأصول في النحو ٢٠٢/١، ٢٠٢/٢، ٢٢٠/٢.

(٢٦) انظر الجمل ص ١٠، ٣١٦، وانظر إعراب القرآن ١٥٧/١، والخصائص ٣٨٢/٢، واللمع ص ٥١.

(٢٧) إعراب القرآن ٢٢/٢... ومواضع كثيرة جداً.

(٢٨) الخصائص ٢٧٣/٢، واللمع ص ٥١.

(٢٩) المفصل ص ٣٤.

ويجب أن نذكر أن الفرق بين المصطلحين ضئيل لا يُعْتَدُ به، بيد أن مصطلح (المفعول به) أكثر تحديداً من مصطلح (المفعول) العام، ومما يدل على أنه لا فرق بين المصطلحين أن معظم البصريين استخدمهما معاً والأرجح أن حذف الجار والمجرور (به) من المصطلح كان لرغبتهم في الخفة، ولأنه معلوم لديهم أي مفعول يقصدون، فسيبَوْنَه مثلاً استعمل هذا المصطلح مرات عديدة دون تحديده بالجار والمجرور^(٦٠) وكذلك المبرد^(٦١) وسائر البصريين.

والسبب في شهرة مصطلح المفعول به يعود إلى لفظه ومعناه، فلفظه سهل يسير على الدارس والعالم ويناسب المعنى الدلالي للمفعول به، فمعنى المفعول به، ما فعل به فعل ما، وهذا الفعل مبني للمعلوم واقع عليه، أي أنه كل اسم تمدى إليه فعل^(٦٢)، ومن هنا جاء اشتقاق المصطلح.

٣- المفعول لأجله

تعريفه:

المفعول لأجله هو علة الإقدام على الفعل. وهو جواب لِمَه^(٦٣)، وهو مصدر قلبي دُكِرَ عِلَّةٌ لِحَدَثٍ سابق، واتحد مع هذا الحَدَثِ في الزَّمان والفاعل^(٦٤) أو هو اسمٌ يُذَكَّرُ لبيان سبب الفعل^(٦٥) نحو: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ)^(٦٦) ويشترط فيه أن يكون مصدراً قلبياً - (وهو ما يكون معناه عقلياً غير مادي) - مفيداً للتعليل، متحداً مع الملل به في الوقت، متحداً معه في الفاعل، فإن فُقدَ شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف من حروف الجر، وذلك نحو: (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)^(٦٧) لفقد المصدرية، ونحو: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)^(٦٨)

(٦٠) انظر الكتاب ١/ ٢٢، ٢١/ ٢١ ...

(٦١) المقتضب ٤/ ٢٩٩.

(٦٢) أسرار العربية ص ٨٥.

(٦٣) شرح الفصل ٢/ ٥٢.

(٦٤) شرح ابن عفل ٢/ ١٨٦، وانظر أوضح المسالك ٢/ ١٣-١٥، والنحو المصفى ١٤٤.

(٦٥) معجم النحو ص ٣٥٩، وانظر متن الأجرومية ص ١٥١-١٥٥.

(٦٦) الإسراء/ ٣١.

(٦٧) الرحمن/ ١٠.

(٦٨) الأنعام/ ١٥١.

لفقد القلبية، ونحو: أحسنت اليك لإحسانك؛ لأن الشيء لا يُفعلُ بنفسه، ونحو: جثتك اليوم للإكرام غداً، لعدم اتحاد الوقت، ومنه قول امرئ القيس:

فَجِثْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا لَدَى السُّتْرِ إِلَّا ثِيَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ^(٦٩)

الاصطلاحات المستعملة في تعبير البصريين عن المفعول لأجله

١- المفعول له، وهو من أشهر المصطلحات النحوية في باب المفعول لأجله، فقد استخدمه سيبويه، قال^(٧٠): (وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له، لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لأجل كذا وكذا.) وبعد سيبويه استخدمه ابن السراج، قال^(٧١): (اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر). ثم استعمله النحاس في كتابه [عرب القرآن كثيراً]^(٧٢)، ثم استعمله ابن جني، قال^(٧٣): (اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وإنما يذكر المفعول له، لأنه عذر لوقوع الفعل، تقول: زرتك طمأ في برك، قال حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَاؤُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

وهذا- الذي ذكره ابن جني- لا يختلف عما أتى به ابن السراج في شيء، وفي القرن السادس الهجري استخدم هذا المصطلح عند الزمخشري، قال^(٧٤): (المفعول له، هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب لِمَه، وذلك قولك: فعلت كذا مخافة الشر وادخا فلان، وضربته تاديباً له... وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً، وفعلًا لفاعل الفعل المفعول ومقارناً له في الوجود). وقد يلاحظ القارئ أن بعض البصريين لم يستخدم هذا المصطلح، كما يُبرّد والزجاجي في ما وقف عليه من مصادر.

(٦٩) معجم النحو ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٧٠) الكتاب ١/٢٦٩.

(٧١) الأصول في النحو: ١/٢٤٩.

(٧٢) [عرب القرآن ٢/٢٠٦، ٢/٢٢٢، ٢/٤٨٢].

(٧٣) اللع ص ٥٨، وانظر الخصائص ٢/٢٨٢.

(٧٤) الفصل من ٦٠.

ب- المفعول من أجله: وهو المصطلح الثاني - استعمالاً - عن البصريين من سيبويه، إلى الزمخشري، وهو حديث العهد قياساً إلى سابقه، وربما استطلعنا تحديد النصف الأول من القرن الرابع بداية لاستعماله، على أنه لا يمكن البتُّ بأول من استخدمه، ولكنني أرجح أن يكون الزجاجي هو صاحبه، قال^(٧٥): (وأما المفعول من أجله، فنحو قولك: قصدتُ ابتغاء الخير، وزرتك طمعاً في ممرؤك، تريد فعلته لذلك.) وبعمد استخدمه أبو جعفر النحاس^(٧٦)، غير أن باقي البصريين أعرض عن استعماله.

ج- المفعول لأجله، وهو مصطلح قديم إلا أن أحداً من نحوي البصرة لم يستخدمه إلا السهرافي، وربما كان هو صاحب المصطلح^(٧٧) ثم ترك استعماله ذهراً، إلى أن عاد واحتل مرتبة متقدمة عند المتأخرين عن الزمخشري والمعاصرين، إذ له عندهم شهرة وتداول^(٧٨).

د- الموقوف له: وقد استعمله سيبويه فقط^(٧٩)، ولم أقف على استعماله عند غيره.

هـ- ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الفعل:

وأول من استعمل هذا المصطلح كان سيبويه، قال^(٨٠) (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فإن انتصب لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان، وليس بصفة لما قبله، ولا منه، فإن انتصب كما انتصب درهم في قولك عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذلك حذار الشَّرِّ، وفعلت ذلك مخافة فلان، وادخار فلان). ولم يزد المتأخرون على ما جاء به سيبويه شيئاً. ثم استخدم هذا المصطلح عند ابن السراج^(٨١)، وابن جني^(٨٢) في تعليبيهما لهذا النوع من التراكيب، وقد سبق أن أوردت النصوص التي استخدمهما في حديثي عن مصطلح (المفعول له) فلا حاجة للإعادة. وعلى هذا نجد أن البصريين استخدموا خمسة

(٧٥) الجمل ص، ٢١٦.

(٧٦) إعراب القرآن ١/١٩٨، ٩٧/٢.

(٧٧) الكتاب ١/٢٨٥ الحاشية.

(٧٨) انظر: أوضح المسالك ١٣/٢، والنحو الوافي ٢/٢٢٦، والموجز في قواعد اللغة العربية ص ٢٧٩.

(٧٩) الكتاب ١/٢١٧ وانظر ١/٢٨٥.

(٨٠) الكتاب ١/٢١٧.

(٨١) الأصول في النحو ١/٢١٩.

(٨٢) اللع في العربية ص ٥٨.

مصطلحات، كان آخرها مصطلحاً وصفيّاً، وهذا المصطلح يصلح أن يكون تعريفاً للمفعول لأجله لا مصطلحاً له، ألا ترى لو أن أحداً سألك، ما المفعول لأجله؟ فقلت: هو ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الفعل، ألا يكون جوابك شافياً وافياً؟ فأما أنه يُعدُّ تعريفاً عميقاً للتركيب فهو كذلك، وأما أن نُدَّعِ مصطلحاً يمكن أن يشتهر فلا؛ وذلك لطول عبارته التي جعلت شهرته أمراً صعباً، ولأن استعماله لم يكن أمراً يسيراً.

وأما مصطلح (الموقع له)، فإنما ذكرته لأنه مصطلح استخدم، وأما كم مرة استخدمه النحويون فهذه هي القضية، إذ لم يستخدم إلا عند نحوي واحد وهو سيبويه الذي استعمله مرة واحدة فقط، ثم ترك استعماله سواء عند سيبويه نفسه أو عند من تبعه من البصريين ومن سائرهم، على أن معنى الموقع له يساوي معنى المفعول له، فمعنى الموقع، ما وقع الفعل له، والمعنى مطروق، قال أبو البركات الأنباري^(٨٢): (فإن قيل: فلم تعدى إليه الفعل اللازم كالمتعدي؟ قيل: لأن العامل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لعلّة، وهي علّة الفعل، وعذر لوقوعه، كان في الفعل دلالة عليه، فلما كان دلالة عليه، تعدى إليه).

وأما مصطلح المفعول من أجله فهو من استخدام نحويين عاشا في زمن واحد تقريباً، وهما الزّجاجي (ت ٣٢٧هـ) وأبو جعفر النّحاس (ت ٤٣٨هـ)، ولم أقف على هذا التعبير بهذا اللفظ - عند غيرهما ممن جاء قبلهما، حتى الزّمخشري - غير أنهما تتلمذا على يد الزّجاج ولا أدري إذا كان هذا المصطلح من مصطلحاته أو من مصطلحات غيره من أساتذتهما الكوفيين كنفطويه أو أبي بكر بن الأنباري أو الأخفش الصغير^(٨١). ومن حيث المعنى نجد أن معنى المصطلح لا يختلف عن معنى مصطلح المفعول له أو المفعول لأجله، والحرفان (اللام ومن) يشتركان في معنى التعليل^(٨٥).

ومن حيث اللفظ فهو أطول عبارة من مصطلح المفعول له، ولفظه يحمل معنى التعليل كما قرر النحويون، فتعريف ابن بَيْمِش له، ينصُّ حرفياً على أنه جواب (له)^(٨٦)، أي أنه تعليل

(٨٢) أسرار العربية ص ١٨٦.

(٨١) بنية الوعاة ١/ ٢٦٢، ٧٧/ ٢.

(٨٥) مخني اللبيب ١/ ٢٠٩، ٢٢٠/ ١.

(٨٦) شرح المفصل ٥٢/ ٢.

من حيث هو معنى، ولذا فإن تراكيبه (مصطلحاته) تحمل معنى التعليل سواء المفعول (لأجله)، أم (من أجله) أم (له)^(٨٧)، وعليه: فإن الفاظ هذه المصطلحات جميعها تؤدي المعنى المقصود من الموضوع. ومن حيث الاستعمال نجد أن مصطلح (المفعول له) الذي هو أيسرها لفظاً، كان أكثرها شيوعاً بين العلماء واشتهاراً عندهم، وقد استعمل عند المتأخرين عنهم أمثال أبي البركات الأنباري^(٨٨) وابن يعمش^(٨٩) وابن عقيل^(٩٠).

٤- المفعول معه

تعريفه:

ورد في لسان العرب لابن منظور قوله^(٩١): (و«مع» بتحريك العين: كلمة تضم الشيء إلى الشيء، وهي اسم معناه الصُحْبَةُ، وأصلها معاً، وذكرها الأزهرى في المَعْتَلِّ). وقال الشريف الجرجاني^(٩٢): (هو المذكور بمد الواو لمصاحبة فعل لفظاً وتقديراً نحو استوى الماء والخشبة). أي أنه: اسمُ فضلة مسبوق بواو بمعنى «مع»، تالية لجملة ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، مذكور لبيان ما فعل الفعل بمقارنته، نحو: دع الظالم والأيام، وأنا سائر وساحل البحر^(٩٣).

استخدام مصطلح المفعول معه

من الصعب العسير تحديد الوقت الذي بدأ فيه استخدام هذا المصطلح، وذلك لعدم توافر كتب للنحويين الذين سبقوا سيبويه، ولكنني أرجح أنه مصطلح قديم جداً، وربما رافق مصطلحي الفاعل والمفعول به، لأن سيبويه استخدمه سوياً، قال^(٩٤): (هذا باب يظهر فيه

(٨٧) استعمال اللام ومن، من حيث الإضافة.

(٨٨) أسرار العربية ص ١٨٦.

(٨٩) شرح المفضل ٥٣/٢.

(٩٠) شرح ابن عقيل ١٨٥/٢-١٩٠.

(٩١) لسان العرب (مع) ٣٤٠/٨.

(٩٢) الترميمات ص ٢٤٢.

(٩٣) مجمع النحو ص ٣٦٤.

(٩٤) الكتاب ٢٩٧/١.

فعل وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب «نفسه» في قولك: امرأ ونفسه. وذلك قولك: ما صنعت وأباك؟ ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضيها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك. ولو تركت الناقاة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والاب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها) ثم استعمله ابن السراج، قال^(٩٥): (المفعول معه: اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى «مع») ومن بعده استعمله الزجاجي قال^(٩٦): (والمفعول معه قولهم: جاء البرد والطيايسة، وإنما تريد: جاء البرد مع الطيايسة، فأدت الواو معنى «مع»، وعمل الفعل الذي قبلها في ما بعدها فنصبه). وقد استخدم الفارسي مصطلح المفعول معه أيضاً، قال^(٩٧): (ونظير «إلا» في الاستثناء في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك، الواو في قولهم جاء البرد والطيايسة، واستوى الماء والخشبة، فإن تصاب ما بعد إلا، كانتصابه بعد الواو، ألا ترى أنه لولا الواو لم يصل الفعل إلى الاسم المنتصب على أنه مفعول معه، كما أن «إلا» في الاستثناء لولاها لم يصل الفعل ولا معناه إلى الاسم المستثنى). وبعد الفارسي جاء تلميذه ابن جني. فاستعمله أيضاً، قال^(٩٨): (المفعول معه: وهو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك قممت وزيداً، أي: مع زيد، واستوى الماء والخشبة، أي: مع الخشبة..) ثم استشهد بهذا البيت^(٩٩):

فكونوا أنتم ونسي أبيكم مكان الكلّيتين من الطحال

وقال^(١٠٠): (ومثله امتناعهم أن يقولوا: انتظرتك وطلوع الشمس، أي: مع طلوع الشمس فينصبوه على أنه مفعول معه). حتى إذا بلغنا الزمخشري رأيناه لا يزيد على ما جاء به السابِقون شيئاً، قال^(١٠١): (المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى «مع»، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً).

(٩٥) الأصول في النحو ١/ ٢٥٢.

(٩٦) الجمل ص ٣١٦.

(٩٧) الحجة في علل القراءات السبع ١/ ١١٧.

(٩٨) اللمع ص ٦٠.

(٩٩) اللمع ص ٦٠.

(١٠٠) الخصائص ١/ ٣١٢ وانظر ٢/ ٣٨٢.

(١٠١) الفصل ص ٥٦.

وعلى هذا، نرى أنَّ البصريين لم يختلفوا في ما اصطَلَحوا له للتعبير عن تركيب المفعول معه، فالمصطلح واحد، وتعريفهم له واحد وإن اختلفت الألفاظ.

ويعود السبب الذي دعا البصريين إلى عدم استعمال مصطلح آخر للتعبير عنه إلى ما يأتي:

أ- إنَّ البصريين عندما وضعوا هذا المصطلح، نظروا إلى معناه وتقدير عامِّله، فالواو التي هي قولنا: استوى الماء والخشبة، بمعنى (مع)، ولذا فقد أطلقوا عليه مصطلح المفعول معه، وبصورة أوضح: إن معنى هذا المصطلح ينطبق تماماً على معنى التركيب اللغوي الذي أطلقوه له، فقولنا: جاء البرد والطيالسة، تقديره عند البصريين- جاء البرد مع الطيالسة^(١٠٢)، فإنطلقوا من وجود (مع) هذه، هي هذا التقدير الدلالي، إلى وضع المصطلح، ويؤخذ على هذا التقدير أنَّه يحوّل إعراب المفعول معه من المنصوب إلى المجرور بالإضافة.

ب- لفظ هذا المصطلح: فهو مساير للمعنى كما رأينا، فمعنى الواو هنا المُصاحبة^(١٠٣) وعندما نقول استوى الماء والخشبة فهذا يعني أنَّهما تصاحبا، أي أنَّ الماء استمر في الارتفاع حتى وازى الخشبة وصاحبها، وهذا المعنى هو الذي دفع أبا إسحق الزجاج البصري إلى القول بأنَّه منصوب بتقدير فعل، وهذا التقدير: ولا يسَّ الخشبة، وهو الذي دفع أبا الحسن الأخفش إلى القول بأنَّه انتصب انتصاب (مع) هي نحو: جئت معه^(١٠٤)، أي: على الظرفية.

فالسبب في تسميته بهذا الاسم يعود إلى تعريف النحويين له أولاً، فهم يعرفونه بأنَّه الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل^(١٠٥)، وثانياً إلى معنى الواو التي هي للمعية، وسيرد الحديث عن هذا الحرف في فصل الحروف.

(١٠٢) انظر اللع من ٦٠، والجميل من ٣١٧، والتعريفات من ٢٤٣، وأسرار العربية من ١٨٢.

(١٠٣) اللسان، (ممع) ٣٤٠/٨.

(١٠٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١.

(١٠٥) متن الأجرومية من ١٥٥.

٥- المفعول فيه- الظرفُ

استعمل البصريون عدة مصطلحات للتعبير عن المفعول فيه، وهي:

(١) الظرف:

ورد في لسان العرب: (١٠٦) (ظرف الشيء: وعاءه، والجمع ظروفٌ، ومنه ظروف الأمانة والأمانة، والظرفُ وعاء كل شيء، حتى إن الإبريقَ ظُرفٌ لما فيه، والصفاتُ هي الكلامُ التي تكون مواضع غيرها تُسمَّى ظروفًا، من نحو: أمام، وقُدَّام، وأشياء ذلك، والخليل يسميها ظروفًا، والكِسائي المَحَالَّ، والفراءُ يُسمِّيها الصفات، والمعنى واحد.) هذا من حيث اللفظ، وأما في الاصطلاح فهو (١٠٧): (ليس كل اسم من أسماء الزمان، أو المكان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمت اليوم، وفي اليوم.) أو هو: اسم مكان أو زمان، أو اسم عرضت دلالة على أحدهما، أو جرى مجرى الزمان، وضمن معنى (في) باطراد، فاسم الزمان والمكان نحو: سافر ليلاً، ومشى ميلاً، والذي عرضت دلالة على أحدهما أربعة أشياء:

(أ) أسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان نحو: سرت عشرين يوماً ستين ميلاً.

(ب) ما أفيد به كلية الزمان أو المكان، أو جزئيهما، نحو: سرت جميع النهار كل الفرسخ أو بعض اليوم نصف ميل.

(ج) ما كان صفةً لأحدهما، نحو: جلست طويلاً من اليوم عندك، والمعنى جلست زمناً طويلاً.

(د) ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما، ثم أُنيبَ عنه بعد حذفه، والغالب في النائب أن يكون مصدرًا، وفي المنوب عنه أن يكون زماناً معيناً لوقت أو مقدار، نحو: جئتكَ صلاة العصر... (١٠٨).

(١٠٦) لسان العرب: (ظرف)، ٢٢٩/٩ وقد ورد في كتاب الأصول في النحو- لابن السراج نقض ما ورد في اللسان بالنسبة لما اصطلاحه الكوفيان الكسائي والفراء. فالكسائي يسميها الصفات والفراء يسميها محالاً. انظر الأصول في النحو: ٢١٥/١-٢١٦.

(١٠٧) الكليات ١٦٦/٣.

(١٠٨) مجمع النحو ص ٢٥٦- ٢٥٧.

والثابت أن مصطلح الظرف قد استُخدمه جميع نحويي البصرة، وأول من استخدمه كان الخليل بن أحمد كما يتبين من كلام ابن منظور السابق، ثم استعمله سيبويه، قال (١٠٩): (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فإن انتصب لأنه موقع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت: أنت الرجلُ علماً عمل فيه ما قبله وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهماً، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها، فالمكان قولك: هو خلفك وهو قدامك، وهو تحتك وقبالتك، وما أشبه ذلك. ومن ذلك أيضاً: هو ناحية من الدار، وهو ناحية الدار، وهو ناحيتك، وهو نحوك... قال الشاعر جرير:

هَبْتُ جَنَوْباً فَذِكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَفِي حَوْرَانَا
وَقَالُوا: مَنَازِلُهُمْ يَمِيناً وَيَسَاراً، وَشَمَالاً، قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ عَمْرُو بْنُ كُلْثُومٍ:

صَنَدَتِ الْكَأْسُ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مُجَرَّاهَا الْيَمِينَا

ثم استعمله الأخفش، قال (١١٠): (الظرف هو ما يكون فيه الشيء). وقال (١١١): (وأما «حَوْلَهُ» فإن انتصب على الظرف، وذلك أن الظرف منصوب). واستعمله المبرد، قال (١١٢): (هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة، ومعرفة قسَمِهَا وَتَمَكُّنِهَا وامتناع ما يعتنع منها من التصرف، ويقال من الصرف، اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل، فمجرأه مجرى المفعول). وبعد المبرد استعمله ابن السراج موازناً بين استعمال البصريين والكوفيين، قال (١١٣): (واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفها يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محالاً، ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض، أمام، وهدأ، وخلف، وقبل، وبعد، وتلقا، وتجاها، وحذاء، وإزاء). (١١٤) ثم استعمله الزجاجي (١١٥) والنحاس (١١٦) والفراسي (١١٧).

(١٠٩) الكتاب ٤٠٣/١ - ٤٠٤ وانظر ٢١٦/١، ٢١٩/١، ٢٢٢/١... الخ.

(١١٠) معاني القرآن للأخفش ص ٤٩.

(١١١) معاني القرآن للأخفش ص ٤٩.

(١١٢) المختضب ٣٢٨/٤، وانظر ٥٧/١، ٣٢٢/٤.

(١١٣) الأصول في النحو ٢٤٥/١ - ٢٤٦ وانظر ٢٢٢/٢، ٢٢٦/٢.

(١١٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف م ٦٠ ٢٢٢ وما بعدها.

(١١٥) الجمل ص ٣١٦ وانظر ص ٤١، ١٨٧.

(١١٦) إعراب القرآن ١٣٧/١، ١٥٦، ٣٤٢، ٤/٢، ١١/٢، ١٥/٢.

(١١٧) الحجة في علل الفراءات ١٢٤/١، ١٢٨/١.

وفي أواخر القرن الرابع الهجري استعمله ابن جني، قال (١١٨): (اعلم أن الظرف: كل اسم من أسماء الزمان أو المكان، يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: قمت اليوم وجلست مكانك.) وأخيراً استخدمه الزمخشري فقال (١١٩): (وقد يُذهب بالظرف عن أن يُقدر فيه معنى (في) اتساعاً.)

على أن مصطلح الظرف بقي من أشهر المصطلحات النحوية في بابه عند جميع البصريين ومن سايهم حتى يومنا هذا (١٢٠).

(ب) المفعول فيه:

وهو المصطلح الثاني من مصطلحات البصريين التي استخدموها في تمبيهم عن الظرف، ولم أر سبباً يستخدمه ليدل به عليه، بيد أنني وجدته يستخدمه للدلالة على التمييز، قال (١٢١): (وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقات شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقاته، ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يقدم «المفعول فيه»، فتقول: ماء امتلأت، كما يقدم «المفعول فيه» في الصفات المشبهة).

وأما أول من استعمل المفعول فيه مصطلحاً للظرف فهو المبرّد وفق ما توصلت إليه، قال (١٢٢): (فالمصدر مفعول أخذك الفاعل، والزمان والمكان مفعول فيهما.) وقال (١٢٣): (اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء من معنى الفعل، فمجرى مجرى المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبتّه، وإن جملة له أو شغلته عنه رفعته ونصبتّه، إذا انتصب على أنه مفعول فيه) كما استعمله ابن السراج (١٢٤) والزجاجي (١٢٥) وأما الفارسي فقد استعمله مركباً مع مصطلح الظرف (١٢٦) واستعمله ابن جني فقال (١٢٧): (المفعول فيه

(١١٨) اللع ص ٥٥. وانظر ص ٢٨، والخصائص ٢٠/٢، ٢٢٥/٢.

(١١٩) الفصل ص ٥٥.

(١٢٠) انظر أسرار العربية ص ١٧٧، وإملاء ما من به الرحمن ص ٦/١، ٩٩/٢ وسائر المصنفات النحوية.

(١٢١) الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥ وسباني ذكره عند الحديث عن مصطلحات التمييز.

(١٢٢) المختضب ٧٤/١.

(١٢٣) المختضب ٣٢٨/٤ وانظر ١٧١/٤.

(١٢٤) الأصول في النحو ٢٢٢/١.

(١٢٥) الجمل ص ٣٤.

(١٢٦) الحجة في علل القراءات ١٢٤/١.

(١٢٧) اللع ص ٥٥.

وهو الظرف (...). وهو أشهر المصطلحات عند الزمخشري قال (١٢٨): (المفعول فيه: هو ظرفاً الزمان والمكان، وكلاهما مُنْقَسِمٌ إلى مُبْهِمٍ ومَوْقَتٍ، ومستعمل اسماً ظرفاً ومستعمل ظرفاً لا غير).

(ج) الأَيام: وقد استخدمه سيبويه فقط من جماعة البصريين (١٢٩)، ودلّ به على ظرفِ الزمان وانقراض بعده ولم يستعمل عند غيره.

(د) الزَّمان: واستعمله الأخفش (١٣٠) ثم توقف النحويون عن استعماله دهنراً طويلاً إلى أن جاء ابن جنّي، فاستعمله مرّة واحدة، قال (١٣١): (اعلم أن الزَّمان مرور الليل والنهار نحو: اليوم واللييلة والساعة والشهر، والسنة، قال الشاعر (١٣٢)

هل الدهر الا ليلة ونهارها والا طلوع الشمس ثم خيارها

وهذا القول الذي قاله ابن جنّي يختلف عما جاء عند الأخفش، فهو ليس خالصاً للظرف وإنما هو بيان لمعنى الزمان، أي أنه اسم من أسماء الظرف.

(هـ) اسم الزَّمان: واستعمله الأخفش أيضاً وأطلقه على اسم الظرف، قال (١٣٣): (والفرق بينهما أن أسماء الزَّمان، يكون فيها ما لا يكون في غيرها، وإن شئتَ حَمَلْتَهُ على المفعول في السَّعة). كما استعمله ابن جنّي بعد الأخفش بدهر طويل، قال (١٣٤): (وجميع أسماء الزَّمان من المُبْهِمِ والمُخْتَصِّ بجوز أن تكون ظرفاً، تقول: سرت شهراً، وصنّعت يوماً، وأهملت عندك حولاً، وصممت الشهر الذي تعرف، وزرتك صَفْراً، ولقيتكَ يومَ الجمعة، فإن قلت: يومَ الجمعة مُبَارَك، رَفَعْتَهُ، لأنه ليس في معنى (هي) فَمَسَّ عليه). ولم أقف على هذا المصطلح عند غيرهما.

(١٢٨) المنفصل ص ٥٥.

(١٢٩) الكتاب ١٥٩/٢.

(١٣٠) معاني القرآن للأخفش ص ٨٨.

(١٣١) اللع في العربية ص ٥٥.

(١٣٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

(١٣٣) معاني القرآن للأخفش ص ٨٩.

(١٣٤) اللع ص ٥٦.

(و) الصنفة: وهو مصطلح الكوفيين، استخدمه شيوخهم، وربما كان الكسائي هو الذي استخدمه أولاً من بينهم إذا صح ما يرويه ابن السراج^(١٣٥) أو الفراء كما يروي ابن منظور^(١٣٦)، ولم يستخدم هذا المصطلح عند البصريين إلا بعد وفاة المبرّد، وذلك عند ابن السراج^(١٣٧).

(ز) المُستقر: وهو ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ^(١٣٨)، وقد ذكره سيبويه، قال^(١٣٩): (وتقول: ما كان فيها أحد خبر منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك إذا جعلت فيها مُستقراً، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصنفة على الاسم، فإن جعلته على قولك فيها زيد قائماً نصبت). وقال^(١٤٠): (وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)^(١٤١)، وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد. كأنهم أخروها، حيث كانت غير مُستقرّة).

وقد ذكر البصريون مصطلحات لأسماء الظرف- لا للمفعول فيه، من قبيل: اسم الحين^(١٤٢) والوقت^(١٤٣) والمكان^(١٤٤) والحين^(١٤٥).

مصطلحات ظرفي الزمان والمكان :

(أ) ظرف الزمان: وهو أشد أنواع الظروف تمكناً، لأنه يكون فاعلاً ومفعولاً^(١٤٦) ومعنى

(١٣٥) الأصول في النحو ٢٤٥/١-٢٤٦.

(١٣٦) لسان العرب (ظرف) ٢٢٩/٩.

(١٣٧) الأصول في النحو ٢٥١/٢.

(١٣٨) التمرينات ص ١٤٨.

(١٣٩) الكتاب ٥٥/١.

(١٤٠) الكتاب ٥٦/١.

(١٤١) الإخلاص / ٤.

(١٤٢) معاني القرآن للأخفش ص ٨٨.

(١٤٣) الكتاب ٤٠٣/١ وانظر الخصائص ٢٢٥/٣.

(١٤٤) الكتاب ٤١٢/١ وانظر الخصائص ٢٢٥/٣.

(١٤٥) الكتاب ٢٩٣/٣ وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٨٨.

(١٤٦) الكتاب ١١٩/١.

التَّمَكُّنُ: التَّصَرُّفُ فِي سَائِرِ تَرَكَيبِ الْكَلَامِ، وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ سَبَبُوتُهُ مَصْطَلَحَاتٍ كَثِيرَةً، مِثْلُ: الْحَيْنُ^(١٤٧) وَالْأَيَّامُ^(١٤٨) كَمَا سَمَّاهُ (ظُرُوفُ الدَّهْرِ)^(١٤٩) وَالْوَقْتُ^(١٥٠) بَيِّدَ، أَنَّهُ لَمْ يُسْتَخْدَمِ مَصْطَلَحُ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَقَدْ عُبِّرَ عَنْهُ بِ(الزَّمَانِ)^(١٥١) وَاسْمِ الزَّمَانِ^(١٥٢)، وَالْحَيْنُ^(١٥٣) وَلَكِنَّهُ لَمْ يُسْتَخْدَمِ مَصْطَلَحُ ظَرْفِ الزَّمَانِ أَيْضاً.

وَأَمَّا الْمَبْرُورُ فَقَدْ كَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَعْمَلَ مَصْطَلَحَ ظَرْفِ الزَّمَانِ عَلَى الْأَرَجِ^(١٥٤)، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ^(١٥٥) وَالزُّجَاجِي^(١٥٦) وَالنُّعَّاسُ^(١٥٧)، وَقَالَ الْفَارَسِي^(١٥٨)؛ (وَنَظِيرُ هَذَا فِي حَذْفِ الْخَبَرِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا ظَرْفُ الزَّمَانِ) ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ ابْنُ جَنِّي، قَالَ^(١٥٩): (بَابُ ظُرُوفِ الزَّمَانِ: أَعْلَمُ أَنَّ الزَّمَانَ مُرُورُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، نَحْوُ: الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.) وَاسْتَعْمَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، قَالَ^(١٦٠): (الْمَفْعُولُ فِيهِ: هُوَ ظَرْفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.)

(ب) ظَرْفُ الْمَكَانِ:

وَقَدْ سَمَّاهُ سَبَبُوتُهُ الْمَكَانَ قَالَ^(١٦١): (هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْأَمَاكِنِ وَالْوَقْتِ.) وَقَالَ^(١٦٢): (هَذَا بَابُ مَا شَبِهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِ، شَبِهَتْ بِهِ إِذَا كَانَتْ

(١٤٧) الْكِتَابُ ٢/٢٩٣.

(١٤٨) الْكِتَابُ ٢/١٥٩.

(١٤٩) الْكِتَابُ ١/٤١٩.

(١٥٠) الْكِتَابُ ١/٤٠٣.

(١٥١) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ص ٨٨.

(١٥٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ص ٨٩.

(١٥٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ص ٨٨ وَانْظُرْ ٥٣٢.

(١٥٤) الْمُقْتَضِبُ ١/٧٥.

(١٥٥) الْأَصُولُ فِي التَّحْوِ ١/٦٨، ٢/٣٠٤.

(١٥٦) الْجَمَلُ ص ٣٨.

(١٥٧) إِبْرَابِ الْقُرْآنِ ١/١٥٣.

(١٥٨) الْحُجَّةُ فِي طَلِّ الْقُرَآئَاتِ ١/١٢٤.

(١٥٩) الْمَع ص ٥٥ وَانْظُرْ ص ٢٨.

(١٦٠) الْمَفْصَلُ ص ٥٥.

(١٦١) الْكِتَابُ ١/٤٠٣.

(١٦٢) الْكِتَابُ ١/٤١٢.

تقع على الأماكن، وذلك قول العرب، سمعناه منهم - هو مني منزلة الشفاف، وهو مني منزلة الولد، ويدل ذلك على أنه ظُرفٌ قولك: هو مني بمنزلة الولد^(١٦٣) فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: منزلي كذا وكذا، وهو مني مَزَجَرُ الكلب، وانت مني مَقْعَدُ القابلة، إذا دنا فَلَزِقَ بك من بين يديك، قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب:

فَوَزِدَنَ وَالْعَيْقُوقُ مَقْعَدَ أَبِيهِ إِذَا ضَرِيَاءُ خَلْفَ النُّجْمِ لَا يَتَتَلَعُ^(١٦٤)

وأما مصطلح ظرف المكان فهو كسابقه من استخدام المُبَرَّد، قال^(١٦٥): (وقاعله: «منفعل» ولا يقع فيه «مفعول» إلا الظرفان: الزمان والمكان.) واستعمله ابن السَّراج^(١٦٦) والزَّجَّاجي^(١٦٧).

وأما ابن جنِّي فقد اختار تسمية سببونه، فاصطلح له لفظ المكان، قال^(١٦٨): (المكان ما اسْتَقَرَّ فيه أو تُصِرَّفُ عليه، وإنما الظُّرْفُ منه ما كان مُتَبَهِّماً غَيْرَ مُخْتَصِّصٍ مما في الفعل دلالة عليه). على أنه أَسْمَاءُ ظُرْفِ الْمَكَانِ أيضاً قال^(١٦٩): (واعلم أن الظُّرْفَ قد يقع خبراً عن المُبْتَدَأ، وهو على ضَرِيئَيْنِ: ظرف زمان وظرف مكان... فإذا كان المُبْتَدَأ جُثَّةً، ووقع الظرف خبراً عنه، لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان، تقول: زيد خلفك...) واستعمله الزُّمَخْشَرِيُّ أيضاً، قال^(١٧٠): (المفعول فيه: هو ظرفاً الزمان والمكان.)

نحن الآن أمام حشد كبير من المصطلحات التي استخدمت للتعبير عن الظرف في الفترة الواهمة ما بين القرن الثاني والقرن السادس الهجريين، وبعض هذه المصطلحات اشتهر وتداوله العلماء وما زالوا يتداولونه إلى يومنا هذا، في حين انقرض بعضها ولم يعد موجوداً في مجموعة المصطلحات الحية المستعملة وإنما وجوده يتمثل عند أصحابه الذين استعملوه في غابر الأيام، ولنا أن نقسم المصطلحات المستعملة إلى الزمر التالية:

(١٦٣) يقصد سببونه أن الدليل على ظرفيته قبوله حرف الجر «بـ»...

(١٦٤) لسان العرب: (تلع) والتلع هو التقدم.

(١٦٥) المقنضب ٧٥/١.

(١٦٦) الأصول في النحو ١/٦٨، ٢٢٨/١....

(١٦٧) الجمل ص ٣١.

(١٦٨) اللع ص ٥٦، وانظر الخصائص ٣/٢٢٥.

(١٦٩) اللع ص ٢٨.

(١٧٠) المفصل ص ٥٥.

(أ) الزمرة التي ما زالت مستعملة حتى يومنا هذا، وفيها الظرف، والمفعول فيه، والظرف ضربان: ظرف زمان، وظرف مكان.

(ب) الزمرة التي استعملت كثيراً عند غير البصريين، واستعملها البصريون، أو بعض منهم لمدة وجيزة ثم انقطع استعمالها، وفيها مصطلح الصفة فقط.

(ج) المصطلحات المنقرضة هي زمرة منفردة وهي، الوقت، والزمان، واسم الزمان والأيام، والمستقر.

(د) الزمرة التي تحتوي أسماء الظروف، وهي ليست ظروفاً ومنها: الحين، واسم الحين وهذا مما لا يخص الظرف من قريب، وإنما يمسّه مستألاً لأنه اسم له، وهذه الزمرة ذكرها ابن منظور مفسّراً معناها، فالحين عنده الدهر، وقيل: وقت من الدهر مبهم يصلح لجميع الأزمان كلها، طالت أوقصرت^(١٧١). وعلى هذا فهو يقتصر على جانب واحد من جوانب الظرف وهو ظرف الزمان، هذا إذا كان ظرفاً، فالذي تقهّمه من كلام ابن منظور أنه ليس دائماً ظرفاً، وإنما هو اسم له، إنه الدهر أو الزمان.

تبين من العرض السابق للمصطلحات أن الظرف هو ما يحسن أن نقدر فيه معنى (في) باطراد، ولو بحثنا في الكتب النحوية عن معنى (في) لوجدنا أنها تحمل معنى الوعاء والظرفية، قال سيبويه^(١٧٢): (وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه). وقال المبرد^(١٧٣): (وأما (في) فإنما هي للوعاء). وقال ابن جني^(١٧٤): (ومعنى (في) الوعاء والظرفية). وعليه، فقد سمى البصريون معنى (في) الظرفية، قال ابن هشام^(١٧٥): (في: حرف جر له عشرة معان: أحدها الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: «الْمَ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ» في بضع سنين).^(١٧٦)

(١٧١) لسان العرب (حين) ١٢/١٢٣.

(١٧٢) الكتاب ٤/٢٢٦.

(١٧٣) المقنضب ٤/١٢٩، وانظر ١/٤٥.

(١٧٤) اللمع ص ٧٣.

(١٧٥) مفني الذهب ١/١٦٨.

(١٧٦) الروم ١، ٢، ٣.

وقد قَدَّرَ آخرون أن الظرف ما كان يحسن فيه تقدير حرف الجر، الباء (١٧٧) وقد ذكر
الرُّمَّاني «للباء» معنى الظرفية، قال (١٧٨): (وتكون للظرف كقولك أقمت بمكة، وكنت
بالبصرة.) وعلى هذا سمي الظرف ظرفاً لأن الزمان والمكان مكون فيهما، قال أبو البركات
الأنباري (١٧٩): (فإن قيل: فلم سُمِّيَ ظرفاً؟ قيل لأنه لما كان محلاً للأفعال سُمِّيَ ظرفاً،
تشبيهاً بالأواني التي تحمل الأشياء فيها، ولهذا سُمِّيَ الكوفيتون الظروف «مَحَالٌّ» لحلول
الأشياء فيها.) وقد تبين لنا سابقاً أن ابن مَنْظُور قال إن الطُّرف وعاء الشيء حتى إن الإبريق
وعاء لما فيه (١٨٠).

فتسمية الظرف إذن نتاج حتمي لمعنى الظرف، فقد أدرك العلماء أن الزمان هو ما يكون
فيه الفعل أو ما يقع الفعل فيه، وكذلك المكان، فهو وعاء لهما، كما أن الإبريق وعاء لما فيه،
والإبريق ظرف، فهما إذن ظروف لما فيهما، وهو كذلك ليس بمبدأ عما اصطلح له الكوفيون
من مصطلحات، كالمحلِّ والصِّفَّة، فكلاهما يحمل معنى الوعاء، وإن هي إلا تسميات أطلقها
النحويون في المصرين: البصرة والكوفة، اجتهداً منهم بأنها تؤدي المعنى المراد التعبير عنه،
نتبين هذا من نص ابن مَنْظُور واستعمال ابن السُّرَّاج لمصطلح الصِّفَّة (١٨١)، وهذا الاستعمال
ناشئ في ما أرى عن اجتهد ابن السُّرَّاج - وهو بصري المذهب - بأن لفظ الصِّفَّة يحمل ما
يحملة مصطلح الظرف من معنى.

وأما مصطلح المفعول فيه فهو يحمل معنى الظرف تماماً، إلا أنه أضيف إليه لفظُ
المفعول، لأنه في الحقيقة مكان أو زمان لحدوث الفعل، وأما لفظ (فيه) المركب مع لفظ
المفعول فهو لأنه يحسن تقدير (في) في لفظه دون إدخال بتركيب الجملة والكلام.

(١٧٧) الكتاب ١/٤١٢.

(١٧٨) كتاب معاني الحروف ص ٣٦-٣٧.

(١٧٩) أسرار العربية ص ١٧٧.

(١٨٠) لسان العرب، (ظرف).

(١٨١) الأصول في النحو ١/٢٤٥-٢٤٦، وانظر ١/٢٥٤ ومواضع أخرى.

المحمول على المفعول به

ويشمل هذا الفصل الأبواب التالية: الاختصاص، والإغراء والتعذير، والاشتغال.

١. الاختصاص

تعريفه:

الاختصاص لغة هو إفراد الشيء بالشيء دون غيره، قال ابن منظور^(١): (خَصَّهُ بالشيء يَخْصُّهُ خَصّاً، وَخُصُوصاً وَخُصُوصِيَّةً وَخُصُوصِيَّةً، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَخَصَّنِي وَخَصَّنَمَهُ، وَاخْتَصَّهُ: أَهْرَدَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَيُقَالُ: اخْتَصَّنَ فُلَانٌ بِأَمْرٍ، وَتَخَصَّنَ لَهُ، إِذَا انْفَرَدَ، وَخَصَّنَ غَيْرَهُ، وَاخْتَصَّمَهُ بِبِرٍّ، وَيُقَالُ: فُلَانٌ مُخَصَّنٌ بِفُلَانٍ، أَي: خَاصٌّ بِهِ، وَلَهُ بِهِ خِصِّيَّةٌ، هَامَا قَوْلُ أَبِي زُبَيْدٍ:

إِنْ أَمَرْتُ خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتْهُ عَلَى التَّالِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْضُورٍ

فإنه أراد: خَصَّنِي لمودته، فحذف الحرف وأوصل الفعل....)، وأما الاختصاص اصطلاحاً فهو على قسمين:

الأول: ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه وحكمه في البناء والإعراب كحكمه^(٢) وذلك نحو قولك: اللهم اغفر لنا آيها المصائب.

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء ولا منقولاً عنه، وهو عند أبي البقاء الكفوي: النَّصَبُ عَلَى الْمَدْحِ بِإِضْمَارِ فِعْلِ لَا تَقِي^(٣) وذلك نحو: نحن- العرب- أقرى الناس للضيف.

تعبير النحويين عن الاختصاص

(١) ما كان محمولاً على النداء: سماء سيبويه الاختصاص: وعلى هذا نستطيع الحكم على قدم المصطلح، قال^(١): (هذا باب ما جرى على حروف النداء وصفاً له، وليس

(١) لسان العرب، (خصم) ٢١/٧.

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ٢٠٥/٢.

(٣) الكليات ٧٦/١.

بمنادى يَنْتَهِهِ غيره، ولكنه اختَصَنَ، كما أَنَّ المنادى مَخْتَصَنٌ من بين أمثله لأمرِك ونهيك، أو خبرك، فالاختصاص أجرى هذا على حروف النداء).

وَأَسْتَعْمَلُ الْمُتَبَرِّدُ مُصْطَلَحَ الاختصاص وَأَطْلَقَهُ عَلَى هَذَا التَّرْكِيبِ، قَالَ (٥): (فَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا الْعَصَابَةَ، فَانْتَ لَمْ تَدْعِ الْعَصَابَةَ، وَلَكِنَّكَ اخْتَصَمْتَهَا كَمَا تَخْتَصِنُ الْمَدْعُو، فَجَرَى عَلَيْهَا اسْمُ النَّدَاءِ، أَعْنِي (أَيْتَهَا) لِمَسَاوَاتِهَا إِيَّاهُ فِي النَّدَاءِ). وَأَمَّا ابْنُ السَّرَّاجِ فَقَدْ سَمَّاهُ الْمُضَارِعَ لِلنَّدَاءِ، عَلَى أَنَّهُ اسْتَخَذَ لَفْظَ الْاِخْتِصَاصِ، قَالَ (٦): (بَابُ الْمُضَارِعِ لِلنَّدَاءِ، أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مُنَادَى مَخْتَصِنٌ، وَأَنَّ الْعَرَبَ أَجْرَتْ أَشْيَاءَ لَمَّا اخْتَصَمَتْهَا مَجْرَى الْمُنَادَى...) وَاسْتَعْمَلَهُ أَيْضاً أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، قَالَ (٧): (وَمِثْلُ التَّسْوِيَةِ فِي هَذَا الْاِخْتِصَاصِ فِي نَحْوِ: أَنَا أَهْمَلُ كَذَا أَيْهَا الرَّجُلُ، وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا الْعَصَابَةَ، لَمَّا كُنْتَ مَخْتَصِناً نَفْسَكَ وَالْعَصَابَةَ فِي هَذَا الْكَلَامِ، جَرَى عَلَيْهِ لَفْظُ النَّدَاءِ مِنْ حَيْثُ أَرَدْتَ فِي النَّدَاءِ، كَمَا جَرَى الِاسْتِفْهَامُ عَلَى التَّسْوِيَةِ، فَمِنْ ثَمَّ صَارَ كُلُّ مُنَادَى مَخْتَصِناً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ مَخْتَصِنٍ مُنَادِياً...) وَقَدْ ظَلَّ هَذَا الْمِصْطَلَحُ شَائِعاً مُتَّفَقِشاً فِي الْأَوْسَاطِ النَّحْوِيَّةِ حَتَّى زَمَانِ الرَّمْخُسَرِيِّ، قَالَ (٨): (وَفِي كَلَامِهِمْ مَا هُوَ عَلَى طَرِيقِ النَّدَاءِ، وَيَقْصِدُ بِهِ الْاِخْتِصَاصَ لَا النَّدَاءَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيْهَا الرَّجُلُ... وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا الْعَصَابَةَ...) وَلَمْ أَرَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ مَنْ اسْتَعْمَلَ غَيْرَ هَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ.

(ب) مَا لَمْ يَكُنْ مَحْمُولاً عَلَى النَّدَاءِ:

وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الْكَفَوِيُّ بِأَنَّهُ الْمَنْصُوبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ لَاثِقٍ، كَقَوْلِكَ: إِنَّا - مَمْشَرُ الْمَرْبِ - نَفْعَلُ كَذَا، وَلَهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مُصْطَلَحَاتٌ كَثِيرَةٌ، أَكْثَرُهَا يَتَّبِعُ الْمَعْنَى، وَهَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتُ هِيَ:

(١) الْاِخْتِصَاصُ: وَقَدْ حَمَلَهُ سَيِّبُوتُهُ عَلَى النَّدَاءِ أَيْضاً، قَالَ (٩): (هَذَا بَابُ مَنْ

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٣١.

(٥) الْمُقْتَضِبُ ٣/٢٩٨-٢٩٩.

(٦) الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١/١٤٧.

(٧) الْحَجَّةُ فِي طَلِ الْقُرَآءَاتِ السَّبْعِ ١/١٩٨.

(٨) الْمَفْصَلُ ص ٤٥-٤٦.

(٩) الْكِتَابُ ٢/٢٣٢-٢٣٤.

الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيبه لفظه على موضع النداء نصباً، لأن موضع النداء نصبٌ، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء وذلك قولك: إنا معشر العرب نضل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يُظهر، ولا يُستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وذلك نحو قوله، وهو عمرو بن الأهتم:

إنا بني منقر قوم ذوو حسب هينا سراة بني سحر وناديها

وقال الفرزدق:

الم قرأنا بنسي دارم زوارة منا أبو معبد

وفيه معنى الافتخار. وبالمعنى نفسه قال الزمخشري^(١٠): (وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء، ويقصد به الاختصاص لا النداء.... ومما يجري هذا المجرى قولهم: إنا معشر العرب نضل كذا، ونحن آل فلان كرماء، وإنا معشر الصماليك، لا قوة بنا على المروءة، إلا أنهم^(١١) سوغوا دخول اللام ههنا، فقالوا: نحن العرب، أقرى الناس للضيف، وبك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، ومنه قولهم: الحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك، وأتاني زيد الفاسق الخبيث، وقرى: (حمالة الخطب)^(١٢) ومررت به المسكين والبائس، وقد جاء نكرة في قول الهذلي:

ويأوي إلى نسوة عطش وشعثا مراضيع مثل السعالي^(١٣)

(ب) المنصوب على التعظيم والمدح؛ وذلك إذا كان المعنى في التركيب مدحاً، أو تعظيماً، فالفعل الذي وقع على المنصوب على الاختصاص يقدر بـ (أعظم) أو (أمدح). وقد استخدّم سيبويه هذا المصطلح قال^(١٤): (ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت

(١٠) المفصل ص ١٥-١٦.

(١١) يقصد العرب الناطقين به.

(١٢) المسد / ٤.

(١٣) قال محمد بدر التمساني الحلبي: اسمه عائذ والبيت له من قصيدة عدتها سنة وسبعون بيتاً أوردها السكري في أشعار الهذليين، أولها:

يسورق من نازح ذي دلال

إلا بالقومسي لطيف الخيال

إلا أنه أنشد بيت الشاعر هكذا:

ر وعوج مراضيع مثل السعالي.

له نسوة عاطلات الصدو

(١٤) الكتاب ١٦٢/٢، وانظر ١٩٤/٢.

جعلته صفةً، فجري على الأول، وإن شئتَ قَطَعْتَهُ هَابِدَاتُهُ، وذلك قولك: الحمد لله الحميدُ هو، والحمد لله أهلُ الحمد، والملك لله أهلُ الملك، ولو ابتدأته فَرَفَعْتَهُ كان حَسَنًا). ومن هذا قوله تعالى: (لَكِنَّ الرَّاْسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ، وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ).^(١٥) و منه أيضاً قول الخرنق:

لَا يَبْعَدَنَّ هَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الصُّدَاةِ وَاهَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُتَشَرِّكَ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِبِدِ الْأَزْرِ

وقد استخدم هذا المصطلح بعد سببونه كلُّ من النحاس^(١٦) والزَّمَخْشَرِي^(١٧).

(ج) المنصوب على «أعني»: وهذا المصطلح خاضع لمعنى التركيب أيضاً، فقد رأى بعض النحويين أن الفعل الذي حذف من هذا التركيب يَقْدَرُ بِـ (أعني)، وعليه، فقد أوجدوا هذا المصطلح، ويبدو أنه لم يُستعمل إلا في القرن الرابع الهجري، وقد استعمله ثلاثة من العلماء، وهم ابن السَّراج^(١٨) وأبو جعفر النحاس^(١٩) وأبو علي الفارسي^(٢٠)، ولم أرَ له أثراً بعد الفارسي فيما توصلت إليه من مصادر.

(د) المنصوب على الشتم: ويستعمل بعض النحويين هذا المصطلح إذا كان المعنى من التركيب شتماً، فالفعل في هذه الحالة يقدر بـ (اشتم)، وقد اصطلح له سببونه مصطلحاً وصفيّاً، قال^(٢١): (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، تقول: اتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ، لم يُرد أن يكرِّهه، ولا يعرفك شيئاً تَكْرَهه ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا، أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً؛ (وامرأته حَمَالَةٌ

(١٥) النساء ١٦٢.

(١٦) إعراب القرآن ١/١٢٢، ٢٨٢/١.

(١٧) المفصل ص ٤٧.

(١٨) الأصول في النحو ١٠/٢.

(١٩) إعراب القرآن ٣/٧٨٥.

(٢٠) الحجة في حلل الغرامات ١/١٠٦.

(٢١) الكتاب ٧/٢.

الْحَطَبُ) لم يجعل الحَمَالَةَ خبراً للمرأة، ولكنه كانه قال: اذكر حمالة الحطَب شتْماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره، قال عُرْوَةُ الصَّنَالِيك القَبْسِي:
سَقُونِي الْخَمْرَ لَمْ تَكْنُفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ
وإنما شتمهم بشيء قد استقرَّ عند المخاطبين، وقال النابغة:

أَقَارِعْ لَا أَحَاوِلْ هَيْزَهَا وَجُوءَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مِنْ نَجَادِ

وقال سيبويه أيضاً^(٢٢): (هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم، أو الشتم لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه.) وقد أطلق النحاس عليه لفظ: المنصوب على الذم^(٢٣)، وعاد الزمخشري فأطلق عليه لفظ: المنصوب على الشتم^(٢٤).

(هـ) المنصوب على الترحم: وقد استعمله الزمخشري مرة واحدة ونسبه إلى مجهولين^(٢٥) ولم أفت عليه عند غير الزمخشري.

(و) المضارع للنداء: وقد استعمله أبو بكر بن السراج، ولم يستعمل عند غيره^(٢٦).

استعمال مصطلح الاختصاص

معنى الاختصاص ليس ناشئاً من نظرية العامل، ولا من تقدير الفعل المحذوف فإننا نجد من العرض السابق أن نحويّاً واحداً منذ زمان سيبويه إلى زمان الزمخشري لم يستعمل الفعل المقدّر «أخص»، وأرجح أن المتأخرين قدروا هذا الفعل مشتقين لفظه من لفظ الاختصاص، وهو المصطلح الذي استعمل منذ وقت مبكر.

وقد اشتق النحويون مصطلح الاختصاص من معناه اللغوي، إذ إنه يعني إفراد الشيء بالشيء، وخَصَّهُ به دون غيره^(٢٧)، والاسم المنصوب على الاختصاص إنما اختصه المتكلم، على وجه الافتخار أو الاحتقار دون غيره من الناس، ومن هنا كان وضع المصطلح.

(٢٢) الكتاب ٢/ ١٩١.

(٢٣) [عراب القرآن ٣/ ٧٨٦.

(٢٤) الفصل ص ١٧.

(٢٥) الفصل، ص ٤٧.

(٢٦) الأصول في النحو ١/ ٤١٧.

(٢٧) لسان العرب (خصص) ٧/ ٢٤١.

وقد أطلق في بداية الأمر على ذلك التركيب المحمول على النداء، كقولنا: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، من حيث أن كل منادى مختص بالنداء دون غيره وكذلك الاسم الذي بعد (أيتها) فهو مختص وإن لم يكن من النداء هي شي^(٢٨)، ولهذا السبب- شاع استعماله- أعني أن مناسبة اللفظ لمعنى التركيب هو الذي أوجد المصطلح وهو الذي أشاعه بين أوساط النحويين البصريين منذ زمان سيبويه، هذا إذا علمنا أن قصر عبارته وسهولة لفظه ويسر تناوله كانت أسباباً لشهرته وشيوعه.

وأما المصطلحات الأخرى فأكثرها يتبع معنى التركيب الذي كان النحويون يتحدثون عنه، فإذا كان التركيب مدحاً كان «المنصوب على المدح» وإن كان شتماً فهو «المنصوب على الشتم»، وربما تبع بعض النحويين تقدير العامل المحذوف، فقَدروا بـ (أعني)، ولذا فقد كان مصطلحهم: المنصوب على أعني كما رأينا عند ابن السراج، وأبي جعفر النحاس، وأبي علي الفارسي^(٢٩).

٢. الإغراء والتحذير

(١) الإغراء :

تعريفه

الإغراء هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله^(٣٠)، وقال ابن عقيل^(٣١): (الإغراء هو أمر المخاطب بلزوم ما يُحمدُ به، وهو كالتحذير، هي أنه إن وجدَ عطفٌ أو تكرار، وجب إضمارُ ناصبه، والأفلا، ولا تستعمل فيه «إيّا»، فمثال ما يجب معه إضمار ناصب قولك: أخاك، أخاك، وقولك: أخاك والإحسان إليه، أي: الزم أخاك، ومثّل ما لا يلزم معه إضمار، قولك: أخاك، أي الزم أخاك.) وقال أبو البقاء الكفوي^(٣٢): (هو وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر، نحو: عليك، وعندك، ودونك، ووراءك، ومكانك، وإليك، ولديك.)

(٢٨) الكتاب ٢/١٣١.

(٢٩) انظر الأصول في النحو ٢/١٠، وإعراب القرآن ٣/٧٨٥، والحجة في حل الغرامات السبع ١/١٠٦.

(٣٠) مجمع النحو ص ٤٦.

(٣١) شرح ابن عقيل ٣/٣٠١.

(٣٢) الكلمات ١/٢٤٦.

على أن الإغراء لا يشتمل على الأمر حسب، وإنما يتعدى ذلك إلى الترغيب في الأمر والحض عليه.

الاصطلاحات التي استعملها النحويون البصريون من سببونه إلى الزمخشري للتعبير عن الإغراء

لقد وجدت من خلال تتبعي لمصطلحات الإغراء أن البصريين استعملوا أربعة مصطلحات في هذا الشأن وهي:

(١) الأمر،

وهو أقدم المصطلحات التي استخدمت في باب الإغراء، إذ استعمله سيبويه، قال^(٢٢):
(هذا باب ما جرى من الأمر والنهي^(٢١)) على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيداً، وعمراً ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يُضْرَبُ أو يُشْتَمُّ أو يُقْتَلُ، فاكْتَفَيْتَ بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً، أي أوقع عملك بزيد... وهذا يقودنا إلى أن مصطلح الأمر عند سيبويه لم يكن مجرداً عن الشروح الوصفية التي تلحق مصطلحاته في العادة. وقال سيبويه أيضاً^(٢٥): (ومن ذلك قول الشاعر:

أَخْلَكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَاهُ كَسَاعِ الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

كأنه يريد: الزم... ومنه قول العرب: «أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك» (والطباء على البقر)، يقول: عليك أمر مبكياتك، وخلّ الطباء على البقر. وقال في مكان آخر^(٢٦): (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير). ولم أقف على هذا المصطلح مستعملاً عند نحوي آخر.

(٢٢) الكتاب ٢٥٣/١.

(٢١) بقصد بقوله (النهي): التحذير، وسباني ذكره بعد.

(٢٥) الكتاب ٢٥٦/١ وهناك مثل آخر نصه (الكلاب على البقر) «الميداني ١١٢/٢».

(٢٦) الكتاب ٣٧٢/١.

(ب) الإغراء:

أغلب الظن أن المبرّد كان أوّل بصريّ يستعمله، قال^(٣٧): (وقال أبو عُبَيْدَة: هذا تصحيف، إنما قاله لنصر بن سَيَّار: يا نصر نصرأ نصرأ، إغراء أي عليك نصرأ يفريه به.) ثم استعمله بعده الزُّجَاجِي، قال^(٣٨): (باب الإغراء، العرب تُفْري بدعئك و«دونك» و«عليك» فتتصب بها، كقولك: دونك زيداً، وعندك عمراً، وعليك زيداً... ولا يجوز أن يفري بفائب.) واستعمله أبو جعفر النُّعَاس أيضاً، قال في إعراب الآية الكريمة: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)^(٣٩) في كتابه (إعراب القرآن)^(٤٠): (ولكن يجوز أن تتصبه على الإغراء، أي الزموا شهر رمضان، وصوموا شهر رمضان.)

(ج) المنصوب على «الزم»:

وقد استعمله ابن السُّرَّاج، قال^(٤١): (ومما جُعِلَ بدلاً من الفعل: الحذر الحذر والنَّجاء النِّجاء، وضرباً ضرباً، انتصب على «الزم»، ولكنهم حذفوا، لأنه صار بمعنى افعل.)

(د) المنصوب باللازم إضماره:

وهذا المصطلح من استعمال الزمخشري^(٤٢)، ولم أقف له على استعمال بعده.

سبب شهرة مصطلح الإغراء

لم يُعَمَّرْ مصطلح الأمر أكثر من عمر صاحبه، إذ انقرض بعده، ويصدق هذا على مصطلح (المنصوب على الزم) إذ انتهى أمره بعد ابن السُّرَّاج، ويصدق هذا على ما أطلقه الزُّمَخْشَرِي، وأما مصطلح الإغراء، فقد شاع بين النحويين سواء في المرحلة الأولى الممتدة من سببونه إلى الزُّمَخْشَرِي أم في المرحلة التالية لها، عند المتأخرين عن الزُّمَخْشَرِي.

(٣٧) المقتضب ٢١١/٤.

(٣٨) الجمل ٢٤٤.

(٣٩) البقرة ١٨٥.

(٤٠) إعراب القرآن ١/٢٢٨.

(٤١) الأصول في النحو ٢/٢٦٠.

(٤٢) الفصل ص ٤٨-٤٩.

وربما استعملنا إيجاد تعليل لاستخدام مصطلح الأمر الذي أطلقه سيبويه، وهو أن سيبويه قد نظر إلى المعنى من التركيب، فهو أمر من المتكلم إلى المخاطب بلزوم ما يحمده^(١٣) أو هو وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر كما يقول أبو البقاء الكفوي^(١٤)، والسؤال الذي يطرح: لماذا لم يشتهر مصطلح الأمر وهو سهل اللفظ ميسور التداول؟ والجواب عن هذه الكلمات: أن مصطلح الأمر يحمل دلالة أخرى اشتهرت حتى طفت على استعماله في باب الإغراء، فهو يستعمل عند البصريين للدلالة على نوع من الأفعال وهو فعل الأمر، ومن جهة أخرى فإن الإغراء ليس أمراً خالصاً، وإنما هو ترغيب على غير وجه الاستعلاء، والأمر طلب الفعل على وجه الاستعلاء عند سائر النحويين، وعليه، فقد انقطع استعماله منذ وقت مبكر، واستعماله إنما كان ناشئاً من الحاجة إلى المصطلح في ذلك الزمن، فلا يخفي أن ذلك الوقت كان بدايةً لتشكل المصطلح النحوي.

وأما مصطلح: المنصوب على الزم، فهو أيضاً يؤكد العامل في التركيب، إذ قدّر النحويون أن الفعل المحذوف في هذا التركيب، إنما هو فعل أمر، ونفظة الزم على أن التقدير لا يصلح أساساً لإطلاق المصطلحات، وكان الأجدر أن يملأ النحويون الحركة الإعرابية بقولهم: هكذا نطقت به العرب.

وإذا بلغنا مصطلح الزمخشري: المنصوب باللازم إضماره وجدناه مصطلحاً غير محدد، فهو: المنصوب باللازم إضماره، وما أكثر المنصوب باللازم إضماره فالمنادى والتحذير والمشفول عنه والإغراء والاسم المنصوب على الاختصاص، كلها منصوبة باللازم إضماره، فإين موقع الإغراء منها؟

وأما مصطلح الإغراء، فهو أكثرها استعمالاً، وذلك يعود إلى أن معنى هذا المصطلح يختلف عن معنى الأمر، الذي هو طلب حصول الشيء على وجه الاستعلاء ولكن معنى الإغراء هو أمر على وجه النصح والترغيب بالأمر، وهذا المعنى ينسجم مع لفظ المصطلح أوثق انسجام.

وقد ذكر خلف الأحمر البصري أن البصريين يُسمونه (القطع)، كما نسب إلى بعض

(١٣) شرح ابن عقيل ٣/٢٠١، وانظر معجم النحو ص ٤٦.

(١٤) الكلمات ٢١٦/١.

أصحاب العربية تسمية (التَّمَام)^(١٦) وهذه تسميات شاذة لم يذكرها غير خلف البصري (ت ١٨٠ هـ) فهي ما وقفت عليه من مصادر.

(ب) التحذير:

تعريضه:

التحذير لغة يعني التَخْوِيف، وهو مصدر «حَذَرُ» بتشديد الذال المعجمة^(١٧). واصطلاحاً، هو: معمول فعل محذوف إمّا وجوباً وإما جوازاً، تقديره اتق، وذلك نحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أو ذكر المحذر منه مكرراً تؤكداً له، وذلك نحو: الطريق الطريق^(١٨)، وقال عبيد الفني الدُّهْر^(١٩) (هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه).

قسماء:

(أ) ما يكون بلفظ «إياك» وفروعه، وهذا عامله محذوف وجوباً، سواء أكان معطوفاً عليه أم موصولاً بـ «من» أو متكرراً نحو: «إياك والتَّوَانِي» ونحو: إياك من التَّوَانِي، وأما نحو قوله:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

فعلى تقدير «من» محذوفة للضرورة... ولا تكون «إيا» في هذا الباب لمتكلم، وشذ قول عُمَرَ - (رضي الله عنه) لَتَذَكُّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَا حُ وَالسَّهَامُ وَإِيَّاي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ، ولا تكون لغائب، وشذ قول بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشَّوَابَ».

(ب) أن يُذَكَّرَ الْمُحَذَّرُ بغير لفظ «إيا» أو يقتصر على ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ، وإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت، فالأول نحو: نفسك نفسك، والأسد الأسد، والثاني نحو: (نافقة الله وسفيناها)^(٢٠)، وهي غير ذلك يجوز إظهار العامل كقول جرير يهجو عمرو بن لجأ التميمي:

(١٦) مقدمة في النحو ص ٥٣.

(١٧) لسان العرب. (حذر) ١٧٦/١.

(١٨) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٣٠، وانظر التعريفات ص ٥٥.

(١٩) معجم النحو ص ٩٦-٩٧.

(٢٠) الشمس ١٢.

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يُبْنِي الْمَنَازِبَ وَابْرُؤْ بِرُزَّةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

المصطلحات التي عبر بها النحويون عن التحذير

(أ) التَّحْذِيرُ:

وهو قديم قدم المرحلة التي أدرسها، فقد استعمله سيبويه، قال^(٥١): (وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّهُ التَّحْذِيرُ، كَقَوْلِكَ: الْأَسَدُ الْأَسَدُ، وَالْجِدَارُ الْجِدَارُ، وَإِنَّمَا نَهَيْتُهُ أَنْ يَقْرِبَ الْجِدَارَ الْمَخُوفَ الْمَائِلَ، أَوْ يَقْرِبَ الْأَسَدَ، وَإِنْ شَاءَ أَظْهَرَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَا اضْمَرَّ مِنَ الْفَعْلِ، فَقَالَ: (اضْرِبْ زَيْدًا وَاشْتَمِ عَمْرًا)^(٥٢)... واحذر الجدار ولا تقرب الأسد، ومنه قوله الطريق الطريق، إن شاء قال قال: خَلَّ الطَّرِيقَ...)

غير أن سيبويه لا يجيز إظهار هذا العامل في التركيب الآخر من تراكيب التحذير، وهو الذي تستعمل فيه «إيَّاه» نحو: (إِيَّاكَ نَفْسُكَ)^(٥٣). وقد استعمل المصطلح عند ابن السراج^(٥٤) وأما الزمخشري فقد استعمله حاملاً إيَّاه على المنصوب باللائم إضماره، قال^(٥٥): (ومن المنصوب باللائم إضماره قولك في التحذير: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أَيْ اتَّقِ نَفْسُكَ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْأَسَدِ أَنْ يَهْلِكَكَ، وَنَحْوَهُ: رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ...)

(ب) النَّهْيُ:

استعمل هذا المصطلح نادراً للتعبير عن التحذير، واستعمله سيبويه، قال^(٥٦): (وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّهُ التَّحْذِيرُ... ثَمَّ اسْتَعْمَلَهُ ابْنُ السَّرَاجِ، قَالَ^(٥٧): (وَتَقُولُ فِي النَّهْيِ: الْأَسَدُ الْأَسَدُ، نَهَيْتُهُ أَنْ يَقْرِبَ الْأَسَدَ) ثَمَّ انْقَرَضَ هَذَا الْمَصْطَلَحُ بَعْدَ وَفَاةِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ.

(٥١) الكتاب ٢٥٣/١.

(٥٢) يقصد بقوله (اضرب زيدا واشتم عمرا) تراكيب الإغراء لا تركيب التحذير.

(٥٣) الكتاب ٢٧٣/١.

(٥٤) الأصول في النحو ٢٥٩/٢.

(٥٥) المفصل ص ١٨.

(٥٦) الكتاب ٢٥٣/١.

(٥٧) الأصول في النحو ٢٥٧/٢.

واستعمل عند نحوي واحد في أواخر القرن الثالث الهجري، وهو المبرِّد، قال^(٥٨): (إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ، اعْلَمْ أَنَّ إِيَّاكَ اسْمُ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ فِي النِّسْبِ، فَلَمَّا كَانَتْ «إِيَّاكَ» لَا تَقَعُ إِلَّا اسْمًا لِمَنْصُوبٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ، دَالَّةٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَقَعِ الْهَيْئَةُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ يَأْتِي) وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ عِنْدَ غَيْرِهِ وَفَقَ مَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ.

اشتهار مصطلح التحذير

لقد رأينا أن مصطلحات هذا الباب: «التَّحْذِيرُ» و«النَّهْيُ» و«الأمر» جميعها مصطلحات معنوية، تتطرق أساساً من معنى التركيب لا من الحركة الإعرابية أو العامل أو التقدير والتأويل، ولم يشتهر منها سوى مصطلح التَّحْذِيرِ، على حين انقضت باقي المصطلحات والسبب في هذا يعود إلى أَنَّهَا أَقْلُ تَعْبِيرًا عَنْ مَعْنَى الظَّاهِرَةِ مِنْ مِصْطَلَحِ التَّحْذِيرِ، فَمِصْطَلَحُ النَّهْيِ مُزْدَوِجُ الدَّلَالَةِ أَوَّلًا، حَيْثُ إِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى بَعْضِ الْحُرُوفِ الَّتِي تُسَمَّى حُرُوفَ النَّهْيِ، ثُمَّ إِنَّ النَّهْيَ لَا يَكُونُ دَائِمًا تَحْذِيرًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ أحيانًا أَمْرًا عَلَى وَجْهِ الْاِسْتِعْلَاءِ، كَقَوْلِنَا: لَا تَفْعَلْ وَلَا تُضْرِبْ أَخَاكَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّحْذِيرُ يَحْمِلُ مَعْنَى النَّصْحِ، وَلِذَا، فَهُوَ عَلَى مَنَاسِبَتِهِ لِلْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ يَظَلُّ دُونَ مِصْطَلَحِ التَّحْذِيرِ تَعْبِيرًا عَنْ مَعْنَى التَّرْكِيبِ. وَأَمَّا مِصْطَلَحُ الْأَمْرِ، فَهُوَ يَحْمِلُ نَقِيضَ مَا يَحْمِلُهُ مِصْطَلَحُ النَّهْيِ، وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَلْتَمِسَ عِذْرًا لِاسْتِعْمَالِهِ عِنْدَ بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ وَهُوَ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى الْبَعِيدِ، أَمْرٌ بِاجْتِنَابِ مَا هُوَ مِنْهُي عَنْهُ - عَلَى أَنَّ الدِّرَاسَاتِ النُّحَوِيَّةَ لَا تَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَعْنَى الْبَعِيدَةِ، لِأَنَّ هَذَا يُحْمَلُ الْمَعْنَى مَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ مِنَ التَّدَاخُلِ وَالْإِبْتِعَادِ بِالنَّصِّ عَنْ مَضْمُونِهِ. وَالْأَمْرُ كَمَا قُلْتُ فِي مَبْحَثِ الْإِغْرَاءِ هُوَ طَلِبُ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ الْاِسْتِعْلَاءِ، وَهَكَذَا قَرَّرَ النُّحَوِيُّونَ، فَهَلِ التَّحْذِيرُ كَذَلِكَ؟ لَقَدْ قُلْتُ: إِنَّ النُّحَوِيِّينَ قَرَّرُوا أَنَّ مَعْنَى التَّحْذِيرِ: تَخْوِيفٌ مِنْ حَصُولِ أَمْرٍ مَا، نَتِيجَةٌ لِفِعْلٍ مَا، أَيْ أَنَّهُ نَصِيحٌ وَإِرْشَادٌ لَا عَلَى وَجْهِ الْاِسْتِعْلَاءِ.

وأما مصطلح التحذير، فهو مشتق من معنى التركيب الذي يحمل التحذير والتخويف ولو استعملوا مصطلح التخويف لكن جائزاً لأنَّ معناه: التخويف^(٥٩). وعليه، فإنَّ تقدير

(٥٨) المقتضب ٢/٢١٢.

(٥٩) لسان العرب، حذر.

النحويين للفعل المحذوف وجوباً أو جوازاً هو «احذر» قال أبو البركات الأنباري^(٦٠): (إن قال قائل: ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم: الأسد الأسد؟ قيل: لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو «احذر» ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل).

٣. الاشتغال

تعريفه:

قال ابن هشام^(٦١): (ضابط هذا الباب: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول، وسلط على الاسم الأول لنصبه، مثال ذلك: زيداً ضربته، ألا ترى أنك لو حذفته الهاء، وسلطت «ضربت» على «زيد»، لقلت: زيداً ضربت، ويكون «زيد» مفعولاً مقدماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم). فالاشتغال إذن هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بمفعله في ضميره، أو في سبب ضميره^(٦٢) بواسطة أو بغيرها، ويكون العامل بحيث لو سلط على الاسم المتقدم لنصبه لفظاً أو محلاً نحو: محمداً أكرمته، وهذا علمته، أي أكرمت محمداً أكرمته وعلمت هذا علمته، وحينئذ، يضرر للاسم السابق إذا نصب عامل مناسب للعامل الظاهر، ومناسيته له: إما بكونه مثله كما مر، وإما بمرادفه، نحو: هاشماً مررت به، تقديره، جاوزت هاشماً، وإما لازمة، نحو: خالداً ضربت عدوه، فيقدر: أكرمت خالداً أو سررت خالداً^(٦٣).

تعبير النحويين عنه

عَبَّرَ النُّحَوِيُّونَ عَنْ مَعْنَى الْاِشْتِغَالِ بِالمَصْطَلَحَاتِ التَّالِيَةِ:

(١) بِنَاءُ الْفِعْلِ عَلَى الْاِسْمِ: وَقَدْ اسْتَمْلَه سَيِّئُوهُ، وَأَطْلَقَهُ عَلَى النَّمَطِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ

(٦٠) أسرار العربية ص ١٩٨.

(٦١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٩٢-١٩٣، وانظر شرح النصريح ٢٩٦/١.

(٦٢) سبب ضميره يعني الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم السابق نحو: علي أكرمت ابنه، فابنه هو السبب، انظر معجم النحو ص ٢٨ الحاشية.

الاسم المشغول عنه مرفوعاً، قال^(٦٤): (فإذا بَنَيْتَ الفِعْلَ على الاسم، قلت: زيدٌ ضريته، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنه في موضع «منطلق» إذا قلت: عبدالله منطلق، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٦٥)).

(ب) المنصوبُ على إضمار فعل يفسره ما بعده: وقد أطلقه سببونه على التركيب الآخر من تركيبى الاشتغال، وهو الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه منصوباً، قال^(٦٦): (وإن شئت قلت: زيداً ضريته، وإنما نُصِّبُهُ على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضريت زيداً ضريته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، وبعد سببونه استعمله أبو جعفر النحاس^(٦٧)).

(ج) الاشتغال: وربما كان الزجّاجي أول من استعمله من نحويي البصرة، على أنه لم يكن مشتهراً، على الرغم من استخدامه عنده، بدليل أن أبا جعفر النحاس، معاصر الزجّاجي وشريكه في العلم لم يستعمله، إذ لو كان من الزجّاج لاستعمله أبو جعفر تلميذه أيضاً، وربما كان الفضل في اختراع هذا المصطلح يرجع إلى الزجّاجي، قال^(٦٨): (باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره، ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبره... وقد يجوز نُصِّبُهُ، وإن اشتغل عنه الفعل تنصبه بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر، فتقول: زيداً ضريته، والتقدير: ضريت زيداً ضريته، ولكنه فعل لا يظهر).

(د) المفعول الذي شغل الضلع عنه: وربما كان هذا المصطلح بداية لمصطلح الاشتغال وتلميحات له لفظاً، وقد استعمل بعد وفاة سببونه بقرن من الزمان عند المبرّد، قال^(٦٩): (واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع، وقد شغل الفعل عنه، انتصب بالفعل المضمر، لأن الذي بعده تفسير له، وذلك قولك: إن زيداً تراه يكرمك.) ولم أقف على استعماله عند غير المبرّد.

(٦٣) مجمع النحو ص ٢٨.

(٦٤) الكتاب ٨١/١.

(٦٥) فصلت ١٧.

(٦٦) الكتاب ٨١/١.

(٦٧) إعراب القرآن ٦٠٨/١.

(٦٨) الجمل ص ٢٩.

(٦٩) المنتخب ٧٦/٢.

(هـ) ما أضْمِرَ عامِلُهُ على شريطة التفسير: وهو من مصطلحات الرُّمُحْشَرِي، قال (٧٠):
(ومن المنصوب باللازم إضماره، ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك:
زيداً ضريرته، كأنك قلت: ضريرت زيداً ضريرته، إلا أنك لا تبرزه استغناء عنه
بتفسيره.) والذي يتبع مصطلحات الاشتغال يجد أنَّ المتأخرين لم يستعملوا من بين
هذه المصطلحات الا مصطلح الاشتغال نفسه (٧١).

سبب شهرة مصطلح الاشتغال

الجواب عن هذه المسألة يقتضي أنَّ نمرض المصطلحات المذكورة في مقابل مصطلح
الاشتغال، فالمصطلح الأوَّل الذي استعمله سيبويه: «بِنَاءُ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ»، مصطلح معنوي،
وهو ناشيء من تعريف سيبويه للخبر، فهو المبني على المبتدأ عنده (٧٢) ومن تعريفه للمبتدأ،
بأنه كل اسم ابتدئ لهبني عليه كلام (٧٣)، فقد أطلق سيبويه هذا المصطلح على النمط الذي
يكون فيه الاسم المشغول عنه مرفوعاً، فعندما نقول: زيد، فقد ابتدأنا بذكر الاسم، ويبقى أنَّ
نبني عليه كلام، وقد جاء هذا الكلام جملة فعلية، فسماء سيبويه: بناء الفعل على الاسم:
أي أنَّه خبر له، والدليل على ذلك قول سيبويه (٧٤) (وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنَّه
في موضع «منطلق»، إذا قلت: عبدالله منطلق.) وأما المصطلح الثاني، المنصوب على إضمار
فعل يفسره ما بعده، فهو مصطلح تقعيدي، أطلقه سيبويه على قاعدة تقديرية، يقدر فيها
العامل لاسم انتصب ولم يكن هنالك عامل ظاهر واقعاً عليه، فعندما نقول: زيداً ضريرته فإنَّ
«زيداً» اسم منتصب، ولا يمكن أن يكون الفعل الذي بعده عاملاً به، لأنه واقع على ضمير،
عامل به، ولا يمكن أن يعمل في غيره، لأنه لا يتمدَّى إلا إلى مفعول واحد، فلا بد إذن أنَّ
نقدِّر عاملاً، والمعنى يقتضي أنَّ يكون الفعل المقدر من جنس لفظ الظاهر أو في معناه،
وعليه فإننا أزعم أنَّ هذا المصطلح لم يشتهر لأنه يؤكِّد الحركة الإعرابية التي تظهر على
الاسم المشغول عنه، ولا ينظر إلى المعنى، علاوة على صعوبة لفظه.

(٧٠) الفصل ص ١٩.

(٧١) انظر شرح قطر الندى وبل، الصدى ص ١١٢، وأوضح المسالك ١/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢، والانصاف م ٢، ١٢/١.

(٧٢) الكتاب ١/٣٢٨، ١/٣٢٠.

(٧٣) الكتاب ٢/١٢٦.

(٧٤) الكتاب ١/٨١.

وما قلته في المصطلح السابق يمكن أن يقال في المصطلحين التاليين: «المفعول الذي شغل الفعل عنه»، و«ما أضمر عامله على شريطة التفسير» فجميعها لها المعنى نفسه، وتتشارك في كونها مصطلحات صعبة اللفظ طويلة المبالغة، ولذا فقد كان تداول هذه المصطلحات يسيراً، وعند قلة من العلماء، وبمضئها انتهى بموت صاحبه الذي أطلقه. ونلاحظ أن مصطلح سببونه الثاني: «المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده»، ومصطلح المبرّد: «المفعول الذي شغل الفعل عنه»، ومصطلح الزمخشري: «ما أضمر عامله على شريطة التفسير»، لا تطلق إلا على نمط واحد وهو النمط الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه منصوباً، وهي جميعها ناشئة من نظرة البصريين إلى الجملة الفعلية، فالفعل المتعدي إلى مفعول واحد إذا وقع عليه، لا يمكن بحال أن يتعدى إلى آخر، ولذا فقد اضطرّ النحويون إلى إيجاد تبرير للحركة الإعرابية، وهم مسؤولون عن ذلك لو لم يجدوا، وكان أن دفعهم الاضطرار إلى التأويل والتقدير لفعل لا يمكن أن يظهر، وقد وجد بعض المتأخرين في هذا ثغرة لا ترد، فاتخذوه هدفاً يسلطون عليه نار هجومهم ونقدهم^(٧٥)، وأما مصطلح الاشتغال، فهو كالمصطلحات السابقة يحمل نظرة البصريين إلى الجملة الفعلية والاسمية وإلى تراكيب الكلام وما يتبع هذا من نظرتهم إلى التقدير والتأويل، واعتقد أن سبب شهرته ترجع إلى سهولة لفظه ويسر تداوله أولاً، إذ إن معناه لا يختلف عن المعاني السابقة إلا من حيث إنه يجمع بين التركيبين ما كان فيه الاسم المشغول عنه مرفوعاً، وما كان فيه الاسم المشغول عنه منصوباً.

(٧٥) الرد على النحاة ص ٩٥ وما بعدها.

المشبه بالمفعول في اللفظ

الحال، والتَّمييز، واسم «لا» التي لنفي الجنس، واسم «إن» واخواتها، وخبر «كان» واخواتها.

١. الحَال

تعريفه:

الحال في اللفة هو نهاية الماضي وبداية المستقبل^(١)، واصطلاحاً هو: اسم نكرة، فضلة، منتصب، يبين هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل، لفظاً، نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائماً^(٢). وتقع الجملة حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية، فالواو إلا ما شذ من قولهم: دامت فوه إلى في، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة^(٣).

المصطلحات التي استعملها البصريون في تعبيرهم عن الحال

(١) الحال:

وهو من أقدم المصطلحات النحوية وأشهرها وقد استعمله سيبويه كثيراً^(٤)، وربما كان استعماله محاطاً بشروح وصفية يَشْرَحُ فيها المصطلح ويزيده بياناً. قال^(٥): (الحال التي يقع فيها الأمر: وهو اسم، وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامة، وجماعة.) وقال^(٦): (الحال التي يقع فيها السعر... وذلك قولك: ... لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم، ويقول^(٧): (هذا

(١) التمرينات ص ٨٥.

(٢) الكليات ١٨٧/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٢٠/٢، والتمرينات ص ٨٥، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٢١، وانظر متن الأجرومية ص ١٤٧، ومعجم النحو ص ١٦٢.

(٣) الفصل ص ٦٤، ومعجم النحو ص ١٦٢ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٣٧٦/١.

(٥) الكتاب ٣٧٦/١.

(٦) الكتاب ٣٩٦-٣٩٨/١.

(٧) الكتاب ٣٧٠/١.

باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجأة ومفاجأة.)

كما استخدم الأخفش مصطلح الحال، قال^(٨): (قال الله تعالى: (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (٩) نصب على الحال) فهذا استعمال مجرد من الشروح الوصفية. وقال المبرِّد^(١٠): (والحال لا يعمل فيها إلا الفعل، أو شيء يكون بدلاً منه دالاً عليه) وقال^(١١): (واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءً، فلا يجوز أن يكون معرفة، لأن الحال لا تكون معرفة). ثم استعمله ابن السَّراج، قال^(١٢): (والحال إنما هي هيئة الفاعل والمفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه). وقال^(١٣): (والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول...) وبعده استعمله الرَّجَّاجي، قال^(١٤): (وأما الحال: فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، وقد تم الكلام دونه)^(١٥) فإنه ينتصب على الحال، كقولك جاء زيد راكباً... ولا تكون الحال إلا نكرة، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام^(١٦)، ثم استعمله النُّحَّاس^(١٧)، وأبو علي الفارسي^(١٨) وبعدهما جاء ابن جنِّي فقال^(١٩): (الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها: فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى). وعلى هذا يكون ابن جنِّي قد زاد على ما أتى به السابقون توضيحاً لمعنى الحال، فهي في الحقيقة صاحب الحال الذي هو المعرفة في المعنى، وقال ابن جنِّي أيضاً^(٢٠): (ومنه قولهم أخذته بدرهم فصاعداً، وهذه أيضاً حال مؤكدة، لأن صاعداً... ناب في اللفظ عن

(٨) معاني القرآن للأخفش ص ٢١٠.

(٩) آل عمران ٩٥.

(١٠) المفتض ١/٣٠٠.

(١١) المفتض ٢/٢٦٨.

(١٢) الأصول في النحو ١/٢٥٨ وانظر ٢/٤٠.

(١٣) الأصول في النحو ١/٢٦٠.

(١٤) الجمل ص ٣٥.

(١٥) يقصد بقوله تم الكلام دونه: الفضلة.

(١٦) ومعنى هذا أيضاً الفضلة.

(١٧) إعراب القرآن ١/١٦٦، ١/٣٠٨، ١/١٧٩، ٢/٣٠ ومواضع كثيرة جداً.

(١٨) الحجة في علل القراءات ١/١٤، ١/١٠٦.

(١٩) اللع في العربية ص ٦٢.

(٢٠) الخصائص ٢/٢٦٨.

الفعل الذي هو «زاد» واستعمله بعد ابن جني الزمخشري قال^(٢١): (الحال: شَبَّهَ الحال بالمفعول من حيث إنَّها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة).

(ب) المفعول فيه:

وقد استخدم للدلالة على الحال في زمن متأخر عن زمان سببوتيه، وربما كان المُبَرَّد هو صاحبه الأول، ولم يشتهر شهرة مصطلح الحال، إلَّا أَنَّهُ استعمل عند ثلاثة من النحويين البصريين، وهم المُبَرَّد، والزُّجَاجي، والزمخشري، قال المُبَرَّد^(٢٢): (هذا باب من المفعول، ولكننا عزلناه مما قبله، لأنَّه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون الحال.) وقال الزُّجَاجي^(٢٣): (والمفعول فيه: الظروف والأحوال، نحو قولك: جاء زيد مسرعاً، فممناء: جاء زيد في هذه الحال...) وقال الزمخشري^(٢٤): (شبه الحال بالمفعول من حيث إنَّها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شَبَّهَ خاص من حيث إنَّها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك: ضريت زيدا قائماً.)

(ج) الخبر:

وهو من المصطلحات الأوائل، وكان ثاني مصطلحات سببوتيه شهرةً عنده، قال في موضع^(٢٥): (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنَّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قَدَّمْتُهُ أو أَخَّرْتُهُ؛ وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً، فمعبدالله ارتفع بالابتداء، لأن الذي ذكرته قبله ويعده ليس به، وإنما هو موضع له ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله^(٢٦)). وقال^(٢٧): (هذا باب ما ينتصب: لأنَّه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المُنْهَمَة... كقولك: هذا عبدالله منطلقاً). ولم أقف على استعمال له بعد سببوتيه.

(٢١) الفصل ص ٦١.

(٢٢) المنقضب ١٦٦/٤، وانظر ٢٥٨/٣.

(٢٣) الجمل ص ٣١٦.

(٢٤) الفصل ص ٦١.

(٢٥) الكتاب ٨٨/٢، وانظر ١٩/٢.

(٢٦) يقصد بقوله: (الاسم المبني على ما قبله) الخبر.

(٢٧) الكتاب ٧٧/٢.

(د) الصِّفَةُ:

وهو المصطلح الرابع من مصطلحات الحال، والثالث شهرة واستعمالاً عند سيبويه، قال (٢٨): (هذا باب ما ينتصب فيه الصفة؛) لأنه حال وقع فيه الألف واللام، شبهوه بما يُشبهه من الأسماء، نحو قولك: فاه إلى فيّ، وليس بالفاعل ولا المفعول، فكما شبهوا هذا بقولك: عوده على بدنه، وليس بمصدر، كذلك شبهوا الصِّفَةَ... وقال أيضاً (٢٩): (هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بُمَثراً أطيّب منه رُطْباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى.) ثم انقضى هذا المصطلح بعد سيبويه.

(هـ) المفعول به:

وقد استعمله سيبويه ودل به على الحال، قال (٣٠): (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة، ولا مصادر، لأنّه حال يقع فيه الأمر، فينتصب لأنّه مفعول به، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبابته يدأ بيد، كأنه قال: كلمته مشافهةً وبابته نقداً، أي كلمته في هذه الحال.)

وهو في نسخة أخرى من كتاب سيبويه: المفعول فيه، فإذا صح هذا، فإن مصطلح المفعول فيه قد استعمل عند سيبويه قبل المبرِّد، وقال الرُّماني (٣١): (وإنما جاء في نسخة أنه حال وفي أخرى أنّه مفعول، وليس بمتناقض، على أن «فاه» مفعول من جهة حقيقته في نفسه وفي موضع الحال من جهة أنّه وقع موقع: جاعلاً فاه إلى فيّ.)

(و) الموقوع به:

وقد استعمله سيبويه في إنشاء وصفه لنوع من أنواع الحال، قال (٣٢): (ما انتصب من الحال لأنه موقوع به.) ولم يستعمل عند غيره في ما وقفت عليه من مصادر.

(٢٨) الكتاب ١/٣٩٧.

(٢٩) الكتاب ١/٤٠٠، وانظر ٢/١٣١.

(٣٠) الكتاب ١/٣٩١.

(٣١) الكتاب ١/٣٩١ الحاشية.

(٣٢) الكتاب ١/٣٧٠.

اشتہار مصطلح الحال

لم يشتهر مصطلح الخبر، ولم يستعمل عند غير سيبويه، وذلك يعود إلى أنه مزدوج الدلالة، فهو- نحوياً- يُطلق على ما يُسنَى بالخبر في الجملة الاسمية وهو المُسند، وبلاغياً يطلق على الكلام الذي يصح وصفه بالمدق والكذب، ولكن قد يسأل سائل: لماذا استخدمه سيبويه لذا كان كذلك؟

والجواب أن مصطلح الخبر لم يكن سوياً في زمان سيبويه ولم يكن استخدامه للمُسند خالصاً له، أضف إلى ذلك أن التركيب الذي فيه الحال الذي يسمى خبراً ما هو في الحقيقة غير الخبر الأصلي، مثل: فيها عبدالله قائماً، فإن أصل التركيب عبدالله قائم، فـ «قائم» خبر، ولكن دخول «فيها» على التركيب هو الذي سوغ نصب الحال (قائماً) ولولا وجودها لكان نصب (قائم) لَحْناً وخروجاً عن العريية، ويصدق ما قلته عن مصطلح الخبر على مصطلح المفعول به، إذ إن دلالتَه على ما وقع عليه فعل الفاعل طفت على استعماله للدلالة على الحال، وعذر سيبويه في استعماله أنه عاش في وقت مبكر من نشأة النحو، فالمصطلح غير مُستَقَرٌّ عنده في معظم الأحيان وأما مصطلح الموقوف به، فهو الآخر من مصطلحات سيبويه، ولم يستعمله سيبويه غير هذه المرة مما يدل على أنه لم يقصد إلى استخدامه مصطلحاً، وإنما استخدمه كان شرحاً وتوضيحاً للحال، وهذا يفسر إعراض النحويين المتأخرين عنه وعن سابقه «المفعول به» وعدم تقبلهم إياه. وأما مصطلح المفعول فيه، فقد رأينا أن مناه ومعنى الحال ليس بعمداً أحدهما عن الآخر، فالحال في حقيقة الأمر مفعول فيها من حيث إنَّ الحالَ وصف وقع فيه الفعل، وكذلك الظرف: مكان أو زمان وقع في أحدهما الفعل فهما مفعول فيهما، وكذلك الحال، وقد رأينا أن الزَّمَخْشَرِيَّ، قال (٣٣): (شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فُضِّلَتْ مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص، من حيث إنها مفعول فيها). وربما لولا شهرة مصطلح المفعول فيه الكبيرة التي نالها في باب الظرف لاشتهر هنا شهرة توازي شهرة مصطلح الحال.

وأما مصطلح الصفة، فقد استعمل للدلالة على الحال في وقت مبكر، والسبب واضح في هذا، إذ إنَّ الحالَ وصفٌ، وإنما الفرق بين الحال والنَّمْتِ (الصفة) أن النَّمْتِ تابعٌ وليس

الحال كذلك، فالنعت يتبع المنعوت في سائر أحواله، ولولا لصوقه بمعنى النعت لاشتهر هنا لأن المعنى لا يتنافى معه. ولذا فإن استعماله هنا يُعَدُّ أمراً مقبولاً.

وأما مصطلح الحال، فهو غير مزدوج الدلالة، لأنه لم يُسْتَحْدَم في غير بابه، كما أن صيغة لفظه تدل على معناه فهو: الحال، أي: الهيئة، قال أبو البركات الأنباري^(٢٤): (إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحَالُ؟ قِيلَ: هَيْئَةُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ). وقال ابن منظور^(٢٥): (يَقَالُ: حَالُ فُلَانٍ حَسَنَةٌ وَحَسَنٌ، وَالْوَاحِدَةُ حَالَةٌ، يَقَالُ هُوَ بِحَالَةٍ سُوءٍ، فَمِنْ ذَكَرَ الْحَالَ، جَمَعَهُ أَحْوَالاً، وَمِنْ أَتَاهَا جَمَعَهَا حَالَاتٌ، الْجَوْهَرِيُّ: الْحَالَةُ وَاحِدَةٌ حَالِ الْإِنْسَانِ وَأَحْوَالِهِ).

ب. التمييز

قال ابن منظور^(٢٦): (الْمَيِّزُ: التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ، تَقُولُ: مَيَّزْتُ بَعْضَهُ عَنْ بَعْضٍ، فَأَنَا أَمَيِّزُهُ مَيِّزاً، وَقَدْ أَمَازَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، وَمَزَتْ الشَّيْءَ أَمَيِّزٌ مَيِّزاً: عَزَلْتُهُ وَفَرَزْتُهُ، وَكَذَلِكَ مَيِّزَتُهُ تَمْيِيزاً، فَأَنَمَازَ. قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: مَازَ الشَّيْءَ مَيِّزاً، وَمَيَّزَهُ: فَصَلَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزُ: «حَتَّى يَمَيِّزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ»^(٢٧))

هذا هو التمييز لفة، وأما اصطلاحاً فهو: اسم نكرة بمعنى «من» مبين لإبهام اسم، وهو المفرد، أو نسبة وهو الجملة^(٢٨)، وقد خرج بقوله نكرة المشبه بالمفعول به نحو: زيد حسن وجهه، وخرج بقوله: بمعنى «من» الحال، فإنه بمعنى «هي» وخرج بقوله: مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم «لا» النافية للجنس، نحو: لا رجل، وثاني مفعولي «استغفر» نحو:

استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

فإنهما - أي رجلاً وذنباً - وإن كانا على معنى «من» لكنها ليست فيهما للبيان، بل في الأول لاستغراق الجنس وفي الثاني للابتداء^(٢٩) وبكلمة أخرى التمييز: هو: رفع الإبهام عن

(٢٤) أسرار العربية ص ١٩٠ وانظر الكتاب ١/ ٢٧٠، والكليات ٢/ ١٨٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٢٠، والتمريفات ص ٨٥.

(٢٥) لسان العرب ج ١١/ ١٩٠.

(٢٦) لسان العرب (ميز) ٥/ ١١٢.

(٢٧) آل عمران/ ١٧٩.

(٢٨) متن الأجرومية ص ١٤٨-١٥٥، ومجمع النهر ص ١١٢.

(٢٩) مجمع النهر ص ١١٢ العاشية.

ذات مذكورة نحو: منوان سَمْنَا، أو مقدرة، نحو: لله درّه فارساً^(١٠) وهو تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميز اسم نكرة، يأتي بعد الكلام النَّام (أي فضلة)^(١١) وهو عند المتأخرين عن القرن الخامس: النصّ على أحد احتمالات أمر مبهم لتبيينه^(١٢).

المصطلحات التي استعملها البصريون في تعبيرهم عن التمييز

لم يستعمل البصريون مصطلحاً واحداً في هذا الباب، ولكنهم استخدموا مصطلحات كثيرة يمكن أن نحصرها، في ما يلي:

(١) التَّمْيِيزُ:

وهو ليس من المصطلحات الأوائل في النحو العربي، واستتجت هذا من أن سيَبُوْيه لم يستعمله، ولا أستطيع الحكم على استعماله بعده عند: المازني والجَرَمي، وذلك لعدم توافر مصادر لهما، ولم يستعمله الأخفش الأوسط أيضاً وربما كان المبرد أوَّل مَنْ استعمله، قال^(١٣): (هذا باب التَّمْيِيز والتَّبْيِين، اعلم أنَّ التَّمْيِيز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد، وإن اختلفت عوامله). وقد اشتهر مصطلح التَّمْيِيز بعد هذا الاستعمال، فاستعمله مَنْ جاء بعده، قال ابن السُّرَّاج^(١٤): (باب التَّمْيِيز: الأسماء التي تنتصب بالتَّمْيِيز والعامل فيها فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى، وذلك قولك: قد تَفَقَّأ زيد شحماً). وقال^(١٥): (واعلم أنَّ الأسماء التي تنتصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الاجناس). على أنَّ أبا بكر بن السُّرَّاج كان يفضل مصطلحات الكوفيِّين كما سنرى بعد قليل. وقد استعمل عند الرُّجَّاجي أيضاً، قال^(١٦) (ومن الناس من يقدم التَّمْيِيز، إذا كان العامل فيه فعلاً، كما قال الشاعر:

(١٠) انظر كشاف اصطلاحات الفنون ٢٢٣/١، والتمريزات ص ٦٩، والكليات ٦٢/٢.

(١١) اللع في المربية ص ٦١.

(١٢) المفصل ص ٦٥.

(١٣) المختضب ٣٢/٣.

(١٤) الأصول في النحو ٢٦٨/١، وانظر ٣٧٥/١، ٣٧٩/١.

(١٥) الأصول في النحو ٢٦٩/١.

(١٦) الجمل ص ٢١٢، وانظر ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦.

اتهجّر ليلي بالفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

واستعمله النّحاس^(١٧)، والفارسي^(١٨)، وقال ابن جني^(١٩): (ومعنى التّمييز: تخلص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التّام، يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير.) وقال^(٢٠): (ولا بد في جميع التمييز من معنى «من») وقال الزّمخشري^(٢١): (التمييز: ويقال له التّبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ على أحد احتمالاته.)

(ب) التّبيين:

وهو المصطلح لثاني من حيث الشهرة، إلا أنّه الأوّل من حيث القدم والمعرفة، فقد استعمله سيّوّه، قال^(٢٢): (... فصار هذا تبييناً لموقع ما ذكرت، كما صار الدرهم يُبين به ممّ العشرون، حين قلت: عشرون درهماً). وأما شهرته الحقيقية، فقد نالها في أواخر القرن الثالث الهجري، عند المبرّد، إذ يُعدّ من أشهر مصطلحات التّمييز عنده، قال^(٢٣): (واعلم أنّ التّبين إذا كان العامل فيه فعلاً، جاز تقديمه، لتصرف الفعل، تقول تفقأت شعماً... وشحماً تفقأت، وهذا لا يجيزه سيّوّه). وبعده استعمله ابن السراج^(٢٤) ثم انقطع به الاستعمال دهرًا طويلاً إلى أن جاء الزّمخشري فاستعمله استعمالاً ثانوياً، لا مصطلحاً شهيراً، قال^(٢٥): (التمييز ويقال له التّبين والتفسير.)

(ج) التفسير:

وهو المصطلح الثالث من مصطلحات التمييز، وقد اشتهر عند الكوفيين شهرة واسعة

(١٧) إعراب القرآن ١/١٥٤.

(١٨) الحجة في حلّ القراءات ١/١١٥.

(١٩) اللع في العربية ص ٦١.

(٢٠) اللع في العربية ص ٦٥.

(٢١) المفصل ص ٦٥.

(٢٢) الكتاب ٢/١٩١ وانظر ٢/١٨١ و٢/٢٢٨.

(٢٣) المقتضب ٣/٣٦ وانظر ٣/٢٧٢، وانظر الكامل في اللغة والأدب ١/٢٢.

(٢٤) الأصول في النحو ١/٣٠١.

(٢٥) المفصل ص ٦٥.

جَعَلَتِ الْبَاحِثِينَ مِنْذِ الْقَدَمِ يَمْدُونَهُ مَصْطَلَحاً مِنْ مَصْطَلَحَاتِهِمْ وَقَفَّأَ عَلَيْهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، غَيْرَ أَنَّ سَبَبِيَّتَهُ اسْتَعْمَلَهُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي كِتَابِهِ مِمَّا يُوحِي بِأَنَّهُ بَصْرِيٌّ مِنْ مَرَحِلَةِ مَا قَبْلَ سَبَبِيَّتِهِ، قَالَ^(٥٦): (وَإِذَا قُلْتَ: كَمْ عَبْدِ اللَّهِ مَا كَثَرَ، فَـ «كَمْ» أَيَّامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ فَاعِلٌ، وَإِذَا قُلْتَ: كَمْ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَكَ، فَـ «كَمْ» ظَرْفٌ مِنَ الْإَيَّامِ، وَلَيْسَ يَكُونُ عَبْدِ اللَّهِ تَقْسِيراً لِلْإَيَّامِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا، وَالتَّقْسِيرُ: كَمْ يَوْمًا عَبْدُ اللَّهِ مَا كَثَرَ، أَوْ كَمْ شَهْرًا عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَكَ). ثُمَّ جَاءَ الْمُبَرَّدُ، فَاسْتَعْمَلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، قَالَ^(٥٧): (وَكَمَا امْتَنَعْتَ مِنْ أَنْ تَقُولَ: عَشْرُو دِرْهَمٍ لِلْفَصْلِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالْمَلِكِ، إِذَا قُلْتَ: عَشْرُو زَيْدٍ امْتَنَعْتَ فِي قَوْلِكَ: أَنْتَ أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا مِنَ الْإِضَافَةِ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَنْتَ أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا، فَإِنَّمَا عَنَيْتَ مَالِكَ الْعَبْدِ)، وَبَعْدَ الْمُبَرَّدِ اسْتَعْمَلَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٥٨)، ثُمَّ الزُّجَاجِيُّ^(٥٩)، عَلِمَا بِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ مَصْطَلَحَاتِ عِلْمَاءِ الْكُوفَةِ كَثِيراً، وَهَذَا تَأَثَّرَ مِنْهُ، بِأَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَنَفْعَلَوْنَهُ وَالْأَخْفَشُ الصُّغْفِيرُ وَهُمْ أَسَانِدَتُهُ، ثُمَّ اسْتَعْدَمَهُ بَعْدَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ^(٦٠) اسْتِخْدَاماً ثَانِوياً، وَقَدْ رَأَيْنَا هَذَا فِي حَدِيثِنَا عَنْ مَصْطَلَحِ التَّبْيِينِ.

(د) الْمَفْسُورُ:

وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ كَثِيراً^(٦١) وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْاسْتِعْمَالِ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ، غَيْرَ أَنَّ الْمُؤَكِّدَ أَنَّهُ مَصْطَلَحُ كُوفِيٍّ اسْتَعْمَلَهُ الْفَرَّاءُ، أَحَدُ أَثَمَةِ الْكُوفِيِّينَ وَحَامِلِ لَوَانِهِمْ بَعْدَ الْكِسَانِيِّ^(٦٢).

(هـ) الْبَيَّانُ:

وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ أَبُو جَمْرٍ النَّحَّاسُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ قَالَ^(٦٣): (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مِنْ قَرْنٍ بِهِ الشَّيْطَانُ فِي النَّارِ: (فَسَاءَ قَرِينًا)^(٦٤) مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَيَّانِ، أَيْ فُسَاءٌ

(٥٦) الْكِتَابُ ١٥٩/٢ وَانْظُرْ ١٧٥/٢.

(٥٧) الْمُقْتَضَبُ ٣٤/٣.

(٥٨) الْأَصُولُ ٢٧٢/١، ٤٩٤، ٢٣٨/٢، ٢٣٩، ٢٩٢، ٣٩٥.

(٥٩) الْجَمَلُ ص ١٠٨.

(٦٠) الْفَصْلُ ص ٦٥.

(٦١) الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣٩٠/١.

(٦٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٥٥/١.

(٦٣) أَعْرَابُ الْقُرْآنِ ٤١٧/١.

(٦٤) النِّسَاءُ ٣٨.

الشيطان قريناً) وربما وصل هذا المصطلح الى ابي جعفر النحاس عن طريق أساتذته من الكوفيين كنفطويه أو الأخفش الصغير، والأرجح أنه طوَّره عن المصطلح البصري: التَّبْيِين.

(و) مَا يَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اسْمِ الْأَوَّلِ وَلَا هُوَ هُوَ:

واستعمله سيبويه^(٦٥).

(ز) مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يَكُونَ صِفَةً:

واستعمله سيبويه أيضاً^(٦٦).

(ح) مَا يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْأَسْمِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ: وهو من استعمالات سيبويه أيضاً^(٦٧).

(ط) المفعول فيه:

واستعمله سيبويه أيضاً قال^(٦٨): (وقد جاء من الفعل ما أُنفِذَ إلى مفعول، ولم يَقوَ قُوَّةَ غَيْرِهِ مما قد تَعَدَّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتَفَقَّأتُ شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تَفَقَّأته، ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المُشَبَّهَة.) ولم أقف على استعماله عند غير سيبويه.

المصطلحات التي اشتهرت في باب التمييز

يبدو أنَّ المصطلحات الأخيرة التي استعملها سيبويه لم تلاقِ نصيباً من الشهرة وهي: «ما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو «هو» و «ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة»، و «ما ينتصب انتصاب الأسماء بعد المقادير» وذلك واضح من طول عبارتها التي لا تؤهلها للاستعمال أكثر من مرة واحدة عند صاحبها، وأمّا مسألة تداولها في المجالس النحوية، فهو أمر صعب عسير على الباحث العالم وطالب العلم الناشئ.

وأما مصطلح المفعول فيه الذي أطلقه سيبويه، فهو لا يصلح إطلاقاً لأن يستعمل هذا

(٦٥) الكتاب ٢/ ١٢٠.

(٦٦) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٦٧) الكتاب ٢/ ١٧٤.

(٦٨) الكتاب ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

الاستعمال لما يمانيه من ازدواجية، فهو يطلق على الظرف والحال ولما يمانيه من فقر في الدلالة على التمييز.

وقد حدث في القرن الرابع أن استعمل البصريون مصطلحات الكوفيّين فاستعمل ابن السّراج مصطلح المُفسّر، وقد تبيّنت أنّه مصطلح كوفيّ الاستعمال، ومن استعمال الفراء الذي عاصر سيبويه، وهو تطور واضح من حيث اللفظ لمصطلح التفسير ومعناه كمنه، وكذلك معنى مصطلح البيان، فهو منقول عن استعمال البصريّين لمصطلح «التبيين»، وأما المصطلحات الثلاثة: التمييز والتبيين والتفسير، فهي جميعها بمعنى واحد، وهو في اللغة الفرز والمزل والفصل، كما يتبيّن من كلام ابن منظور^(٦٩)، ولذا، فقد كان البصريّون لا يمانون من استخدام جميع هذه المصطلحات، فقد قال الزّمخشرّي^(٧٠): (التمييز: ويقال له التبيين والتفسير) وقد رأينا المُبرّد يستعمل مصطلح التفسير، وقال أبو البركات الأنباري^(٧١): (إنّ قال قائل: ما التمييز؟ قيل: تبيين النكرة المفسرة للمُبهم). فعلى هذا نرى أن التمييز: نكرة تبيّن أو تميّز أو تُفسّر المُبهم حتى يصير واضحاً للسامعين.

ج. اسم «لا» التي لنفي الجنس

اسم «لا» التي لنفي الجنس، هو ما وقع بعد «لا» النافية للجنس، اسماً نكرة، وعملت فيه «لا» عمل «إن» فنصبته بغير تنوين، والاسم الذي عمل به بمنزلة اسم واحد مبني في محل رفع على الابتداء^(٧٢)

تعبير النحويين عنه:

ربما استطعنا تحديد نهاية القرن الثاني الهجري بداية لاستخدام مصطلح (اسم لا) وذلك أن سيبويه استعمله مرة واحدة، مما يدل على أنه جديد، قال^(٧٣): (ومثله في الحذف، لا عليك، فحذفوا الاسم) أي «اسم لا»، ثم سَمّاه (ما بعد لا)^(٧٤) وسَمّاه المنفي^(٧٥).

(٦٩) لسان العرب (ميز) ٤١٢/٥.

(٧٠) الفصل ص ٦٥.

(٧١) أسرار العربية ص ١٩٦.

(٧٢) الكتاب ٢/ ٢٧٤، وانظر المختضب ٤/ ٣٥٧-٣٥٩.

(٧٣) الكتاب ٢/ ١١٥.

(٧٤) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٧٥) الكتاب ٢/ ٢٧٦.

وإذا انتقلنا مائة سنة نجد أن المَبْرُذ لم يستخدم مصطلح «اسم لا» ولكنه استعمل مصطلح: الاسم المنكُور الذي بعد «لا»^(٧٦) ثم سَمَّاهُ «النُّكْرَةُ»^(٧٧) وأما الرَّجَاجِي فَسَمَّاهُ «النُّكْرَةُ» أيضاً^(٧٨) كما سَمَّاهُ «ما بَعْدَ لا»^(٧٩) وأما مصطلح «اسم لا» فلم أراه استقر إلا في أواخر القرن الرابع الهجري، وذلك عند ابن جني، حين سَمَّاهُ: (اسم لا) قال^(٨٠): (هَإِنْ وَصِفَ «اسم لا» كان لك فيه ثلاثة أوجه: النُّصَبُ بالتَّوِين، تقول: لا رجل ظريفاً عندك، وبغير تَوِين تقول: لا رجل عندك...) ولكنه سَمَّاهُ «النُّكْرَةُ» أيضاً^(٨١)

وقد استعمله الزُّمَخْشَرِي بلفظ (اسم لا) أيضاً^(٨٢) على أنه لم يكن مصطلحاً وحيداً عنده، فقد سَمَّاهُ في موضع تسمية إعرابية بحتة، فهو: الْمُنْصُوبُ بـ (لا التي لنفي الجنس)^(٨٣).

شهرة مصطلح «اسم لا»

ومصطلح «اسم لا» مصطلح ناشئ من نظرية العامل، لأن معناه: معمول لا، ولما كان العامل والمعمول يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فقد قرر النحويون مصطلحات تتناسب وهذا الارتباط، فهناك اسم كان الذي عملت فيه «كان» رفعاً، وهناك اسم إن الذي عملت فيه «إن» (أو إحدى أخواتها) نُصَباً، وسيأتي الحديث عنه بعد، وكذلك الحال بالنسبة لاسم «لا» التي لنفي الجنس، فهي تعمل بالمبتدأ النُّكْرَةُ، فتتفیه نفياً يستغرق الجنس كله^(٨٤) ولذلك فلا عجب أن نجد من يسميه المنفي، كما رأينا في المرض أو المنكور والنكرة، لأنه نكرة مستغرفة، وقد رأينا هذا في العرض أيضاً. ومصطلح «اسم لا» يُسَائِرُ نظرية العامل، وهو محدد أكثر من مصطلح النُّكْرَةُ أو المنكور؛ لأن هناك نكرات كثيرة لا تمت بصلة إلى «اسم لا» أبداً، وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح المنفي، فكم من كلام منفي لا صلة له باسم «لا»!!

(٧٦) المقضب ٣٥٨/١.

(٧٧) المقضب ٣٦١/١.

(٧٨) الجمل ص ٢٣٨.

(٧٩) الجمل ص ٢٣٨.

(٨٠) اللع ص ٤٦، وانظر الخصائص ٥٦/٣.

(٨١) الخصائص ١٦٨/٢.

(٨٢) المفصل ص ٧٤.

(٨٣) المفصل ص ٧٤.

(٨٤) معجم النحو ص ١١٢ العاشية.

تشهر المصادر النحوية إلى أن «اسم إن» هو معمولها الذي هو المبتدأ قبل دخولها، وهو نصب أو في موضع نصب أبدأ^(٨٥).

وقد استخدم البصريون عدة مصطلحات للتعبير عنه وهي:

(أ) ما هو بمنزلة الابتداء؛ واستعمله سيبويه، قال^(٨٦) (ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدالله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده، كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده).

(ب) اسم إن؛ ويبدو أن المبرد كان أول من استعمله، قال في حديثه عن «إن»^(٨٧): (وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله) وقال^(٨٨): (فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة ونكرة، فالذي يختار أن يكون منهما اسمها المعرفة، لأنها دخلت على الابتداء والخبر، وقصبتها قصة «كان» في ذلك).

كما استعمله الزجاجي^(٨٩)، والرؤماني^(٩٠)، وقال ابن جني^(٩١): (المشبه بالمفعول، وهو خمسة أضرب: حال، وتمييز، واستثناء، وأسماء «إن» وأخواتها، وأخبار «كان» وأخواتها.) وقال الزمخشري^(٩٢): (الخبر والاسم في بابي كان وإن؛ لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي، شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول).

(ج) الذي يكون العامل فيه حرفاً جامداً غير متصرف؛ واستعمله ابن السراج قال: (الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف، وهي إن، ولكن، ولئ، ولعل، وكان).

(٨٥) معجم النحو ص ٦٨.

(٨٦) الكتاب ٢٣/١.

(٨٧) المختضب ١٠٩/٤.

(٨٨) المختضب ١٠٩/٤.

(٨٩) الجمل ص ٥٢.

(٩٠) كتاب معاني الحروف ص ١٠٩.

(٩١) اللع في العربية ص ٦٢.

(٩٢) الفصل ص ٧٢.

السبب في شهرة مصطلح «اسم إن وأخواتها»

راينا أنّ مصطلح «ما هو بمنزلة الابتداء» وإن كان صحيحاً من حيث المعنى إلا أنّه لا يمكن أن يشتهر مصطلحاً في باب «إن وأخواتها» على الرغم من أن معناه ينطبق عليها، فاسم «إن» هي الحقيقة هو الابتداء، ولكن اسم كان بمنزلة الابتداء كذلك، وقد أدرك سيبويه ذلك فقال^(٩٣): (ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدالله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً...) أي اسم كان، واسم إنّ فهو مصطلح مزدوج الدلالة، ولذا فقد أعرض النحويون عن استعماله فلم يستعمل إلا عند سيبويه.

وأما المصطلح الذي استعمله ابن السّراج فهو على دقته وتحديد لاسم إن وأخواتها، إلا أنّ لفظه جملة يخلو من المزايا التي تجعله عرضة للتداول، فهو ليس سهلاً؛ لأنّه طويل العبارة، «ما يكون المامل فيه حرفاً جامداً غير متصرف» ثمّ إنّ يحتاج إلى توضيح؛ وذلك بأنّ نذكر الحرف الجامد غير المتصرف الذي أراده ابن السّراج، ولذا فلم أره مستعملاً عند غير صاحبه.

وأما مصطلح اسم إنّ وأخواتها، فهو مصطلح ناشئ من العلاقة بين المامل والمعمول أيضاً، وذلك أنّ «إنّ وأخواتها» تدخل على المبتدأ والخبر، فتعمل فيهما، ناصبة الأولى، فهو معمولها الذي أطلق عليه مصطلح «اسم إنّ وأخواتها» رافعة الخبر، وهو الذي أطلق عليه خبر «إنّ وأخواتها».

هـ. خبر كان وأخواتها

خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخول «كان» أو إحدى أخواتها على الجملة الخبرية الاسمية^(٩٤).

يمكن أن نقول إنّ المتبوع لمصطلح خبر كان يجد أنّ النحويين عبروا عنه بعدة مصطلحات وهي:

(٩٣) الكتاب ٣٣/١.

(٩٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١٨٤/٢، وانظر الترميزات ص ١٠١.

وقد استعمله سيبويه، قال^(٩٥): (هذا باب الفعل الذي يتمدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.) وقد تناول المُبرِّدُ هذا النصَّ وأدخل عليه بعض التحوير والتبديل، إذ سماه مفعولا. قال^(٩٦): (الفعل الذي يتمدّى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.)

(ب) خبر كان وأخواتها؛

وربما استطعنا تحديد بداية استعماله مع بداية القرن الرابع الهجري، وأغلب الظن أن ابن السَّراج كان له فضل استعماله للمرة الأولى، قال^(٩٧): (هذا الضرب، العامل فيه، ما كان على لفظ الفعل، وتصرف تصرفه، وجرى مجراه، وليس به، فهو خبر كان وأخواتها). بيد أن هذا الاستعمال كان غير مستقر حتى عند ابن السَّراج نفسه، فقد وجدت أنه يسميه في موضع آخر: (ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى)^(٩٨) وقد استعمل مصطلح (خَبَر كان وأخواتها) عند أبي جَفَر النُّعَاس^(٩٩) وابن جَنِّي الذي حمله على المُشَبَّه بالمفعول^(١٠٠) ثم استعمله الزَّمَخْشَرِي^(١٠١).

شهرة مصطلح «خَبَر كان»

أرى أن العلة التي تكمن وراء عدم شهرة مصطلح اسم المفعول هي أن دَلَالَتَهُ الصرفية كانت قد تمكنت عند النحويين حتى عند سيبويه نفسه، فقد استعمله مرات كثيرة للدلالة

(٩٥) الكتاب ٤٥/١.

(٩٦) المقنَّب ٩٧/٣.

(٩٧) الأصول في النحو ٢٧٦/١.

(٩٨) الأصول في النحو ٢٧٦/١.

(٩٩) إعراب القرآن ٢٠/٢، ١٠٢/٢.

(١٠٠) اللع في العربية ص ٦٢.

(١٠١) المفصل ص ٧٢.

على الفعل مع من وقع عليه كقولك: ضَرَبَ: فهو مضروب وقتل فهو مقتول^(١٠٢) فكيف إذن سيشتهر هذا المصطلح؟

وأزعم أن استعماله في ذلك الزمان لم يكن استعمالاً غير مؤد إلى الغرض، بل إن عرض سبويه الدقيق لأقسام الكلام جعله يستعمله، فقد وَجَدَ أن «كان» فعل زمني لا أثر للحدث فيه، وعليه فهو لا فاعل له، كما أنه لا مفعول له ولكن المبتدأ والخبر بعد دخول كان أو إحدى أخواتها قد صارا شبيهين بالفاعل والمفعول، ولو في الحركة الإعرابية ولكنهما ليسا فاعلاً ولا مفعولاً وإنما يشبهانهما حسب، وعليه، فقد أطلق عليها مصطلح: اسم الفاعل، ومصطلح اسم المفعول.

وأما مصطلح «خبر كان»، فهو مصطلح لا يعتمد بالظاهرة عن حقيقة خبر كان الذي هو الخبر بعد دخول «كان» أو إحدى أخواتها^(١٠٣) وإن كانت حركته نصباً بعد أن كانت رفعاً، وربما كانت الحركة الإعرابية هي التي دعت النحويين إلى أن يعدوه خبراً لـ(كان) لأنها هي العامل، وهو معمولها أي خبرها، ولو سَمَّوه الخبر لجاز، وإنما تسميته بذلك كانت فرقاً بينه وبين سائر الاخبار الأخرى، مثل خبر إنَّ، والخبر العادي الذي هو المسند في الجملة الاسمية وغيرها.

(١٠٢) الكتاب ١/١٠٨، وانظر ٤/٢٤٨، ٤/٢٧٤، وانظر الجمل من ٤١، وشرح قطر الندى وبل الصدى من ٢٧٧ وغيرها.

(١٠٣) التعريفات من ١٠١.

الباب الثالث

الفصل الأول: التوابع

الفصل الثاني: المجزورات

الفصل الأول

التوابع

١٠١ التابع :

قال ابن منظور^(١): (تَبَعَ الشيء، تَبِعاً، وَتَبَاعاً فِي الْأَعْمَالِ، وَتَبِعْتَ الشَّيْءَ تَبِيعاً، سَرَتْ فِي إِثْرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَمَالَى: «إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ تَأْتِبُ»^(٢)...) وَتَابَعَ بَيْنَ الْأُمُورِ مُتَابِعَةً وَتَبَاعاً: وَاتَّرَ وَوَالَى، وَتَابَعْتُهُ عَلَى كَذَا مُتَابِعَةً وَتَبَاعاً، وَالتَّبَاعُ: الْوَلَاءُ، يُقَالُ: تَابَعَ فُلَانٌ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ، إِذَا وَالَى بَيْنَهُمَا، فَفَعَلَ هَذَا عَلَى إِثْرِ هَذَا بِلَامِهِلَةٍ بَيْنَهُمَا، فَالتَّابِعُ فِي اللُّغَةِ إِذْنٌ هُوَ مِنْ يَسِيرَ عَلَى إِثْرٍ مِنْ سَبْقِهِ وَيُؤَالِيهِ.

وأما في الاصطلاح فهو: (كلُّ ثانٍ بإعرابٍ سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد خَبَرُ الْمُتَبَدِّلِ، والمفعول الثاني والمفعول الثالثُ من بابِ عَلِمْتُ وَعَلِمْتُ، فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَمَعَلُ مِنْ جِهَةٍ، وَهُوَ خَمْسَةٌ أَضْرَبُ، تَأْكِيدٌ، وَصِفَةٌ، وَبَدَلٌ، وَعَطْفٌ بَيَانٌ، وَعَطْفٌ بِخَرْفٍ)^(٣).

والتوابع (هي الأسماء التي لا يَمَسُّهَا إعرابٌ إلّا على سبيل التبع لغيرها)^(٤).

استعمال مصطلح التابع عند النحويين:

مصطلح «التابع» من المصطلحات القديمة لفظاً ومعنى، إذ استخدمته سيبويه في كتابه عدة مرات، قال^(٥): (اعلم أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمُظْهَرِ، وَلَيْسَ فِي مَنْزِلَتِهِ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَهُ، لِأَنَّ الْوَصْفَ «تَابِعٌ» لِلْأَسْمِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَبَا زَيْدٍ) وقد صار مصطلح «التابع» عنواناً لبابه في بداية القرن الرابع الهجري، قال ابن السراج^(٦): (فأما

(١) لسان العرب (تبع).

(٢) الصافات/ ١٠.

(٣) الترميزات ص ٥١، وانظر ص ٥٧، وانظر توضيح المقاصد والمسالك للرمادي ١٣٠/٣.

(٤) المفصل ص ١١٠-١١١.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر ٢٦٦/٢، ١٨٩/٢.

(٦) الأصول في النحو ١٧٤/١، وانظر ٢٣٤/٢.

«التوابع» فنحو: التَّنْعُ والتَّكْيِيدُ والبَدَلُ والعَطْفُ. وقال^(٧): هذه «توابع الأسماء» في إعرابها: «التوابع» خمسة: التوكيد والتَّنْعُ، وعطف البَيَانِ والبَدَلُ والعطف بالحُرُوف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط والخامس، وهو العطف، لا يَتَّبِعُ الا بتوسطِ حرفٍ، فجميع هذه تُجْرَى على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض). فقد رأينا أن ابن السَّراج ذكر عطف البيان في النص الثاني، على حين لم يدرجه بين التوابع في الأول.

وأما الزُّجَاجِي وابن جَنِي، فقد عبَّرا عنه بمصطلح: (ما يَتَّبِعُ الاسمَ في إعرابه)^(٨) يَبْدَأُ أن الزُّجَاجِي قد عاد واستعمل مصطلح (التابع) بهذا اللفظ. قال^(٩): (وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات، يَنْصَبُ عملُ العاملِ على القَبيلين انصبايةً واحدةً).

السبب في شهرة مصطلح التابع

يبدو أن السبب في ذلك راجع إلى انسجام معنى التابع من حيث اللغة مع معناه من حيث الاصطلاح، فقد أوردت المصادر اللغوية أن معنى التابع هو ما يسير في الإثر، كما ورد في نص ابن منظور^(١٠)، ومن معناه اللغوي جاء لفظه، فهو ما يَتَّبِعُ السابق له «المتبوع» في الحركة والإعراب، قال الشَّريفُ الجُرْجَانِي^(١١): (هو كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة). وعرضه في اللغة الزيادة في ترسيخ المعنى^(١٢).

لقد نظر النحويون إلى بعض الأنماط فراءوا أنها لا تخضع لمعامل مباشر، وإنما هي خاضعة لحركة ما قبلها، تَتَّبِعُهُ كيفما كان إعرابه، فإن كان إعراباً ما قَبْلُهَا نَصْباً كان إعرابها نَصْباً، وإن كان ما قبلها رَفْعاً فهي رَفْعٌ وهكذا. والتابع هو ما يتبع سابقه إعراباً لا معنى، إلا التنع التي يجب أن يطابق المنموت في جميع أحواله، قال ابن جني^(١٣): (والمعرفة تُوصَفُ

(٧) الأصول في النحو ١٧/٢.

(٨) الجمل ص ١٢، وانظر اللع ص ٨١.

(٩) الفصل ص ١٨، وانظر ص ١١٠.

(١٠) لسان العرب، (تبع) وانظر الصفحة السابقة.

(١١) الترميزات ص ٥١.

(١٢) البرهان في علوم القرآن ١٤٤/٢.

(١٣) اللع ص ٨٢.

بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، ولا توصف معرفة بِنَكْرَةٍ، ولا نَكْرَةٌ بمعرفة. (وَأَمَّا بَاقِي أَقْسَامِ التَّوَابِعِ فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهَا مَا يَشْتَرُطُ فِي النَّمْتِ. وَيَلَاظُ الْقَارِيءُ لَكُنْبِ اللُّغَةِ أَنَّ مَعْنَى الْإِتْبَاعِ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْإِعْرَابِ حَسْبَ، وَأَمَّا يَجِدُ لَهُ ذَلَالَةٌ لُغَوِيَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ مَنْ سَنَّ الْقَرَبَ أَنْ تَتَّبِعَ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةَ عَلَى وَزْنِهَا وَرَوِيَّهَا إِتْبَاعاً وَتَوْكِيداً اتِّسَاعاً كَقَوْلِهِمْ: جَانِعٌ نَائِعٌ وَسَاغِبٌ لَّاغِبٌ، وَعَطَشَانُ نَطَشَانُ، وَخَرَابٌ يِيَابُ، وَقَالَ الشَّعَالِيُّ: وَهَذَا شَارَكَتِ الْعَرَبُ الْمُجْمَعُ فِي هَذَا الْبَابِ^(١٤)، وَهَذَا شَاعَ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ التَّابِعِ مِنْذُ وَقْتِ مُبَكَّرٍ بَيْنَ سَائِرِ النُّحَوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ لِأَنَّهُ يَتْلَامُ مَعَ نَظَرِهِمْ إِلَى الْعَامِلِ وَالْعَمَلِ.

٢. أقسام التوابع.

(١) الْعَطْفُ:

معنى العطف

قال ابن منظور^(١٥): (عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفًا، أَنْصَرَفَ وَرَحَلَ، وَرَجُلٌ عَطُوفٌ وَعَطَافٌ، يَحْمِي الْمُنْهَزِمِينَ، وَعَطَفَ عَلَيْهِ، يَعْطِفُ عَطْفًا: رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا يَكْرَهُ، أَوَّلُهُ بِمَا يَرِيدُ ...) وجاء في التَّعْرِيفَاتِ لِلشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ^(١٦): (الْعَطْفُ فِي اللُّغَةِ الرَّدُّ، مِنْ قَوْلِهِمْ عَطَفْتَ عَنَّا فَرَسِي، أَيِ صَرَفْتَهُ وَرَدَدْتَهُ). هَذَا فِي اللُّغَةِ، وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ، فَقَدْ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ الْكَلْبُوكِيُّ^(١٧): (هُوَ تَابِعٌ يَتَوَسَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ وَالْأَخْصَرِ وَالْأَوَّلَى: تَابِعٌ، صُدِّرَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ)، وَقَالَ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ^(١٨): (الْعَطْفُ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَقْصُودٍ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ يَتَوَسَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ. مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، فَمَعْرُتُ تَابِعٍ مَقْصُودٍ بِالنِّسْبَةِ الْقِيَامُ إِلَيْهِ مَعَ زَيْدٍ).

المصطلحات التي استعملها البصريون للتعبير عن العطف:

(١) العطف:

وهو أشهر المصطلحات في بابهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهَذَا اسْتِخْدَامٌ فِي كِتَابِ سَبْتُونِيَّةٍ بِكَثْرَةٍ

(١٤) فقه اللغة وأسرار العربية ص ٢٤٨.

(١٥) لسان العرب (عطف) ٢٤٩/٩.

(١٦) التعريفات ص ١٥٦.

(١٧) الكليات ١٩٥/٣.

(١٨) التعريفات ص ١٥٦.

بالغة جداً. قال في موضع^(٢٠) (هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمَر في النِّية. ويكون معطوفاً على المفعول. وما يكون صفة المرفوع المضمَر في النِّية ويكون على المفعول). واستعمل أيضاً بلفظ المعطف عند الأخفش، قال في تفسير (آلم)^(٢١): (فإن هذه الحروف أُسِكَنت لأنَّ الكلام ليس بمدْرَج، وإنما يكون مدرجاً لو عطف بحروف المعطف، فيقولون: ألف، باء، تاء...) واستعمله المُبَرِّد أيضاً^(٢٢). وابن السُّرَّاج، قال الأخير ذاكراً وظليفة حروف المعطف^(٢٣): (الخامس من التَّوابع وهو المعطف بحرف، حروف المعطف عشرة أحرف، يُتْبَعْنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها) وهذا التحديد لمصطلح المعطف بلفظ المعطف بحرف لم يكن دائماً عنده، إذ استعمله كثيراً دون هذا التحديد^(٢٤).

واستعمله أيضاً كل من الرُّجَّاجي^(٢٥) والنَّحَّاس^(٢٦) والفارسي^(٢٧) وقال ابن جني^(٢٨): (فإن كان المضمَر مجروراً لم تَعْطِفْ عليه إلا بإعادة الجار، تقول مررت بك وبزيد... ولو قلت: مررت بك وزيد، كان لَحْناً، على أنهم قد أنشدوه^(٢٩)):

فَالْيَوْمَ قَرِئْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا هَذَا هَبْ فَمَا بَلَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقال^(٣٠): (أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان^(٣١) عن أبي زيد من حذف حرف المعطف في نحو قولهم: أكلت لحماً، سمكاً، تمرأ، وأنشد أبو الحسن^(٣٢):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ، كَيْفَ امْتَسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي قُلُوبِ الْكَرِيمِ

(٢٠) الكتاب ٣٧٧/١، وانظر ١٨٢/٢، ١٩٠/٢، ١٩١/٢.

(٢١) معاني القرآن للأخفش ص ١٩.

(٢٢) المفتض ٣٩/٢.

(٢٣) الأصول في النحو ٥٥/٢.

(٢٤) الأصول في النحو ٥٥/٢، ٦٠/٢، ١٥٩/٢، ٣١٩/٢... الخ.

(٢٥) الجمل ص ١٩، ١٧، ٢٠... الخ.

(٢٦) إعراب القرآن ٢١٥/١.

(٢٧) المحجة في حلل القراءات السبع ٢٢٢/١، ٢٢٣/١.

(٢٨) اللع ص ٩٧، وانظر ص ٩١، ٩٥، ٩٦.

(٢٩) من الأبيات المجهولة القائل في كتاب سيبويه، انظر الانصاف ٤٦٤/٢.

(٣٠) الخصائص ٢٨٠/٢، وفي استعمال مصطلح المعطف انظر الخصائص ٢٨٥/١ - ٢٩١/١، ١٩٦/٢، ٣٩٦/٢.

(٣١) أبو عثمان هو الجاحظ.

(٣٢) أبو الحسن هو محمد بن مسعدة المعروف بابي الحسن الأخفش الأوسط ت ٢١٥ هـ.

يريد كيف أصبحت وكيف أمسيت، وأنشد ابن الأعرابي:

وكيف لا أبكي على علاّتي صَبَا لِحِي، غَبَا لِقِي، قَيْلَاتِي

وأما استعمال الزَّمْعَشْرِي له، فقد كان يُشبه استعمال ابن السَّراج، فهو يسمّيه أحيانا العَطْف بالحروف^(٢٣) على حين يسمّيه «المُطَف» أحيانا أخرى^(٢٤).

(ب) الإِشْرَاك:

ومعناه في اللغة تعميم الحكم بين شريكين، قال ابن مَنْظُور^(٢٥): (وفي حديث أمّ مَعْبُد:

تَشَارَكُنْ هَزْلِي مُخْهِنٌ قَلِيلُ

أي عمهن الهزال، فاشتركن فيه). وأما معناه اصطلاحاً فهو العطف لأنه يُشْرِك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الإعرابي.

ومن حيث الاستعمال، يبدو أنه من المصطلحات القديمة جداً، إذ استعمله سيبويه قال^(٢٦): (هذا باب اشتراك الضل في (أَنْ) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أَنْ)، فالحروف التي تشرك: الواو، والفاء، وثم، وأو. وذلك قولك: أريد أَنْ تَأْتِيَنِي ثم تحدثني، وأريد أَنْ تَفْعَلَ ذلك وتحسن، وأريد أَنْ تَأْتِيَنَا فتَبَايَعْنَا، وأريد أَنْ تَتَطَّقَ بجميل أو تسكت). فهذه الحروف اشتركت بين المعطوف عليه في الحركة، وقال^(٢٧): (هذا باب ما اشترَكَ بين الاسمين في الحرف الجازَ فجزياً عليه... وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبل، فالواو اشتركت بينهما بالباء) أي اشتركا بالعامل الذي هو في هذه الجملة حرف الجرّ، الباء. وبعد سيبويه استعمله المُبَرِّد، قال في حديثه عن (أو)^(٢٨): (وحقها أَنْ تكونَ في الشك واليقين لأحد الشيئين، ثم يتسع بها الباب فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإِشْرَاك على أنها تخصّصٌ مالا تخصّصه الواو). ثم قلة من العلماء كابن السَّراج^(٢٩) وأبي جُفَيمر النُّعَاس^(٣٠) والفارسي^(٣١) ثم انقضى بعده، فلم يستعمل عند من تلاه من العلماء المسابرين للبصريين.

(٢٣) المفصل ص ١٢٣.

(٢٤) المفصل ص ٢٠٣.

(٢٥) لسان العرب: (شرك) ٤٤٩/١٠.

(٢٦) سيبويه، الكتاب ٣ / ٥٢.

(٢٧) الكتاب ٤٢٧/١ وانظر المصطلح في الكتاب ٢٣٧/٢، ٢٨٢/٢، ٢٨/٢، ٣٠/٢، ٢٥٢/٢ ومواضع أخرى كثيرة.

(٢٨) المختضب ٣٠١/٢، وانظر ٣٦٤/٤، ٣٩٨/٤.

(٢٩) الأصول في النحو ٤١/٢، ١٥٩/٢.

(٣٠) إعراب القرآن ١/١٢٦.

(٣١) الحجة في علل القراءات السبع ٣٩/٢.

ورد في لسان المرب لابن مَنظور قوله^(١٢): (النَّسْقُ من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد عام في الأشياء، والنحويون يسمُّون حروفَ المعطف حروفَ النَّسْقِ، لأن الشيء إذا عطف عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً، ورُوي عن عُمَرَ رضى الله عنه، أنه قال: ناسقوا بين الحج والممرة... معنى ناسقوا: تابموا وواتروا، يقال: ناسق بين الأمرين أي تابع بينهما) فمعناه إذن هو المتابعة ووضع أمرين على طريقة نظام واحد في الإعراب والحركة الإعرابية والحكم، وهذا هو المعطف.

وأما مصطلح النَّسْق استعمالاً، فهو ينسب في المادة إلى الكوفيَّين^(١٣) ولا مبرر لهذه النسبة إلا شهرته الواسعة عندهم، غيَّرَ أن البصريين استعملوا هذا المصطلح منذ نهاية القرن الثالث الهجري، ونجد بداية استعمال هذا المصطلح عند المَبْرَدِ^(١٤) إلا أن استعماله لم يكن ليحقق له شهرته التي نالها عند الكوفيَّين، ولكن شهرته عند البصريَّين جاءت في أوائل القرن الرابع الهجري عند المالم ابن السراج، قال^(١٥): (وأعلم أن حروف المعطف لا يدخل بعضها على بعض، فإنَّ وجد ذلك في كلام، فقد أخرج أحدهما من حروف النَّسْقِ، وذلك: قولهم لم يقم زيد ولا عمرو، الواو نَسَقٌ ولا تأكيد للنفي، وكذلك قولك: واللَّه لا فعلت ثم واللَّه لا فعلت «ثم» نَسَقٌ، والواو قَسَمٌ). ثم استعمل عند أبي جعفر النُّحَّاس كثيراً^(١٦). وتعد - بداية القرن الرابع - وبالتحديد حتى سنة ٣٢٨هـ - وهي سنة وفاة أبي جعفر النُّحَّاس - المرحلة التي اشتهر بها مصطلح النسق عند البصريَّين، فبعد هذه السنة لم يستعمل إلا قليلاً كما هو الحال عند ابن جني^(١٧) على وفق ما يتوافر لدينا من مصادر.

شهرة مصطلح المعطف

استعمل البصريُّون ثلاثة مصطلحات للتعبير عن المعطف وهي: (المعطف، والإشراك،

(١٢) لسان العرب (نسق) ٣٥٢/١٠.

(١٣) الكلمات ٢٠٤/٣، وانظر إعراب القرآن ١/١٢٦.

(١٤) المقنضب ٣٩/٢.

(١٥) الأصول في النحو ٦٠/٢، وانظر ١٩٧/٢، ٣٧٥/٢.

(١٦) إعراب القرآن ١/٢٦، ٣١٧/١...

(١٧) اللامع ص ٨١، ٩١، وانظر الخصائص ٣/٣٨٥.

والنُسْق، وقد رأينا أن استعمال مصطلح العطف كان استعمالاً قديماً، وربما كان قبل سيبويه لأن استعماله له كان سوياً مُسْتَقَرّاً في كتابه، ولا يكون كذلك إلا إذا تماهت عليه بعض العلماء، وربما كان من مصطلحات النشأة الأولى، أعني أيام أبي الأسود أو من تلاه حتى زمان الخليل. وقد استمر هذا الاستعمال منذ أيام سيبويه وحتى أيامنا هذه، ولم يتخلف عن استعماله عالم بصري واحد مما يدل على تقبلهم الفائق له وموافقتهم على لفظه ومعناه.

وقد نظر مَنْ وضع هذا المصطلح إلى معنى العطف من حيث اللغة فهو الرّد^(١٨)، فعندما درس الأنماط اللغوية التي قرر أنها عطف، وجد أن ما بعد حروف مخصوصة هي حروف العطف يُرَدُّ إلى ما قبلها حركة وإعراباً فَسَمَّوْهَا حروف العطف أي أن مصطلح العطف ناشيء من أثر العامل في التركيب اللغوي، إذا علمنا أن نظرية العامل وجدت عند العرب منذ أبكر العصور.

وأما مصطلح النُسْق، فيبدو أنه مصطلح طاريء على مصطلحات البصريين، إذ لو كان من مصطلحاتهم لا طرّد استعماله عندهم، ولكن استعماله بدأ في أواخر القرن الثالث الهجري، عند المُبَرِّد، وأما استعماله مصطلحاً شهيراً، فقد كان لمدة وجيزة لم تدم أكثر من أربعين عاماً، وأما كونه ليس من مصطلحات البصريين فقد ذكر الكفوي^(١٩) وأبو جعفر النحاس^(٢٠) أنه كذلك، أي أنه مشتهر عند غيرهم.

ومعنى النسق قريب من معنى العطف، إذ إن معناه النظم، فحروف العطف تعطف ما بعدها على ما قبلها أو تنسق وتُنْظَمُ ما بعدها مع ما قبلها قال ابن منظور^(٥١): (النحويون يُسَمُّونَ حروفَ العطف: حروفَ النُسْقِ لأنَّ الشَّيْءَ إذا عطفَ عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً). أي أن المطفوف ينظم مع المطفوف عليه في نسق واحد وطريقة واحدة من حيث الإعراب والمعنى^(٥٢).

وأما مصطلح الإشراف، فقد استعمل استعمالاً واسعاً عند كثير من النحويين، ولكن

(١٨) التمرجات ص ١٥٦، وانظر لسان العرب «عطف».

(١٩) الكليات ٢٠٤/٣.

(٥٠) إعراب القرآن ١٣٦/١.

(٥١) لسان العرب (نسق) ٣٥٢/١٠-٣٥٣.

(٥٢) النحو المصنف ص ٦٠٧.

هذا الاستعمال لم يصل إلى درجة المنافسة مع مصطلحات العطف، إلا أن مرحلة استعماله دامت أكثر من ثلاثمائة سنة امتدت إلى عام ٣٧٧هـ، وهذا هو العام الذي توفي فيه أبو عليّ الفارسيّ الذي كان آخر من استعمله، إذ لم أره مستعملاً عند تلميذه ابن جنّي. ومن حيث معناه فهو يختلف عن الأوّلين في أنّه يتعارض مع معاني حروف العطف، إلا أنه ينسجم مع الواو معنى وحكماً إعرابياً، بيد أن هناك بعض الحروف التي لا تشترك بينها حروف العطف في المعنى، بل تناقضها، ومن هذه الحروف «بل»، قال المبرّد^(٥٢): (ومنها «بل» ومعناها الإضرابُ عن الأوّل والإثباتُ للثاني) ومنا أيضاً «لا» التي تعني إخراج الثاني مما دخل فيه الأوّل^(٥٣)، إلا أن الإشراك يقع على العمل والعامل حسب^(٥٤).

فعلى هذا لا يكون معنى الإشراك جامعاً لمعاني العطف، وإنما كان السبب في إعراض النحويين بعد القرن الرابع عنه هو غلبة مصطلح العطف عند البصريين على غيره من المصطلحات.

ولتمييز مصطلح العطف فإنني أود أن أشير إلى أنّه يمكن الجمع بين مصطلحي العطف والنسق وجعلهما مصطلحاً واحداً هو «عطف النسق»، وذلك تمييزاً له عن عطف البيان، وبذلك نكون قد جمعنا بين مصطلحي الكوفيّين والبصريّين بمصطلح واضح ومحدد ودقيق، وقد استعمل عند بعض النحويين المحدثين^(٥٥).

(ب) البدلُ:

البدلُ هي اللفّة هو غير الشيء، قال الجوهريّ^(٥٦): (وبدل الشيء غيره، يقال بدل وبذل لفتان، مثل شبّه وشبّه، ومثل ومثل، ونكل ونكل، قال أبو عبيد: ولم يستمع في «فعل» وفعل غير هذه الأربعة، وتبديل الشيء تغييره وأن لم يأت ببديل). وأما في الاصطلاح فهو تابع، بلا واسطة عاطف، مقصود وحده بالحكم، والمتبوع دُكرَ توطئة له، ليكون كالتفسير بعد

(٥٢) المفتض ١٢/١.

(٥٣) الكتاب ٤٣٩/١، وانظر المفتض ١١/١، والممع في المربية ص ٩٢.

(٥٤) الكتاب ٤٣٩/١.

(٥٥) معجم النحو ص ٢١٢.

(٥٦) الصحاح ١٦٢٢/٤، النكل معناه النكوص انظر «القاموس المحيط» (نكل).

الإبهام^(٥٨) وقال الشريف الجرجاني^(٥٩) (البذل هو: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، قوله مقصود بما نسب إلى المتبوع: يخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان، لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع وقوله (دونه) يخرج عنه المطف بالحروف، لأنه، وإن كان تابعاً مقصوداً بما نسب إليه المتبوع، لكن المقصود كذلك مقصود بالنسبة). وهو عند محمد التهانوي: (تابع مقصود دون متبوعه)^(٦٠) ويتم بلا واسطة^(٦١) أي أن البذل: هو المقصود بالحديث عند المتكلم، وأما المبدل منه، فهو تمهيد له وتوطئة للحديث عنه، وليس الاهتمام منصّباً عليه، ومعنى قولهم: مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، أنه هو المقصود بالحديث وليس المبدل منه، لذا يمكن حذف المبدل منه دون الإخلال بتركيب الكلام فيبقى سليماً يحسن السكوت عليه وتخصّل الفائدة منه.

وأقسام البذل عند النحويين هي: بذل الكل، وهو عند المتأخرين البذل المطابق، وبذل البُعض، وبذل الاشتغال، وبذل الفلظ والنسبان.

استعمال مصطلح البذل عند النحويين البصريين:

وهو من المصطلحات القديمة في النحو العربي، واستخدمه سيبويه سويّاً مستقراً، قال في موضع^(٦٢): (هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة، وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله، كأنه مثل له، بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فابدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثل ذلك قوله عز وجل: «وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ.»^(٦٣) ثم استعمله أبو الحسن الأخفش، قال في معنى الآية الكريمة: (صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)^(٦٤) وإعرابها^(٦٥) (نُصِبَ عَلَى الْبَدَلِ، وَ

(٥٨) معجم النحو ص ٨٤، وانظر المصباح المنير ١/ ٤٤-٤٥.

(٥٩) التمرينات ص ٤٤.

(٦٠) كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٠٥.

(٦١) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٦.

(٦٢) الكتاب ١٤-١٥، وانظر ١/ ٤٢١، ٢/ ٤٢٩، ٣/ ١٦، ٢/ ١١٧، ٢/ ١٨١، ٢/ ٢٤١.

(٦٣) الشورى ٥٢، ٥٣.

(٦٤) الفاتحة ٧.

(٦٥) معاني القرآن للأخفش، ص ١٧، وانظر ص ١٨، ٢٩، ١٣٩، ١٤١...

«أنمت» مقطوع الالف، لأنك تقول: «ينعم» فالياء مضمومة، فافهم). واستعمله المبرد، قال^(٦٦): (وإنما سُمِّيَ الْبَدَلُ بَدَلًا لَدُخُولِهِ لَمَّا عَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الشَّرَكَةِ). وقال^(٦٧): (والمعنى الصحيح أَنَّ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ مِنْهُ، موجودان معاً، لم يوضعا على أَنْ يسقط أحدهما إلا في بَدَلِ الْفَلَطِ، فَإِنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ بَعْنَزَلَةً مَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ).

وأما ابن السراج، فقد حَمَلَ الْبَدَلَ عَلَى الْعَطْفِ، فَسَمَّاهُ «عطف البدل»^(٦٨) لكنه استعمل مصطلح «البدل» دون إضافات أكثر من استعماله لمصطلحه الجديد^(٦٩). واستعمله الرُّجَاجِي بلفظ البدل، قال^(٧٠): (البدل في كلام العرب على أربعة أضرب، يبدل الشيء من الشيء، وهما لَفَيْنِ واحدة... الخ) وشارك الرُّجَاجِي استعماله، أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ^(٧١) وأبو علي الفارسي، قال^(٧٢): (قال أبو بكر^(٧٣) في الْحِجَّةِ فِي الْجَبَرِ: إِنَّهُمْ قَالُوا يَنْخَفِضُ عَلَى ضَرَّتَيْنِ: عَلَى الْبَدَلِ مِنَ «الذين». ويستقيم أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ). وقال ابن جَنِّي^(٧٤): (اعلم أَنَّ الْبَدَلَ يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص). وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧٥): (البدل: وهو على أربعة أضرب، بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ... الخ).

اقسام البدل ومصطلحاتها:

(١) البدل المطابق - بدل الكل:

هو بدل الشيء مما يطابق معناه أي مما يساويه في المعنى، ويكون الاسم الثاني، الذي هو البدل، الأوَّل الذي هو المبدل منه^(٧٦)، وقد اصطلح له المتأخرون مصطلح الْبَدَلِ الْمُطَابِقِ.

(٦٦) المقتضب ٢٩٩/٤.

(٦٧) المقتضب ٤٠٠/٤، وانظر ١/ ٢٤١ / ١ / ٢٧ / ١ / ٢٨ / ٢ / ٣٢ / ٢ / ١١١ / ٢ / ٢١١ / ٤ / ٢٩٧.

(٦٨) الأصول في النحو ٤٦/٢.

(٦٩) الأصول في النحو ١/ ٣٤٤ / ٢ / ٤٧ / ٢ / ٤٨ / ٢.

(٧٠) الجمل ص ٢٢.

(٧١) إعراب القرآن ١/ ٢١١ / ١ / ٢٥٨.

(٧٢) الحجة في علل القراءات المصحح ١/ ١٠٦.

(٧٣) يعني أبا بكر بن السراج.

(٧٤) اللع في العربية ص ٨٧ وانظر المصطلح أيضاً في كتابه الخصائص ٢/ ٤٢٩، ٢/ ٤٥٠، ٣/ ٢٢٦.

(٧٥) الفصل ص ١٢١.

(٧٦) النحو الوافي ٢/ ٦٦٥-٦٦٦، ومجمع النحو ص ٨٤، والنحو المصنف ٦٢٦-٦٢٧.

استعمال النحويين له:

لم يستخدم سيبويه أو النحويون الذين جاؤوا بعد سيبويه وحتى عصر الزمخشري هذا المصطلح، فهو من مصطلحات القرن السابع الهجري، وسيأتي ذكره، إلا أن النحويين عتبروا عنه بمصطلح آخر هو «بدل الكل» ومصطلحات أخرى:

(أ) المصطلحات الوصفية التي استعملت عند بعض النحويين:

وصفتها العامة الفالبة عليها أنها شُروح وصفية للظاهرة اللغوية، قال سيبويه^(٧٧): (المعرفة التي تكون بَدَلًا من المَعْرِفَةِ، كقولك: مررت بعبدة زيد). وقال^(٧٨): (هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة، أما بدل المعرفة من النكرة، فقولك: مررت برجل عبدة الله، كأنه مُثَّل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه).

وتابعه المُبرِّدُ في هذه المصطلحات الوصفية، فاستعمل مصطلح «بدل المعرفة من المعرفة»، ومثل له بقوله تعالى: (اهدنا الصراطَ المُسْتَقِيمَ صراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)^(٧٩) واستعمل مصطلحات أخرى كـ (بدل المعرفة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة)^(٨٠).

(ب) المصطلحات التي تعد توطئة لظهور مصطلح «بدل الكل».

وقد بدأت في زمان ابن السُّراج، وهي:

البديل الذي يكون فيه الثاني هو الأول واستعمله ابن السُّراج^(٨١).

ما ابتدئته من الأول وهو هو، واستعمله ابن السُّراج أيضاً^(٨٢).

بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، واستعمله الزُّجَاجِي^(٨٣).

(٧٧) الكتاب ١٦/٣.

(٧٨) الكتاب ١١/٣.

(٧٩) الفاتحة/ ٦، ٧.

(٨٠) المنقضب ٢٦/١.

(٨١) الأصول في النحو ١٦/١.

(٨٢) الأصول في النحو ١٦/١.

(٨٣) الجمل ص ٢٣.

البدل، هكذا دون إضافات أو تحديد، واستعمله أبو جعفر النحاس^(٨١)، بيد أنه حدد الأصناف الأخرى، وسنرى ذلك.

(ج) بَدَلُ الْكَلِّ:

نسبه ابن هشام إلى الرُّجَّاجِي^(٨٥)، لكنني ما وجدت هذا المصطلح في كتاب «الجمل» أو «الايضاح» بيد أنه استعمل لفظ الكَلِّ ضمن حديثه عن بدل البعض، إلا إن المؤكد أن مصطلح بدل الكَلِّ استعمل سويّاً عند ابن جنّي، قال^(٨٦): (اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف الإيضاح والتخصيص، وهو في الكلام على أربعة أضرب: بدل الكَلِّ، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الفلظ والنسيان) إلا أن الزمخشري زاده تحديداً بأن حدد مم هو بدل، فهو عنده بدل الكَلِّ من الكَلِّ^(٨٧). وأما مصطلح البدل المطابق، فهو من استعمال النحويين المتأخرين، إذ استعمل لأول مرة عند ابن مالك، صاحب الألفية قال^(٨٨):

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلاً

مطابقاً، أو بعضاً، أو ما يشتمل عليه يلفى، أو كمعطوف ببل

وقد اشتهر عند المتأخرين أيضاً مصطلح بدل الكَلِّ من الكَلِّ^(٨٩).

(ب) بدل البعض من الكَلِّ:

تعريفه:

هو بدل الجزء من كَلِّه، قَلٌّ، أو كَثَرٌ أو سَاوٍ^(٩٠)، أو كما يقول عُبَّاسُ حَسَنَ^(٩١): (أن يكون

(٨١) اعراب القرآن ١/١٢٤.

(٨٥) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٠٩.

(٨٦) اللع في العربية ص ٨٧.

(٨٧) المفصل ص ١٢١.

(٨٨) شرح ابن عقيل ٢/٢٤٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٠٨.

(٨٩) شرح ابن عقيل ٣/٢٤٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٠٨.

(٩٠) معجم النحو ص ٨٤.

(٩١) النحو الوافي ٢/٦٦٧.

البَدَلُ جزءاً حقيقياً من المُبْدَل منه، سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقي الأجزاء أم أصغر منها أم مساوياً، وإن يصحَّ الاستِفْتَاءُ عنه بالمُبْدَل منه فلا يَفْسُدُ المعنى بحذفه). .

استعماله

١. المصطلح الوصفي المستخدم عند سيبويه:

لم يستعمل سيبويه مصطلح «بدل البعض» ولا مصطلحاً مقارباً له لفظياً، ولكنه عَمَدَ إلى استعمال مصطلح طويل العبارة، قال^(٩٢): (هذا باب من الفعل يُسْتَعْمَلُ في الاسم، ثم يُبْدَلُ مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عَمِلَ في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناساً منهم).

٢. بدل البعض:

وقد بدأ استعماله في وَقْتٍ مُبَكَّرٍ إذا ما قيس باستعمال سابقه بدل الكل، ويمكن القول إنَّ المُبَرَّدَ كان أَوَّلَ من اسْتَعْمَلَهُ، قال^(٩٣): (وأما بدل البعض منه للتبيين، ومن ذلك قول الله عز وجل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٩٤) ثم استعمله ابنُ جني^(٩٥) وأما الزيادة في تحديد المصطلح، فقد بدأت في ذلك الزمان أيضاً، بدليل أن الزَّجَّاجي استعمله سوياً قال^(٩٦): (البديل في الكلام على أربعة أضرب: يبدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، ويبدل البعض من الكل). فزاد تحديده بأن قال «من الكل» ومما يدل على أنه سابق لزمان الزججاني أنه نسبته إلى السابقين، ونقد استعماله قال^(٩٧): (وإنما قلنا بالبعض والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه). واستعمل لفظ بدل البعض من الكل عند أبي جعفر الفعَّاس^(٩٨) والزَّمَخْشَرِي^(٩٩).

(٩٢) الكتاب ١/ ١٥٠-١٥١.

(٩٣) المقنَّب ١/ ٢٦.

(٩٤) آل عمران / ٩٧.

(٩٥) الخصائص ٢/ ٤٥٠، ٢٢٦/٣، وانظر اللع في المربة ص ٨٧.

(٩٦) الجمل ص ٢٣.

(٩٧) الجمل ص ٢٥-٢٤.

(٩٨) إعراب القرآن ١/ ٢١١.

(٩٩) الفصل ص ١٢١.

٣. ما أُبدِلَ من الأول وهو بعضه، واستعمله ابن السراج^(١٠٠).

٤. بَدَلُ الشيءِ من الشيءِ وهو بَعْضُهُ، واستعمله الزُّجَاجِي^(١٠١).

فالمصطلحات المستعملة إذن هي:

أ. مصطلح بدل البعض واستعمله المبرِّد وابن جني.

ب. مصطلح بدل البعض من الكل واستعمله الزُّجَاجِي وأبو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ
والزُّمَّخْشَرِي.

ج. ما أُبدِلَ من الأول وهو بَعْضُهُ، واستعمله ابن السراج.

د. بَدَلُ الشيءِ وهو بعضه، وهو مستعمل عند الزُّجَاجِي.

هـ. المصطلح الوصفي الذي استعمله سيبويه، وهو: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدَل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول»، وواضح أنَّ هذا الاصطلاح طويلُ العبارة، ولا يمكن أن يستعمل مطرداً لصعوبة فهمه ولتفسير تداوله، وإنَّما استعمله سيبويه لأنَّه لم يكن مندوحة من استعماله لعدم تواهر مصطلح آخر، فقام بشرح المصطلح شرحاً دقيقاً، ومثَّل له بأمثلة مفهومة، وربما كان هذا الاصطلاح يسيراً في زمانه، إلَّا أنَّه يُعَدُّ من المصطلحات الصَّعبة التي لم تستعمل في النحو العربي بعد سيبويه إطلاقاً.

وأما مصطلح بدل البعض، ومصطلح بدل البعض من الكل، فهما من السهولة واليسر لدرجة أنَّ النحويين أقبلوا على استعمالهما منذ وقت مبكر، إلَّا أنَّ احتجاج الزُّجَاجِي الذي تقدم ذكره سابقاً، كان احتجاجاً تركيبياً لا معنوياً لدخول «أل» على ألفاظ «بعض» و «كل»^(١٠٢) ولذا فقد قرأ منه إلى مصطلح آخر وهو بَدَلُ الشيءِ من الشيءِ وهو بعضه.

(ج) بدل الاشتغال،

بَدَلُ الاشتغال هو البديل الذي يكون بدلاً من الأول وليس إتياء ولا بعضه، وإنَّما هو شيء

(١٠٠) الأصول في النحو ٤٦/٢، وانظر ٤٧/٢.

(١٠١) الجمل من ٢٥.

(١٠٢) الجمل من ٢٥-٢٦. وانظر شرح قطر الندى وبل الصدي من ٣٠٩ وما بعدها.

اشتمل عليه، والمراد بالاشتغال أن يتضمن الأول الثاني، فيفهم من نحوى الكلام أن المراد غير المُبدل منه، وذلك أنك لما قلت: أعجبني زيد، فهم أن المُعْجَب ليس زيدا من حيث هو لَحَمٌ وذم، وإنما ذلك معنى منه). (١٠٢)

تعبير النحويين عنه

لم يستعمل سيبويه مصطلح بَدَل الاشتغال، وإنما شَمِلَتْهُ عبارته التي ساقها هي بَدَل البَقْض، قال (١٠٤): (هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول) واستشهد عليه بقول الشاعر أبي وجزة الفقمسي (١٠٥):

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَالِهَا وَغَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَالِهَا

وقال عَبْدُ السَّلَامِ هارون (١٠٦): (وشاهدُ نصب «بَرْد» على البَدَل من «تَقْتَد» لاشتغال الذَّكَرَ عليها). وأما أوَّلُ من أَلَمَحَ إلى لفظ (بدل الاشتغال) فهو المَبْرَدُ، قال (١٠٧): (وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه، لأنه يقصد قصد الثاني، نحو قولك: سلب زيد ثوبه، لأنه معنى سَلَبَ: أَخَذَ ثوبه، فها بدل منه لدخوله في المعنى).

وأما ابن السَّرَاجِ فقد اصطلح له مصطلحين:

الأول: ما يكون المعنى مشتقاً عليه (١٠٨).

الثاني: ما كان من سبب الأول، وهو مشتق عليه (١٠٩).

وأما الزَّجَّاجِي فمصطلحه قريب مما عند ابن السَّرَاجِ، فهو عنده (بدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتقاً عليه). (١١٠)

(١٠٢) شرح المفصل ٦٤/٢.

(١٠٤) الكتاب ١٥٠/١.

(١٠٥) من المجهولة الفائل. نسبة المحقق إلى أبي وجزة الفقمسي، انظر الكتاب ١٥١/١ الحاشية.

(١٠٦) الكتاب ١٥١/١ الحاشية.

(١٠٧) المقتضب ٢٧/١.

(١٠٨) الأصول في النحو ٤٦/٢.

(١٠٩) الأصول في النحو ٤٧/٢.

(١١٠) الجمل من ٢٢، وانظر ٢٥.

وأما مصطلح بدل الاشتمال بهذا اللفظ، فقد وقفت عليه أولاً عند أبي جعفر النحاس^(١١١) ثم استعمله ابن جني^(١١٢) والزَّمَخْشَرِي^(١١٣) مما يدل عليه استقراره.

وعلى هذا، فإننا نرى أنَّ التلميح إلى استعمال هذا المصطلح قد بدأ منذ وقت مبكر، وذلك عند المُبَرِّدِ، والسَّبَب في التسمية أنَّ النحويين عندما درسوا أنماط اللفظة التي أُجهدوا في جمعها وجدوا أنَّ مِنَ البَدَل ما يُبَدَّل من الشيء وليس هو إياه ولا هو بمضنه وليس من جنسه. وإنما هو معنى يشتمل عليه المبدل منه، ويتضمنه، فعليه، فقد سمي بدل الاشتمال. والاصطلاح الذي ذكره المُبَرِّدُ: الشيء الذي يبذل من الشيء إذا اشتمل عليه معناه، لفظ طويل العبارة، وأقاد المتأخرون عنه من عبارته فحاولوا تحسينها بأن جعلوها قصيرة، فهو عند ابن السراج: ما يكون المعنى مشتملاً عليه مرة، ومرة أخرى هو ما كان من سبب الأوَّل وهو مشتملٌ عليه أو بدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه، وهو المصطلح الذي استعمله الزَّجَّاجِي، إلا أنَّ جميع هذه المصطلحات انقرضت لفظاً وبقي معناها متمثلاً بالمصطلح الجديد «بدل الاشتمال» ويبدو أنَّ الذي دفع النحويين إلى استعماله هو المعنى فقط، فقد أدركوا أنَّ البَدَل في هذا النوع لا يكون هو المبدل منه ولكنه ليس غريباً عنه، فهو مشتمل عليه من حيث المعنى.

(د) بدل الغلط والنسيان:

قال عَبَّاسُ حَسَن^(١١٤): (هو التركيب الذي يذكر فيه المُبَدَل منه غلطاً أو نسياناً، ثم يتبين له فساد قصده فيعدل عنه، ويذكر البديل الذي هو الصواب لتصحيح الخطأ.) وقال ابن يَمِيش^(١١٥): (ومثل ذلك لا يكون في القرآن، ولا في شعر، أما القرآن، فهو منزّه عن الغلط، وكذلك الفصح، لأن الظاهر من حال الشاعر، معاودة ما نظم، فإذا وجد غلطاً أصلحه، وإنما يكون مثله في بدأة الكلام، وما يجيء على سبيل سَبْق اللسان إلى ما يريد فيلغيه حتى كأنه لم يذكره، وذلك: نحو مررت برجل حمار، كأنك أردت أن تقول: مررت

(١١١) إعراب القرآن ٢٥٨/١ إعراب الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(١١٢) اللع من ٨٧.

(١١٣) المفصل من ١٣١.

(١١٤) النحو الوافي ٦٧٠/٣-٦٧١.

(١١٥) شرح المفصل ٦٦/٣.

بحمار فسبَقَ لسائلِك إلى ذكر الرجل، فتداركت، وأبدلت منه ما تريده والأولى أن تأتي بـ «بل» للإضراب عن الأوَّل.

استعمال المصطلح

ربما كان مصطلح «بدل الفلظ والنسيان» من أقدم المصطلحات التي استعملها النحويون في باب البدل، ولكن البتَّ بأمر قدمه قبل سببونه أَمْرٌ صَنَعْتُ، وذلك لعدم تواهر مصادر ما قبل مرحلة سببونه، إلا أن سببونه استعمله سديداً سويّاً، قال^(١١٦): (وقد يجوز أن يكون غير زيد على الفلظ والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيت زيدا عمراً، لأنه إنما أراد عمراً فتسي، فتدارك).

وبعد سببونه استعمل عند كثير من البصريين، قال المبرِّد^(١١٧): (وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له: مررت برجل حمار، أراد أن يقول: مررت بحمار، فإما أن يكون قد غَلَطَ في قوله: مررت برجل، فتدارك، فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه، أو يكون كأنه نسي، فذكر، فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غَلَطاً أو نسياناً، فهكذا إعرابه) واستعمله أبو بكر بن السراج مرةً بلفظ بَدَلُ الْفَلْظِ^(١١٨). ولفظ بَدَلُ الْفَلْظِ والنسيان مرةً أخرى^(١١٩) واستعمل الزجاجي لفظ بدل الفلظ^(١٢٠) وأما أبو جعفر النحاس فلم يستعمله، فهو يعرب القرآن الذي لا يقع فيه بدل الفلظ والنسيان. ومن الذين استعملوا مصطلح (بدل الفلظ والنسيان) أيضاً ابنُ جني^(١٢١) والزَّمَخْشَرِي^(١٢٢) والذي دفع النحويين إلى استعماله ليس المعنى فقط، وإنما الناحية الصوتية، فعندما يتكلم الإنسان قد يفلط فيذكر ما لا يريد ذكره، ولكن سبق اللسان-كما يقول ابن عيمش^(١٢٣) دفع إليه من غير قصد من المتكلم ومن هنا جاءت التسمية.

(١١٦) الكتاب ٢/٢٤١، وانظر ١/٤٣٩.

(١١٧) المقتضب ١/٢٨، وانظر ١/٦٣، ٢/٢٩٧، ١/١٠٠.

(١١٨) الأصول في النحو ٢/٤٦.

(١١٩) الأصول في النحو ٢/٢٨.

(١٢٠) الجمل من ٢٢ - ٢٦.

(١٢١) اللع في العربية من ٨٧.

(١٢٢) الفصل من ١٢١.

(١٢٣) شرح الفصل ٣/٦٦.

(ج) النعت (الصفة):

قال الشريف الجرجاني في تعريف الصفة^(١٢٤): النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً، وبهذا القيد يخرج مثل: ضريت زيدا قائماً، وإن توهم أنه تابع يدل على معنى، لكن لا يدل عليه مطلقاً، بل حال صدور الفعل عنه. ويسميه النحويون: الصفة والنعت وهو مع المنعوت شيء واحد، بلا حرف عطف^(١٢٥).

المصطلحات التي استعملها البصريون للتعبير عن النعت

لقد استعمل النحويون البصريون ثلاثة مصطلحات للتعبير عن النعت وهي:

(أ) الصفة:

وهو مصطلح ضارب في القدم، فقد استعمله سيبويه في كتابه سويّاً سديداً مرات كثيرة جداً يصعب إحصاؤها^(١٢٦)، ثم استعمل عند كل النحويين على الإطلاق^(١٢٧).

(ب) النعت:

وهو مصطلح ضارب في القدم أيضاً، وقد استعمله سيبويه سويّاً أيضاً^(١٢٨) ثم استعمله البصريون الذين أتوا بعده^(١٢٩) وهو يساوي سابقه شهرة واستعمالاً.

(ج) الوصف:

وهو مصطلح قديم أيضاً، يجده القاري مستعملاً في كتاب سيبويه استعمالاً مرموقاً^(١٣٠)، إلا أنه لا يصل إلى شهرة مصطلح النعت أو مصطلح الصفة ثم استخدمه ابن

(١٢٤) التعريفات ص ٢٦٢.

(١٢٥) الكليات ١/٣٥٦.

(١٢٦) الكتاب ١١/٢، ١٢/٢، ٢٢/٢، ٢٤/٢، ٢٦/٢، ٢٨/٢، ٣٢/٢، إلخ.

(١٢٧) معاني القرآن ص ١٨، ١٧، وانظر المختضب ٥٢/٢، ٣١٢/٢، والأصول في النحو ٢/٦، ١٢/٢، ٢٢/٢، وانظر إعراب

القرآن ١/١٩، والخصائص ٢/٢٠١، ٢/٤٠١، والمفصل ص ١١٤، ١١٦.

(١٢٨) الكتاب ١/٤٢٣، ١/٤٢٤، ٢/٢٢٢، ٢/١٢٠، ٢/١٢٢.

(١٢٩) المختضب ٥٢/٢، ٣١٢/٢، وانظر الأصول في النحو ١/٤٦٨، ١/٤٦٩، ١/٤٧٠، ١/٢١، ٢/١٧٤، إلخ، وانظر الجمل

ص ١٣، ١٥ وإعراب القرآن ١/١٢٤، ١/١٤٧، ١/٢٢٤، وانظر المفصل ص ١١٦.

(١٣٠) الكتاب ١/١٨٨.

السراج^(١٣١) والفراسي^(١٣٢) وابن جنى^(١٣٣)، وقد انقرض بعد ابن جنى، إذ لم يستخدم عند الزمخشري.

النعت السببي

يبدو أن التلميح إلى لفظ هذا المصطلح قد بدأ في وقت مبكر من الدراسات النحوية في زمن سيويه، قال^(١٣٤): (هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول، إذا كان الشيء من سببه، وذلك قولك: مررت برجل حسن أبوه، ومررت برجل كريم أخوه، وما أشبه هذا... وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له لأنك تضمها في موضع اسمه، فيكون منصوباً، ومجروراً أو مرفوعاً، والنعت لغيره.)، وقال أبو الحسن الأخفش^(١٣٥): «الصفة المُقَدِّمة تتبع ما قبلها وهي لشيء من سببه»، وقال أبو الفتح ابن جنى^(١٣٦): (وتقول فيما تصفه بشيء ليس من سببه: هذا رجل عاقل أخوه.) وقال الزمخشري^(١٣٧): (وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعمته بحاله هو.)

يبدو أن استعمال مصطلح النعت السببي في مرحلة ما قبل الزمخشري لم يتحقق له، إلا أنه استعمل بعد هذه المرحلة، يُدَّعى أن التلميح إليه بدأ منذ زمان سيويه ومعنى قولهم النعت السببي: أننا عندما نقول: مررت برجل حسن أبوه فإن (حسن أبوه) نعت سببي، والنعت فيها (حسن) مقدم على المنعوت الحقيقي الذي هو (أبوه) في هذه الجملة إلا أنه غير تابع له لأنه نعت لما هو سبب للمنعوت الحقيقي (الرجل) هو المتبوع في هذه الجملة غَيْرَ أنه ليس بمنعوتاً حقيقياً، بل هو المنعوت من حيث الحركة والتعريف والتكثير فقط، ولكنه سبب لوجود المنعوت الحقيقي^(١٣٨).

(١٣١) الأصول في النحو ١/٢٣، ٢/٢٦.

(١٣٢) الحجة في حلل الفراءات السبع ١/٣٠.

(١٣٣) اللع في العربية ص ٨١، ٨٢.

(١٣٤) الكتاب ٢/٢٢.

(١٣٥) معاني القرآن للأخفش ص ٢٥٢.

(١٣٦) اللع في العربية ص ٨٢.

(١٣٧) المفصل ص ١١٦.

(١٣٨) النحو الواهي ٣/١٣٧، ٣/٤٥٢.

مصطلحات الصفة والنعت والوصف بين الاشتهار والانقراض:

يلاحظ المتتبع للمصطلح البصري أن البصريين استخدموا مصطلحات سهلة يسيرة اللفظ في باب النعت، منذ وقت مُبَكَّر، إذ إنه لا تفاضل بين الوصف والصفة والنعت من حيث طول عبارة كل منهما، والصفة والوصف لهما المعنى نفسه فلا حاجة لأن نفرق بينهما ونجعلهما مصطلحين مختلفين.

ومصطلح النعت من حيث الاستعمال ظل مشتهراً عندهم منذ فجر الدراسات النحوية، وما زال مستعملاً حتى يومنا هذا، ومعناه الوصف، قال ابن منظور^(١٣٩): (النعت: وصفك الشيء، تتمته بما فيه وتبالغ في وصفه، والنعت: ما نعت به نعتة نعتاً، وصفه ورجل ناعت من قوم نعات، قال الشاعر:

أَنْعَتُهَا، إِنْشَى مِنْ نَعَاتِهَا

ونعت الشيء، وتتمته إذا وصفته، قال: واستنعت أي استوصفته...)

ومن هذا النص نتبين أن النعت معناه الصفة، والفرق بينها أن النعت أكثر مبالغة من حيث المعنى من الصفة أو الوصف، والفرق بينها أن النعت أكثر مبالغة من حيث المعنى من الصفة أو الوصف، وقال ابن منظور^(١٤٠) (وأما النحويون، فليس يريدون بالصفة هذا، لأن الصفة عندهم هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل، نحو: ضارب، والمفعول، نحو: مضروب، وما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو: مثل، وشبه، وما يجري مجرى ذلك، يقولون: رأيت أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف، والظريف هو الصفة.) على أن معنى الصفة: الحلية كما ورد عند ابن منظور^(١٤١) فالفرق بين هذين المصطلحين ضئيل لا يذكر.

صنف البيان :

ذكر الشريف الجرجاني أنه^(١٤٢): (تابع خَيْرُ صفة، يوضح متبوعه، فقوله: تابع شامل

(١٣٩) لسان العرب (نعت) ٩٩/٢.

(١٤٠) لسان العرب (وصف) ٣٥٧/٣.

(١٤١) لسان العرب (وصف) ٣٥٦/٣.

(١٤٢) التعريفات ص ١٥٦، وانظر المغرب لابن عصفور ص ٢٤٨.

لجميع التوابع، وقوله: غير صفة: خرج عنه الصفة، وقوله: يوضح متبوعه: خرج عنه التوابع الباقية، لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، فممر تابع يوضحه متبوعه. (وهو عند أبي البقاء الكفوي صاحب كتاب الكلّيات: ما لا يكون إلا بالمعارف، وأما الصفة فتكون بالمعرفة والنكرة، وعطف البيان، لا يكون جملة والنمت قد يكون كذلك، وعطف البيان لا يتحمل الضمير، وأما الصفة فتتحمّل، والمعتمد في عطف البيان الأول، والثاني موضح له، والمعتمد في البديل هو الثاني، والأول توطئة له، وعطف البيان يشترط مطابقتها لما قبله في التعريف بخلاف البديل، وهو ليس بنقطة - إيقاعه محلّ الأول بخلاف البديل، والبديل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاستعمال والفعل، بخلاف عطف البيان. (١١٣).

استعمال مصطلحات عطف البيان :

(١) عطف البيان،

وهو أشهر المصطلحات في بابه، وأقدمها، فقد استعمل منذ أيام سيبويه، وربما استعمل قبلها، وذلك لأنه استعمله مجرداً من الإضافات والشروح الوصفية التي كانت ترافق مصطلحاته في معظم الأحيان، قال (١١٤): (وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصراً عطف بيان ونصبه). وقال المبرد (١١٥): (فأما قوله (١١٦):

إني واسطار سطرين سطرنا

لقال: يا نصر نصرنا

فإن هذا البيت على ضروب: فمن قال: يا نصر نصرنا نصراً، فإنه جعل المنصوبين تبيناً لمنصوم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان، ومجره مجرى الصفة. وقال ابن السراج (١١٧): (... إن عطف البيان كالتثنية والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما

(١١٣) الكلّيات ١٩٩/٣ - ٢٠٠.

(١١٤) الكتاب ١٨٩/٢.

(١١٥) المقتضب ٢٠٩/٤، وانظر ٢٦٥/٤.

(١١٦) ينش رؤبة بن المجاج.

(١١٧) الأصول في النحو ١٥/٢، وانظر ١٠٦/١، ١٠٧/١، ١٥٤/١.

تجريه عليه كما يتبينان، وإنما سُمِّيَ عَطَفَ الْبَيَّانِ، ولم يُقَلَّ إِنَّهُ نَعَتْ لَأَنَّهُ اسم غير مشتق من فعل ولا هو تَحْلِيلَةٌ، ولا ضَرْبٌ من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نَعْتًا، وَسَمَوْهُ عَطَفَ الْبَيَّانِ، لَأَنَّهُ لِلْبَيَّانِ، جِيءَ بِهِ وَهُوَ مُفَرَّقٌ بَيْنَ الْأَسْمِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ، وَبَيْنَ مَا لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَمْرٍو وَلَقِيتُ أَخَاكَ بَكْرًا. وأما الزُّجَاجِي، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْحَثْ عَطَفَ الْبَيَّانِ بَيْنَ التَّوَابِعِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ مَعَهَا، فِي كِتَابِ الْجَمَلِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْدَهُ ابْنُ جَنِّي^(١٤٨)، وَالزُّمَّخْشَرِيُّ^(١٤٩).

(ب) التَّبَيَّنَ: وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ^(١٥٠).

(ج) التَّبَيَّنَ: وَاسْتَعْمَلَهُ الْمُزَرَّدُ^(١٥١) وَابْنُ السَّرَّاجِ^(١٥٢).

(د) الْبَيَّانُ: وَاسْتَعْمَلَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ^(١٥٢) وَهُوَ آخِرُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْبَصْرِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

شهرة مصطلح عطف البيان

أوضح الشريف الجرجاني أن عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه^(١٥٤)، ومعنى يوضح: يبين، ومن هنا جاء لفظ مصطلح البيان، وعليه، فقد رأينا أن مصطلحات هذا التركيب اللغوي السابقة تُسَمِّيهِ تسمياتٍ مشتقة من لفظ الْبَيَّانِ، وأما السبب في تسميته عطفًا فَلَأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ بَدَلًا مُطَابِقًا. هذا علاوة على أَنَّهُ تَابِعٌ، وَقَدْ دَرَجَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى تَسْمِيَةِ بَعْضِ أَنْوَاعِ التَّوَابِعِ عَطْفًا، فَقَدْ رَأَيْنَا ابْنَ السَّرَّاجِ يُسَمِّي الْبَدَلَ: عَطْفَ الْبَدَلِ^(١٥٥).

وأما لَمْ يَلَمْ يُسَمِّهِ النُّحَوِيُّونَ نَعْتًا وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النِّعْتِ، فَإِنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ يَجِيبُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ^(١٥٦): (وَأِنَّمَا سُمِّيَ عَطَفَ الْبَيَّانِ، وَلَمْ يُقَلَّ إِنَّهُ نَعَتْ لَأَنَّهُ اسم غير مشتق من فعل ولا هو

(١٤٨) الخصائص ٢/٢٨٥، وانظر اللع ٤/٢٦٥.

(١٤٩) المفصل ص ١٢٢، ١٢٣.

(١٥٠) معاني القرآن للأخفش ص ٢٨٩.

(١٥١) المختضب ٤/٢٠٩.

(١٥٢) الأصول في النحو ١/١٠٧.

(١٥٣) الأصول في النحو ١/١١٩.

(١٥٤) التعريفات ص ١٥٦.

(١٥٥) الأصول في النحو ٢/٤٦.

(١٥٦) الأصول في النحو ٢/٤٥.

تَحْلِيَّةٌ، ولا ضرب من ضروب الصفات.) أي أنه اسم والصفة ليست اسماً، بل هي تَحْلِيَّةٌ كما ورد في اللسان^(١٥٧).

هـ. التوكيد :

(أ) معنى التوكيد

قال ابن منظور^(١٥٨): (وَكَّدَ الْمَقْدَّ وَالْمَهْدَ: أَوْفَقَهُ، وَالْهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ، يُقَالُ: أَوْكَدْتُهُ وَأَكْدَنْتُهُ، إِيكَاداً، وَبَالَوَا أَفْصَحَ، أَي شَدَّدْتُهُ، وَتَوَكَّدَ الْأَمْرُ، وَتَأَكَّدَ بِمَعْنَى، وَيُقَالُ: وَكَّدْتُ الْيَمِينَ... وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء...) أي أنه - لغة - التوثيق وإزالة اللبس والشك.

وأما اصطلاحاً، فقد قال الشَّهَانُوي^(١٥٩): (التَّكْيِيدُ وَكَذَا التَّوَكُّيدُ فِي اصطلاح أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما التقرير: أي جعل الشيء مكرراً ثابتاً في ذهن المخاطب، وثانيهما: اللفظ الدال على تقرير، أي اللفظ المؤكَّد الذي يُكْرَّرُ به، ولذا قال المحقق التَّفَازِي فِي الْمُطَوَّلِ هي بحث تقديم المُسْنَدِ إليه المَسْؤُور بلفظ «كل» على المُسْنَدِ المقرون بحرف النفي: إِنَّ التَّكْيِيدَ لَفْظٌ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، انتهى. وهو أعم من أَنْ يكون تابِعاً أَوْلاً، وأما ما قيل من أَنَّ التَّكْيِيدَ الاصطلاحِي إنما يكون بالفاظ مخصوصة أو بتكرير اللفظ، فأراد التَّكْيِيدَ الذي هو أحد التواويع الخمسة، كيف وقد قالوا: الوصف قد يكون للتَّكْيِيدِ، وإيضاً قالوا: ضربت ضرباً للتوكيد.) وقال الشريف الجرجاني^(١٦٠): (وهو تابع يَقْرُرُ أَمْرَ المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله.)

(ب) المصطلحات التي عبَّرَ بها البَصْرِيُّونَ عن التوكيد

١. التوكيد:

وقد مرَّ معنا سابقاً، وهو أشهر المصطلحات النحوية في بابهِ، ومن أقدمها أيضاً، وقد استعمله سيبويه سَوِيّاً تاماً^(١٦١) وبمده استعمله جمهور علماء البَصْرَةِ جميعاً^(١٦٢).

(١٥٧) لسان العرب، وصف، ٣/٣٥٦.

(١٥٨) لسان العرب، وكده، ٣/٤٦٦.

(١٥٩) كشف اصطلاحات الفنون ١/٩٠-٩١.

(١٦٠) التعريفات ص ٥١، وانظر اللمعة البدرية لابن هشام ٢/٢٢٢.

(١٦١) الكتاب ٢/١٢٥، ٢/٣٧٩، ٢/١٧٢ ومواضع أخرى.

(١٦٢) معاني القرآن للأخفش ص ١٦٣، ٢١٩، ٢٤٢، وانظر المنتخب ٣/٢١، ٣/٢٨٠. والأصول في النحو ٢/١٧، ٢/١٩.

٢٠/٢ والجمل ص ٢١. وإعراب القرآن ١/٣٧٩، وانظر اللمع ص ٨٤. والخصائص ٣/١٠١، ٣/١٠٢، ٣/١٠٤، والمفصل ص ١١١.

وهو المصطلح الثاني من مصطلحات التوكيد، وقد استعمل في وقت مبكر، واستمرت مدة استعماله قرناً من الزمان ثم انقطع نهائياً، ويُعدّ سببونه أول من استعمله قال (١٦٣): (وقال عز وجل: «وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ» (١٦١) وقد زعم ناس أن «هو» ههنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عَرَبِيَّ يَجْمَعُهَا ههنا صفةً للمظهر، ولو كان ذلك كذلك، لجاز مررت بعبده هو نفسه، فهو ههنا مُسْتَكْرَمَةٌ لا يتكلم بها العرب، لأنه ليس من مواضعها عندهم... ومن ذلك قوله عز وجل: (وَلَا يُحْسِنُ الَّذِينَ يَنخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ) (١٦٥) وبعد سببويه استعمله أبو الحسن الأخفش (١٦٦) ثم انقطع استعماله بعد ذلك.

٣. النعت:

وكان سببونه أول من استعمله وأطلقه على التوكيد، قال (١٦٧): (فَإِنْ نَعْتُهُ حَسَنٌ أَنْ يُشْرَكَهُ الْمُظْهَرُ، وذلك قولك: ذهب أنت وزيد، وقال عز وجل: (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْبُكَ) (١٦٨) «وَاسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» (١٦٩) وذلك أنك لما وصفته، حسن الكلام حيث طوَّله وأكَّده) ثم استعمله المبرد فقال (١٧٠) (وكذلك ما نَعْتُهُ بالنفس في المرفوع إنما يجري على توكيد، فإن لم تؤكد جاز على قُبْحٍ وهو قولك: فَمَ أَنْتَ نَفْسُكَ، فَإِنْ قُلْتَ قَمِ نَفْسُكَ، جاز، وذلك قولك: رويدك أنت نفسك زيدا).

السبب في شهرة مصطلح التوكيد

لم يكن استعمال النحويين لمصطلحي النعت والصفة استعمالاً واسماً، فإما مصطلح

(١٦٣) الكتاب ٢/ ٢٩١-٢٩٠، وانظر ٢/ ٢٥١، ٢/ ٢٧٩، ٢/ ٢٠٣.

(١٦٤) سبأ / ٦.

(١٦٥) آل عمران / ١٨٠.

(١٦٦) معاني القرآن للأخفش ص ١٩٤.

(١٦٧) الكتاب ٢/ ٢٧٨.

(١٦٨) المائدة / ٢٤.

(١٦٩) الأعراف / ١٩.

(١٧٠) المقنَّب ٣/ ٢١٠.

الصفة، فقد رأينا أنه استعمل عند نحويين الثبوت وهما سيبويه والأخفش على حين استعمل مصطلح النعت عند سيبويه والمبرد فقط أي أنهما مصطلحان عابران في محيط المصطلحات النحوية، ولكن هل يصلحان أساساً لأن يكونا مصطلحين يُعبر بهما عن التوكيد؟

للإجابة عن هذا السؤال أقول إن الصفة أو النعت بمناهما الاصطلاحي يضافان مزيداً من التحقيق والتشديد والوضوح على معنى الجملة، قال سيبويه: (١٧١) (وليس وصفاً بمنزلة قولك: «الطويل» إذا قلت مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررت به نفسه وأتاني هو نفسه ورأيت هو نفسه، وإنما تريد بهنّ ما تريد بالنفس إذا قلت قدرت به هو هو ومررت به نفسه). فاستناداً إلى هذا النص نرى أن الصفة من التوكيد، بل إن قولنا: «هو نفسه» يؤكد المعنى في نفس السامع فلا يعود بحاجة إلى استيضاح عنه، فأقول: إن كلّ صفة توكيد ولكن ليس كلّ توكيد صفة، وإنما يقبل هذا المصطلح «الصفة» أو مصطلح «النعت» في مرحلة الدراسات النحوية الأولى، وقد رأينا كيف أفلح النحويون عن استعمالهما منذ بداية القرن الرابع بالنسبة لمصطلح النعت، وبداية القرن الثالث الهجري بالنسبة لمصطلح الصفة. وذلك لعدم ملائمة كلّ منهما لمعنى التوكيد، والسبب الآخر في عدم شهرة مصطلحي «النعت» و «الصفة» يعود إلى الأزدواجية التي يمانيان منها، فهما أشهر المصطلحات النحوية في باب النعت الذي مر ذكره.

وأما مصطلح التوكيد، فلا يمانى من هذه الأزدواجية، إلا أنني أزعج أن حصر التوكيد فيما حصره النحويون به أمر غير يسير وفيه تضيق على لفظه ومعناه، فقد اتفق النحويون على أن التوكيد تابع، نجد هذا عند سيبويه والمبرد، وابن السراج والزجاجي وابن جني والمخفري، إلا أننا نجد إشارات إلى أن التوكيد أعظم من أن يكون تابعاً عندهم جميعاً، فالقسّم توكيد، والخبر المؤكد بـ «إن» توكيد أيضاً، أضف إلى ذلك حروف الجر الزائدة، وضمير الفصل والشان والقصر والحصر، والتقديم والتأخير، فهذه كلّها توكيد ولكن لا يشملها تعريف النحويين له. وقد سجل هذا الاحتجاج قديماً محمّد التهانوي، فقال (١٧٢): (وهو أعم من أن يكون تابعاً أولاً).

(١٧١) الكتاب ٢/ ٣٨٥.

(١٧٢) كشف اصطلاحات الفنون ١/ ٩٠-٩١.

(ج) اقسام التوكيد، ومصطلحات كل قسم عند البصريين:

١. التوكيد اللفظي:

وهو تكرير اللفظ الأول توكيداً له^(١٧٣) وهو عند أبي البقاء الكفوي ومحمد التهانوي^(١٧٤) - يكون بمرداف نحو «ضَيْقاً حَرْجاً»^(١٧٥) أو بلفظه نحو: «دَكّاً دَكّاً»^(١٧٦) أو يكون بتكرير الفعل نحو: (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُؤُوداً)^(١٧٧) أو بتكرير اسم الفعل نحو: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)^(١٧٨) أو بتكرير الحرف نحو: «ففي الجنة خالد بن فيها»^(١٧٩) أو بتكرير الجملة نحو: (هَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً)^(١٨٠)، ومن الأمثلة عليه من الشعر قول الشاعر الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

وإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

وقول الآخر:

أخاك أخاك إن من لا أخاك له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

استعماله:

تباينت استعمالات النحويين البصريين لهذا التركيب لفظاً، ومن أشهر مصطلحاتهم:

(أ) التثنية:

وهو مصطلح قديم، استعمله سيبويه، قال^(١٨١): (هذا باب ما يُثْنَى فيه المُستَقَرُّ توكيداً، وليس التثنية بالتثنية تمنع الوقع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يُثْنَى، وذلك قولك: فيها زيد قائماً فيها... ومثله هي التوكيد والتثنية: لقيت عمراً عمراً.)

(١٧٣) التعريفات ص ٥١.

(١٧٤) الكلبيات ٣٠/٢ وانظر كشف اصطلاحات الفنون ٩٠/١-٩١ على التوالي.

(١٧٥) الأنعام/ ١٢٥.

(١٧٦) الفجر/ ٢١.

(١٧٧) الطارق/ ١٧.

(١٧٨) المؤمنون/ ٣٦.

(١٧٩) هود/ ١٠٧.

(١٨٠) الانشراح ٦، ٥.

(١٨١) الكتاب ٢/ ١٢٥.

(ب) تكرير الكلام:

واستعمله الْأَخْفَشُ، قال (١٨٢): (وذلك أَنَّ الكلامَ مُؤَكِّدٌ يُؤَكِّدُ بما يستغنى به عنه، كما قال: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» (١٨٣) وقد يُسْتَفْنَى بأحدهما، ولكن تكرير الكلام كان أوجب، ألا ترى أنك تقول: رأيت أخويك كليهما، ولو قلت: رأيت أخويك، استغنيت، فتجيء بكليهما توكيداً.)

(ج) التكرير:

وهو قريب من مصطلح الْأَخْفَشِ السابق، إلا أنه أقلُّ تحديداً منه، وقد استعمله الْمُبَرِّدُ (١٨٤).

(د) تكرير الاسم:

واستعمله ابن السَّراج، شاملاً لقسمي التوكيد، قال (١٨٥): (الأول، وهو على ضربين: ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، فنحو قولك: رأيت زيدا زيدا، ولقيت عمراً عمراً... وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل، وفي كل كلام تريد توكيده، الثاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظ آخر، نحو قولك: مررت بزيد نفسه، وبكم أنفسكم.)

(هـ) تكرير الأول بلفظه:

واستعمله ابن جنِّي، قال (١٨٦): (اعلم أَنَّ الْعَرَبَ إذا أرادت المعنى مَكْنَنَةً واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين أحدهما تكرير الأول بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيدٌ قام زيدٌ وضربت زيداً وضربت، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر، وقال (١٨٧):

(١٨٢) معاني القرآن للأخفش ص ١٦٢.

(١٨٣) الحجر / ٢٠ وص / ٧٣.

(١٨٤) المختضب ٤ / ٣٦٩.

(١٨٥) الأصول في النحو ١٧ / ٢ - ١٨.

(١٨٦) الخصائص ١٠١ / ٣ - ١٠٢.

(١٨٧) هو الشاعر القطامي.

إذا التیار ذو العضلات قلنا إليك إليك ضاق بها ذراعاً
 إن قوماً منهم ضَمِيرٌ واشباهُ عَمِيرٌ ومنهم السَفاحُ
 لجديرون بالوفاء إذا قال أخو النُجدة السلاحُ السلاحُ

(و) التكرير الصريح:

واستعمله الزمخشري في القرن السادس الهجري (١٨٨).

نحن إذن أمام مصطلحين رئيسين، تفرعت عن أحدهما تسميات متعددة ولم تتفرع عن الآخر تسمية ما. فأما الذي لم تتفرع عنه تسمية، فذلك هو مصطلح التثنية، وهو من حيث الاستعمال من المصطلحات النادرة، إذ لم يُستعمل عند غير صاحبه سببونه، وأزعم أنه لا يصلح لباب التوكيد بسبب من ازدواجيته الدلالية، فهو يدل على التوكيد اللفظي، غير أن دلالاته النحوية هذه لم تصمد في وجه دلالاته الصرفية، فهو يُطلق على المُثْنَى كقولنا: ولد، ولدان، وشجرة، شجرتان، ومدينة، مدينتان... الخ.

وأما المصطلح الآخر: التكرير، فقد تفرعت عنه مصطلحات فروع، وهي: تَكرير الكلام، وهو مصطلح شامل، استعمله الأَخْفَشُ إذ إنَّ الكلام يشمل الحَرْفَ، والجملة، والاسم، والفعل، فقد شمل سائر أجزاء الكلام، وعليه، فهو أكثر دقة وتحديداً من مصطلح ابن السُّرَّاج وهو تكرير الاسم. إذ يكرر الحرف فيكون توكيداً، وكذا الفعل والجملة، وهو أكثر تحديداً من مصطلح المَبْرَد الذي هو «التكرير». وأما أدق هذه المصطلحات وأشملها لفظاً فهو ما أطلقه ابن جني- تكرير الأول بلفظه. ويمكن أن نُسْتَشِفَّ منه أنه البداية لتشكيل مصطلح التوكيد اللفظي الذي لم أره مستعملاً منذ فجر الدراسة النحوية إلى زمان الزَّمَخْشَرِي، فالتوكيد هو تكرير الأول إما بلفظه وإما بمعناه، فإذا قلت: تكرير الأول (سواء أكان تحديداً له بأنه تكرير الكلام أم تكرير الاسم أم تكرير الحرف، فإنه يحتاج إلى إيضاح: أهو بلفظه، أم بمعناه؟ فإذا قلت بلفظه، فقد زال اللبس وبطلت الحاجة إلى السؤال، لأنه حينذاك يعرف أنك قصدت إلى ذكر التوكيد اللفظي، وأما مصطلح التكرير الصريح، فهو بمعنى مصطلح ابن جني، وأما مصطلح التوكيد اللفظي بهذا اللفظ، فهو من استعمال المتأخرين عن الزمخشري (١٨٩) بيد أن مصطلح «التكرير» احتفظ بشهرته لمدة تزيد على

(١٨٨) الفصل ص ١١١.

(١٨٩) شرح فطر الندي وبل الصدي ص ٢٨٩، وأوضح المسائل ٢/٢٠، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٨، وشرح ابن عثيمين ٢/٢٠٦.

ماثني سنة أخرى بعد الزمخشري، وذلك عند كل من أبي البركات الأنباري وابن يمينش
والرضي الاسترأبادي^(١٩٠).

٢. التوكيد المعنوي؛

نص النحويون على أنه إعادة الأول بمعناه، وذلك قولك: قام القوم كلهم، وجاء زيد
نفسه^(١٩١) وله عندهم عدة مصطلحات، وهي:

(أ) الصفة؛

واستعمل مصطلح الصفة عند سيبويه، قال^(١٩٢): (واعلم أنه قبيح أن تصف المضمَر
بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلت نفسك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسك.)

(ب) ما يجيء للإحاطة والعموم؛

وهو من استعمال ابن السراج أطلقه على التوكيد المعنوي الذي يكون بالفاظ «أجمع،
وكل، وأكثع، وجمّاء، وكثّماء»^(١٩٣) وأما ما يؤكد بالفاظ «نفسه وعينه» فقد أضافه إلى
التوكيد اللفظي.

(ج) التوكيد؛

واستعمله الزجاجي معبراً به عن التوكيد المعنوي^(١٩٤)، وأما التوكيد اللفظي، فيبدو أن
الزجاجي أهمله في «الجملة» فلم يتحدث عنه.

(د) تكرير الأول بمعناه؛

واستعمله ابن جني قاسماً إيّاه إلى قسمين: ما يكون للإحاطة والعموم، وما يكون
للتوكيد والتثبّت^(١٩٥).

(١٩٠) انظر أسرار العربية ٢٨٤، وشرح المفصل ١٠/٣، وشرح الكافية ٣٢٢/١ على التوالي.

(١٩١) الخصائص ١٠٤/٣ واللح ٨١، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون ٩٠/١-٩١.

(١٩٢) الكتاب ٣/٣٧٩.

(١٩٣) الأصول في النحو ١٩/٣.

(١٩٤) الجملة ص ٣١.

(١٩٥) الخصائص ١٠٤/٣.

(هـ) التوكيد المعنوي:

وهو من استعمال ابن جنّي، قال^(١٩٦): (التوكيد المعنوي: الأسماء المؤكّدة بها تسمية: هي: نَفْسُهُ، وَغَيْبُهُ، وَكُلُّهُ، وَاجْتَمَعَ، وَأَجْمَعُونَ، وَجَمَعَاءَ، وَجَمَعَ، وَكَلَّا، وَكَلَّتَا.)

(و) التوكيد غير الصريح:

واستعمله الرّمّشري^(١٩٧).

يلاحظ المتتبع لمصطلحات التوكيد عند البصريين: أن مصطلحاً واحداً اشتهر من بين مصطلحات التوكيد المعنوي وهو مصطلح ابن جنّي الأخير - التوكيد المعنوي، الذي صار فيما بعد عنواناً للباب، والسبب يعود إلى لفظه لا إلى معناه حسب، إذ إنّ جميع المصطلحات المستعملة تعني النمط اللغوي نفسه، فالتوكيد المعنوي هو إعادة اللفظ بمعناه^(١٩٨)، وأيسر المصطلحات وأكثرها قابلية للشهرة هو ما كان موافقاً لفظه لمعناه، ومصطلح التوكيد المعنوي يعني تكرير الأوّل بمعناه، والمصطلح الأوّل لابن جنّي الذي استعمله في الخصائص يعد تعريفاً للتوكيد المعنوي فهو شرح ووصف للظاهرة وهو أدق من المصطلحات السابقة له، فمصطلح الصفة الذي استعمله سيبويه سهل اللفظ، بل إنّ لفظه أكثر يسراً من لفظ التوكيد المعنوي، ولكن سبق أن قلنا إنّ مصطلح مزدوج الدلالة، اشتهر في باب الصفة «الامت» ولذا فلا مجال له بين مصطلحات التوكيد وانظر إلى مصطلح الرّجّاجي: التوكيد، أترأه محدداً؟ هل هو التوكيد اللفظي أم المعنوي؟ إنّهُ غير محدد، ولذا فلم يستعمل عند غيره.

أما مصطلح أبي بكر بن السّراج: ما يجيء للإحاطة والمعموم فهو من حيث المعنى قاصر في التعبير عن أجزاء التوكيد المعنوي فليس التوكيد المعنوي للإحاطة والمعموم فقط، وإنّما يَكونُ كما قال ابن جنّي للتوكيد والتّثبّت^(١٩٩) ولذا فقد اشتهر مصطلح التوكيد المعنوي عند ابن جنّي، ومن تلاءم من النحويين المتأخّرين^(٢٠٠)، على حين اختلفت المصطلحات الأخرى وانقرضت.

(١٩٦) اللّمع ص ٨٤.

(١٩٧) المفضل ص ١١١.

(١٩٨) الأصول في النحو ١٧/٢ - ١٨، والخصائص ١٠٤/٣، واللّمع ص ٨١.

(١٩٩) الخصائص ١٠٤/٣.

(٢٠٠) شرح المفضل ٤٠/٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٨٩، وأوضح المسالك ٢٠/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٨.

وشرح ابن عقيل ٢٨/٣.

الفصل الثاني: المجزورات

(أ) معنى الجر:

جاء في لسان العرب لابن منظور^(١) (الجرُّ: الجذب، جرُّه، يجرُّه، جرّاً، وجررت الحبل وغيره، أجرته جرّاً، وأنجر الشيء: انجذب، واجترأ واجذأ، قلبوا التاء دالاً، وذلك في بعض اللغات... وتجرة: تفعلته منه، وجار الضئيع: المطر الذي يجرُّ الضئيع عن وجارها من شدته، وربما سمي بذلك السيل العظيم، لأنه يجرُّ الضياع من وجرها، وقيل: جار الضئيع أشدُّ ما يكون من المطر، كأنه لا يدع شيئاً إلا جرّه، ابن الأعرابي: يقال للمطر الذي لا يدع شيئاً إلا أساله وجرة: جاءنا جار الضئيع ولا يجرُّ الضئيع إلا سيل غالب...)

وقال الزجاجي^(٢): (وأما الجر، فأنما سمي بذلك لأن معنى الجرّ الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك: المال لعبد الله، وهذا غلام زيد.

وهذا مذهب البصريين وتفسيرهم، ومن سمّاه منهم ومن الكوفيّين خفّضاً، فإنهم فسّروه نحو تفسير الرقع والنصب، فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين).

وهذا يعني أن الجرّ هو الجذب في اللغة وفي الاصطلاح هو إضافة ما قبل حرف الجر إلى ما بعده عملاً ومعنى.

(ب) مصطلحات الجرّ عند البصريين:

استعمل البصريون عدة مصطلحات للتعبير عن معنى الجرّ وهي:

١٠ الجر:

وهو مصطلح قديم جداً، وربما رافق نشأة النحو الأولى، هذا إذا صح ما يقوله أبو

(١) لسان العرب (جريد) ١٢٥/٤.

(٢) الإيضاح ص ٩٣.

جعفر النحاس من أن هذا المصطلح من استعمال قدماء البصريين^(٣) ويبقى أن نُعَدِّد: من هم قدماء البصريين؟ وأزجج أنه يعني بقدماة البصريين: سيبويه ومن سبق سيبويه أمثال: الخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمرو ويونس بن حبيب وغيرهم. وذلك لأن أبا جعفر نفسه توفي عام ٣٣٨ هـ على أرجح الروايات، فهو من القدماء نسبياً، ولا يمكن أن يُسمَّى الزَّجَّاج أو ابن السَّراج من القدماء فهم بالقياس إليه المحدثون، أضف إلى ذلك أن المُبَرَّد لم يكن يستخدم هذا المصطلح كثيراً على ما سنرى، ومهما يكن من أمر، فإنه وصل إلى سيبويه سوياً، واستعمله في كتابه كثيراً^(٤) وتابعه الأخفش باستعماله باللفظ نفسه^(٥) ثم استخدمه المُبَرَّد^(٦)، يَهِدُّ أنه لم يكن المصطلح الأول عنده، كما استعمله ابن السَّراج^(٧) وأما الزَّجَّاجي فموقعه يثير الانتباه، لأنه لم يستعمله في كتابه الجُمْل. بيد أنه استعمله في كتاب الإيضاح^(٨) ثم استعمله أبو جعفر النحاس^(٩) ولكن استعماله له كان قليلاً قياساً إلى استعماله للمصطلحات الأخرى، كما استعمله الفارسي^(١٠) وابن جنِّي^(١١) والزمخشري^(١٢).

٢. الإضافة:

الإضافة عند النحويين العرب معناها الجرّ، وهي إسناد اسم إلى اسم بتزليل الثاني من الأول منزلة التثنية، أو ما يقوم مقامه في تمام الاسم^(١٣).

استعمال مصطلح الإضافة للتعبير عن الجرّ:

استعمل مصطلح الإضافة عند البصريين متضمناً مدلولين: أولهما: الجرّ، وثانيهما: ما

(٣) إعراب القرآن ١/١٢٠.

(٤) الكتاب ١/١١٩، ٢/١٦٢، ٢/١٧٢، ٢/٢٨٢، ٢/١٢٨، ٤/٢٧٠، ٤/٢٢٥، ٤/١١٧، الخ.

(٥) معاني القرآن للأخفش ص ١٢، ص ٢٧، ص ٢٩٥.

(٦) المفتض ٤/١٣٦.

(٧) الأصول في النحو ١/١٩٧، ٢/٣، ٢/٩، ٢/٢٣٩.

(٨) الإيضاح ص ٩٣.

(٩) إعراب القرآن ١/١١٦، ١/١٢٠.

(١٠) الحجة في علل القراءات ١/١٠٨.

(١١) اللمع في العربية ص ٧١.

(١٢) الفصل ص ٨٢.

(١٣) معجم المصطلحات العربية ص ٢٩.

عناء النحويون بتركيب الإضافة، أي إضافة اسم إلى آخر، بحيث يكون الأول مضافاً عاملاً بالثاني الذي هو المضاف إليه، وكلا المدلولين يتعلق بالجَرِّ، والذي يُهْمَّنُ هو استخدامه للدلالة على الجَرِّ، وقد وجدت أنَّ جميع البصريين كان يستخدمه للدلالة على هذا المدلول (الجَرِّ)^(١٦)، ويمض النحويين يُسمَّى حروف الجرِّ حروف الإضافة؛ لأنها تضيف إلى الأسماء معاني الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف^(١٧).

٣. الخَفْضُ؛

وهو أحدث المصطلحات التي استعملها البصريون للتعبير عن الجَرِّ، والدليل على ذلك أنَّ سببونه والأخفش لم يستعملاه، وهذا يعني أنَّ القرن الثاني الهجري مر دون استعماله، بل لقد تعداه إلى النصف الأول للقرن الثالث الهجري، ولا نستطيع تحديد زمن استخدامه تحديداً دقيقاً، وذلك لوجود انقطاع بالمصادر التي كتبها علماء القرن الثالث، إذ لا تتوافر لدينا مؤلفات الجَرِّ والمازني، وعليه، فإنَّ جَعَّ أنَّ المصطلح لم يستعمل قبل زمان المُبَرَّد في نهاية القرن الثالث الهجري.

وأما استعماله عند المُبَرَّد، فقد كان كثيراً، قال في موضع^(١٨): (ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فُتِّحَ وحمل على ما هو نظير الخفض، نحو: مررت بثمان، وأحمر يافتي). وكذلك استعمل مصطلح الخافِض بمعنى حرف الجَرِّ^(١٩)، ومصطلح المخفوض بمعنى الاسم المجرور^(٢٠).

وإذا انتقلنا إلى القرن الرابع نرى أعلامه الذين عاشوا في نصفه الأول يفضلونه ويستعملونه مشتهراً شهرة فاقت شهرة مصطلح الجر إلى الحد الذي جعل ابن السراج يقول^(٢١): (وقولي جَرَّ وَخَفَضُ بمعنى واحد)، بل لقد تجاوز الزُّجَاجِي ذلك فلم يستعمل في

(١٦) الكتاب ١٧٢/٢، ٢١٥/٢، ٤١١/٢، ٢١٧/٤، ٢٢٥/٤، ... وانظر معاني القرآن للأخفش ص ١٤، ٣١٢، ٣١٨، وانظر المقتضب ١٨٥/٢، ١٣٦/٤، وانظر الأصول في النحو ٢٢٥/١، ٢/٢، وانظر الأيضاح ص ٩٢، والجمل ص ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٦، والحجة في علل الفراءات ١٠/١ واللمع في العربية ص ١١، ص ٨٠، والمفصل ص ٨٢.

(١٧) النحو الواهي ٧١/١.

(١٨) المقتضب ٢٤٨/١ وانظر ٢٦٥/١، ٢٥٥/١.

(١٩) المقتضب ٦١/٣، ٣٠٩/٣.

(٢٠) المقتضب ٢٤٨/١، ٦١/٣.

(٢١) الأصول في النحو ٤٩٧/١، وانظر ٣٦١/١، ٥/٢، ٩/٢، ...

كتاب الجُمْل غيرِه إلا قليلاً من الأماكن استعمل فيها مصطلح الإضافة كما رأينا. إلا أنه لم يستعمل فيه مصطلح الجرّ إطلاقاً، بل كان استعماله وفقاً على مصطلح الخفض^(٢٠) واستعمل مشتهراً شهرة واسعة عند أبي جعفر النحاس^(٢١) والزجاجي ولكن بعد وفاته صار استعماله إلى المرتبة الثانية إلا أنه كان مستعملاً، فقد استعمله أبو علي الفارسي^(٢٢) ثم تلميذه ابن جني^(٢٣) إلا أن الزمخشري لم يستعمله. ولا يعني ذلك أنه انقرض، فقد استعمله المتأخرون الذين يسايرون البصريين^(٢٤).

(ج) الإضافة عند البصريين:

١. معنى الإضافة:

الإضافة عند النحويين العرب هي: إسناد اسم إلى اسم آخر بتتزيل الثاني من الأول منزلة التثوين أو ما يقوم مقامه في تمام الاسم، وعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف عند معظم البصريين، والقصد من الإضافة: تعريف السابق باللاحق، أو تخصيصه به أو تخفيفه، نحو: كتاب الأستاذ، وضوء الشمعة، ومعيد الدرس^(٢٥).

والإضافة قسمان: محضة وغير محضة:

(أ) المحضة:

وهي ما كان المضاف فيها وصفاً، أي: اسم فاعل، أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، عاملاً في المضاف إليه، مثال ذلك: قارئ الكتاب، ومعطي الجائزة، وحسن الصوت، وتُسمى إضافة لفظية، وهي لا تغيد تعريف المضاف بإجماع النحويين^(٢٦) ودليل ذلك قوله تعالى: (هَذَا بَالِغُ الْكَفِّةِ)^(٢٧).

(٢٠) الإيضاح ص ٩٢، وانظر الجمل ص ٢، ٥، ١٣، ١٥، ١٨، ٣١، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦

(ب) غَيْرُ الْمُحَضَّة:

وهي التي لا يكون فيها المضاف وصفاً عاملاً في المضاف إليه، ويشمل الإضافة المعنوية وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه مثل: حديث الخليفة شائق، أو تخصيصه به إن كان نكرة مثل: رسالة سلام.

٠٢ أقسامها من حيث المصطلح:

الإضافة المحضة وغير المحضة:

ربما كان ابن السراج أول النحويين البصريين الذين استخدموا مصطلح المحضة، قال^(٢٨): (الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة، فالمحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى غيره بمعنى «اللام»، وإضافة اسم إلى اسم هو بمضنه بمعنى «من»، وضرب أمثلة على القسم الأول، وهو ما كان بمعنى اللام: غلام زيد ودار الخليفة، وأما ما كان بمعنى «من» فقولك: باب ساج، وثوب خز، ونجد هذا المدلول عند ابن جني^(٢٩) والزَّمَخْشَرِي^(٣٠) أيضاً.

وأما الإضافة غَيْرُ الْمُحَضَّة، فقد أطلق هذا المصطلح بدايةً في زمان ابن السراج وقد سَمَّاها الزَّمَخْشَرِي الإضافة المعنوية^(٣١).

٣. المضاف:

وهو مصطلح قديم استعمله سيبويه^(٣٢) والمُبَرِّد^(٣٣) ونسب ابن هشام استعماله إلى الزُّجَّاج^(٣٤) ثم استعمله المتأخرون عن الزُّجَّاج^(٣٥) ولم يستعمل البصريون غير هذا المصطلح للتعبير عن المضاف.

(٢٨) الأصول في النحو ٢/٢.

(٢٩) اللع في العربية ص ٨٠.

(٣٠) الفصل ص ٨٢.

(٣١) الفصل ص ٨٢.

(٣٢) الكتاب ١/١٠٢، ١/٤٢٠، ٢/١٩٩.

(٣٣) المقضب ٣/٢٣٠، ٤/١٤٣.

(٣٤) أوضح المسالك ٢/١٦٧.

(٣٥) الأصول في النحو ٢/٢٢٥، وانظر الخصائص ١/٣٥٢، والفصل ص ٨٢، ٩٩.

وقد رافق مصطلح المضاف في الاستعمال، وقد استعمله البصريون جميعاً^(٣٦)

(د) مصطلحات أخرى في باب المجرورات:

١. الحشو:

وهو «الجار والمجرور» الذي يفصل بين «لا» واسمها، كالذي في قوله تعالى (لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)^(٣٧) وقد استعمله سيبويه^(٣٨).

٢. الصنفة:

والصنفة مصطلح استعمله ابن السراج^(٣٩) ويطلق على الجار والمجرور والظرف، وهو مصطلح من مصطلحات الكوفيين، ويقابله عند البصريين مصطلح المُستَقَر.

٣. الجرُّ على الجوار:

قال محمد التهانوي^(٤٠): (جر الجوار هو أن تصير الكلمة مجرورة بسبب اتصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها، لا بسبب غير الاتصال، فيكون جر الأولى بسبب العامل، وجر الثانية لا بعامل، ولا بسبب التبعية، كجر التوابع، بل إنما يكون بسبب الاتصال والمجاورة، كجر «أرجلكم» في قوله تعالى (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)^(٤١) ومنه قول العرب: هذا جَحَرُ ضَبِّ خَرِبٍ، ولا يمكن أن تمتع الضب بقولك: خَرِبٍ، لأنه لا يكون كذلك أبداً، وإنما نعمتوا الجحر، والتقدير: هذا جَحَرُ ضَبِّ خَرِبٍ الحَجَرِ، وما حمل العرب عليه هو الجوار، أي صموية الانتقال من حركة الكسر إلى حركة الرفع، وهذا ما قرره علم اللسان العربي القديم.

(٣٦) الكتاب ١/١١٩، ٢/٣٠٢، وانظر ممانى القرآن للأخفش ص ٢٩٥، والمختضب ١/١٣٦، والأصول في النحو ٢/٣١٧

والهجة في مثل القراءات ١/١٣، والخصائص ١/٢٥٣، والمفصل ص ٨٣، ٩٩.

(٣٧) الصافات ١٧.

(٣٨) الكتاب ٢/٢٩٩.

(٣٩) الأصول في النحو ١/١٣٧.

(٤٠) كشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٨٧، وانظر الفرائد الجديدة ص ٦٠١.

(٤١) المائدة ٦.

وأما من حيث الاستعمال، فقد استعمله سيبويه، قال^(١٣) (وقد حملهم قرب الجوار أن جَرُوا: هذا جَحَرُ ضَبٍّ خَرَبٍ، ونحوه، فكيف ما يصح معناه؟) وقد ظل هذا المصطلح مستعملاً طوال المُرُحلة الممتدة من سيبويه إلى الرَّمَحْشَرِي، قال ابن جني^(١٤): (وأما الجوار في المنفصل فتحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: هذا جحر ضب خرب، وقول الحطيفة:

هَإِيَاكُمْ وَحَيَّةٌ بَطْنِي وَادٍ هَمُوزُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِي^(١٥))

فيمر جَرٌ «هموز الناب» وقول الآخر^(١٥)

كَأَنَّ نَسْجَ الْمَكْتُوبَاتِ الْمُرْصَلِ

(هـ) مصطلحات الجر والإضافة والخفض بين البقاء والانقراض:

مصطلح الجر أكثر المصطلحات التي تحقق لها التداول والشهرة على مر العصور، وهو مصطلح بصري عريق، موغل في القدم، وقد نسب أبو جعفر النحاس إلى قدماء البصريين، أي ما قبل المُبَرِّد^(١٦) وقد واظب النحويون بمد سيبويه على استعماله لم يتخلف منهم عالم بصري واحد حسبما وقفت عليه من مصادر.

وهو مصطلح وثيق الصلة بنظرية العامل ومعنى الإضافة، إذ إنَّ معناه في اللغة الجذب، والجذب يعني الإضافة، فعندما نجر شيئاً، فإننا نجذبُه نحونا، أي نضيفُه إلى وجهتنا، لذلك يقال: السيل جار للمضجع لأنه يدخل إلى وكرة فيمسحبه منه لشدة^(١٧)، وكذلك يفعل حرف الجر، إذ يقوم بإضافة ما بعده إلى ما قبله، عملاً ومعنى^(١٨) ولهذا سُمِّيَ جَرًّا كما يقول الزَّجَّاجي.

(١٣) الكتاب ٦٧/١.

(١٤) الخصائص ٢٢٠-٢٢١/٢ وانظر ١٧١/٢.

(١٥) قال محمد علي النجار محقق كتاب الخصائص: (... وقوله هَإِيَاكُمْ ... يعني نفسه، والهموز من الهمز وهو الفمز، والضبط، وقوله، ليس لكم بسِي، فالسِي، المثل، أي لا نستون معه، بل هو أشرف منكم، يقول:

إنه يعني ناحيته وينتهي كما تنقش الحية الحامية لبطن الوادي)، انظر الخصائص ٢٢٠/٢ الحاشية.

(١٥) القائل هو المجاج، انظر الخصائص ٢٢٠/٣ الحاشية.

(١٦) إهراب القرآن ١/١٢٠.

(١٧) لسان العرب (جر) ١/١٢٥.

(١٨) الإيضاح ص ٩٣.

وأما مصطلح الإضافة، فهو بمعنى مصطلح الجرّ، وهو قصير المبالغة مثله، ولكنه لم يشتهر شهرته، وذلك يعود إلى أن مصطلح الإضافة يطلق على أكثر من مدلول: فهو يطلق على الجر، وعلى الإضافة «تركيب المضاف والمضاف إليه».

ويطلق أيضاً على النسبة في علم الصرف كقولنا: سوري، وأردني، وعربي، وعجمي، إلا أن هذه الازدواجية لم تمنع النحويين من استعماله كما رأينا.

وأما مصطلح الخَفْض، فهو أشهر المصطلحات النحوية عند الكوفيّين في بابهِ، ويعد النصف الأول من القرن الرابع الهجري العصر الذهبي لاستعماله وهو لا ينظر إلى معنى الجرّ، وإن زعم ابن السراج أن الجرّ والخفض سيان من حيث المعنى^(٤٩)، فهو مصطلح يلتفت إلى الناحية الصوتية، قال الزّجاجي^(٥٠) (فسروه)^(٥١) نحو تفسير الرفع والنصب، فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين).

وقد ذهب المستشرق يوهان فلك إلى أن مصطلح الخَفْض قد ورد إلى المصطلحات النحوية عن طريق الخليل بن أحمد، واكتسب شهرته عند البصريّين والكوفيّين على الرغم من أن شهرته الحقيقية كانت في الأوساط الكوفية^(٥٢)، والدليل على ما ذهب إليه هذا المستشرق أن الأصمعيّ عندما سأله الخليل عن الفرق بين الخفض والجر فرّق بينهما بأن الخفض هو الشيء دون الشيء كاليد إذا جَعَلْتَهَا تحت الرجل، والجرُّ عنده أن تميل الشيء إلى الشيء، وتقيم شيئاً مقام شيء، كقولك: هذا باب البيت، فالبيت أقمته مقام التّوين، والذي أريد أن أضيفه هو ما ذهب إليه النحويون واللّغويون من أن معنى الخفض التّسفل، ومعنى الجرّ: الإضافة، ولهذا فعلامة الجر تكون في أسفل الحرف^(٥٣) وذكر الفينيّ أن حروف الجرّ سميت بهذا الاسم لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها، فيكون المراد من الجرّ المعنى المصدرّي، ومن ثم أطلق عليها الكوفيّون اسم: حروف الإضافة^(٥٤).

(٤٩) الأصول في النحو ١/١٩٧.

(٥٠) الإيضاح ص ٩٢.

(٥١) معنى العلماء والنحويين.

(٥٢) العربية للمستشرق يوهان فلك ص ٢٢.

(٥٣) مجالس العلماء ص ٢٥٢.

(٥٤) حاشية الصبان ٢/٢٠٣.

(و) حروف الجر:

حروف الجر عدتها عشرون حرفاً وهي:

١. حروف باب الاستثناء، خلا، وعدا، وحاشا.

٢. الحروف الشاذة، وهي:

أ. متى في لغة هَذَيْل.

ب. لعل في لغة عَقِيل.

ج. كي أو كيمة.

٣. الحروف المشهورة وهي: من، والى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، وحتى، والكاف،

والواو، ومذ، ومنذ، والتاء، ورب^(٥٥).

(٥٥) وسبرد الحديث عنها مفصلاً في حروف المعاني.

الباب الرابع

الفصل الأول: الأساليب النحوية

الفصل الثاني: حروف المعاني

الفصل الأول: الأساليب النحوية

١. الاستثناء

(أ) الاستثناء لغة واصطلاحاً .

قال الشريف الجرجاني^(١): (الاستثناء: إخراج الشيء من الشيء، لولا الإخراج لوجب دخوله فيه). وقال أبو البقاء الكفوي^(٢): (الاستثناء هي اللفظ: المنع والصرف، فينتظم الوضعي الذي هو ما يكون بأداته، والمرفعي الذي هو بمشيئة الله تعالى، ولفظ الاستثناء يُطلق على فعل المتكلم، وعلى المُستثنى، وعلى نفس الصيغة... والاستثناء إيراد لفظ يقتضى رفع ما يوجبه عموم اللفظ أو رفع ما يوجبه اللفظ). أي أنه إخراج ما بعد «إلا» أو أداة الاستثناء من حكم ما قبلها.

وهو عند ابن جني، أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره^(٣) وقال أبو البركات الأنباري^(٤): (إن قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعنى «إلا»، وقال ابن عيش^(٥): (هو صرف اللفظ عن عموم، بإخراج المُستثنى من أن يتناولهُ الأول). وقال الرضي الأستراباذي^(٦): المُستثنى مُنْصَلٍ وَمُنْقَطِع: فالمنصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بإلا وأخواتها، والمنقطع ما كان المذكور بعدها غير مخرج).

(ب) استعمال مصطلح الاستثناء :

ومصطلح الاستثناء قديم، استعمله جميع النحويين البصريين ومن سائرهم حتى يومنا

هذا^(٧).

(١) الترميزات ص ٢٢.

(٢) الكليات ١/١٢٤.

(٣) اللع ص ٦٦.

(٤) أسرار العربية ص ٢٠١.

(٥) شرح المفصل ٧٥/٢.

(٦) شرح الكافية ١/٢٢٤.

(٧) انظر الكتاب ٢/٢٠٩، ومعاني القرآن للأخفش ٥٧، ١١٥، والمختضب ١/٢٨٩، وانظر الأصول في النحو ١/٣١٦،

والجمل من ٢٢٠، و٩٢/٣، الحاشية وإعراب القرآن ١/٢٦٥، وانظر الحجة في علل القراءات السبع ١/١١٧، وانظر

الخصائص ٢/٨٥، واللح في العربية ص ٦٦، والمفصل ص ٦٧.

(ج) اقسام الاستثناء

١. الاستثناء المُفْرَغُ :

تعريفه:

هو الاستثناء الذي يُحذفُ منه المُستثنى منه، ولا عمل له «إلا»، وإنما العمل لما قبلها، وسمي مُفْرَغاً لأن ما قبلها فَرَّغَ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء، تقول: ما قام إلا زيد، فترفع زيدا على الفاعلية، وما رأيت إلا زيدا فتتصب زيدا على المفعولية، وما مررت إلا بزید، فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر «إلا»^(٨).

استعمال مصطلح المُفْرَغُ عند النحويين :

لم تُعرَف تسمية المُفْرَغُ في بدء الدراسات النحوية، لذا فإننا لا نرى سببويه يستعملها بل لا نرى المبرِّد يفعل ذلك، بل لقد أثروا استعمال مصطلحات وصفية تحمل معنى المُفْرَغُ وإن لم تحمل لفظه وهي:

أ. ما يبقى فيه الاسم على ما كان عليه قبل إضافة «إلا» :

واستعمل هذا المصطلح عند سيبويه، قال^(٩) (ويكون الاسم بعدها- أي بعد إلا على وجهين: أن يبقى الاسم على ما كان عليه قبل إضافة «إلا»، مثل: ما أتانني إلا زيدا، وما لقيت إلا زيدا) وما مررت إلا بزید، وكلام سيبويه هذا حد يستفرك مدلول الاستثناء المُفْرَغُ.

ب. ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء :

وذلك قولك: ما جاءني إلا زيد... وتكون الأسماء محمولة على أفعالها. وقد استعمل هذا المصطلح عند المبرِّد^(١٠).

ج. الاستثناء المُفْرَغُ :

وهو مصطلح حادث بعد زمان المبرِّد بوقت قليل، فقد وجدت أن التلميح إليه قد بدأ في

(٨) شرح شذور الذهب ص ٢٦٤.

(٩) الكتاب ٢/ ٢١٠.

(١٠) المقنَّب ١/ ٣٨٩.

أوائل القرن الرابع الهجري عند ابن السراج، قال^(١١): (فإن فُرِغَتِ الضَّلْ لما بعد الـ أي لم تُعْمَلْ فِي الْمُسْتَنْشَى مِنْهُ... عمل فيما بعدها، وذلك نحو قولك: ما قام الـ زيد، وما قد الـ بكر).

وقد ظلت تلميحات أبي بكر بن السراج مستعملةً بعده دَهْرًا طويلاً، قال الزَّجَاجِي^(١٢): (فإذا فُرِغَتَ ما قبل الـ ما بعدها، عمل ما قبلها فيما بعدها ولم تعمل الـ شيئاً). وقال ابن جني^(١٣): (فإن فُرِغَتِ العامل قبل (إلا) عمل فيما بعدها لا غير).

(د) ما جرى على إعرابه قبل دخول الـ :

واستعمل هذا المصطلح عند الزَّمَخْشَرِي^(١٤) ، وعلى هذا نجد أن المصطلحات التي استخدمت كانت أربعة، وهي :

أ. ما يبقى فيه الاسم على ما كان عليه قبل إضافة الـ .

ب. ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء .

ج. ما جرى على إعرابه قبل دخول الـ .

د. الاستثناء المفرغ.

والظَّاهِر من هذه المصطلحات أن الثلاثة الأولى منها مصطلحات وصفية، تُعَدُّ حدوداً تَسْتَفْرِقُ ظَاهِرَةَ الاستثناء المفرغ تماماً، فهي تَصْلُحُ أن تكون تعريفات شاملة لها، وهي من حيث المعنى تؤدي مدلول الاستثناء المفرغ تماماً، ولكنها من حيث اللفظ تتمايز فنجد أن عبارة سَبَبُويَّة حَدَّدَتِ النَّمطَ أكثر من تحديد عبارة المَبْرُود، إذ إن الأول ذَكَرَ أن الاستثناء الذي يمكن أن يكون مُفْرَغاً هو الاستثناء الذي تكون أداته (إلا)، ولا يمكن أن يكون الاستثناء (بـ) (غير) أو (سوى) أو غيرها من حروف الاستثناء مُفْرَغاً، وأما المَبْرُود فذكر أن ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ولم يذكر الأداة، فعلى هذا فإنني أزعـم

(١١) الموجز في النحو ص ٢٩.

(١٢) الجمل ص ٢٣١ .

(١٣) اللمع في العربية ص ٦٨.

(١٤) المفصل ص ٦٩.

أَنَّ عبارة سَبَّوْهُ أَكْثَرُ تَحْدِيداً مِنْ عبارة خَلَفَ الْمُبْرَدُ، وَأَمَّا عبارة الرَّمَخْشَرِي فَلَا رَيْبَ أَنَّهَا تَحْمِلُ مَزِيَّةَ عبارة سَبَّوْهُ إِلَّا أَنَّهَا أَقْصَرُ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُنْتَظَرِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الرَّمَخْشَرِي مُصْطَلَحاً قَرِيباً مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ.

وَأَمَّا مُصْطَلَحُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ، فَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلَ بِهَذِهِ الْحَرْفِيَّةِ إِلَّا أَنِّي أَعَدُّ التَّلْمِيحَ إِلَيْهِ أَمراً يُشَبَّهِ اسْتِعْمَالَهُ، وَقَدْ قَرَّرَ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ السَّبَبَ فِي تَسْمِيَّتِهِ مَفْرَغاً يَمُودُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى الْمُسْتَثْنَى قَدْ تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ فِيهِ دُونَ أَنْ يَضَعِفَ بِسَبَبِ وَجُودِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(١٥). وَيُمْكِنُ أَنْ تُرْجِعَ السَّبَبَ فِي التَّسْمِيَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا النَّمَطَ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَعَلِيهِ يَكُونُ الْمُصْطَلَحُ تَرْكِيباً يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ إِلَى جَانِبِ هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ نَنْسَى أَثَرَ الْعَامِلِ فِي تَشْكِيلِ الْمُصْطَلَحِ.

٢. الْإِسْتِثْنَاءُ التَّامُّ الْمَوْجِبُ :

عَبَّرَ النُّحَوِيُّونَ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ التَّامِّ الْمَوْجِبِ بَعْدَ مُصْطَلَحَاتٍ وَهِيَ :

١. مَا يَكُونُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى نَصَباً لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ مِمَّا أُدْخِلَ فِيهِ غَيْرُهُ :

وَاسْتَعْمَلَ عِنْدَ سَبَّوْهِ وَالْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، قَالَ سَبَّوْهُ^(١٦) «هَذَا بَابٌ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ إِلَّا نَصَباً، لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ مِمَّا أُدْخِلَتْ فِيهِ غَيْرُهُ... وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ.»

٢. مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَشْفُوعاً ثُمَّ تَأْتِي بِالْمُسْتَثْنَى بَعْدَ :

وَاسْتَعْمَلَهُ الْمُبْرَدُ قَالَ^(١٧) : (فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْنَّصَبُ وَقَعَ عَلَى كُلِّ مُسْتَثْنَى)

٣. مَا يَكُونُ الْمَنْصُوبُ فِي اللَّفْظِ غَيْرَ الْمَرْفُوعِ إِلَّا أَنَّهُ بَعْضُهُ وَهُوَ الْمُسْتَثْنَى : وَقَدْ اسْتَعْمَلَ هَذَا الْمُصْطَلَحَ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ^(١٨).

٤. الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَوْجِبُ : وَقَدْ بَدَأَ التَّلْمِيحُ إِلَيْهِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ، وَلَا سَيِّمًا عِنْدَ ابْنِ

(١٥) الْمَوْجُزُ فِي النَّحْوِ ص ٢٩، وَالْجَمَلُ ص ٢٢١، وَاللَّحْمُ ص ٦٨. وَانْظُرْ شَرْحَ شَذُورِ النَّمَبِ ص ٢٦١.

(١٦) الْكِتَابُ ٢/٣٣٠، وَانْظُرْ ٢/٣٣١.

(١٧) الْمُقْتَضِبُ ٤/٣٨٩.

(١٨) الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١/٣٤٢.

السَّراج^(١٩)، واستعمل سويّاً عند الزُّجَاجي^(٢٠) ثم اشتهر بمده، قال ابن جني^(٢١) :
(فإذا استثنت من موجب، كان ما بعدها منصوباً على كل حال.) وهو عند
الزُّمَخْشَرِيّ «ما استثني بإلا من كلام موجب»^(٢٢).

المصطلحات المستعملة في هذا الباب من حيث الاستعمال كثرة وقلة :

لم يستعمل المصطلح الأوّل عند غير الخليل وسيبويه ولم يستعمل الثاني عند غير المُبَرِّد
على حين كان المصطلح الثالث وفقاً على أبي بكر بن السَّراج دون غيره، وأما المصطلح الرابع
وهو الاستثناء الموجب، فقد استعمل منذ بداية القرن الرابع، واشتهر عند الزُّجَاجي وأبي
جعفر النُّحاس^(٢٣) وابن جنيّ والزُّمَخْشَرِيّ، وأما إضافة لفظ «النام» إلى الاستثناء الموجب
فلم أرَ نحوياً واحداً من نحوي ما قبل الزمخشري يستعمله، فهو من اصطلاحات
المتأخرين^(٢٤).

لماذا اشتهر مصطلح الاستثناء الموجب ولم تشتهر المصطلحات الأخرى؟

الدارس للمصطلحات المستعملة في هذا الباب يلاحظ أن المصطلح المستعمل عند
الخليل وتلميذه سيبويه اصطلاح وصفي، يشرح الشكل الإعرابي لهذا النوع من أنواع
الاستثناء، إذ هو ناشئ من العمل والعامل، فهو (ما يكون فيه المستثنى نصباً لأنه مُخَرَّجٌ مما
أدخلت فيه غيره.) فالجزء الأول منه يهتم بالحركة الإعرابية، على حين نجد الجزء الثاني
تعليلاً لحركة النصب هذه، وكذلك نقول في مصطلح ابن السَّراج: «ما يكون المنصوب في
اللفظ غير المرفوع إلا أنه بعضه وهو المستثنى» فهو - كما نرى - مصطلح إعرابي، إلا أن
المعنى فيه مانوس، وهو قوله «إلا أنه بعضه، أي: بعض المستثنى منه، غير أن هذا غير كاف
مما يجعلني أزعّم أنه مصطلح يهتم بالشكل الإعرابي دون المعنى.

(١٩) الأصول في النحو ١/٣٤٣.

(٢٠) الجمل من ٢٢٠، وانظر ١٧٦.

(٢١) التلمع ص ٦٦.

(٢٢) المفصل ص ٦٧.

(٢٣) إعراب القرآن ١/٤٠٦ تفسير الآية ٢٤: النساء.

(٢٤) شرح شذور الذهب ص ٢٦٢.

وأما مصطلح المُبْرَدُ: «ما يكون فيه الفعل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد» فإن هذا يعني «الثَّام»، فالفعل وما قام مقامه قد اشتغل بغير المستثنى وهو المستثنى منه، وبوجود المستثنى منه تتم عناصر جملة الاستثناء، فهو غير مُفْرَغ لوجوده.

ولكن ما معنى مصطلح الموجب؟ وماذا يعني الثَّام؟

نجد أن المصادر تُنصُّ على أن معنى الثَّام: هو ذلك النمط من الاستثناء الذي يكون المستثنى منه موجوداً فيه^(٢٥) وأما معنى الموجب فهو غير المنفي^(٢٦)، أي الذي لا يحتوي أداة من أدوات النفي، وذلك كقوله تعالى: (فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ)^(٢٧).

٣. الاستثناء الثَّام المنفي:

عاملُ النحويون هذا النوع على أنه تابعٌ بَدَل، فهو بدل من المستثنى منه، وعلى هذا، فهو يأخذ حُكْمَ مَتَّبِعِهِ وحركته الإعرابية كأي تابعٍ آخر، والمصطلحات المستعملة في التعبير عن هذا الباب هي:

أ. ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُفي عنه :

وقد استعمله سيبويه، قال^(٢٨): (... ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُفي عنه، فقولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، جمعت المستثنى بدلاً من الأول، فكانك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً، كما أنك إذا قلت: مررت برجل زيد، فكانك قلت مررت بزيد...) وقال المُبْرَدُ^(٢٩): (وعلى هذا مجرى النفي، وإن كان الأجود فيه «غير»، نحو: ما جامني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد).

ب. ما يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه :

وقد استعمله ابن الصَّراح^(٣٠).

(٢٦) مجمع النحر ص ٥٢.

(٢٧) البقرة ٢٤٩.

(٢٨) الكتاب ٢/٢١١.

(٢٩) المقتضب ١/٣٩٠.

(٣٠) الوجز هي النحر ص ٣٩.

ج. المنفي وغير الموجب :

واستعملا معاً عند الزُجاجي^(٢١) واستعمل ابن جني مصطلح غير الموجب^(٢٢).

د. التام وغير الموجب :

وقد استعمل هذا المصطلح في أواخر المرحلة التي أدرُسها عند الزَّمَخْشَرِي^(٢٣).

ووفقاً لهذا المرض يتبين لنا أن أول من استعمل مصطلح الاستثناء التام غير الموجب كان الزَّمَخْشَرِي، على أننا نجد التلميح إليه بدأ في وقت مُبَكَّر، منذ أيام سيبويه والمبرد، والسبب في هذا يعود إلى وجود النفي في أول التركيب، فتقولك ما جاني إلا زيد، بدأ باداة النفي «ما»، وهذا الذي دفع النحويين إلى استعمال مصطلح النفي الذي رأيناه في هذا النمط.

وأما المصطلح الذي استعمل عند سيبويه والآخر الذي استعمل عند ابن السراج، وهما على الترتيب: «ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه» و «ما يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه». فهما كما يظهر من لفظهما متشابهان، ومعناهما واحد، وقد نظر واضعاهما إلى النمط اللغوي المعنى على أنه بَدَل أو تابع.

٤. الاستثناء المنقطع :

مصطلح «المنقطع» قديم، يعود استعماله إلى أيام سيبويه، ولا أدري إذا كان مستعملاً قبله، ولكن استعماله عند سيبويه كان قليلاً، إذ لم أقف عليه في كتابه غير مرة واحدة قال^(٢٤): «هذا باب النصب فيما يكون مستثنى بدلاً، حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيداً، وما اتاني أحد إلا زيداً، وعلى هذا، ما رأيت أحداً إلا زيداً، فينصب زيداً على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكلك جملة منقطعة مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى

(٢١) انظر على التوالي الجمل ص ٢٢١، ص ٢٢٢ .

(٢٢) اللع ص ٦٦.

(٢٣) اللع ص ٦٦.

(٢٤) الكتاب ٢/ ٢١٩.

«ولكن زيدا» و «لا أعني زيدا»، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم، إذا قلت: عشرون درهماً، ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلان والله مالا إلا أنه شقي، فإنه لا يكون أبداً على إن لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى: ولكنه شقي.)

وبعد سببونه انقطع استعماله زمناً طويلاً، مما يدعم قلبي إن استعماله له كان نادراً، والدليل على ذلك أيضاً أنه استعمل مصطلحات أخرى للتعبير عنه قال (٢٥): (ما لا يكون إلا معنى «ولكن»، فمن ذلك قوله تعالى: (لا عاصمَ اليومَ منَ أمرِ اللهِ إلا على منَ رَحمِ) (٢٦) أي: ولكن من رحم، وقوله عز وجل: (فَلَوْلَا كَانَتْ فَرِيَّةً أَمْنَتْ فَتَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا) (٢٧) أي ولكن قوم يونس لما آمنوا، وقوله عز وجل: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ) (٢٨)، أي: ولكن قليلاً ممن أنجيناهم... وهذا الضرب في القرآن كثير.) وفي مكان آخر عبر عنه بقوله (٢٩): (هذا باب ما يختار فيه النصب، لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاؤوا به على معنى: ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه.)

ومما يدعم الزعم أيضاً أن الذين جاؤوا بعد سببويه بأكثر من مائة سنة لم يستعملوه، فقد استعمل الأخفش الأوسط مصطلح الاستثناء الخارج من أول الكلام، (١٠) وأما المبرّد فنراه يستعمل مصطلحاً وصفيّاً آخر فهو عنده «ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله» (١١) وذلك قولك: ما جأني أحد إلا حماراً وما في القوم أحد إلا دابة.

وعاد مصطلح «الاستثناء المنقطع» إلى الاستعمال بعد وفاة المبرّد، وذلك عند ابن السراج قال (١٢): (باب الاستثناء المنقطع من الأول والاختيار فيه النصب.) وقال (١٣): (إذا كان

(٢٥) الكتاب ٢/٣٢٥.

(٢٦) هود ٤٣.

(٢٧) يونس ٩٨.

(٢٨) هود ١١٦.

(٢٩) الكتاب ٢/٣١٩.

(١٠) معاني القرآن للأخفش ص ١٨، ١٧٥، ٢٠٢، ٣٢٤.

(١١) المقنضب ٤/٤١٢.

(١٢) الأصول في النحو ١/٣٥٣.

(١٣) الموجز في النحو ص ٤١.

الاستثناء منقطعاً كانت «الأ» بمعنى «لكن»، والاختيار فيه النصب في كل وجه، وربما اتبع ما قبل (آ...) ثم استعمله الزُّجَاجِي، قال^(١٤)؛ (باب الاستثناء المنقطع، إذا كان المستثنى من غير جنس الأول كان منقطعاً منه، وكان منصوباً) ثم استعمله الزُّمَخْشَرِي أيضاً^(١٥).

ما السبب الذي يقف وراء استعمال مصطلح المنقطع عند النحويين؟

يلاحظ القاري، أن المصطلح قديمٌ حديثٌ، فقد استعمل عند سيبويه مرة واحدة إلا أنه لم يكن وحيداً عنده، فقد استعمل مصطلحات وصفية أخرى وهي:

١. ما لا يكون إلا على معنى «ولكن»، وهذا المصطلح يَتَمَدُّ التقدير والعامل أساساً له، فقد قرر النحويون عاملاً محذوفاً ينصب المستثنى في الاستثناء المنقطع، وهو «لكن» وهذا واضح عند سيبويه وابن السراج والمُبَرِّد وغيرهم، وقد سبق أن رأينا نصوص هؤلاء النحويين التي تنص على هذا.

ب. ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من جنس الأول: ويلاحظ القاري أن هذا المصطلح قسمان: الأول منهما يهتم بالحركة الإعرابية وهو قوله «ما يختار فيه النصب» ومعنى الاختيار أنه يجوز فيه غير النصب، وقد رأينا ابن السراج ينص على ذلك فهو يَجِيزُ أن يتبع المستثنى^(١٦) إلا أن هذا غير مُسْتَحَبَّ عندهم خوفاً من أن يَلْتَبِسَ على السامع أن الآخر من جنس الأول^(١٧). وهذا هو الفرق بينه وبين الاستثناء المتصل.

ويعد سيبويه رأينا مصطلحين وصفيين آخرين وهما:

١. الاستثناء الخارج من أول الكلام، وهو مستعمل عند أبي الحسن الأَخْفَش وقصد بقوله الاستثناء: المستثنى، وأما معنى قوله: الخارج من أول الكلام فهو: المنقطع أي أن المستثنى صار من غير نوع المستثنى منه فكانه خارج منه.

(١٤) الجمل من ٢٣٥.

(١٥) المفصل ص ٦٨.

(١٦) الموجز في النحو ص ٤٠.

(١٧) الكتاب ٣/٣١٩.

ب. ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله: وهو من استعمال المُبَرَّد، وقوله: «من غير المذكور قبله، أي: المنقطع، والمذكور قبله هو المستثنى منه والضمير في «قبله» يعود على المستثنى. وهو بمعنى المصطلح المستعمل عند الأخفش.

إن هذه المصطلحات الأربعة - سواء تلك التي استعملها سيبويه - عدا مصطلح المنقطع - أم التي استعملها الأخفش والمُبَرَّد - تُعَدُّ جميعها توطئة لظهور مصطلح المنقطع الذي استعمله سيبويه مرة واحدة، وانقطع استعماله زمناً، وهذا معنى القول إنه قديم حديث، فقد عاد النحويون إلى المصطلح الذي أطلقه سيبويه في وقت مبكر من الدراسات النحوية، فاستعملوه وتداولوه بينهم منذ بداية القرن الرابع الهجري وحتى يومنا هذا، وهذا يعود إلى أنه يؤدي المعنى الذي كانت المصطلحات السابقة تؤديه بأخصر عبارة، والمصطلح يهتم بالمعنى، ولكن الذي يُؤخَذُ على النحويين التقدير الذي قدروه للعامل النصب في المستثنى وهو «لكن، وكان أجدر بهم لو أنهم قالوا: هكذا نطقت به العرب.

٥. الاستثناء بالشروط :

ذكر النحويون تركيباً آخر من تراكيب الاستثناء، وهو يختلف عن التراكيب السابقة في أنه لا يحتوي، أداة من أدوات الاستثناء، وهذا التركيب هو الاستثناء بالشروط^(١٨) وقال أبو سعيد السيرافي^(١٩): (جعل سيبويه «إن شاء الله» استثناء وإن كان لفظه لفظ الشروط على تسمية الفقهاء، ذلك لأنهم يُسمُّون «إن شاء الله» بعد الأيمان استثناءً، وإنما سموه استثناء لأنه يُستَقَطُّ لزوم ما يعتقد الحالف، فصار بمنزلة الاستثناء الذي يسقط ما يوجبه اللفظ الذي قبله.) والحقبة أن هذا الكلام عميق، وهو يؤكد تلك الصلة الوثيقة بين العلوم الفقهية وبين علوم العربية، أعني النحو والصرف، فهي علوم قامت لتوضيح أساليب القرآن الكريم ودره لحن الألسنة عن آياته بعد تشفي اللحن في الأوساط الإسلامية.

وأما معنى كلامهم هذا، فإننا نَسْمَعُ أيماناً يحلفها الإنسان، فيقول: والله لأفعلن كذا وكذا، وربما لا يستطيع تأكيد كلامه الذي هو قسم، فيذكر «إن شاء الله»، وهو بهذا اللفظ يستثني ما لا يمكن له فعله... وقد حمله الفقهاء على ذلك، وتبعهم النحويون، ويسمى هذا

(١٨) الكتاب ٩٢/١.

(١٩) الكتاب ٩٢/١ العاشية.

الاستثناء بالاستثناء المُرْفِي، قال أبو البقاء الكفوي^(٥٠): (الاستثناء في اللغة المنع والصرف، فينتظم الوُضْمِي الذي هو ما يكون بأداته، والمُرْفِي الذي هو بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تعالى) وإذا أخذنا بنص أبي البقاء الذي يقول إن الاستثناء هو إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه عموم اللفظ أو رفع ما يوجبه اللفظ^(٥١)، فإننا يمكن أن نُحْمِل جميع الأنماط اللفظية على أنها استثناء، فعندما نقول: خالد جميل، فقد أكدنا صفة الجمال له واستثنينا صفة القبح عنه.

أدوات الاستثناء :

وقد عقد لها باب مستقل في فصل «حروف المعاني»، وسيرد إن شاء الله في موضعه.

٢. النداء

١. لمحة عن أسلوب النداء :

عدّ البصريون النداء فَرْعاً على المفعول به، والسبب في أنني لم أدرجه بين المنصوبات أن المنداد لا يكون نصباً على كل حال، ولكنه يكون كذلك مرة، ويكون مبنياً على الضم مرة أخرى، بل لقد عدّه سيبويه رفْعاً على ما سنرى، بيد أن المرء يستطيع أن يلتمس العذر للبصريين في موقفهم هذا في أن حركة البناء إنما تدخل في بنية الكلمة، ولا علاقة لها بالعامل والعمل، فلا يؤثر فيها عامل ما، كما أن المعنى الذي يمكن أن نُقَدِّره للمنداد يظهره مفعولاً به، لا محالة. على أن هذا التقدير يحوّل الجملة من النداء الذي هو إنشاء لا ريب في ذلك ولا خلاف إلى جملة خبرية عادية، والنداء بالتأكيد ليس بخبر^(٥٢).

وثمة نقطة مهمة في أسلوب النداء تستوقف الباحثين، وهي أن التقدير، وأعني تقدير عامل ينصب المنداد هو أذعو أو أنادي. يقتضي بالضرورة أن يكون نمط النداء جملة تامة، والحقيقة التي يدرّكها الباحثون أن نمط النداء لا يفيد معنى متكامل إلا بوجود الجواب أو المقصود من النداء، فعندما نقول: يا خالد، فإنه يبقى في النفس شيء، حتى إذا قلنا: أقبل، اكتمل المعنى، وحسن السكوت على العبارة.

(٥٠) الكلبيات ١٣٤/١.

(٥١) الكلبيات ١٣٤/١.

(٥٢) هذا كلام أبي سعيد السمرافني، وابن جني انظر الكتاب ١٨٢/٢ الحاشية، والخصائص ١٨٦/١.

والتقدير في هذا الموقف قاد النحويين المتأخرين إلى شيء من التعميد البعيد عن الوصفية لم يعرفه السابقون، فالخليل كان يملأ نصب المُنَادَى المضاف والنكرة بأنه يعود إلى رغبة العرب في طلب الخفة، لأن الفتحة حركة خفيفة، قال سيبويه: (وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبداً لله، يا أخانا، والنكرة، حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام).

ب. تعريف النداء :

قال أبو البقاء الكفوي^(٥٢): (النداء هو إحضار الفائب وتببیه الحاضر، وتوجيه المَعرَض، وتفرغ المشغول، وتهيج الفاعل، وهو هي الصناعة^(٥١)): تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه. والمأمور بالنداء يُنادى ليخاطبه الأمر، فصار كأنه هو المنادى). وقال الشريف الجرجاني^(٥٥): (المُنَادَى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديرًا).

ج. النداء عند النحويين :

عرّف سيبويه النداء من حيث أثره في اللفظ المندى، فقال^(٥٦): (اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب). وقوله: (رفع) لا يعني أن المندى المفرد معرب، فما يليه من كلام ينفي هذا الظن، وعذر سيبويه في هذا الاستعمال هو أن التمييز بين مصطلحات الحركات الإعرابية لم يكن مستقراً بعد.

وكلام سيبويه السابق حدّ يستفرك النداء من حيث أقسامه والعامل فيه، وقد حدا حدوه المبرّد، فقال^(٥٧): (اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبت، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره... وكذلك كل ما كان نكرة نحو قول الله عز وجل: (يا خسرًا على العباد)^(٥٨)). وقال الشاعر: - وهو توبة بن الحمير الخفاجي يتوعد زوج ليلي الأخيلية:

(٥٢) الكلمات ٣٦٤/١.

(٥٤) يقصد بقوله: (هي الصناعة): صناعة النحو، أي معناه الاصطلاحي.

(٥٥) الترميزات ص ١٨٢.

(٥٦) الكتاب ١٨٢/٢.

(٥٧) المختضب ٢٠٢/١-٢٠٤.

(٥٨) يس ٣٠.

لَعَلَّكَ يَا تَيْسَا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ تَعْدُبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

... فإذا كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ وَلَمْ يَلْحَقْهُ تَنْوِينٌ^(٥٩). وحذا
حذوهما أبو بكر بن السَّراج، فقال^(٦٠): (الْأَسْمَاءُ الْمُنَادَاةُ تَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: مَفْرَدٌ
وَمُضَافٌ وَمُضَارِعٌ لِلْمُضَافِ مِنْ أَجْلِ طَوْلِهِ). والزجاجي قال^(٦١): (كل منادى في كلام
العرب منصوب إلا المفرد العلم، فإنك تبنيه على الضَّمِّ وهو في موضع نصب، وذلك قولك
يا زيد، ويا محمد...) وقد ظل هذا نهجاً يتبعه البصريون ومن سائرهم حتى يومنا هذا.

(د) المصطلحات المستعملة للتعبير عن النداء:

١. النداء وهو المصطلح الأول في مصطلحات النداء استعمل منذ بداية المرحلة التي
أدرسها، ولم أقف على نحوي واحد تَخَلَّفَ عن استعماله^(٦٢).

٢. الدعاء:

وقد استعمله قلة من البصريين، مثل أبي الحسن الأَخْفَشُ^(٦٣) والمُبَرِّدُ^(٦٤).

٣. المنادى:

واستعمله جميع البصريين الذين استعملوا مصطلح النداء^(٦٥).

٤. المدعو:

واستعمل للدلالة على المنادى عند كل من سيبويه^(٦٦)، والمُبَرِّدُ^(٦٧)، وأبي بكر بن
السَّراج^(٦٨) وابن جني^(٦٩).

(٥٩) كلام المبرد هذا صريح في أن الفاعب للمنادى هو الفعل المحذوف، وهذا يلغي ذلك الخلاف المزعوم بين المبرد
وسيبويه في أن (يا) تنصب الاسم المنادى، انظر شرح الفصل ١٣٧/١.

(٦٠) الموجز في النحو ص ٤٥.

(٦١) الجمل ص ١٤٧.

(٦٢) انظر الكتاب ١٨٢/٢ والمقتضب ٢٠٢/٤، والأصول في النحو ٤٠١/١، ٤٠٣/١، ٤١٤/١... والجمل ص ١٤٧.

والخصائص ١٨٦/١، والمفصل ص ٤١ - ٤٣.

(٦٣) معاني القرآن للأخفش ص ٥٨.

(٦٤) المقتضب ٢٩٨/٣ - ٢٩٩ وانظر ٢٠٢/٤.

(٦٥) الكتاب ١٩٨/١، وانظر المقتضب ٢٠١/٤، والأصول في النحو ١٢٠/١، وكتاب معاني الحروف ص ٩٢، والخصائص

١٧٠/١ والمفصل ص ٣٥.

(٦٦) الكتاب ٢٢٩/٣.

(٦٧) المقتضب ٢٩٨/٣ - ٢٩٩، وانظر ٢١٦/٤.

(٦٨) الأصول في النحو ٤٠٠/١.

(٦٩) اللغ في العربية ص ١٠٧.

نلاحظ أنَّ مصطلحي النداء والدُّعاء متساويان من حيث معناهما، فكلاهما يعني ذلك التركيب اللغوي الذي اصطلح عليه بأنَّه «النداء» والمُكوِّن من «يا» أو إحدى أدوات النداء والمنادى وأما السبب في شهرة مصطلح النداء دون مصطلح الدعاء فيعود إلى علة في استعمال مصطلح الدعاء نفسه، فهو يعاني من الازدواجية في الاستعمال، فقد اشتهر أنه «الامر» الذي يكون من صاحب الرتبة الدنيا إلى مَنْ هو أعلى منه رتبةً، كقولنا: اللهم اغفر لنا، فكلمة «اغفر» هنا، أمر ولكنه من الإنسان صاحب المرتبة الدنيا إلى الله جل جلاله، وعليه، فلا يمكن أن يُعدَّ أمراً عادياً - تعالى الله عن ذلك - فهو دُعاء، وأما مصطلح النداء، فإننا لا نجدد يعاني من هذه الازدواجية.

ومن حيث اللفظ نجد أنَّ المصطلحين يعنيان إقبال المدعو أو المنادى عليك بوجهه بعد أن تدعوه أو تناديه بأداة من أدوات النداء المصطلح عليها، ولما وجد النحويون أنَّ العامل المحذوف يمكن أن يقدَّرَ بأحد فعلين: أنادي أو ادعو، فقد اشتقوا لفظ النداء من الفعل «أنادي»، على حين اشتقوا لفظ الدعاء من «ادعو».

هـ. أقسام المنادى :

١. المنادى المضاف :

وهو المنادى المركَّب تركيباً إضافياً، أي من المضاف والمضاف إليه، وذلك نحو: يا عبدالله، فعبدالله منادى مضاف وهو منصوب على أي حال، وأما استعماله فتقديم، استعمال في وقت مبكر، وظل مستعملاً حتى يومنا هذا^(٧٠).

٢. المنادى النكرة :

ذكر سيبويه أنَّ الخليل استعمله^(٧١) ثم استعمله جميع البصريين الذين جاؤوا بعد الخليل وسيبويه^(٧٢).

(٧٠) الكتاب ١٨٢/٢. وانظر الفتنجب ٢٠٢/٤. وانظر الأصول في النحو ٤٠١/١، ٤١٤/١، والجمل من ١٤٧، ١٤٩ وكتاب معاني الحروف من ٩٢-٩٣، واللمع من ١٠٦، والمفضل من ٣٦.

(٧١) الكتاب ١٨٢/٢.

(٧٢) الفتنجب ٢٠٢/٤. وانظر الأصول في النحو ٤٠٣/١ والجمل من ١٤٧، ١٤٩ واللمع من ١٠٦.

٣. المضارع للمضاف لطوله :

ومعنى المضارع: المشابه، فقد رأى النحويون نَمَطاً من أَمْطِ الدَّاءِ في العريّة ليس مضافاً ولكنه منصوب، فاستنتج النحويون أنَّ العرب نصبته طلباً للخفة على ما ذكر الخليل بن أحمد^(٧٣)، وقد عبّر عنه النحويون بالفاظ قريب بعضها من بعض وهي:

أ. المنادى المضارع للمضاف لطوله واستعمله ابن السَّراج^(٧٤).

ب. المضارع للمضاف: واستعمله الرُّمَّاني^(٧٥) والزُّمخْشَرِي^(٧٦).

ج. المشابه للمضاف لأجل طوله: واستعمله ابن جَنِّي^(٧٧).

٤. المنادى المفرد :

وهو قولك: يا زيد، يا عمرو، يا خالد، وهو مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في موضع النصب عند البصريين جميعاً، واستعمل مصطلح «المنادى المفرد» عند سيبويه^(٧٨) وزاده المَبْرُودُ تحديداً عندما سَمَّاهُ: المفرد المعرفة تمييزاً له عن المفرد النكرة الذي هو نَصْبٌ^(٧٩).

وقد وجدت من البصريين من يسائر سيبويه في الاكتفاء بلفظ «المعرفة» وذلك مثل: ابن السَّراج^(٨٠) وابن جَنِّي^(٨١) على حين وجدت أن أنصار تحديد هذا المصطلح بعدد «المعرفة» كانوا أكثر من هؤلاء، فقد تابع المَبْرُودُ بتحديدده كل من: الرُّمَّاني^(٨٢) وابن جَنِّي^(٨٣) والزُّمخْشَرِي^(٨٤).

السبب في شهرة مصطلحات أقسام المنادى

مصطلحات أقسام المنادى ليست كثيرة، فلكل قسم مصطلح واحد، حتى لو وجدنا أن

(٧٣) الكتاب ١٨٢/٢.

(٧٤) الأصول في النحو ٤٠١/١ وانظر ٤٢٠.

(٧٥) كتاب معاني الحروف ص ٩٢.

(٧٦) الفصل ص ٣٦.

(٧٧) اللمع ص ١٠٦.

(٧٨) الكتاب ١٨٢/٣.

(٧٩) المختضب ٢٠٤/٤.

(٨٠) الأصول في النحو ٤٠١/١.

(٨١) الخصائص ١٧٠/١.

(٨٢) كتاب معاني الحروف ص ٩٢.

(٨٣) الفصل ص ٣٧.

بعضهم استعمل لفظاً مغايراً فإننا لا نجد فرقاً كبيراً بين استعماله واستعمال غيره، فمصطلح المنادى المضاف يعني المنادى الذي يكون لفظه مركباً تركيباً إضافياً نحو: يا صاحب البيت، ويا عبد الله، ويا صلاح الدين وغيرهما، والإضافة تعني: ضمّ كلمة إلى أخرى بتنزيل الثانية منزلة التتوين من الأولى ولذا فإن الاسم الأول في هذا التركيب، لا يدخله تتوين البتة^(٨٥) وقد وجدَ النحويون الأوائل أن هذا التركيب إذا نُودي كان نصباً، فقعدوا له قاعدة نحوية تميّزه من غيره، وسَمَوْهُ المنادى المضاف.

وأما المنادى الشبيه بالمضاف لطوله: فقد وجدَ النحويون أن العرب تنصب نحو: يا خيراً من زيد أقبل، وربما كان الشبهة بين هذا المنادى وبين المنادى المضاف حركة الإعراب أولاً وطول التركيب ثانياً، وقد رأينا الاصطلاحات له متقاربة جداً فمصطلح ابن السراج، المنادى المضارع للمضاف لطوله لا يكاد يختلف عن مصطلح ابن جني: المشابه للمضاف لأجل طوله، فهذان المصطلحان أكثر تحديداً من مصطلح «المضارع للمضاف» الذي استعمله الرّماني والزّمخشري، ومفناها واحد.

وأما مصطلح المنادى المفرد، فهو حقاً بحاجة إلى تحديد، فقد استعمله بعض النحويين دون تحديد، فهل هو معرفة؟ أم إنه نكرة؟ فالمنادى المفرد النكرة يكون نصباً وإن شذّ، نحو قول الشاعر:

سلامُ اللهِ يا مَطْرُ عَلِيَّهَا وليسَ عليكِ يا مَطْرُ السَّلامِ

فهذا لا يقدّر به القياسُ البتّة، ولذا، فقد وجد المبرّد والرّماني وابن جني والزّمخشري أنهم سيكونون أكثر تحديداً لو أضافوا إليه لفظ «المعرفة» فهو يزيد تحديداً ويبعده عن التّعقيد، ولا يزيد في لفظه إلا شيئاً يسيراً هو في حاجة إليه حتماً.

وأما السبب في استعمالهم لمصطلح المنادى النكرة فأغلب الظن أنه يعود إلى أن المنادى النكرة لا يتمرّف بالنداء الذي هو من أساليب التعريف عند العرب، فقد ظل على تنكيره والدليل على ذلك قبوله للتتوين الذي يفيد التنكير.

(٨٥) معجم النحو ص ٢٢.

وهو قولك: يا أيها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ، وشبهه، هـ «أي» منادى مُبْهَم والرجلُ وَصَفَ له، وكذلك: «هذا» وسائر أسماء الإشارة، وقد سَمَّاهُ الْبَصْرِيُّونَ بهذا التسمية منذ وقت مبكّر وظلّ مستعملاً حتى وقت متأخر^(٨٦)، على أن هذا النوع ليس بمنادى في الحقيقة، فالرجل هو المنادى الحقيقي، وقد أدرك النحويّون هذا، ولكنهم كانوا بحاجة إلى توضيح وجود «أيها» أو أسماء الإشارة في مثل هذه التراكيب، وإنما كان أولى أن يملئوا وجود هذه التراكيب بأن العملية الصوتية تستقيم أكثر بوجودها، فالفرض من وجودها صوتي، وهو التوصل لمناداة ما فيه الألف واللام، وأما دخول «يا» على لفظ الجلالة، فإنّه يجوز لعدم جواز دخول المنادى المُبْهَم في ندائه، لأنّ الله سبحانه وتعالى لا يمكن أن يكون غير معرفة- تعالى الله عن ذلك- والتسمية ناتجة من تسميتهم لأسماء الإشارة بالمُبْهَمَات^(٨٧).

٣. الترخيم

١. ما الترخيم؟

الترخيم هي اللغة التليين^(٨٨)، وإنما يكون الترخيم تخفيفاً وتلييناً للمتكلم قال سيبويه^(٨٩): (والترخيم حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً ولا يكون إلا في النداء، إلا يضطرّ شاعر). وقصد سيبويه بقوله: (الأسماء المفردة) غير المضاهة، فإنه لا يكون في الأسماء المضاهة ترخيم البتة، وقال ابن السراج^(٩٠): (الترخيم: حذف أو آخر الأسماء المفردة الأعلام تخفيفاً، ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطرّ شاعر). وقال الزّجاجي^(٩١): (الترخيم حذف أو آخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة.).

(٨٦) الكتاب ١٨٨/٢، ١٩٥/٢، وانظر المفصل ص ٣٩.

(٨٧) الكتاب ٢٠٥/٢، ٢٨٣/٢، ٤٨٧/٤، ٢٨٨/٤، وانظر المختضب ٢٠٦/٤، ٢٦٥/٤، ٢٧٧/٤، والأصول في النحو ٣١/٢، ١٣١/٢، الحمل ص ١٤، ١٥٦، والمفصل ص ١٩٧، وانظر ص (١٦) من هذا البحث؛ الحديث عن البهيمات وهي أسماء الإشارة والموصول والضمائر.

(٨٨) لسان العرب (رخم) ٢٢٤/٢.

(٨٩) الكتاب ٢٣٩/٢.

(٩٠) الأصول في النحو ١٤٣٧/١.

(٩١) الجمل ص ١٦٨.

وقال ابن جنِّي^(٩٢): (اعلم أنَّ التَّرخيمَ حذفٌ يلحقُ أواخرَ الأسماءِ المضمومةِ في النداءِ تخفيفاً)، وقوله: الأسماءُ المضمومةُ يعني الأسماءَ المفردةَ الأعلامَ- المَعْرِفَةَ- وذلك لأنَّ هذه الأسماءَ في النداءِ هي التي تُرَخِّمُ، وأما المنصوبةُ والنكرةُ والمضافُ والشبيهُ بالمضافِ فلا ترخيمَ فيها، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٩٣): (ومن خصائصِ النداءِ: التَّرخيمُ، إلَّا إذا اضطرَّ الشَّاعرُ فَرَخِّمَ في غيرِ النداءِ)

فعلى هذا، نجد أنَّ البصريين عَدَّوا التَّرخيمَ فَرْعاً على الحذفِ، وهو يلحقُ الأسماءَ المفردةَ الأعلامَ في النداءِ خاصةً، وأما في غيرِ النداءِ فلا ترخيمَ إلَّا لضرورةٍ شِعْريةٍ^(٩٤).

ب. استعمال مصطلح الترخيم :

وهو مصطلح قديم، استعمل منذ وَقْتُ مُبَكَّرٍ، فقد استعمله سيبَوَيْهٌ وأستاذُه الخليل^(٩٥) ثم تابَعهما البصريون جميعاً على هذا الاستعمال^(٩٦).

ج. لماذا اشتهر مصطلح الترخيم ؟

السبب في شهرة مصطلح الترخيم- دون وجود مصطلحات أخرى تستعمل معه- يعود إلى المعنى واللفظ، فنجد أن معناه يتفق مع لفظه، فمعناه في اللغة كما ذكر ابن منظور هو التلحين، بل لقد ذهب ابن منظور إلى أبعد من هذا، فهو يعني الحذف^(٩٧)، وقد ذكر ابن منظور أنَّ الخليل أخذ هذا المصطلح عن الأصمعي، وذلك عندما أَخْبَرَهُ أَنَّ العربَ يُسَمُّونَ الجاريةَ: رخيمةً إذا كانت سَهْلَةَ النطقِ^(٩٨)، وما يعنيها من هذه الرواية هو معنى المصطلح، فهي تبين لنا أنَّ الترخيمَ أُطلق على هذا التركيب اللغوي لوجود الشَّبه بين صوت الجارية الرَّخِيمِ وبين حَذْفِ أواخرِ الأسماءِ المُناداة، وهذا الشَّبه هو الخِفَّةُ والليونةُ، ومن هنا كان اشتقاق المصطلح.

(٩٢) اللامع في العربية ص ١١٤.

(٩٣) المفصل ص ٤٧.

(٩٤) معجم النحو ص ٩٩.

(٩٥) الكتاب ٢٣٩/٢.

(٩٦) انظر المختضب ٢٤٢/١، ٢٤٣/١، ٢٤٤/١، والاصول في النحو ٤٣٧/١، والجمل ص ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، واللامع في العربية ص ١١٤ والخصائص ١/٦٣، ١٩٦/٢، والمفصل ص ٤٧.

(٩٧) لسان العرب (رخم) ٢٢٤/٢.

(٩٨) لسان العرب (رخم) ٢٢٤/٢.

٤. النَّدْبَةُ

١. ما النَّدْبَةُ؟

قال ابن منظور^(٩٩): (وَنَدَبَ الْمَيْتَ، أَي: يَكِي عَلَيْهِ، وَعَدَّدَ مُحَاسِنَهُ، وَالنَّدْبُ أَي: أَنْ تَدْعُو النَّادِبَةَ بِحَسَنِ الثَّنَاءِ فِي قَوْلِهَا: وَافْلَانَاهُ) واسم ذلك الفعل: «النَّدْبَةُ» وهو من أبواب النحو، كل شيء في نداءه «وا» فهو من باب النَّدْبَةِ.)

والاسم المندوب هو المتفجع عليه بهياه أو «وا»^(١٠٠): أي أن الندبة: نداء يقصد منه التفجع على عزيز عند المتفجع، أو عند المجموع، أو يقصد منه التوجع من مؤلم للمتوجع أو المجموع، وذلك كقول عُمر بن الخطاب- رضي الله عنه- وقد أُخْبِرَ بِجَدَبِ أَصَابِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ: وَأَعْمَرَاءَ، وَأَعْمَرَاءَ، وَتَصَحَّ فِيهِ «يَا» إِذَا أَمِنَ لَا تَخْتَلِطِ النَّدْبَةُ بِالنَّدَاءِ الْحَقِيقِيِّ.

ب. استعمال مصطلح النَّدْبَةِ:

وهو من المصطلحات القديمة التي استعملها سيبويه^(١٠١) ولست أدري إذا كان من مصطلحات السابقين، فالمصادر المتوافرة بين أيدينا لا تسعفنا بالبت في هذا الشأن. ثم استعمله البصريون الذين جاؤوا بعد سيبويه استعمالاً انفرد به دون وجود مصطلح آخر إلى جانبه^(١٠٢).

ج. اشتهاار مصطلح النَّدْبَةِ

لقد حقق مصطلح النَّدْبَةِ شهرةً واسعةً، فاستعمل منذُ وقتٍ مبكر، وظلَّ هذا الاستعمال مطَّرداً عند جميع النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه حتى يومنا هذا، والسبب في هذا يعود إلى سهولة لفظه وموافقته للمعنى من حيث اللغة، فالمعنى اللغوي من النَّدْبَةِ هو: البكاء على الميت وتعداد محاسنه، وهو من النَّدْبِ للجراح، لأنه احتراق ولَدَع من الحَزْنِ^(١٠٣)، وعندما درس النحويون الأنماط اللغوية الواردة عن العرب وجدوا أنَّ العرب يبيكون على الميت أو من في مقامه من حيث التوجع، فيستعملون تراكيب معينة، فَسُمِّيَتْ هذه الأنماط «نَّدْبَةً».

(٩٩) لسان العرب، ندب، ٧٥١/١.

(١٠٠) الترميزات ص ٢٥٠.

(١٠١) معجم الشامل ص ٩٦٢، وانظر معجم النهر ص ٣٩٩.

(١٠٢) الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(١٠٣) المشضب ٤/ ٣٦٨، ٤/ ٢٢٣، والأصول في النحو ١/ ٤٢٢، ١/ ٤٢٣، ١٢٥١، والجمل ص ١٧٦، والحجة في ملل القراءات السبع ١/ ١١٠، والخصائص ٣/ ١٥٥، واللمع ص ١٢٠، والمفصل ص ٤٤.

١. ما الاستغاثَة؟

قال أبو البقاء الكفوي^(١٠٥): (الاستغاثَة من الفَوْتِ، وهو النُصْر والمُؤْن، يُقال: اسْتَغَثْتُهُ فَنَاشِي، فهو من الغَيْث وهو المَطَرُ... والاستغاثَة: طَلَبُ الأَنْخِرَاطِ فِي سَلَكِ الْبَعْضِ^(١٠٦)، والنجاة عما ابتلي به البعض الآخر.) فهي نداء موجه إلى من تُطَلَّبُ مَسَاعِدَتُهُ عَلَى مَكْرُومٍ وَقَعَ أَوْ هُوَ مُحْتَمَلُ الْوُقُوعِ^(١٠٧)

(ب) مصطلحات باب الاستغاثَة :

ورد في باب الاستغاثَة عدة مصطلحات للتعبير عن الاستغاثَة وقروعاها، وهذه المصطلحات هي :

١. الاستغاثَة :

ومصطلح الاستغاثَة قديم جداً، استعمله سيبويه^(١٠٨) سوياً سديداً^(١٠٨)، واستشهد عليه بقول قيس بن ذريح :

تَكْنُفْنِي الْوُشَاةَ هَارِضَ جُونِي فَيَا لِنَاسٍ لِلْوِشَاةِ الْمُطَاعِ

ثم استعمله بعده البصريون جميعاً^(١٠٩).

٢. المَدْعُوُّ لَهُ :

وهو الْمُسْتَغَاثُ لَهُ، وقد استعمله سيبويه^(١١٠) واستعمله المُبْرَدُ مع هَارِقٍ بسيط، وهو أنه

(١٠٥) الكليات ١/ ١٧٣.

(١٠٦) الأصل عدم جواز دخول 'أل' على 'بعض' وإنما هو نص لأبي البقاء الكفوي.

(١٠٧) معجم الشامل ص ٩١، وانظر معجم النحو ص ٧.

(١٠٨) الكتاب ٢/ ٢١٥.

(١٠٩) انظر المقتضب ٤/ ٢٥١، والأصول في النحو ١/ ٤٢٥، ١/ ٤٢٧، والجمل ص ١٦٦، والمفصل ص ٢٧.

(١١٠) الكتاب ٢/ ٢١٨.

دَعَاهُ «المدعو إليه»، قال^(١١١): (هذا باب المدعو المستغاث به ، ولام المدعو إليه ، فإذا دعوت شيئاً على وجه الاستغاثه فاللام معه مفتوحة، تقول : يألئناس، ويا لَّه، وفي الحديث: لما طعن العُلجُ أو العَبْدُ عُمَرَ - رحمه الله - صاح: يألَّه للمسلمين.) واستعمله بعد المُبْرَد ابن السُّرَّاج بلفظ (المدعو إليه) أيضاً^(١١٢).

٣. المدعو :

وهو المستغاث به ، استعمله سيبويه ليدلُّ به على المنادى^(١١٣) واستعمله المُبْرَد بلفظ محدّد جمع بين مصطلحي المدعو والمستغاث به^(١١٤)، ثم استعمله ابن السُّرَّاج^(١١٥)، وبعده انقضى المصطلح وانتقل النحويون إلى مصطلح المستغاث به فقط .

٤. المستغاث به :

وهو مصطلح متأخر نسبياً، إذ لم يستعمله سيبويه ، غير أن المُبْرَد استعمله، قال^(١١٦): (هذا باب المدعو المستغاث به ولام المدعو إليه) ثم استعمله أبو بكر بن السُّرَّاج بلفظ المستغاث به^(١١٧)، على حين اكتفى بعض البصريين بقولهم : المُسْتَغَاث^(١١٨).

المصطلحات التي اشتهرت في هذا الباب هي :

أولاً : المصطلح الأول - الاستغاثه ، ويمود السبب في شهرته وشيوعه بين العلماء إلى قضية اللفظ والمعنى أيضاً، فهو من حيث المعنى : يُطَلَّق على تركيب من تراكييب النداء لا يكون المُنَادَى فيه منادى على وجه النداء العادي ، وإنما يكون على سبيل طلب الفؤث والنَّجْدَة والفؤث ، وهو كما قال ابن منظور، من الفَيْث أي المَطَر ، فَاسْتَغَاثَ : طَلَّبَ الفؤث، والمنادى

(١١١) المقتضب ٢٥٤/٤ .

(١١٢) الأصول في النحو ١/٤٢٧ .

(١١٣) الكتاب ٢/٣١٩ .

(١١٤) المقتضب ٢٥٤/٤ .

(١١٥) الأصول في النحو ١/٤٢٧ .

(١١٦) المقتضب ٢٥٤/٤ .

(١١٧) الأصول في النحو ١/٤٣١ .

(١١٨) الفصل ٤٥، وانظر ص ٤٧ .

الذي يطلب النجدة إنما يطلب الفوث فهو مستغيث، فالاستغاثة طلب النجدة، ونجد في التراكيب اللغوية أن بعضها محمول على النداء شكلاً لا معنى، فتستعمل فيه أداة النداء «يا» بيد أن الذي ينادي لا يطلب إقبال المنادى عليه بوجهه وإنما يطلب الاستغاثة والمون.

ثانياً: المدعو والمستغاث به: استعمل مصطلح «المدعو» عند سيبويه ومن تلاه حتى بداية القرن الرابع، وهو مصطلح قاصر عن التعبير عن معنى المستغاث به، وذلك لأنه يُعَبَّرُ به عن المنادى أيضاً. فقد استعمله سيبويه^(١١٩)، وعليه، فقد وجدنا المبرد لا يكتفي باستعماله منفرداً بل يضيف إليه لفظ المستغاث به، فهو عنده «المدعو المستغاث به»، وبعد ابن السراج استعمل النحويون مصطلح المستغاث به.

ثالثاً: المدعو له والمستغاث له: ومصطلح «المدعو له» «أو» المدعو اليه» مصطلح سهل استعمل لمدة قرنين تقريباً، ثم انتهى أمره بعد ابن السراج، ويعود السبب في ذلك إلى انقراض مصطلح المدعو، وإقبال النحويين على استعمال مصطلح المستغاث، فقرروا أن هناك مستغاثاً به ومستغاثاً له، وأقلعوا عن غيرهما من المصطلحات.

٦. التَّعَجُّبُ

(أ) ما التعجب؟

قال الشريف الجرجاني^(١٢٠): (التَّعَجُّبُ: انفعال النفس عما خَفِيَ سَبَبُهُ) وقال الرضوي^(١٢١): (اعلم أن التَّعَجُّبَ انفعال يمرض للنفس عند الشُّمُورِ بأمرٍ يَخْفَى سببه، ولهذا قيل: إِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بَطَلَ الْعَجَبُ).

(ب) استعمال مصطلح التعجب :

يبدو أن مصطلح التعجب من المصطلحات القديمة، فقد استعمله سيبويه، قال^(١٢٢):

(١١٩) الكتاب ٢/ ١٢٩.

(١٢٠) التعريفات ص ٦٥.

(١٢١) شرح الكافية ٢/ ٣٠٧.

(١٢٢) الكتاب ٣/ ١٩٧.

(وقد تقول: تالله! وفيها معنى التَعْجَب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب، قال أمية بن أبي عائذ:

لَهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذَوْحِيدٌ بِمُشْمَخِرَبِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسْ (١٢٢)

ثم استعمله المُبَرِّدُ أيضاً، فقال (١٢٤): (هذا باب الفعل الذي يَتَعَدَّى إلى مفعول وهاعله مُبْتَهَمٌ، ولا يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ، ويلزم طريقة واحدة، لأن المعنى لَزِمَهُ من ذلك، وهو باب التَعْجَب، وذلك قولك: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، وما أَكْرَمَ عَبْدُ اللَّهِ، (ما) اسم مرتفع بالابتداء، وأحسن خبره، وهو فِعْلٌ و «زيداً» مفعول به، فتقديره: شيء، أحسن هذا، إلا أن معنى التَعْجَبَ دَخَلَهُ مع «ما»، ولا يكون ذلك بشيء غير «ما» (١٢٥) وقال (١٢٥) (فإن قال قائل: فإذا قلت: ما أحسن زيدا، فكان بمنزلة شيء حسن زيدا، فكيف دَخَلَهُ معنى التَعْجَب وليس في قولك «شيء أحسن زيدا»؟ قيل له: قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره). ثم استعمل بمد المُبَرِّدُ عند ابن السَّراج، قال (١٢٦): (اعلم أن كل فعل لزم بناءً واحداً فهو غير متصرف، وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تصاريف الفعل، وغير المتصرف ما لم يكن ذلك، فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحداً، فعل التعجب نحو: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، وأَكْرَمَ بِعَمْرٍو). وقال (١٢٧) (التَعْجَبُ على ضربين: أحدهما «أفعل» مفتوح، ولا بد أن تلزمه «ما»، تقول: ما أَحْسَنَ زَيْدًا وأَجْمَلَ خَالِدًا) والضرب الثاني على «أفعل» مبني على الوقف، تقول: يا زيد أكرم بعمرؤا).

واستعمله الزُّجَاجِيُّ، فقال (١٢٨): (باب التَعْجَب، إذا تَعَجَّبْتَ من شيء، فجعلت في أول كلامك: «ما» مع الفعل، فأنصب المتعجب منه، بوقوع ذلك الفعل عليه). واستعمله ابن جني،

(١٢٢) يبقى: أراد: لا يبقى، فحذف حرف النفي، والحيد، النتوء في القرن أو الجبل، والمشمخر، الجبل العالي، والظيان:

الباسمين البري، والأس: الريحان.

(١٢٤) المقطع ١/١٧٢.

(١٢٥) المقطع ١/١٧٥.

(١٢٦) الأصول في النحو ١/١١٤، ١/١١٩.

(١٢٧) الموجز في النحو ص ٣١.

(١٢٨) الجمل ص ٩٩.

فقال (١٢٩): (باب التّعجب: ولفظه يأتي في الكلام على ضربين أحدهما: ما أفعله والآخر: أقبل به.) وقال (١٣٠): (من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامته معنى التّعجب، استحالة خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل، فانت الآن مخبر بتأهي الرجل في الفضل ولست مستفهما ... والتّعجب ضرب من الخبر، فكان التّعجب لما طرأ عليه الاستفهام، إنما أعاده إلى أصله من الخبرية.) ثم استعمله الزمخشري، فقال (١٣١): (ومن أصناف الفعل: فعلا التّعجب، هما نحو قولك: ما أكرم زيداً وأكرم يزيد! ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل، ويتوصل إلى التّعجب مما يجوز بناؤهما منه بمثل ما توصل به إلى التفضيل.)

وقد اختلف البصريون مع الكوفيين في كون «أفعل» فعلاً أو اسماً، فبينما ذهب البصريون إلى أنها فعل، ذهب الكوفيون إلى أنها اسم، وقدم كل منهما أدلة قوية (١٣٢)، بيد أن بعض الكوفيين عدّها فعلاً متابِعاً البصريين في هذا كالكسائي (١٣٣) وثعلب (١٣٤).

٧. الْقَسَمُ

(١). ما القسم؟

القسم هو اليمين أو الحلف، قال ابن منظور (١٣٥): (والقسم بالتحريك: اليمين، وكذلك: المُقسم، وهو المصدر، مثل المخرج، والجمع: أقسام، وقد أقسم بالله، واستقسمه به، وقاسمه: حلف له، وتقاسم القوم: تحالفوا، وفي التنزيل: (قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ) (١٣٦) وَأَقْسَمْتُ: حَلَفْتُ، وأصله من القسامة.)

(١٢٩) اللع في العربية ص ١٢٦.

(١٣٠) الخصائص ٢/٣٦٩.

(١٣١) الفصل ص ٢٧٦، وانظر ٣٧.

(١٣٢) الإنصاف م ١٥ وأسرار العربية ص ١١٢، وانظر الأمالي الشجرية ١٣١/٢، وشرح جمل الزجاجي ٥٨٣/١.

(١٣٣) شرح الأشموني مع الصبان ١٨/٣.

(١٣٤) مجالس شلب ص ٢٧٢.

(١٣٥) لسان العرب (قسم) ١٢/٤٨١.

(١٣٦) النمل ٤٩.

(ب) استعماله عند النحويين :

أغلب الظن أن يكونَ سببونه قد نَقَلَ هذا المصطلح عن السابقين، إذ استخدمه سويّاً سديداً في كتابه، قال^(١٣٧): (اعلم أن القسمَ توكيدٌ لكلامك، فإذا حَلَفْتَ على فعل غير منفي لم يقع، لَزِمَتْهُ اللام والنون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلن.) غَيَّرَ أن سببونه لم يستعمل مصطلح القسم منفرداً، بل استعمل إلى جانبه، مصطلح اليمين، وقد وجدت أن المصطلح الأخير قد هاق الأول شهرة وكثرة استعمال عنده^(١٣٨)، ثم استعمل مصطلحاً آخر وهو «الحلف» قال^(١٣٩): (إذا حَذَفْتَ من المحلوف به حَرْف الجَرِ نصبته كما تنصب حقاً، إذا قلت: انك ذاهب حقاً. فالمحلول به مُؤَكَّد به الحديثُ.)

وأما الأخفش، فقد استعمل مصطلح القسم دون غيره، قال^(١٤٠) وقال بعضهم: (صادِر القرآن)^(١٤١) فجعلها من «صاديت» ثم أمر... ثم قال: «والقرآن» قَاسَمَ، ثم قال: (الذين كفروا في عِزَّةٍ وشِقَاقٍ)^(١٤٢) فعلى هذا وقع القسمُ. وقد استوى مصطلح القسم عند المبرد حتى صار عنواناً للباب، قال^(١٤٣): (هذا باب القسم اعلم أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى القسم به، لأن الحلف مضمَّر مُطْرَحٌ لعلم السامع به... فهكذا القسم في إضمار الفعل وإظهاره، وذلك قولك: أحلف بالله لأفعلن وإن شئت قلت تالله لأفعلن، والباء موصلة، كما كانت موصلة في قولك: مررت بزيد.) ثم استعمله من تلا المبرد ك: ابن السراج^(١٤٤) والرجاجي^(١٤٥) وقال ابن جنِّي^(١٤٦): (باب القسم: اعلم أن القسم ضرب من الخبر، يُدْكَر ليؤكد به خبراً آخر.) وقال الزمخشري^(١٤٧): (القسم: وهو جملة فعلية أو اسمية، تؤكد بها

(١٣٧) الكتاب ١٠٤/٣، وانظر ١٤٧/٣.

(١٣٨) الكتاب ١٠٩/٣، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢... إلخ.

(١٣٩) الكتاب ١٤٧/٣.

(١٤٠) معاني القرآن للأخفش ٢٠.

(١٤١) ص/ ١.

(١٤٢) ص/ ٢.

(١٤٣) المختضب ٣١٨/٢.

(١٤٤) الأصول في النحو ٢٧٩/٢.

(١٤٥) الجمل من ٧٠، ٧٢، وانظر ص ٥٨.

(١٤٦) اللمع في العربية ص ١٨٦، وانظر ١٨٢.

(١٤٧) المفصل ص ٣٤٤.

جملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله، وأقسمت، وآليت وعلم الله، ويعلم الله، ولممرك، ولممر أبيك، ولممر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وأيم الله.)

السبب في شهرة مصطلح القسم

أرى أن السبب في هذا يعود إلى أنه أخصُ من المصطلحين الآخرين من حيث المعنى فالقسم اسم من الأقسام، وهو أخصُ من اليمين والحلف الشاملين للشرطية الآتية^(١١٨) أي أن المعنى الذي يتضمنه لفظ «القسام» أكثر شموليةً من معنى اليمين، بيد أن الكوفيين كانوا يستعملون مصطلح اليمين أكثر من استعمال القسم، قال الفراء^(١١٩): (... لأن اللام التي دخلت في قوله: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) ^(١٢٠) وفي قوله: (لَمَّا آتَيْنَكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) ^(١٢١) وفي قوله: (لَنُؤَخِّرَنَّهُ) ^(١٢٢)، إنما هي لام اليمين، كان موضعها في آخر الكلام، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فَلَقِيَتْ بِمَا يُلْقَى بِهِ اليمين.)

ومن حيث اللفظ قصراً وطولاً، نجد أن مصطلح القسم يسير التداول، لما فيه من مزايا لفظية. على أن المصطلحين الآخرين «الحلف واليمين» يوازياه في هذه المزايا، إلا أن استعمالهما لم يدم كما دام استعمال مصطلح القسم. فقد استعملا في وقت مبكر، ثم انقطع بهما الاستعمال بعد ذلك بوقت ليس طويلاً.

٨. المدح والذم

وقد ورد الحديث عنهما في كتاب سيبويه دون ذكر لفظ المدح أو لفظ الذم، بيد أنه استعمل مصطلحات قريبة منهما من حيث المعنى، وهذه المصطلحات هي: الرداء والصلاح، قال: (وأصل «نعم» و«بئس» نَمٌ وبَيْسٌ، وهم الأصِلان اللذان وضعا في الرداء والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى.) بيد أن الاستعمال الحقيقي لمصطلحي المدح والذم، قد

(١١٨) الكلمات ١٣/٤.

(١١٩) معاني القرآن للفراء ١/٦٦، وانظر ٢/٢٠.

(١٢٠) البقرة ١٠٢.

(١٢١) آل عمران ٨١.

(١٢٢) الحشر ١٣.

بدأ بعد سببَيَّته بقرن من الزمان على وجه التقريب، إذ استخدمها المبرِّد، قال^(١٥٢): (ومن قال: نعم المرأة وما أشبهها فلأنهما فعلان قد كثرا وصارا في المدح والذم أصلاً، والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه.) وقال^(١٥٤): (وكذلك معنى «نعم» إذا أردت المدح، ومعنى «بئس» إذا أردت الذم» وأما ابن السَّراج، فقد استعمل مصطلح «الحمد» بدلاً من مصطلح «المدح»، على حين استعمل مصطلح الذم باللفظ نفسه الذي استعمله المبرِّد، قال^(١٥٥): (فَنَعَمْ وبئس فعلان ماضيان ويجيئان لحمد وذم.) وأما الزُّجَاجي، فقد استعمل مصطلح: المَحْمَدَةُ مرة ومصطلح «الثناء» مرة أخرى، على حين استعمل مصطلح الذم، قال^(١٥٦): (اعلم أن «نعم» للمَحْمَدَةِ والثناء، وبئس للذم، وهما فعلان ماضيان ضعيفان^(١٥٧)) غير متصرفين، لأنهما أزيلتا عن موضعهما، وذلك أن «نعم» منقولٌ عن قولك: «نعم» و«بئس» من قولك: «بئس».)

وأما استقرار مصطلحي المدح والذم، فقد حَصَلَ في القرن الرابع بعد وفاة الزُّجَاجي، ولا سيما في زمان ابن جني، قال^(١٥٨): (اعلم أن «نعم» و«بئس» فعلان ماضيان، غير متصرفين، ومعناها المُبَالِغَةُ في المدح والذم.)

وقال الزَّمَخْشَرِي^(١٥٩): (ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم: هما «نعم» و«بئس» وضعا للمدح العام والذم العام.)

٩. الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ

١. ما الشَّرْطُ؟

قال المبرِّد^(١٦٠): (ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره.) وقال الشريف الجَرَّجَانِي^(١٦١): (الشرط: تَعَلُّقُ شَيْءٍ بِحَيْثُ إِذَا وَجِدَ الْأَوَّلُ وَجِدَ الثَّانِي، وقيل الشرط ما

(١٥٢) المقنَّب ١٤٦/٢.

(١٥٤) المقنَّب ١٥٠/٢.

(١٥٥) الأصول في النحو ١٣٠/١، وانظر ١١٤/١، وانظر المرجع في النحو ص ٣٢.

(١٥٦) الجمل ص ١٠٨.

(١٥٧) ضعيفان: جامدان.

(١٥٨) اللع في المربة ص ١١٠.

(١٥٩) الفصل ص ٢٧٢.

(١٦٠) المقنَّب ٤٦/٢.

(١٦١) الترميزات ص ١٣١.

يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا تكون مؤثرة في وجوده، وقيل:
الشرط، ما يتوقف ثبوت الحكم عليه.)

٢. مصطلحات الشرط :

١. الجزء :

وهو أقدم المصطلحات في بابها، استخدمه سيبويه كثيراً وعليه، فأغلب الظن أنه من
مصطلحات الخليل أو ربما من مصطلحات السابقين، والدليل على ذلك أن سيبويه استعمله
سديداً سوياً قال (١٦٢): (ومما جاء من الجزء بـ «أنى» قول لبيد:

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَّا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وفي «أين» قوله، وهو ابن همام السلولي:

أَيْنَ تُضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَصْرَفُ الْمَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي.)

وقال (١٦٣): (فما كان من الجزء بـ «إذ ما» قول الغساس بن مرداس:

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وقال (١٦٤): (هذا باب الأسماء التي يُجَازَى بها، وتكون بمنزلة: الذي وتلك الأسماء: مَنْ،
وَمَا، وَأَيُّهُمْ.) على أن بعض نصوص الكتاب تفيد أن هذا المصطلح استخدم عند الخليل، إلا
إذا كان سيبويه يروي لنا المعنى دون اللفظ، قال (١٦٥): (وسألت الخليل رحمه الله - عن
قولهم: اضرب أيهم أفضل، فقال: القياس النصب: كما نقول: اضرب الذي أفضل، لأن «أيأ»
في غير الجزء والاستفهام بمنزلة «الذي»، كما أن (من) في غير الجزء والاستفهام بمنزلة
«الذي» وقال (١٦٦): (وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليس

(١٦٢) الكتاب ٥٨/٣

(١٦٣) الكتاب ٥٧/٢

(١٦٤) الكتاب ٦٩/٣

(١٦٥) الكتاب ٢٩٨/٢

(١٦٦) الكتاب ٦٠/٢

من حروف الجزاء، ومَخْرُجُهَا على الجزاء، لأنَّ مَعْنَاهَا على أي حال تكن أكن..). وأما الأَخْفَش، فقد فَضَّلَ لفظ «المَجْزَاة» على لفظ الجزاء^(١٦٧) وحذا المَبْرَدُ حَذْوَهُ، فقال^(١٦٨): (والمَجْزَاة بـ «إِذْ مَا» هـ قولك: إِذْ مَا تَأْتِي أَتَيْكَ.) واستعمله بن السَّراج بلفظ الجزاء، قال في صلة «الذي»^(١٦٩) (وهي تَوْصِلُ باربعة أشياء: بالفضل، والمبتدأ، والظرف، والجزاء بشرطه وجوابه.) ثم استعمله الرُّجَاجِي، فقال^(١٧٠): (وقد يُجَازَى بـ «إِذَا» في الشعر، كما قال قَبِيْسُ بن الحَطِيم الأَوْسِي:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَاثُنَا كَانَ وَصَلُنَا خَطَانَا إِلَى أَعْدَانِنَا فَتَضَارِبُ

وقال^(١٧١): (باب الجزاء: وحروف الجزاء: إِنْ، ومهما، وَحَيْثُمَا، وَإِذَا، وكيف، وكيفما، وأَيْنَ، وَأَيْنَمَا، أَيْ، وإيان، وما، ومن، فهذه الحروف تجزِم الفعل المستقبل والجواب، إِلَّا أَنْ تدخل في الجواب الفاء.) وهذا توسع كان يلتزمه الرُّجَاجِي في ذكر حروف المعاني في أي باب من أبواب كتابه الموسوم بالجمَل. وأما أبو جعفر النُّحَّاس، فقد كان يستخدم مصطلح المَجْزَاة، ولكن على قلة، واستخدامه له لم يكن ليدل به على ركني الجملة الشرطية، ولكن ليدل به على جواب الشرط حسب، كتفسيره للآية: (إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ)^(١٧٢) فـ «إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ» هي الشرط و «تَسُؤْهُمْ» المَجْزَاة^(١٧٣).

وأما أبو علي الفارسي، فقد عُبِّرَ عنه بالجزاء والمَجْزَاة^(١٧٤) وأشارَ به في استعمال مصطلح الجزاء الرُّمَّاني، قال في «إِنْ»^(١٧٥): (وهي تكون عاملة، وغير عاملة، هالعاملة تكون شَرْطاً وذلك قولك: إِنْ تَقَم أقم مَعَكَ، تجزِم في الشرط والجزاء.) واستعمل مصطلح الجزاء

(١٦٧) معاني القرآن للأخفش ص ٢٤، ٢٥، ٦٢، ٦٨، ٦٩، ٧٣، ١١٢... إلخ

(١٦٨) المنقضب ٤٧/٢.

(١٦٩) الأصول في النحو ٢٧٦/٢.

(١٧٠) الجمَل ص ٢١٦-٢١٧.

(١٧١) الجمَل ص ٢١١.

(١٧٢) آل عمران ١٢٠.

(١٧٣) إعراب القرآن ٣٦١/١، وانظر ٧/٢، ٢٣/٢، ٢٤/٢.

(١٧٤) الحجة في علل القراءات السبع ٢٠٣/١.

(١٧٥) كتاب معاني الحروف ص ٧٤.

أيضاً عند أبي سعيد السِّيرافي، قال^(١٧٦): (قال المفسر: أما الأول فإن الذي حُكي عنهم أنهم قالوا هو أن أصل الجزاء الاستفهام، وكل شيء جوزي به إنما هو منقول عن الاستفهام. واستعمل أيضاً عند ابن جنِّي^(١٧٧) وأما الزَّمخْشَرِي، فقد استعمله دالاً به على جواب الشرط^(١٧٨)).

(ب) الشرط :

وأغلب الظن أنه مصطلح حادث بعد زمان سيبويه، إذ لم أقف عليه مستعملاً عند سيبويه مطلقاً، بيد أن المبرِّد استعمله سوياً، قال في حروف الشرط^(١٧٩): (وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره.) ثم استعمله أبو بكر بن السَّراج، ليدل به على فتل الشرط دون جوابه، قال في صلة «الذي»^(١٨٠): (وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل، والمبتدأ، والظرف والجزاء بشرطه وجوابه.) ثم استعمله أبو جعفر النحاس^(١٨١) والرُّمَّاني^(١٨٢) ثم استعمله ابن جنِّي، وقد وجدت أن شهرة مصطلح الشرط عند ابن جنِّي كانت تفوق مصطلح الجزاء عنده، قال^(١٨٣): (باب الشرط وجوابه، وحرفه المستولي عليه «إن») ثم استعمله الزَّمخْشَرِي، فقال^(١٨٤): (حرفا الشرط: وهما «إن» و«لَوْ» يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاء.)

لقد رأينا استعمالات مُتَبَايِنَةً لمصطلحات الشرط والجزاء، ويمكن قسمة هذه الاستعمالات إلى الزمر التالية:

١. الزمرة التي تسمى الأسلوب كاملاً جزاءً، وفيها مصطلحات سيبويه والأخفش والمبرِّد، وغيرهم.

(١٧٦) الكتاب ٥٩/ الحاشية.

(١٧٧) اللع في العربية ص ٨٠.

(١٧٨) الفصل ص ٢٥٣، وانظر الحاجة بالمائل النحوية ص ١٤٣.

(١٧٩) المتنصب ٤/٤٦.

(١٨٠) الأصول في النحو ٢/٣٧٦.

(١٨١) إعراب القرآن ١/٣٦١، وانظر ٢/٢٣، ٢٤، ...

(١٨٢) كتاب معاني الحروف ص ٧٤.

(١٨٣) اللع في العربية ص ١٣٣.

(١٨٤) الفصل ص ٣٢٠.

٢. الزمرة التي تُسمَّى فعلُ الشرطِ شرطاً وجوابه جزءٌ ونَجِدُ فيها أبا بكر بن السَّراج وأبا جعفر النُّحاس والرَّمَّاني والزَّمخْشَرِي.

٣. الزمرة التي تُسمَّى أسلوبُ الشرطِ بلفظ الشرط دون إيراد لفظ الجَزاء فيه، أي أنهم يُسمُّون فعلُ الشرطِ وجوابه شرطاً، ونَجِدُ فيها ابن جَنِّي.

من حيث الاستعمال: نجد أنَّ مصطلحَ الجَزاء كان يُطلق على أسلوب الجَزاء «بفعله وجوابه» في بداية الدرس النحوي، والمؤكَّد أنَّ مصطلح الشرط لم يكن مُستعملاً في زمن سيبويه أو الأخفش، ولكن بعد أن وُجِدَ مصطلح الشرط بدأ الاستعمال لهما يَبِينُ ويَظْهَرُ فأطلق ابن السَّراج مصطلح الشرط على فعل الشرط الذي في هـ: «إن تخرج أخرج، هـ» «إن تخرج» شرط و «أخرج» جزء لهذا الشرط وبعد قليل من هذا الاستعمال ظهر تميم مصطلح الشرط على أسلوب الشرط والجَزاء عامة - كما رأينا عند ابن جَنِّي.

فالمصطلح الذي يُطلق على الأسلوب عامة هو المصطلح الذي يمكن أن يندرج تحته أجزاء هذا الأسلوب كافة، فمصطلح الشرط لا يمكن أن يعبر عن الأسلوب كله، ولكن لو زاد النحويون المتقدمون لفظ «الجملة الشرطية» لأمكن أن يكون المصطلح شافياً، وكذلك بالنسبة لمصطلح الجَزاء، فهو يدلُّ على جواب الشرط، وعليه فإن تميمه على الأسلوب عامة أمر غير محمود.

وإذا نظرنا إلى مصطلح الجَزاء أو المُجَازاة من حيثُ المعنى نجدُ أنه عند ابن مَنْظُور (المكافأة على الشيء) (١٨٥) ومن هذا المعنى عَمِمَ سيبويه هذا اللفظ على الشرط والجَزاء (١٨٦)، وعلى هذا فأفضل التسميات تلك التي نجدها في الزمرة الثانية وهي التي تُسمَّى فعل الشرط وجوابه جزءاً، لأنَّ معنى الشرط هو إلزام الشيء والتزامه في بَيِّع ونحوه (١٨٧). أي أنه يُعبَّر عن فعل الشرط الذي يطلب فعله فيوضع الشرط من أجله، فإذا فعله - نال المكافأة الموضوعه في جواب الشرط، وقد تنبه المتأخرون إلى هذا فسمَّوا الشرط، فعل الشرط وسمَّوا الجَزاء جواب الشرط، على أن هذين التركيبين يتألفان في أسلوب واحد يمكن أن يُسمَّيه أسلوب الشرط والجزء وهو المختار عندي.

(١٨٥) لسان العرب (جزء).

(١٨٦) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص ١٢-١٦.

(١٨٧) لسان العرب (شرط).

الفصل الثاني: حروف المعاني

١. ما الحروف؟

حروف المعاني، على وفق أقدم تعريف بصري لها، وهو تعريف سيبويه، هي: (ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، نحو: ثم، وسوف، وواو القسم... ونحوه^(١)) وقال الشريف الجرجاني^(٢): (الحرف ما دلّ على معنى في غيره.) وقال محمد التهانوي^(٣): (الحرف في اصطلاح النحاة كلمة دلت على معنى في غيره، ويسمى حرف المعنى أيضا وبالأداة أيضا، ويسمّيه المنطقيون بالأداة، ومعنى قولهم على معنى في غيره: على معنى ثابت في لفظ غيره، فإن اللام في قولنا: الرجل مثلاً، يدلّ بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل، و«هل» في قولنا: هل قام زيد يدلّ بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد.)

وقد ظلت هذه التعريفات مشهورة عند سائر البصريين، قال المبرد^(٤) (فالكلام كلّ: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى) وقال الزجاجي^(٥): (الحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو: من، وإلى، وثم.) وقال ابن جني^(٦): (الكلام كلّ ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى.) وقال^(٧): (والحرف مالم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره نحو هل، وبل، وقد) كما نجد مثل هذا الكلام عند الزمخشري^(٨).

وعليه، فإنّ هذه الحروف تبدو كأنها كانت في الأصل كلمات مستقلة، أفرغت من معناها الحقيقي، بسبب من كثرة استعمالها عند العرب، واستعملت مجردة، أو وسائل نحوية موضحة لأجراء الجملة^(٩).

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) الترميزيات ص ٩٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٧٦.

(٤) المختضب ١/٤.

(٥) الجمل ص ١، وانظر الإيضاح في علل انحراف ص ٥٤.

(٦) اللمع في العربية ٧.

(٧) اللمع في العربية ص ٨.

(٨) المختضب ص ٢٨٢.

(٩) اللغة ص ٢١٦، وانظر دور الكلمة في اللغة ص ٥٢، ٥٦.

استخدم البصريون عدة مصطلحات للتعبير عن حروف المعاني وهي :

(أ) الحرف، أو حَرْف المعنى:

وهذا المصطلح هو أقدم المصطلحات النحوية في بابهِ ، وقد استعمله جميع البصريين^(١٠) .

(ب) الألة:

في أواخر القرن الثالث الهجري استعمل المُبرِّد هذا المصطلح مرة واحدة ، وأطلقه على الحَرْف ، قال^(١١): (ومن هذه الحروف (لُدُنْ) وهي اسم فمعناها عند: يدلك على أنه اسم ، دخول الآلات كقولك : من لُدُنْكَ ، كما تقول: من عِنْدِكَ .)

(ج) الأداة :

وينسب هذا المصطلح إلى الكوفيين في العادة والسبب في هذا يعود إلى استعمال قدمائهم له وأول من استعمله من البصريين ابن السَّراج^(١٢) إلا أن هذا الاستعمال ليس أصيلاً في مصطلحات البصريين، فقد استعمل عند ابن السَّراج جزء من ظاهرة معروفة عنده، وهي أنه كان يميل إلى استعمال مصطلحات الكوفيين. ويبدو أن البصريين عندما تحرزوا بقولهم (حروف المعاني) أرادوا ألا يلتبس بقولهم : حرف وهم يريدون حروف الهجاء، أو ما عنوه بقولهم: حرف عندما يريدون : الكَلِم^(١٣) ووظيفتها الرِّبط بين أجزاء الكلام. وذكر عبَّاس حسن أن النحويين يُسمُّون الحروف التي هي قِسْم من أقسام الكلمة: أدوات الرِّبط ، لأن الكلمة إما أن تدلُّ على ذات، وإما أن تدلُّ على معنى مجرد (أي: حدث)، وإما أن تربط

(١٠) انظر الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٢/١، ٥١/١، والأصول في النحو ١٤٣/١، ١٥٠/٢، ٢٦٧/٢، والابيضاح ص ٥٤، والجمل ص ١ وانظر كتاب معاني الحروف ص ٣٢، واللمع ص ٨، وسر صناعة الإعراب ١٧/١، والفصل ص ٢٨٣، ودرة الفواص في أوهام الفواص ص ٢٥.

(١١) المقتضب ٥١/١، وانظر ٥٢/١ .

(١٢) الأصول في النحو ١٥/١، وانظر ٢١٥/٢ .

(١٣) مدرسة الكوفة ص ٢١٢ .

بين الذات والمعنى المجرد منها، فالاسم يدلُّ على الذات، والفعل يدلُّ على المعنى المجرد منها، والحرف هو الرابط، وهو يختلف اختلافاً كاملاً عن الحرف الهجائي الذي تبنى منه صيغة الكلمة، كالباء، والقاء والجيم وغيرها وتسمى لهذا أحرف البناء^(١١)، والثابت أن الكوفيين استعملوا مصطلح الأداة أكثر من استعمالهم لمصطلح الحرف، فقد وجدت أن الفراء^(١٥) وثعلب^(١٦) وابن الأنباري^(١٧) يستعملونه كثيراً في هذا المجال.

٢. الحروف، أقسامها والمصطلحات التي سَمِّيَ أهلُ البصرة: تقسم الحروف إلى حروف مُختَصَّة، وغير مُختَصَّة ومشتركة، وذلك لأغراض تسهيل الدراسة :

الحروف المختصَّة :

ومعناها : الحروف التي تُختَصُّ بالدخول على أحد القبليَّين (الأسماء والأفعال) دون الآخر، فتعمل فيه، وقد شدَّت حروف مختصة، فلم تعمل، وسيأتي ذكرها بعد، وتقسم إلى :

١. الحروف المُختَصَّة بالدخول على الأسماء :

وتشمل أنواع الحروف التالية:

١- الحروف المشبهة بالفعل :

١. إن وأخواتها :

ولفظه إن وأخواتها، قديم، إذ استخدمه سيبويه في أواخر القرن الثاني الهجري^(١٨) بيَّن أن استعماله له لم يكن مُطرداً، بدليل أنه استعمل مصطلحاً آخر في تعبيره عنها وهو مصطلح وصفي، قال^(١٩): (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تُصَرَّفُ تُصَرَّفُ الأفعال، كما أن عشرين لا تُصَرَّفُ تُصَرَّفُ الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة درهماً لأنه ليس من نعمتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمِلَ

(١١) النحو الواهي ١/ ٦٦ .

(١٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٧، ٢/ ٢٢٧، ٣/ ٨١ .

(١٦) مجالس ثعلب ص ١٤٨، ٥٩٠ .

(١٧) المذكر والمؤنث ص ١٦٦، ١٤٩، ٨٦٧، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٠٠، ١١٢ .

(١٨) الكتاب ٣٥٧/٣ .

(١٩) الكتاب ٢/ ١٣١ .

المعشرون عليه، ولكنه واحد يُبين به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً لأن زيداً ليس من صفة الضارب ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب وكذلك هذه الحروف فنزلتها من الأفعال وهي: **إِنْ، وَلَكِنْ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَانَ** ولم يذكر «أَنْ» في هذه الحروف وربما عدّها مع «إِنْ» حرفاً واحداً لتشابه رسمهما، وتابعه المُبْرَدُ في هذه التسمية الأخيرة قال^(٢٠): (هذا باب الأحرَف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي: **إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنْ، وَكَانَ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ**.)

وأما الزُّجَاجِي فقد أتى بتسمية أخرى تختلف لفظياً عن سابقتيها، قال^(٢١) (الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي **إِنْ وَأَنْ.....**)

وأما مصطلح «**إِنْ وأخواتها**» فيبدو أنه لم يشتهر إلا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري بالرغم من استعماله عند سيبويه، فأول عالم استعمله بمدّه هو الرُّمَّانِي^(٢٢)، ثم استعمله ابن جنِّي^(٢٣) وأما الزَّمَخْشَرِي، فقد استعمل مصطلح (الحروف المُشَبَّهَة بالفعل)^(٢٤) وهذه الحروف هي:

١. **إِنْ وَأَنْ،**

وهما حرفا تأكيد عند جميع النحويين^(٢٥) وأضاف المبرد له «**إِنْ**» معنى الابتداء، قال^(٢٦): (... هـ «**إِنْ**» معناها الابتداء، لأنك إذا قلت: **إِنْ** زيداً منطلق، كانت بمنزلة قولك زيد منطلق في المعنى، **وَأَنْ** غيّرت اللفظ) وتكون «**إِنْ**» حرفاً موصولاً للقسم^(٢٧) وتكون بمعنى «اجل»^(٢٨) قال الشاعر:

بَكَرَ الْمَوَازِلُ فِي الْمُنْبُو
حِ يَكْمُنُنِي وَأَوْمُهُنَّ
وَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
لَكَ وَلَقَدْ كَبِرْتَ فَحُلْتُ، إِنَّهُ

(٢٠) المقتضب ١٠٧/٤، وانظر ٢٤٠/٢.

(٢١) الجمل ص ٥١.

(٢٢) معاني الحروف ص ١٠٩.

(٢٣) اللمع في العربية ص ٤١.

(٢٤) الفصل ص ٢٩٢.

(٢٥) الكتاب ٢٢٢/٤، وانظر الأصول في النحو ٢٧٧/١، ٢٢٣/١، والجمل ص ٥١، ٥٢، واللمع في العربية ص ٤١.

(٢٦) المقتضب ١٠٧/٤.

(٢٧) الأصول في النحو ٢٧٧/١، وانظر معاني الحروف ص ١٠٩.

(٢٨) الكتاب ١٥١/٢، ١٦٢/٤، وانظر الأصول في النحو ٢١٥/١، واللمع ص ٤٢، وسيأتي ذكر هذا في الحديث عن حروف

الجواب والردع.

والفرق بين «إن» و «أن» عند المتقدمين والمتأخرين أن المكسورة تكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، وذلك لأن وضعها كوضع الموصولات، وهذا معنى قول المبرد السابق، ومن الذين ذكروا هذا الرأي الزمخشري، وابن الحاجب، والزركشي^(٢٩).

٢. لكن:

والمعنى الأول لها الاستدراك، ذكر هذا جميع النحويين^(٣٠) وذكر سيبويه وابن السراج معنى «الإيجاب بعد النفي»^(٣١) على حين أضاف الزجاجي لها معنى التوكيد^(٣٢)، وتابعه على ذلك الرمامي^(٣٣)، ومن المتأخرين من تابع السابقين على معنى الاستدراك، ومنهم الرضي وابن هشام^(٣٤) وأما معنى التوكيد، فقد ذهب إليه ابن عصفور وابن هشام^(٣٥).

٣. كان:

وذكر النحويون أن معناها التشبيه^(٣٦) ولكنها تكون أكثر توكيداً من الكاف، ولهذا ورد في القرآن الكريم «كَأَنَّهُ هُوَ»^(٣٧) وقد ذكر هذا أبو علي الفارسي، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن هشام، والزركشي^(٣٨).

وزعم ابن السيد البطليوسي أنه لا يكون كذلك إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كأن زيداً أسدً، بخلاف: كأن زيداً قائم، أو هي الدار، أو عندك، أو يقوم، فإنها في ذلك كله

(٢٩) البرهان ٤/ ٢٢٠.

(٣٠) الكتاب ١/ ٤٣٤-٤٣٥، والمقتضب ١/ ٤٥١، ١/ ١٠٧، والأصول في النحو ١/ ٢٧٨، والجمل ص ٥١، ومعاني الحروف ص ١٢٣ واللمع ص ٤١، والمفصل ص ٣٠٠.

(٣١) الكتاب ١/ ٤٣٤ - ٤٣٥، والأصول في النحو ١/ ٢٧٨.

(٣٢) الجمل ص ٥١.

(٣٣) معاني الحروف ص ١٢٣.

(٣٤) مفني اللبيب ص ٢٩٠.

(٣٥) مفني اللبيب ص ٢٩٠.

(٣٦) الكتاب ٢/ ١٤٨، وانظر المقتضب ٤/ ١٠٨، والأصول في النحو ١/ ٢٧٨، والجمل ص ٥١، ومعاني الحروف ص ١٢٠.

واللمع في المربية ص ٤١، والمفصل ص ٣٠١.

(٣٧) النمل ٤٢.

(٣٨) المقتصد ١/ ٤٥٢، وانظر مفني اللبيب ص ١٩١، والبرهان ٤/ ٣١١ على التوالي.

للظن^(٣٩) وهذا المعنى الذي ذكره البطلانيوسي من معاني الكوفيين، ويطلق على (كَانَ) إذا كان خبرها جملة فعلية أو ظرفاً كقولنا: كَانَ زَيْدًا قَامَ، وَكَانَ خَالِدًا فِي الدَّارِ^(٤٠) وتابهم على هذا المعنى من البصريين المتأخرين ابن هشام^(٤١).

وقد ذكر الرُّجَّاجِي لها معنى التحقيق أيضاً، وهو يتابع الكوفيين في ذلك، ومثله قول الشاعر:

هَاصِبِجَ بَطْنُ مَكَّةَ مَقْشَعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أي لأن الأرض: إذ لا يكون تشبيهاً، لأنه ليس في الأرض حقيقة^(٤٢).

وذكر بعض البصريين لها معنى اليقين^(٤٣)، كما في قوله: (وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرُّزْقَ)^(٤٤).

٤. لَيْتَ:

وقد قرر النحويون جميعاً أنَّ معناها التَّمنيُّ^(٤٥) وقد فَصَّلَ الجُرْجَانِي وابن هشام هذا المعنى بقولهما: «إِنَّ حَرْفَ «لَيْتَ» يَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَحِيلِ غَالِباً»^(٤٦)، كقول الشاعر:

فِيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا فَمَا خَبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

٥. لَعَلَّ:

هي عند النحويين اللام أُضيفت إلى «عَلَّ». إِلَّا الرُّجَّاجِي الَّذِي خَالَفَهُمْ، وَعَدَّهَا لَفْظَةً وَاحِدَةً غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ^(٤٧) ولها أكثر من معنى عند النحويين:

(٣٩) منفي اللبيب ص ١٩٢.

(٤٠) شرح التصريح ٢١٢/١، والجنى الداني ص ٥٢٠.

(٤١) منفي اللبيب ١/١٩٢.

(٤٢) منفي اللبيب ١/١٩٢.

(٤٣) البرهان ٤/٢١١.

(٤٤) القصص ٨٢.

(٤٥) الكتاب ٢/١٤٨، ٢٣٢/٤، وانظر المختضب ١/١٠٨، والأصول في النحو ١/٢٧٨، والجمال ص ٥١، ومعاني الحروف

ص ١١٢ واللمع ص ٤١ والمفصل ص ٢٠١.

(٤٦) المختصد ١/١٥٢، ومنفي اللبيب ٢٨٥.

(٤٧) الجمال ص ١٤٦.

١. الطَّمَعُ وَالْإِشْفَاقُ، ذهب إلى هذا سيبَوَيْه وابن السَّراج^(٤٨)، وتابعهم على هذا الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِي^(٤٩).

ب. التَّوَقُّعُ لَمَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ: وقد ذَكَرَ بهذا اللفظ المَحْدِّدُ عِنْدَ الْمُبْرَدِ وَالزَّمْخَشَرِي^(٥٠) وَذَكَرَ بِلفظ «التَّوَقُّع» عِنْدَ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ مِنَ الْمُبْرَدِ إِلَى الزَّمْخَشَرِي^(٥١).

ج. التَّرَجِّيُّ أَوْ الرَّجَاءُ، وَذَكَرَهُ جَمِيعُ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ^(٥٢).

د. الْخُوفُ: وقد ذكره سيبَوَيْه والمُبْرَدُ وابن السَّراج والزَّمْخَشَرِي^(٥٣)، وقد أَجَازَ ابنُ الدُّمَانِ فِيهَا أَنْ تَقَعَ فِي الْمُسْتَحِيلِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَعَلَّ زَمَانًا تَوَلَّى يَمُودُ^(٥٤)

وقد تابع ابن هشام السَّابِقِينَ فِي مَعْنَى التَّرَجِّيِّ، قَالَ^(٥٥): (هُوَ تَرْجِي الْمَحْبُوبِ وَالْإِشْفَاقِ مِنَ الْمَكْرُوهِ وَتَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ، وَقَوْلُ فِرْعَوْنَ (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ)^(٥٦) إِنَّمَا قَالَهُ جَهْلًا أَوْ مَخْرِقَةً وَهَذَا) وَتَابَعَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى ذَلِكَ الزَّمْخَشَرِي^(٥٧). وَإِذَا كَانَتْ «لَعَلٌّ» فِي كَلَامِ اللَّهِ تَمَالَى فِيهَا وَاجِبَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ فِي كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ فَهِيَ طَمَعٌ وَرَجَاءٌ. لِأَنَّ الْخُلُقَ هُمُ الَّذِينَ يَفْرِضُ لَهُمُ الشُّكُوكَ وَالظُّنُونُ وَالْبَارِئُ مِنْهُ عَنْ ذَلِكَ^(٥٨)

٢. مَا الْحِجَازِيَّةُ:

سَمَّاها سيبَوَيْه «مَا» الَّتِي فِي لَفْظِ أَهْلِ الْحِجَازِ، نَاضِرًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِهَا.

(٤٨) الْكِتَابُ ١/٢٢٣، وَانْظُرِ الْأَصُولَ فِي النَّحْوِ ١/٢٢٨.

(٤٩) الْبِرْهَانُ ١/٣٩٣، وَالرَّاعِبُ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْحَمِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُوفُ بِالرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِي، صَاحِبُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيَّةِ وَمُؤَلِّفُ كِتَابِ «الْمَفْرَدَاتِ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ» وَ«مَحَاضِرَاتِ الْأَدْبَاءِ» وَتُوفِيَ فِي سَنَةِ ٢٩٦ هـ.

(٥٠) الْمُفْتَظُّ ١/١٠٨، وَالْفَصْلُ ٣٠٢.

(٥١) الْمُفْتَظُّ ١/١٠٨، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١/٢٧٨، وَالْجَمْلُ ٥١، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ ١٢٤، وَاللَّحْمُ ٤١، وَالْفَصْلُ ٣٠٢.

(٥٢) الْكِتَابُ ٢/١١٨، وَالْمُفْتَظُّ ١/١٠٨، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١/٢٧٨، وَالْجَمْلُ ٥١، وَالْمُقْتَصِدُ ١/٤٥١، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ ١٢٤، وَاللَّحْمُ ٤١، وَالْفَصْلُ ٣٠٢.

(٥٣) انْظُرْ عَلَى التَّوَالِي الْكِتَابُ ٢/١١٨، وَالْمُفْتَظُّ ١/١٠٨، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١/٢٧٨، وَالْفَصْلُ ٣٠٢.

(٥٤) الْبِرْهَانُ ١/١٦٠.

(٥٥) مَعْنَى اللَّيْبِ ٢٨٧.

(٥٦) غَايَةُ ٣٦، ٣٧.

(٥٧) الْبِرْهَانُ ٢/٣٩٢، وَانْظُرْ ١/٣٩٤.

(٥٨) الْبِرْهَانُ ١/١٥٨.

قال^(٥٩): (هذا باب ما جرى مجرى «ليس» في بعض المواضع، بلفه أهل الحجاز، ثم يصيرُ إلى أصله، وذلك الحرف «ما»، تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقاً). وعليها قوله عزوجل: (ما هذا بشراً)^(٦٠) وقوله (ما هن أمهاتهم)^(٦١)، فهي تعمل عمل «ليس»، ويقابلها: «ما» في لفة تميم، وهي حرف غير عامل، ثم استعمل مصطلح «ما الحجازية» عند المُبَرِّد قال^(٦٢): (و «ما» الحجازية بمنزلة «إن» في العمل وإن اختلف عملهما، واستاوئهما في أنهما حرفان ليسا بفعل) وتبعه على ذلك ابن السُّرَّاج^(٦٣) ثم تابعه الزَّجَّاجي^(٦٤) والرُّمَّاني^(٦٥) وابن جني^(٦٦) وأما الزَّمَخْشَرِيّ، فقد سمّاها «ما المشبهة بليس»^(٦٧).

ونجد لها تسمية أخرى عند المُبَرِّد، فهي «ما» النافية^(٦٨)، ناظراً في ذلك إلى معناها لا إلى عملها، وأطلق عليها في موضع آخر «ما جرى مجرى الفعل لوقوعه في معناها»^(٦٩).

ويلاحظ القارئ أن تسمية «ما» الحجازية منسوبة إلى القوم الذين يتكلمون بالتركيب نفسه، وهم أهل الحِجَاز تمييزاً لها عن «ما» التيممية غير العاملة، وإن كان معناها كمعناها، وقد لاقت هذه التسمية قبُولاً حَسَنًا لدى النحويين، فأخذوا بها. وأما تسمية الزَّمَخْشَرِيّ لها («ما» المُشَبَّهَة بـ «ليس» فهي تسمية تُسَاير نَظَرَةَ النحويين إلى «ما» من حيث الأثر الذي تسببه على أواخر الكلمات التي تقع عليها، وهي تُمَيِّزُ العاملة من غير العاملة أيضاً، بيد أن استعمال مصطلح «ما الحجازية» أولى بالاستعمال منه لقصر عبارته بالقياس إليه.

وأما مصطلح المُبَرِّد: «ما» النافية، فهو مصطلح يراعي معنى الحرف، ولا ينظر إلى عمله وقد استعمله المُبَرِّد مرة واحدة، بيد أن النحويين جميعهم قرروا أن معناها النفي. وأما استعمال المعنى مصطلحاً فهذا مالم أقف عليه عند غير المُبَرِّد، ويُحْمَلُ على مصطلحه

(٥٩) الكتاب ٥٧/١.

(٦٠) يوسف ٢١.

(٦١) المجادلة ٢.

(٦٢) المقنضب ٤٠٦/٤.

(٦٣) الأصول في النحو ٢٢٠/٢، وانظر ١٠٦/١.

(٦٤) الجمل من ١٠٥.

(٦٥) معاني الحروف من ٨٨ - ٩٠.

(٦٦) الخصائص ١٢٥/١، وانظر اللع في العربية من ٣٩.

(٦٧) الفصل من ٣٠.

(٦٨) المقنضب ٤/١٨٨.

(٦٩) المقنضب ٤/١٨٨.

الآخر: «ما جرى مجرى الفعل»، مصطلحُ الزُمخْشَري فمعناه كمعناه، وهما ينظران إلى العامل.

٣. لا، النافية للجنس:

تَحَدَّثَ عنها سِبْيُونُهُ في ممرض حديثه عن النَّفْيِ بـ «لا» فقال^(٧٠): (و «لا» تَعْمَلُ في ما بعدها فَتَنْصِبُهُ بغير تَتْوِين، ونصبُها لما بعدها كَنَصْبِ «إنَّ» لما بعدها.) وتعبير المُبَرَّد قريب من هذا، فقد سماها «لا» التي للنفي، قال^(٧١): (اعلم أنَّ «لا» إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تَتْوِين، وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنما وضعت الأخبار جواباً للاستفهام، إذا قلت: لا رجل في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره)، وهذا النص يُعَدُّ أوَّلُ إشارة إلى مصطلح «لا» النافية للجنس عند البصريين.

ونجد هذه التسمية عند ابن السَّرَّاج أيضاً مع شيء من الاختلاف، قال^(٧٢): (باب النفي بـ «لا»، الفتح الذي يُشَبِّه النَّصْبَ هو ما جاء مطَّرداً في الأسماء النُّكَرات المفردة، ولا تخصُّ اسماً بعينه من النُّكَرات إذا نفيتها بـ «لا».)

وأما النَحَّاس، فقد أثر استعمال مصطلح «لا» التي للتَّبْرِئَةِ^(٧٣)، وهذا من قبيل تأثره بأساتذته من الكوفيِّين أمثال أبي بكر بن الأَنْبَارِيِّ وَنِطْطُونَهُ وَأَخْفَشُ الصَّغِيرِ «علي بن سُلَيْمَانَ» وجميعهم من أعلام الكوفيِّين.

معنى التَّبْرِئَةِ ومعنى نفي الجنس

ومعنى التَّبْرِئَةِ: أن «لا» النافية هذه تخلص الشيء من الشيء، فهي تبرئ الجنس الداخلة عليه، وتُزَوِّدُهُ عن الخَبَرِ الواقع بعده، وهو من استعمال شيوخ الكوفة، أمثال الإمام ثَعْلَبٍ^(٧٤) وابن الأَنْبَارِيِّ^(٧٥).

(٧٠) الكتاب ٢/٢٧٤.

(٧١) المقتضب ١/٢٥٨، ١/٢٥٩، ١/٣٦٠..... إلخ.

(٧٢) الأصول في النحو ١/١٦١.

(٧٣) إعراب القرآن ١/١٢٨.

(٧٤) مجالس ثعلب ص ٢٣٢.

(٧٥) إيضاح الوقت والابتداء ١/١١٨، وانظر في معنى التَّبْرِئَةِ أساس البلاغة ص ١٩٠ (برأ)، ولسان العرب: (برأ) ١/٣١ وما بعدها.

(ب) حروف الجر:

عبر عنها البصريون بثلاثة مصطلحات مهمة وهي:

١. حروف الجر:

وهو من أشهر المصطلحات في باب المجرورات، واستنتجت ذلك من كثرة استعماله عند جميع النحويين البصريين^(٧٦).

٢. حروف الخفض:

وهي تسمية صوتية، أول من استعمالها من أهل البصرة كان المبرد^(٧٧).

٣. حروف الإضافة:

وقد استعمل عند جميع النحويين البصريين، ومعناه عندهم كمعنى الجر^(٧٨)، وقد سبق أن ناقشت هذه المصطلحات في فصل المجرورات بما يفي، فلا حاجة للإعادة.

معاني حروف الجر:

١. من:

من معانيها ابتداء الغاية، وذلك قولك: سرت من بغداد إلى البصرة، وقد ذكر هذا المعنى بهذه التسمية عند جميع النحويين البصريين^(٧٩) وذكروا إضافة إليه معنى التبعية، وذلك قولك: هذا من الثوب أي بعضه^(٨٠) وتكون زائدة عند كثير من النحويين^(٨١) إلا أن بعضهم

(٧٦) الكتاب ١٦٣/٢، ٣٨٣/٢، وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٣٧٠، والمقتضب ١٣٦/٤، والأصول في النحو ١٤٩٧/١، ٥١٥/٢، ٣٢١/٢، وانظر الحجة ١٠٨/١، واللمع ص ١١، ٧١، ٧٢، والفصل ص ٨٢، ص ٢٩١.
(٧٧) المقتضب ١/٢٥٤، ٣/١١.

(٧٨) الكتاب ٣٠٩/٢، وانظر ١/٤٤١، ٤/٢١٧، ٤/٢٢٥، والمقتضب ٢/١٨٥، ٣/١٣٦، والأصول في النحو ٢/٢، والجمل ص ٦٠ والحجة ١٠/١، واللمع ص ١١، والفصل ص ٢٨٣.
(٧٩) الكتاب ٢٢٤/٤، والمقتضب ١/٤٤١، ١٣٦/٤، وانظر الأصول في النحو ٢/٢٢١، والخصائص ٣/١١٠، واللمع ص ٧٢، والفصل ص ٢٨٣.

(٨٠) الكتاب ٢٢٥/٤، وانظر المقتضب ١/٤٤١، ١٣٧/٤، والأصول في النحو ٢/٢٢١، والخصائص ٣/١١٠، واللمع ص ٧٢، والفصل ص ٢٨٣.

(٨١) الكتاب ٢٢٥/٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٩٩، والمقتضب ٤/١٣٧، واللمع ص ٧٢، والفصل ص ٢٨٣.

رفض فكرة زيادة حروف الجر من أولها، كالمُبَرَّد وابن السَّراج، قال المُبَرَّد (٨٢): (وأما قولهم: إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا. وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاء من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة، وإن المعنى: ما رأيت رجلاً. وما جاءني أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن ينع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل.. إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كله.) وقد ذهب إلى هذا ابن السَّراج أيضاً (٨٣).

وقد توسع بعض المتأخرين في ذكر: معاني الحرف «من» فذكروا المعاني التالية:-

١. التجريدية، وذكر الأهدل أنه مذهب سيبويه، وتكون فيه «من» بعد اسم التفصيل.
٢. التبيين، وهي التي يصلح مكانها «بعض» كقوله: (منهم من كلم الله) (٨٤).
٣. بيان الجنس، وهي التي يصلح مكانها: الذي هو، نحو: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) (٨٥).
٤. التمثيل، نحو: (يحملون أصابعهم هي آذانهم من الصواعق) (٨٦).
٥. السببية، نحو: (يحفظونه من أمر الله) (٨٧).
٦. الظرفية، نحو: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) (٨٨).
٧. المندية، نحو: (لن تنفي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله) (٨٩).
٨. الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو: (والله يعلم المفسد من المصلح) (٩٠).

(٨٢) المقتضب ١/ ٤٤.

(٨٣) الأصول في النحو ٢/ ٢٢١.

(٨٤) البقرة/ ٢٥٣.

(٨٥) الحج/ ٣٠.

(٨٦) البقرة/ ١٩.

(٨٧) الرعد/ ١١.

(٨٨) الجمعة/ ٩.

(٨٩) آل عمران/ ١٠.

(٩٠) البقرة/ ٢٢٠.

٩. الاستغلاء نحو: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ)^(٩١) أي عَلَيْهِم.

وبالنسبة لمعنى الظرفية هذا فهو من المعاني التي أوجدها الكوفيون لا البصريون ومعنى الظرفية: (ما يكون بمعنى «في» كقولهم (أُرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ)^(٩٢) أي هي الأرض، والذي نص عليه من الكوفيين هو الفراء)^(٩٣) وأيده من البصريين يعقوب بن سلام^(٩٤)، وذهب الأخفش والمبرد وابن دُرستويه إلى أن معناها ابتداء الفاية الزمانية^(٩٥).

٢. لام الجر:

وَسَمَّيْهَا سَبِيوِيهِ لَامِ الْإِضَافَةِ، ومعناها عنده الملك واستحقاق الشيء^(٩٦) وسماها المبرد: لَامِ الْخَفْضِ، ومعناها عنده الملك^(٩٧) والتحقيق^(٩٨)، وذكر ابن السراج المعاني التي ذكرها سببونه ونسبها إليه^(٩٩) وفرق الرماني بين معنيين هما في الحقيقة واحد، وهما الملك والاختصاص، فالملك لمن يعقل والاختصاص لما لا يعقل^(١٠٠) فمثال الملك: المال لزيد، ومثال الاختصاص: الحبل للدابة، وذكر معنى الملك واستحقاق الشيء عند ابن جني^(١٠١) واكتفى الرمخساري بذكر معنى الاختصاص^(١٠٢).

ويجب أن نفرق بين معنى الملك والتملك والاختصاص والتخصيص، فمثال الملك الحقيقي قوله: (إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ)^(١٠٣).

أي أن هذه الأرض ملكها الله بأحقّيته بالملك، وأما التملك فنحو: (وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ

(٩١) الأنبياء ٧٧.

(٩٢) طاهر ٤٠.

(٩٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٠، ٢/٢٩١، وانظر شرح التصريح ١٠/٢.

(٩٤) التصاريح ص ٢٠.

(٩٥) مفني السبب ص ٤١٩ - ٤٢٠.

(٩٦) الكتاب ٢١٧/٤.

(٩٧) المقنض ١/٣٩، ١/٢٥٤، ١/١٤٣.

(٩٨) المقنض ١/١٤٣.

(٩٩) الأصول ١/٥٠٤.

(١٠٠) معاني الحروف ص ٥٥.

(١٠١) الملح ص ٧٤.

(١٠٢) المفصل ص ٢٨٦.

(١٠٣) الأعراف ١٢٨.

رَحْمَتًا^(١٠٦) أي أَنَّ الْمَلِكَ جَاءَ بِفَعْلِ اللَّهِ وليس بفعل المالك، وأما الاختصاص فمعنى اللام فيه أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي نِسْبَةً بِاعْتِبَارِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مُتَعَلِّقُهُ نحو: الْجَنَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ، على حين أَنَّ معنى التخصيص يشبه معنى التملك من حيث أَنَّ المعنى بالنسبة لِمَنْ هَامَ بالتخصيص لا لِمَنْ وقع له. والفرق بين الْمَلِكِ والاستحقاق أَنَّ الْمَلِكَ لما حصل وثَبَّتَ. والاستحقاق لما لم يحصل بعد، ولكن هو في حكم الحاصل^(١٠٥).

٣. إلى:

وهو حرف من حروف الجر، ومن معانيه: انتهاء الغاية عند سببونه وابن السراج والرُّمَّانِي^(١٠٦) وذلك قولك سرت من الأردن إلى الحجاز، وقد أطلق عليه المُبَرِّد لفظ «الْمُنْتَهَى»^(١٠٧) وعبر عنه ابنُ جَنِّي بلفظ الانْتِهَاء^(١٠٨) وذكر الزُّمَخْشَرِي لدإلى «معنى الْمُصَاحَبَةِ»^(١٠٩) كقوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ، إِنَّهُ كَانَ حَوِيلًا كَبِيرًا)^(١١٠).

ومعنى المُصَاحَبَةِ هو ما عني به الكُوفِيُّونَ معنى المَعِيَةِ، الذي استعمله الفَرَّاءُ^(١١١) ولذا فقد اختار بعض البَصْرِيِّينَ معنى المَعِيَةِ مثل ابنِ قُتَيْبَةَ^(١١٢) وابنِ مَعْطٍ^(١١٣)، وقد وَضَّحَ الزُّرْكَشِيُّ معنى انتهاء الغاية بقوله^(١١٤): (وَأَمَّا هَلْنَا انْتِهَاءُ الْغَايَةِ، لَأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى غَايَةِ الشَّيْءِ وَنَهَايَتِهِ الَّتِي هِيَ حُدُّهُ، وَمَا بَعْدَ الْحَدِّ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ، وَلِهَذَا لَمْ يَدْخُلْ شَيْءٌ مِنَ اللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(١١٥)).

(١٠٤) مريم ٥٠.

(١٠٥) البرهان ٤/٣٢٩.

(١٠٦) الكتاب ١/٢٣١، وانظر الأصول ٢/٢٢٧-٢٢٧، ومعاني الحروف ص ١١٥ على التوالي.

(١٠٧) المقتضب ٤/١٣٩.

(١٠٨) اللمع ص ٧٢.

(١٠٩) الفصل ص ٢٨٣.

(١١٠) النساء ٢.

(١١١) معاني القرآن للفراء ١/٢١٨، وانظر الدرر اللوامع ٢/١٧٠.

(١١٢) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧١.

(١١٣) الفصول ص ٢١٤.

(١١٤) البرهان ٤/٢٣٢.

(١١٥) البقرة ١٨٧.

وهي حرف من حروف الجرّ في أكثر الأحيان، وتكون اسماً بدليل قبوله لحرف الجرّ. ذكر هذا جماعة من البصريين^(١١٦).

وأما معناه، فهو التجاوز والتراخي عن الشيء والبُعد عنه إلى غيره عند سائر النحويين^(١١٧).

٥. الباء :

سمّاها سيبويه «باء الإلْزاق والاختِلاط»^(١١٨) ودعاها المبرد «باء الإلصاق»^(١١٩) وتابّعها ابن السراج^(١٢٠) وابن جنّي^(١٢١) والزّمخشرّي^(١٢٢).

ومن معانيها الاستعانة، ذكره ابن السراج^(١٢٣) وذكّر معنى الاستعانة المبرد^(١٢٤) والزّمخشرّي^(١٢٥) ومنها الإضافة ذكره سيبويه^(١٢٦) والرّماني^(١٢٧) وتكون «الباء» زائدة للتوكيد. قال سيبويه^(١٢٨): «وقد تكون «باء الإضافة» بمنزلة «من» الزائدة هي التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً، فقد نفى الانطلاق والذهاب، وكذلك: كفى بالشيب، لو نفى الباء استقام الكلام، وقال الشاعر عبّد بني الحنّاس:

وكفى بالشيب والإسلام للمرء ناهياً

(١١٦) الكتاب ١/ ٤٢٠، والأصول ٢/ ٢٢٢، ومعاني الحروف ص ٩٤ - ٩٥.

(١١٧) الكتاب ١/ ٢٢٦ - ٢٢٧، ومعاني الحروف ص ٩٥، واللمع ص ٦٢، والمفصل ص ٢٨٧، والبرهان ١/ ٢٨٦.

(١١٨) الكتاب ١/ ٢١٧.

(١١٩) المقضب ١/ ١٤٢.

(١٢٠) الأصول ١/ ٥٠٣.

(١٢١) اللمع ص ٧٤.

(١٢٢) المفصل ٢٨٥.

(١٢٣) الأصول ١/ ٥٠٣.

(١٢٤) المقضب ١/ ٣٩.

(١٢٥) المفصل ص ٢٨٥.

(١٢٦) الكتاب ١/ ٢٢٥.

(١٢٧) وانظر معاني الحروف ص ٣٦ - ٣٧.

(١٢٨) الكتاب ١/ ٢٢٥.

وَأُثِبَتَ مَعْنَى التَّوَكُّدِ وَالزِّيَادَةِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ^(١٢٩). وَقَدْ وَجَدَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يُسَمُّونَ بَاءَ الْإِلصَاقِ: لَكُونِهَا بَاءُ الْآلَةِ، وَقَالَ الْفَضْرُ الرَّازِي إِنَّ هَذِهِ الْبَاءَ سُمِّيَتْ بِبَاءِ الْإِلصَاقِ ... لَكُونِهَا سَبَباً لِلْإِلصَاقِ، وَبَاءُ الْآلَةِ لَكُونِهَا تَدْخُلُ عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ آلَةٌ^(١٣٠).

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى الْبَاءِ الزَّائِدَةِ الَّتِي يَكُونُ خُرُوجُهَا مِنَ الْكَلَامِ كَدُخُولِهَا فِيهِ قَوْلُهُ (وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(١٣١) وَقَوْلُهُ: (بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونَ)^(١٣٢).
وَقَالَ الرَّاعِي النَّمَيْرِي :

سُودُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّوْرِ

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى مَا يَكُونُ مَرْفُوعاً وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ فَأَهَادَتْهُ قُوَّةُ هِيَ الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَمَالَى: (كُفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(١٣٣) وَقَالَ الشَّاعِرُ أَمْرُ الْقَيْسِ:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - بِأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ بْنِ تَمَلِّكٍ بَيَّنَّهَا

وَمِنَ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرَهَا الْبَصَرِيُّونَ لِلْبَاءِ أَيْضاً :

الْمُصَاحِبَةُ :

ذَكَرَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ، قَالَ^(١٣٤): { وَمَعْنَى الْمُصَاحِبَةِ هِيَ نَحْوُ: خَرَجَ بِمَشِيرَتِهِ } وَقَدْ مَرَّ الْحَدِيثُ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي عَنِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ: الْمُعِيَّةُ.

الظُّرْفُ :

ذَكَرَهُ الرُّمَّانِيُّ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، قَالَ^(١٣٥): (وَتَكُونُ لِلظُّرْفِ، كَقَوْلِكَ: أَقَمْتُ بِمَكَّةَ، وَكُنْتُ بِالْبَصْرَةِ) وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ عِنْدَ غَيْرِ الرُّمَّانِيِّ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَسَرَّبَ إِلَيْهِ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْكُوفِيِّينَ، فَقَدْ وَجَدْتُ أَنَّ الْفَرَّاءَ كَانَ يَسْتَعْمِلُهُ^(١٣٦).

(١٢٩) انظر معاني الحروف ص ٢٧، واللمع ص ٢٩، ٧٤، والمفصل ص ٢٨٥.

(١٣٠) التفسير الكبير ٩٧/١.

(١٣١) البقرة ١٩٥.

(١٣٢) القلم ٦.

(١٣٣) النساء ٧٩.

(١٣٤) المفصل ص ٢٨٥.

(١٣٥) معاني الحروف ص ٢٦-٢٧.

(١٣٦) معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣.

القسم :

وذكره الرُّمَانِيّ أيضاً قال (١٣٧): (وتكون قَسْماً، كقولك: بالله لأُخْرِجَنَّ وهي أصل حروف القسم).

الحال :

وذكره الرُّمَانِيّ، قال (١٣٨): (وتكون حالاً، كقولك: خرج بشيابه والمعنى خرج مكتسباً) ،وقد اختاره من المتأخرين ابن إياز (١٣٩).

٦. في :

وهي حرف جرّ يفيد المعاني التالية :

(أ) الإضافة :

ذكره سيبَوَيْه، قال (١٤٠): (وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كمنونتك في الدار إلى الدار بـ «في»، وإذا قلت: خَصْلَةٌ سوء، فقد أضفت إليه الأداة بـ «في».)

(ب) الظرفيّة أو الوعاء :

وقد ذَكَرَ هذا المعنى جميع البصريّين، قال سيبَوَيْه (١٤١): (وأما «في» فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمّه.) وقال المُبَرِّد (١٤٢): (وأما «في» فإنّما هي للوعاء، نحو: زيد في الدار، واللّص في الحبس.) وقال ابن جني (١٤٣): (ومعنى «في» للوعاء والظرفيّة.) وقال الزَّمَخْشَرِيّ (١٤٤): (و «في» معناها الظرفيّة) وذهب إليه من النحويّين أيضاً ابن بابشاذ (١٤٥). والظرف والوعاء بمعنى واحد، جاء في لسان العرب لابن منظور (١٤٦):

(١٣٧) معاني الحروف ص ٢٦ - ٢٧.

(١٣٨) معاني الحروف ص ٢٦ - ٢٧.

(١٣٩) شرح الأشموني ١/ ٢٢٧.

(١٤٠) الكتاب ١/ ٤٢١.

(١٤١) الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(١٤٢) المقتضب ٤/ ١٣٩، وانظر ١/ ٤٥.

(١٤٣) اللع في المربة ص ٧٣.

(١٤٤) الفصل ص ٢٨٤.

(١٤٥) المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٦.

(١٤٦) لسان العرب (ظرف) ٩/ ٢٢٩.

(وظَرْفُ الشَّيْءِ وعَاوُهُ، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة، والظرف وعاء كل شيء، حتى إن الإبريق ظرف لما فيه.)

وذكر الرُّمَّاني لها معنى المصاحبة^(١١٧) واستشهد عليه بقول الشاعر:

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ أَمْرِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا هِيَ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ

ويرى المُبْرَدُ أن «هي» يمكن أن تكون للاستعلاء^(١١٨) وذهب ابن هشام والزركشي إلى تأييد هذا^(١١٩) واستشهد عليه بقوله تعالى: (وَلَا صَلْبَبَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)^(١٢٠).

٧. على :

وتكون اسماً وفعلاً وحرفاً، وإذا كانت فعلاً اختلف رسمها عما هو عليه في حالة كونها اسماً أو حرفاً، إذ تكتب بالفتح ممدودة على حين تكتب - إذا كانت حرفاً أو اسماً - بالفتحة مقصورة، ما يهيمنا منها حرفيتها.

قرر النحويون أن معنى «على» هو الاستعلاء، قال سيبويه^(١٢١): (وَأَمَّا «على» فاستعلاء الشيء، تقول: هذا على ظهر الخيل، وهي على ظهره.) وقال المُبْرَدُ^(١٢٢) (فأما ما وضعه النحويون، نحو: على، وعن، وقبل، وبعد، وبين، وما كان مثل ذلك، فإنما هي أسماء.) ومن الذين نَصَّوا على معنى الاستعلاء ابن السَّراج^(١٢٣) والرُّمَّاني، قال^(١٢٤): (وإذا كانت حرفاً كانت من الحروف العوامل، وعملها الجَرُّ، ومعناها الاستعلاء، نحو: جلست على الكرسي) وقال ابن جني^(١٢٥): (ومعنى «على» الاستعلاء، تقول زيد على الفرس، أي: قد ركبته وعلاه.) وهذا ما قرره الزَّمَخْشَرِيُّ أيضاً^(١٢٦).

(١١٧) معاني الحروف ص ٩٦.

(١١٨) شرح أبيات المغني ٦٢/٤.

(١١٩) مغني اللبيب ص ١٦٨، والبرهان ٣٠٢/٤ على التوالي.

(١٢٠) طه ٧/.

(١٢١) الكتاب ٢٣٠/٤.

(١٢٢) المختضب ١٣٦/٤.

(١٢٣) الأصول في النحو ٢٢٦/٢.

(١٢٤) معاني الحروف ص ١٠٧ - ١٠٨.

(١٢٥) اللع ص ٧٤.

(١٢٦) المفصل ص ٢٨٧.

وأما إذا كانت اسماً فإن معناها يكون «الظرفية»، قال سيبويه^(١٥٧): (وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً، ويدللك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه، قال الشاعر^(١٥٨)):

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ حِمْنُهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضِ بَيْنَاءٍ مَجْهَلٍ

وقال الرُّمَّانِي^(١٥٩): (والاسم: جئت من عليه أي فوقه) كما ذهب إليه ابن السَّراج^(١٦٠) وقد يتوهم أن معنى الظرفية من اصطلاحات الكوفيين واستعمالهم، إلا أنه ليس كذلك والأرجح أنه من مصطلحات الخليل، بدليل استعمال سيبويه له، وإنما يَدْفَعُ إلى هذا التوهم استعمال قَدَمَاءِ الكوفيين لَهُ^(١٦١) وَلَكِنَّ الْمُهِمَّ أَنْ «على» حرفاً ليس لها سوى معنى الاستعلاء، وإنما جاءها معنى الظرفية من حيث هي اسم.

٨. الكاف :

وهو حرف جَرَّ يفيد معنى التَّشْبِيهِ، ومعنى التَّشْبِيهِ ملتصق بالكاف، سواء أكانت أصلية أم زائدة، قال سيبويه^(١٦٢) (... وكاف الجَرِّ التي تجيء للتَّشْبِيهِ، وذلك قولك: أنت كزيد.) وقال المَبْرَدُ^(١٦٣): (... وكاف التَّشْبِيهِ التي هي قولك: أنت كزيد ومعناه: مثل زيد.) وقال في الكاف الزائدة^(١٦٤): (وأما الكاف الزائدة ومعناها التَّشْبِيهِ) وقال الرُّمَّانِي^(١٦٥): (وتكون زائدة كقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(١٦٦)، وقال ابن جَنِّي^(١٦٧): (ومعنى الكاف التَّشْبِيهِ، وتكون زائدة)، وقال الرُّمَّانِي^(١٦٨): (والكاف للتَّشْبِيهِ ولا تدخل على الضمير.) وذكر ابن هِشَام^(١٦٩) وابن برهان والزَّكَّاشِي^(١٧٠) أَنَّ مِنْ معانيها: التَّعْلِيل، وذلك كما هي قوله تعالى:

(١٥٧) الكتاب ٤/ ٣٣٠.

(١٥٨) البيت لمزاحم بن الحارث الغضلي، انظر حواشي كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٠.

(١٥٩) معاني الحروف ص ١٠٧.

(١٦٠) الأصول ٢/ ٢٣٦.

(١٦١) معاني القرآن الفراء ١/ ٦٣، ٢/ ١٨٧، وانظر الامالي الشجرية ٢/ ٣١٨، والجنى الداني ص ٤٤٥.

(١٦٢) الكتاب ٤/ ٢١٧.

(١٦٣) المختضب ١/ ٣٩.

(١٦٤) المختضب ٤/ ١٤٠.

(١٦٥) معاني الحروف ص ٤٨.

(١٦٦) الشورى/ ١١.

(١٦٧) اللع ص ٧٥.

(١٦٨) الفصل ٢٨٩.

(١٦٩) مفني اللبيب ١٧٦.

(١٧٠) البرهان ٤/ ٣١٠.

(وَيُكَاَنَّهُ لَا يُمْلَعُ الْكَافِرُونَ) (١٧١) وزعم الزُّمَخْشَرِيُّ وابنُ عَطِيَّةٍ أَنَّهَا كَافَّةٌ، وقال ابنُ هِشَامٍ: وفيه إخراج الكاف عما يثبت لها من عمل الجر لغير مقتض (١٧٢)؛ ونسب ابنُ جَنِي وابنُ هِشَامٍ إلى الأخفش أن معنى الكاف الاستعلاء (١٧٣) وهذا معنى شاذ، وهو من المعاني التي ذكرها الكوفيون (١٧٤)، إلَّا أَنَّ الكاف تكثر زائدة نحو قوله: (ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). ذكر هذا جمهور البصريين، وسائرهم عليه ابنُ هِشَامٍ والزُّمَخْشَرِيُّ (١٧٥) وَأَمَّا الْفَرْضُ مِنَ الزَّائِدَةِ التوكيد وتقوية المعنى .

٩. حتى

وهو حرف جرٌ يفيد انتهاء الغاية، مثل «إلى» (١٧٦) إلَّا أَنَّ هذا الحرف غير ملازم للجر لا يفترق عنه، فهو من الحروف التي تنصب الفعل المضارع، وسيمرّ هذا في حينه. ومن النحويين الذين نصّوا على معنى «انتهاء الغاية» ابنُ السَّراج، قال (١٧٧) (وهي لانتهاء الغاية مثل «إلى») وتابعه ابنُ جَنِي فقال (١٧٨): (وحسب الجارة، تقول إذا كانت غاية: قام القوم حتى زيد، ورأيت القوم حتى بكر، ومررت بالقوم حتى جعفر) وقال الزُّمَخْشَرِيُّ (١٧٩) (و«حتى» في معناها) (١٨٠) إلَّا أَنَّها تفارقها في أَنَّ مجرورها يجب أَنْ يكون آخرَ جزءٍ من الشيء أو ما يلاقي آخرَ جزءٍ منه.)

وقال الرُّمَّانِيُّ (١٨١): (وهي من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى، فإذا عملت كانت جازةً، وكان معناها الغاية كقوله: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) (١٨٢) وقد اهتمَّ النُّحَوِيُّونَ كثيراً بكونها ليست من حروف الجرِّ التي تلتزم به، فتارة تكون حرف عطف وتارة تكون حرفاً

(١٧١) التكميل/ ٨٢.

(١٧٢) مغني اللبيب ١٧٧

(١٧٣) سر صناعة الاعراب ٢١٨/١، وانظر مغني اللبيب ص ١٧٧.

(١٧٤) شرح التصريح ١٦/٢.

(١٧٥) مغني اللبيب ص ١٧٩، وانظر البرهان ٣١٠/٤.

(١٧٦) الكتاب ١٦-١٧، وانظر ٢١/٣، ٢٣١/٤.

(١٧٧) الأصول ١٥٦/١.

(١٧٨) اللع ص ٧٧، وانظر ص ٧٦.

(١٧٩) المفصل ص ٢٨٢-٢٨٤.

(١٨٠) يقصد في معنى «إلى».

(١٨١) معاني الحروف ص ١١٩.

(١٨٢) القدر ٥.

من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بإضمار «أن» قال الزركشي^(١٨٣): (وهي كـ «إلى»، ولكن يفترقان في أن المجرور به حتى» يدخل في حكم ما قبلها قطعاً، كقولك: قام القوم حتى زيد، فزيد ههنا دخل في القيام، ولا يلزم ذلك في قام القوم إلى زيد، ولهذا فهي عند النحويين تجري مجرى الواو، و «ثم» هي التشريك)

١٠ مُذ :

ومعناها ابتداء الغاية الزمانية، قال سيبويه^(١٨٤): (وأما «مُذ» فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت «من» فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما، وذلك قولك: ما لقيته مُذ يوم الجمعة.) وقال المبرد^(١٨٥): (وأما «مذ» فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفضاً على معنى، فإن رفعت فهي اسم مُبْتَدَأ، وما بعدها خبره غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلّة تمكّنها، وأنها لا معنى لها في غيره، وذلك قولك: لم آت مذ يومان، وأما الموضع الذي يُخَفِّضُ ما بعدها فإن تقع في معنى «هي»^(١٨٦) ونحوها فتكون حَرْف خفض، وذلك قولك: أنت عندي مذ اليوم) وقال ابن السراج^(١٨٧): (مذ «حرف جر لابتداء غاية الأيام والأحيان، وقد اسْتَعْمِلَتْ اسماً.») وقال الزجاجي^(١٨٨): (وأما «مذ» فترفع ما مضى، وتخفّض ما أنت فيه، كقولك: ما رأيته مذ يومان، ومذ شهران ومذ عشرة أيام، فترفع ذلك كله، لأنه ماض بالابتداء... وتقول فيما أنت فيه بالخفض: ما رأيته مذ يومنا ومذ عامنا، فتخفّضه لأنك فيه، وهي إذا رفعت ما بعدها اسم، وإذا خفضت ما بعدها حرف.) وقال الرّماني^(١٨٩) (وتكون اسماً، فيرتفع ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها) ويكون معناها التوقع والتقليل إذا دخلت على الفعل المستقبل^(١٩٠) ومن الذين استعملوا التسمية معنى ابتداء الغاية الزمانية- الرّمخسري^(١٩١).

(١٨٣) البرهان ١/ ٢٧٢.

(١٨٤) الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(١٨٥) المختضب ٣/ ٣٠.

(١٨٦) أي أنها تكون حرف جر، ولم يقصد أنها تحمل معنى الظرفية كـ «في».

(١٨٧) الأصول ٢/ ٢٢١.

(١٨٨) الجمل ١٤٠.

(١٨٩) معاني الحروف ص ٩٨.

(١٩٠) معاني الحروف ١٠٢.

(١٩١) الفصل ص ٢٩٠.

ذكر النحويون أنها كسابقتها «مذ» من حيث إنها حرف لأبتداءِ الفَايَةِ الرُّمَانِيَّةِ، هال سِيْبُوِيَّة (١٩٢): «... «مذ» فيمن جَرَّ بها، لأنها بمنزلة «من» في الأيام، وقال المُبْرَد (١٩٣): (و «مذ» في الأيام والليالي لابتداء الفايات بمنزلة «من» في سائر الأسماء، وذلك قولك: لم أره منذ يومين) وتكون اسماً فيرتفع ما بعدها (١٩٤) وهذا ما رفضه أبو القاسم الرُّجَاجِي (١٩٥) والرُّمَانِي (١٩٦) والرَّمْخَشَرِي (١٩٧).

١٢. رَبُّ :

حَرَفُ جَرٍّ محمول على «كم» عند سِيْبُوِيَّة، ومعناه الإضافة (١٩٨) وأما معنى التقليل، فقد كان المُبْرَدُ أوَّل من استعمله قال (١٩٩): (و «رب» معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا مَنكُوراً). وأما التقليل، فقد كان من استعمال ابن السُّرَّاج، قال (٢٠٠): («رب» حرف جَرٍّ معناه التقليل). وقال ابن جني (٢٠١): (ومعنى «رب» التقليل، وهي مختصة بالنكرات دون المعارف، وضدّها «كم» (٢٠٢) وذكره الرَّمْخَشَرِي أيضاً (٢٠٣) وينوب عنها حرف الواو، قال امرؤ القيس:

وليلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ اذْهَى سُدُوهُ عليْ بِأَنوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِيْ

فالواو في «وليل» قامت مقام «رب» عملاً ومعنى.

(١٩٢) الكتاب ١/١٧.

(١٩٣) المقتضب ٤/١٤٣، وانظر ٣/٣١.

(١٩٤) المقتضب ٣/٣١.

(١٩٥) الجمل ص ١٣٩.

(١٩٦) معاني الحروف ص ١٠٤.

(١٩٧) الفصل ص ٢٩٠.

(١٩٨) الكتاب ١/٤٢١.

(١٩٩) المقتضب ٤/١٣٩-١٤٠، وانظر ٣/٥٧.

(٢٠٠) الأصول ١/٥٠٧.

(٢٠١) اللع ص ٧٤، وانظر الخصائص ١/٣٦٤.

(٢٠٢) بقصد كم الخبرة التي يكون معناها التكثر.

(٢٠٣) الفصل ص ٢٨٦.

وحرثية «رب» ليس أمراً مُسلماً به عند جميع النحويين، فهي عند جماعة الكوفيين اسم، ما عدا الفراء، فهي عنده «أداة»^(٢٠٤) وأما الكسائي وأكثر الكوفيين فقد قالوا: باسميتها، واستدلوا على ذلك بأنه يصحُّ الإخبار عنها، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

إِنْ يُقْتَلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتُكَ ثُمَّ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلٍ عَارٌ

واستدلوا على ذلك أيضاً بأنها في التقليل مثل «كم» في التكثر^(٢٠٥)، وقد وافقهم من البصريين على هذا الرضي^(٢٠٦) وابن الطراوة^(٢٠٧).

١٣. لَعَلَّ:

وهو حرف جر في لغة من لغات العرب، وهي لغة عُقَيْل، قال الأَخْفَشُ^(٢٠٨): (وزعم أبو عبيدة أنه سمع لام «لعل» مفتوحة في لغة من يجربها ما بعدها في قول الشاعر:

لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ^(٢٠٩)

والأصل في «لَعَلَّ» النصب، حتى لقد زعم الكوفيون أنها تنصب الاسم والخبر في باب المبتدأ والخبر إذا دخلت عليهما، وأما الجربها فتتفرّد به لغة عُقَيْل، وقد أنشد ابن هشام في مغني اللبيب قول الشاعر:

فقلت: ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المَفْوارِ مِنْكَ قَرِيباً

وكان هذا موضع نقّد عند أبي علي الفارسي، وقال إنه لا دليل في ذلك على حجة من قال إنها حرف جرّ. لأنّه يحتمل أن الأصل: لعله لأبي المَفْوارِ مِنْكَ جواب قريب، فنحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام «لعل» الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرّ، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح الثانية، فهو على لغة من يقول: المال لَزَيْدٍ بالفتح، ثُمَّ إِنَّهُ مُحْجُوجٌ بنقل الأئمة إن الجرّ به لَعَلَّ، لَعْلَةُ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ^(٢١٠).

(٢٠٤) معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢.

(٢٠٥) التسهيل ١٤٧ والانصاف المسألة ١٢١، وجواهر الادب ص ١١٧، وشرح المفصل ٢٧/٨.

(٢٠٦) شرح الكافية ٢٢٠/٢.

(٢٠٧) الدرر اللوامع ١٧/٢.

(٢٠٨) معاني القرآن للأخفش ص ١٣٣-١٢١.

(٢٠٩) الفائل هو: خالد بن جعفر العامري، جاهلي.

(٢١٠) مغني اللبيب ص ٢٨٦.

وقد رأى النحويون الضعفَ فيها، فأعرض أكثرهم عن إدراجها بين هذه الحروف، وعندما كانوا يتحدثون عنها، كانوا يقولون إنَّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء، وذلك لتنزيل «لَعَلَّ» منزلة الجارِّ الزائد نحو: بحسبك درهم^(٢١١).

١٤. كي :

وقد ذكر سيبويه والزَّمَخْشَرِي أنَّها تكون حرف جرٍّ، قال سيبويه^(٢١٢)؛ وبعض العرب يجعل «كي» مثل «حتى» وذلك أنَّهم يقولون: كيِّمه في الاستحمام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى من، وحتى متى، ولمَّه) وقال الزَّمَخْشَرِي^(٢١٣)؛ (و «كي» هي قولهم: كيِّمه من حروف الجرِّ، بمعنى «لَمَّه».)

١٥. واو القسم :

قال سيبويه^(٢١٤)؛ (والواو التي تكون للقسم، بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل) وسُمِّيَتْ «واو القسم» كذلك عند المُبَرِّد قال^(٢١٥)؛ (ومنها -أي من حروف الجرِّ- واو القسم التي تكون بدلاً من الباء، لأنَّك إذا قلت: بالله لأفعلن، فمعناه: أحلف بالله.) وهو حرف جرٍّ غير ملازم للجر عند ابن السَّراج^(٢١٦) ونص الزَّمَخْشَرِي على أنَّه حرف مبدل عن الباء الإلصاقية في قولك: أقسمت بالله^(٢١٧).

١٦. تاء القسم :

قال سيبويه^(٢١٨)؛ (وتاء القسم بمنزلتها^(٢١٩)، وهي تالفة لا أفعل) وقال المُبَرِّد^(٢٢٠)؛

(٢١١) مفني اللبيب ص ٢٨٦.

(٢١٢) الكتاب ٦/٣.

(٢١٣) المفصل ص ٢٩١.

(٢١٤) الكتاب ٤/٢١٧.

(٢١٥) المختضب ١/٤٠.

(٢١٦) الأصول في النحو ١/٥١٥.

(٢١٧) المفصل ص ٢٨٧.

(٢١٨) الكتاب ٤/٢١٧.

(٢١٩) يعني بمنزلة واو القسم.

(٢٢٠) المختضب ٢/٢٢٠.

(وتقول: والله لأفعلن، وتالله، لأفعلن، وتبدل التاء من الواو، ولا تدخل من المُقَسَم به إلا على الله وَحْدَهُ، وذلك قوله: (وتالله لا أكيدن أصنامهم)^(٢٢١)) وإنما اُمْتُتَتْ من الدُّخُول في جميع ما دخلت فيه الباء والواو، لأنها لم تدخل على الباء التي هي الأصل، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء فلذلك لم تَتَصَرَّف.. وهذا يعني أن الباء أم الباب في باب القسم، والواو محمولة عليها، ولذا فإنها تَتَصَرَّف تَصَرُّفَهَا، وأما التاء فمحمولة على الواو، وعليه فهي لا تَتَصَرَّف، لأنه لا يَتَصَرَّف محمول على فَرْع وإنما يَتَصَرَّف ما حُمِلَ على الأصل، ونجد هذا عند ابن السُّرَّاج^(٢٢٢) وأما الرُّمَّاني، فقد قرر أن فيها معنى التَّعَجُّب، قال^(٢٢٣) (من العوامل، إلا أنها لا تعمل إلا هي اسم الله تعالى... وفيها معنى التَّعَجُّب).

١٧. جِير :

وهي من الحروف التي تُجَرُّ في القَسَم، قال الرُّمَّاني^(٢٢٤): (وهي حرف مُقَسَم به، وقيل معناه: نعم، قال امرؤ القيس :

لَمْ تَفْعَلُوا فَعِلْ أَلْ حَنْظَلَةَ
إِنَّهُمْ جَيْرٌ يَسْمَا التَّمَرَا

١٨. خلا وحاشا :

وهما بمعنى الاستثناء، قال سيبويه^(٢٢٥): (وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة، وليس باسم، فـ «حاشا» و «خلا» في بعض اللغات.) وقال المبرِّد^(٢٢٦): (وما كان حرفاً سوى (الا)، فـ حاشا» و «خلا» وقال ابن السُّرَّاج^(٢٢٧): الحروف: حاشا ويجر ما بعده، وخلا) وقال أبو علي الفارسي^(٢٢٨): (ومما يدل على انتصابه بتوسط هذا الحرف: أن حروف الجر وقعت هذا الموضع في نحو: جاءني القوم حاشا زيد، وخلا زيد،) وقال ابن جني^(٢٢٩) وأما «حاشا» و

(٢٢١) الأنباء/ ٥٧.

(٢٢٢) الأصول ١/ ٥١٦.

(٢٢٣) معاني الحروف ص ١١.

(٢٢٤) معاني الحروف ص ١٠٦.

(٢٢٥) الكتاب ٢/ ٣٠٩.

(٢٢٦) المنتخب ٤/ ٣٩١.

(٢٢٧) الأصول ١/ ٢٥١-٣٥٢.

(٢٢٨) المجة ١/ ١١٧.

(٢٢٩) اللع ص ٦٩.

«خلا» فيكونان حرفين فيجُرَّان، ويكونان فعلَيْن فينصبان) وأطلق الزُّمخْشَرِي على «حاشاء» معنى التَّزْيِيهِ^(٢٣٠)، قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إن به
ضنا عن الملحة والشنم

وقد طُلت هذه المفاهيم والمدلولات له حاشاء و«خلا» عند المتأخرين فتابعهم عليها أبو البركات الأتباري^(٢٣١) وابن هشام^(٢٣٢).

٢. الحروف التي تختص بالدخول على الأفعال؛

أ- الحروف التي تنصب الفعل المضارع

١. ما ينصب الفعل المضارع بنفسه :

١-ان المصدرية :

ونلْمَحُ هذه التَّسْمِيَةُ عند سِيَبَوَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُا لَمْ تَكُن سَوِيَّةً، بَيَدُ أَتْنَا يُمْكِنُ أَنْ نَعْمِدَهَا بِدَايَةِ لَتَشْكَلُ الْمَصْطَلَحُ بِصُورَتِهِ الْحَالِيَّةِ، قَالَ سِيَبَوَيْهِ^(٢٣٣) (هذا باب من أبواب «ان» التي تكون والفعل بمنزلة مصدر، تقول: ان تاتيني خير لك. كأنك قلت: الإتيان خير لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ»^(٢٣٤) يعني الصوم خير لكم، وقال الشاعر عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ:

إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَكُمْ
أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشَبِعُوا

كأنه قال: رأيت حَسْبَكُمْ لُبْسَ الثِّيَابِ.)

وهي غير هذا الموضع سَمَّاها: («ان» التي تكون وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها)^(٢٣٥) والمبارتان لهما المعنى نفسه، واختلافهما في اللفظ يسير لا يَفْتَدُّ به. ونحو

(٢٣٠) الفصل ص ٢٩٠.

(٢٣١) أسرار العربية ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢٣٢) شرح شذور الذهب ص ٢٦٠.

(٢٣٣) الكتاب ١٥٣/٣ - ١٥٤. وانظر ٥/٣.

(٢٣٤) البقرة/ ١٨٤.

(٢٣٥) الكتاب ١٥١/٢.

هذا نجده عند المَبْرَد، قال (٢٣٦)؛ (اعلم أن «أن» تكون في الكلام على أربعة أوجه: فوجه أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرًا، نحو قولك: أريد أن تقوم يا فتى، أي أريد قيامك..) وينظر المبرد أحياناً إلى التشديد والتخفيف، فيسميها أحياناً «أن الخفيفة» قال (٢٣٧)؛ (من الحروف التي يستجمع لها معان: «أن» الخفيفة، ولها أربعة مواضع، فمن ذلك الموضع الذي الذي ينتصب فيه الفعل.) بيد أن هذه التسمية لا تفرق بين المواضع الأربعة التي ذكرها المبرد، فكلها تكون «أن» فيها خفيفة. ويسمى أحياناً تسمية إعرابية ناشئة من نظرية العامل، قال (٢٣٨) (هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال، فمن ذلك «أن»، وهي والفعل بمنزلة مصدره... وهي أمكن الحروف في نصب الأفعال.) وقد ظلت هذه التسمية عند ابن السراج، قال (٢٣٩)؛ (... والحروف التي تنصب، أن، ولن، وكي، وإذن.) واستعملها الرُّجَّاجي، قال (٢٤٠)؛ (باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية، وهي: أن، ولن، وحتى، وكي، وكبلا، ولكي، ولكبلا، ولأم كي، ولأم الجعود، ولشلا، والجواب بالفاء، والواو، وأو تقول من ذلك: أريد أن أقصد زيدا، ولن يخرج عمرو، وسرت حتى أدخل المدينة.) وبهذا التعبير عبر عنها الرَّمَحْشَرِي أيضاً (٢٤١).

وشرط هذا الحرف ألا يسبقه فعل من أفعال اليقين، كـ «علم»، و «تَحَقَّقَ» و «تَبَيَّنَ» ونحوها، فإنها حينئذ تكون مخففة من الثقلية نحو: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) (٢٤٢).

٢- «كي» و «لن» و «إذن» :

قال سيبويه (٢٤٣)؛ (هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتصبها ولا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أن، وذلك قولك: أريد أن افعل، و «كي» وذلك: جئتُك لكي تفعل.

(٢٣٦) المقضب ٢/ ٣٦١، وانظر ١/ ٨٤.

(٢٣٧) المقضب ١/ ٤٨.

(٢٣٨) المقضب ٢/ ٦.

(٢٣٩) الأصول في النحو ٢/ ١٥٢.

(٢٤٠) الجمل ص ١٨٢.

(٢٤١) الفصل ص ٢٤٦.

(٢٤٢) المزمّل ٢٠.

(٢٤٣) الكتاب ٢/ ٥.

و«لن» وقال المبرد^(٢٤٤): «فَأَمَّا «أَن» و«لن» و«كي» و«إِذْن» فَيُعْمَلْنَ فِيهَا» وقال في «إِذْن»^(٢٤٥): «ومنها «إِذْن» تقول: إِذْنُ يَضْرِبُكَ زَيْدٌ، فهذه تعمل في الأفعال عمل عوامل الأسماء في الأسماء، إذا قلت: ضربت زَيْدًا وأشتمت عمراً» وقال في حديثه عن الحرف «كي»^(٢٤٦): «ومن هذه الحروف»^(٢٤٧) «كي» تقول: جئت كي تكرمَنِي) وأما «لن» فمعناها النفي، قال المبرد^(٢٤٨): «ومن هذه الحروف «لن» وهي نفي قولك: سيفعل، تقول: لن يقوم زيد، ولن يذهب عبدالله» وأما اللام، فلها عند المبرد معنيان النفي مرة والإيجاب مرة أخرى، قال^(٢٤٩) (ولها موضعان أحدهما نفي، والآخر إيجاب، وذلك قولك: جئتكَ لأكرمك، وقوله عزوجل: (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر)^(٢٥٠) فهذا موضع الإيجاب، وموضع النفي، ما كان زيد ليقوم، وقوله تبارك وتعالى: (ما كان الله ليهز المؤمنين)^(٢٥١) وأما معنى «كي»، فقد ذكروا أنه التعليل^(٢٥٢).

ونذكر أن الزجاجي قد توسع في ذكر أدوات نصب الفعل المضارع، فذكر منها أن، ولن، وإِذْن، وحتى، وكي، وكيلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي، ولام الجحود، وفاء الجواب، والواو، وأو^(٢٥٣)، ولم أقف على هذا التوسع عند غير الزجاجي، وربما كان هذا من قبيل تأثره بأساتذته الكوفيين كهـ نفطويه، أو «أبي بكر بن الأنباري».

و«لن» صيغة مرتجلة للنفي والاستقبال عند الخليل وسببويه وسائر البصريين وهي- عند الخليل- مركبة من «لا» و«أَن» ولكن معنى النفي فيها ليس على التأييد وإن ذكر الزمخشري نقيض هذا إلا أن يطرا ما يزيله^(٢٥٤)، وذكر ابن عُصْفُور لها معنى الدُّعاء والحجَّة في قوله:

(٢٤٤) المقتضب ٨٤/٤.

(٢٤٥) المقتضب ٦/٣.

(٢٤٦) المقتضب ٦/٣.

(٢٤٧) أي من الحروف التي تنصب الفعل المضارع.

(٢٤٨) المقتضب ٦/٣.

(٢٤٩) المقتضب ٧/٣.

(٢٥٠) الفتح ٢.

(٢٥١) آل عمران/ ١٧٩.

(٢٥٢) الفصل ٢٢٤.

(٢٥٣) الجمل ص ٧، وانظر ص ١٨٢-١٨٤.

(٢٥٤) البرهان ٣٨٧/٤، وانظر مغني اللبيب ص ٢٨٤، والمطالع السعيد ٢٧/٣.

لَنْ تَرَالُوا كَذَلِكَ لَكُمْ ثُمَّ لَا ذَرَّ تُلْعَمُ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ (٢٥٥)

وأما إِذَنْ فَمَعْنَاهَا الجواب والجزاء عند الثلُوبين وأبي علي الفارسي، كقولك لمن قال أזורك: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، فقد أَجَبْتَهُ، وجعلت إكرامه جزاءً زيارته أي: إن زُرْتَنِي أَكْرَمْتُكَ (٢٥٦).

وذكر صاحب المطالع السعيدة- السيوطي- أن «كي» حرف جَزَ بمعنى اللام، وهذا ما عني به البصريون معنى التعليل (٢٥٧).

٢. الحروف التي تنصب باضمار «ان» :

١- حتى :

والسبب في عدم كونها ناصبةً للفعل المضارع بنفسها هو كون هذا الحرف من الحروف التي لا تختصُ بالدخول على الأفعال، وإنما هي مختصةٌ بالدخول على القليل الآخر- أعني الأسماء- فتعمل فيها جَرًّا، ولما رأى النحويون أنها كذلك، فَرَّزُوا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الناصبةُ بمينها وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ عَامِلٌ نَاصِبٌ مُضْمَرٌ، وذلك الحرف المُضْمَرُ هُوَ «ان».

ومعناها الغاية، قال سيبويه (٢٥٨): (اعلم أَنَّ «حَتَّى» تنصب على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا- كَأَنَّكَ قُلْتَ: سَرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخَلْتُهَا، فالناصب للفعل ههنا، هو الجارُ للاسم إذا كان غايةً، فالفعل إذا كان غايةً نُصِبَ، والاسم إذا كان غايةً جُرَّ، وهذا قول الخليل، وأما الوجه الآخر، فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل «كي» التي في اضممار «أن» وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ) أي أن سيبويه ينصُّ على معنى التعليل، ونجد هذا عند ابن جني أيضاً (٢٥٩).

(٢٥٥) مغني اللبيب ص ٢٨١.

(٢٥٦) المطالع السعيدة ٢/٣٧.

(٢٥٧) المطالع السعيدة ٢/٣٧.

(٢٥٨) الكتاب ١٦/٣-١٧.

(٢٥٩) اللام ص ٧٦.

وأما الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ فذكر أَنَّ «حَتَّى» من الحروف التي تنصب بإضمار «أن» أيضاً. فهو يسائر البصريين في ذلك^(٢٦٠) وأَيْدُهُ ابن السَّراج^(٢٦١) والزَّجَّاجي^(٢٦٢) والرُّمَّاني^(٢٦٣) وابن جَنِّي^(٢٦٤). وذهب الزُّرْكَشِيُّ^(٢٦٥) والسَّيُوطِيُّ^(٢٦٦) إلى تأييد رأي سيبَوَيْه وابن جَنِّي في أن «حَتَّى» تكون حرفَ تَغْلِيلٍ. وزعم ابن هِشَام الخَضْرَاوِيُّ وابن مَالِك أَنَّهَا تكون بمعنى «إِلَّا» كقول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ، وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

أي: إلا أن تجود وهو استثناء منقطع^(*) ويكون حرف ابتداء. وفي قراءة نافع: (حتى يقول الرسول)^(٢٦٧) وذكر أبو جعفر النحاس أنها قراءة أهل الحَرَمَيْنِ، وأما أهل الكوفة وابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن القلاء فقد قرأوا بالنَّصْب^(٢٦٨).

٢. واو المعية :

وهو حرف ينصب ما بعده بإضمار «أن» وذلك كقول مهسون بنت بَعدل زوج معاوية بن أبي سفيان :

لِلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقال سيبَوَيْه^(٢٦٩): (اعلم أن الواو يَنْتَصِبُ ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء. وأنها قد تُشْرِكُ بين الأوَّل والأخر كما تشرك الفاء. وأَنَّهَا يستتبع فيها أن تُشْرِكَ بَيْنَ الأوَّل والأخر، كما استتبع ذلك في الفاء... لا ترى الْأَخْطَلُ قال :

(٢٦٠) معاني القرآن للأخفش ص ١٢٠.

(٢٦١) الأصول ١٥٦/٢.

(٢٦٢) الجمل ص ٦٦.

(٢٦٣) معاني الحروف ص ١١٩.

(٢٦٤) الخصائص ٢٠٤-٢٠٥/١، وانظر ٢٦٠-٢٦١/٣.

(٢٦٥) البرهان ٢٧٣/٤.

(٢٦٦) المطالع السعيدة ١٢/٢.

(*) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٢. وانظر البرهان ٢٧٣/٤.

(٢٦٧) البقرة ٢١٤.

(٢٦٨) إعراب القرآن ٢٥٥/١، وانظر الكشف ٢٥٦/١، والبرهان ٢٧٣/٤.

(٢٦٩) الكتاب ٤١-٤٢/٣.

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِنْهُ عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا^(٢٧٠)

... ونقول: لا تاكل السمك وتشرب اللبن).

وهي عند المبرد كما كانت عند سيبويه إلا أنه سماها «واو الجمع»^(٢٧١) ولكن ابن السراج كان أوّل من سماها «واو المميّة» قال^(٢٧٢): (وتكون الواو بمعنى «مع»، وذلك قولك: لا تاكل السمك وتشرب اللبن) وفي أواخر القرن الرابع الهجري سُميت «واو الاجتماع»، وذلك عند ابن جنّي، قال^(٢٧٣) (ومن ذلك واو العطف، فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع، فإذا وضعت موضع «مع» خلّصت للاجتماع، وخلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة.) وهي عند الزمخشري واو الجمع، قال^(٢٧٤): (وينصب به «أن» مضمر بعد خمسة أحرف وهي: حتى، واللام، وأو بمعنى إلى، وواو الجمع، والفاء في جواب الأشياء الستة: الأمر، والنهي والنفي، والاستفهام، والتّمني، والقرض.)

ولم تمل عند البصريين، لأنها حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل، وإنما تكون واسطة لنقل العمل.

٣. فاء النصب :

قال سيبويه^(٢٧٥): (اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار «أن» وما لم ينتصب فإنه يُشركُ الفعل الآخر فيما دخل فيه)^(٢٧٦) أو تكون في موضع مبتدأ أو مبني على المبتدأ^(٢٧٧)، أو موضع اسم مما سوى ذلك^(٢٧٨)، قال تعالى: (ولا يقضي عليهم فيموتوا)^(٢٧٩) وقال الفرزدق:

(٢٧٠) وينسب هذا البيت إلى أبي الأسود الدؤلي.

(٢٧١) المفتض ٥٢/٢.

(٢٧٢) الأصول في النحو ١٥٩/٢.

(٢٧٣) الخصائص ١٩٦/٢.

(٢٧٤) الفصل ص ٢٤٦.

(٢٧٥) الكتاب ٢٨/٣.

(٢٧٦) يقصد بهذا: يعطف عليه.

(٢٧٧) يقصد بالمبني على المبتدأ: الخبر.

(٢٧٨) يقصد بهذا: وقوع الفعل المضارع موقع الأسماء المرفوعة، ولذلك أعربوه.

(٢٧٩) فاطر ٣٦.

ما قام منا قائمٌ هي ندينا فينطقُ إلّا بالتي هي أعرفُ (٢٨٠)

وقال :

ما أنتَ من فيسٍ فتنبِّحُ دونها ولا من تميمٍ هي اللها والغلامُ (٢٨١)

وقد ردَّ المُبرِّد هذه الفاء إلى أصلها، في حروف العطف، قال (٢٨٢) : (اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الأسماء، قال عَزَّ وَجَلَّ: (لا تَقْرَؤا على اللَّهِ كَذِبًا، فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ) (٢٨٣) والحقيقة أنها عاطفة، وهذا ملاحظ من عطفها للمصدر المؤوَّل على مصدر قَبْلَهُ، وأطلق الزُّجَاجي عَليها مصطلح: «حرف الجواب» قال (٢٨٤) : (اعلم أن الجواب بالفاء منصوب في ستة أشياء وهي الأمر والنهي، والاستفهام، والجحد، والقرض، والتَّمني) وتابعه على ذلك الرُّمَّاني (٢٨٥).

وتذكر المصادر أن الجرَمي خالف البصريين، ووافق غيرهم في أن الفاء تنصب الفعل المضارع بنفسها (٢٨٦) وذكر السُّيوطي أن معناها الجواب، وتسمى لذلك: الفاء المُجَابَ بها (٢٨٧) ولم يَمِزُ التسمية لأحد من السابقين.

٤. أ. :

وتكون بمعنى (إلا أن، قال سيبويه (٢٨٨) : (اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار «أن» كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يُسْتَعْمَل في الفاء والواو، والتَّمثِيل ههنا مثله ثم، تقول إذا قال: لألزِمَنَّكَ أو تعطيني، كما يقول: ليكونَنَّ اللزوم أو أن تعطيني) وقال (٢٨٩) : (واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على «إلا

(٢٨٠) ديوان الفَرَزْدَق ٥٦١.

(٢٨١) ديوان الفَرَزْدَق ٨٥٦ برواية «هي الرؤس الاعاظم».

(٢٨٢) المُقْتَضَب ١٢/٢-١٥، وانظر ٦/٢-٧.

(٢٨٣) طه ٦١.

(٢٨٤) الجمل ص ١٨٥، وانظر ص ١٩٢، ٧-٥.

(٢٨٥) مماني الحروف ص ١٢.

(٢٨٦) انظر شرح المفصل ٢١/٧، والموهبي في النحو الكوفي ص ١٢٦.

(٢٨٧) المطالع السعيدة ١٢/٢.

(٢٨٨) الكتاب ١٦/٣.

(٢٨٩) الكتاب ١٧/٣.

أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لألْزَمْتُكَ أو تُعْطِيَنِي، ولاضْرِبْكَ أو تَسْبِقْنِي، فالمعنى: لألْزَمْتُكَ إِلَّا أَنْ تُعْطِيَنِي، ولاضْرِبْكَ إِلَّا أَنْ تَسْبِقْنِي، وهذا معنى النصب، قال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْلُغْ عَيْنُكَ إِثْمًا نَحَاوُلْ أَوْ نَمُوتَ فَتُعْذِرَا

وسار على هذا المَبْرَدُ، قال (٢٩١): (ويكون مضمراً بعدها «أن» إذا كان المعنى «إلا أن يكون» قال زياد الأعجم :

وَكُنْتُ إِذَا لَحَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وقد ظلَّ هذا المعنى عند علماء النصف الأول من القرن الرابع، فاستعمله ابن المِزَاج (٢٩١) والزُّجَاجِي الذي قال (٢٩٢): (اعلم أن «أو» تنصبُ الفِعلَ المُستَقْبِلَ بإضمار «أن» إذا أردت بها معنى «كي» أو معنى «إلى أن») وأما الزُّمَخْشَرِي فسمَّاهَا: «أو التي بمعنى «إلى» (٢٩٣).

وعلى هذا، نجد أن اصطلاح البصريين قد تطوَّر تطوراً ملموساً، فبينما استعمل سيبويه معنى «إلا أن»، ذكر الزُّجَاجِي معنى «إلى أن»، على حين ذكر الزُّمَخْشَرِي معنى «إلى»، والفرق بين اصطلاحِي الزُّمَخْشَرِي والزُّجَاجِي أن الأخير أظهر المضمرة، على حين استغنى الزُّمَخْشَرِي عن ذكره بمعرفة القارئ له.

وأما الفرق بين «الآ» و«إلى» فهو أن «الآ» معناها الاستثناء، على حين معنى «إلى» الغاية، وقد ذكر ابن هشام في المُغْنِي أن من معاني «أو» أنها تكون بمعنى «الآ»، هي الاستثناء، كقولك: لأَقْتُلَنَّه أو يُسَلِّمَ.

وقال ابن هشام (٢٩٤): (وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ

(٢٩٠) المفتض ٢٨/٢، وانظر ٦/٢-٧، ٨٤/٤.

(٢٩١) الأصول ١٦١/٢.

(٢٩٢) الجمل ص. ١٨٦.

(٢٩٣) المفصل ص ٣٤٦.

(٢٩٤) مغني اللبيب ص ٦٦.

طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً^(٢٩٥) فقدّر «تفرضوا» منصوباً بأن مضمرة لا مجزوماً بالمطف على «تَمْسُوهُنَّ» .

كما ذكر ابن هشام أيضاً أنها تكون بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بدان» مضمرة، نحو: لَأَلْزَمْتُكَ أَوْ تَقْتَضِيَنِي حَقِّي^(٢٩٦)

وقال الشاعر :

لَأَسْتَمِيلَنَّ الصُّغْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِنَصَابِرٍ

هـ «أو» و «الفاء» و «الواو» في هذا الباب حروف عطف لذلك يضمرب بعدها حرف يعمل النصب، وهو «أن» والدليل على أنها عاطفة أنها تكون والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم من الفعل السابق .

(ب) حروف الجزم :

وهي حروف مختصة بجزم الفعل المضارع لا تجزب غيره، لأن الأفعال مبنية، وأما الفعل المضارع، فمعرب، ولذا فهو عرضة للموامل اللفظية والمعنوية، شأنه بذلك شأن الأسماء، وقد ذكرها سيبويه مجملة في هذا النص، قال^(٢٩٧): (هذا باب ما يَفْعَلُ في الأفعال، فيجزمها، وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليضعل و «لا» في النهي وذلك قولك: لا تضعل فإنما هما بمنزلة «لم» وذكرها المبرّد، قال^(٢٩٨): (الحروف التي تجزم الأفعال، وهي: لم، ولما، و «لا» في النهي، واللام في الأمر، وحروف المجازاة، وما اتصل بها على معناها، وذلك قولك: لم يقم زيد، ولم يذهب أخوك، ولا تذهب يا زيد، ولما يقيم عبدالله، وليقم زيد.)

وذكرها ابن السراج أيضاً، قال^(٢٩٩): (الحروف التي تجزم خمسة: لم، ولما، و «لا» في النهي، واللام في الأمر، ودان» التي للجزاء.) وقد توسع الزجّاجي في ذكر هذه الحروف،

(٢٩٥) البقرة / ٢٣٦ .

(٢٩٦) مني اللبيب ص ٦٧ .

(٢٩٧) الكتاب ٨/٣ .

(٢٩٨) المنتخب ٤٥-٤٦/٢، وانظر ٤٦/١، ١٣٢/٢ .

(٢٩٩) الأصول ١٦٢/٢، ١٩٧/٢ .

قال^(٢٠٠): (باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية، وهي: لم، ولما، والم، والمأ، ولام الأمر، و «لا» في النهي، وحروف المجازاة) ولا يخفى على القارئ أنّ الهمزة في «الم والمأ» إنما هي همزة الاستفهام، كما ذكرها الرُّماني في كتابه معاني الحروف متفرقة وفق عدة حروفها كما فعل بياهي حروف المعاني، وتابع البصريين في ذكرها- ابنُ جني^(٢٠١) والزُّمخشري^(٢٠٢).

وأما «لم» فإنها تُستعمل للنهي في الماضي نحو: «الم نَشْرَح»^(٢٠٣) وكذلك «لَمَّا» فإنها تستعمل للنهي في الماضي أيضاً^(٢٠٤) كقوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا)^(٢٠٥) وأما «إِنْ» و«إِذَا» و«حيثما» و«متى»، و«أين» و«أيان» فهي أدوات معناها الشرط وتقتضي مجزومين^(٢٠٦) وأما «لا» في النهي، فتُسَمَّى («لا» الطلب)^(٢٠٧) نحو (لا تَحْزَنْ)^(٢٠٨) في النهي، أو الدعاء نحو: (لا تَوَاضِعْنا)^(٢٠٩).

وبهذه التسمية «الطلب» تُسمَّى لام الأمر^(٢١٠)، فهي لام الطلب إذا كانت أمراً نحو: (لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)^(٢١١) أو إذا كانت دعاءً نحو: (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكُ)^(٢١٢).

(ج) الحروف المختصة بالدخول على الفعل المضارع ولكنها لا تعمل فيه .

وهذه الحروف هي: السين و«سوف»، و«قد» :

فأما السين وسوف، فهما تنفيسٌ للفعل المضارع، قال سيبويه^(٢١٣): (وأما سوف،

. (٢٠٠) الجمل ص ٢٠٧ .

. (٢٠١) اللع ص ١٢٢ .

. (٢٠٢) الفصل ص ٢٥٢ .

. (٢٠٣) الشرح / ١ .

. (٢٠٤) الفرائد الجديدة ص ٦٠٤ .

. (٢٠٥) البقرة / ٢١٤ .

. (٢٠٦) الفرائد الجديدة ص ٦٠٥ .

. (٢٠٧) الفرائد الجديدة ص ٦٠٤ .

. (٢٠٨) التوبة / ٤٠ والحجر / ١٨٨، والنحل / ١٢٧، والنمل / ٧٠، والملكوت / ٢٢ .

. (٢٠٩) البقرة / ٢٨٦ .

. (٢١٠) الفرائد الجديدة ص ٦٠٤ .

. (٢١١) الطلاق / ٧ .

. (٢١٢) الزخرف / ٧٧ .

. (٢١٣) الكتاب ١ / ٣٣٣ .

فَتَنْفِيسَ فِيمَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: سَوَفَتْهُ. (وقال ابن السَّراج^(٢١١)): (ومِنْهَا «سَوْفَ»، وَهِيَ تَنْفِيسٌ فِيمَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ) وقال الرُّمَّانِيُّ^(٢١٢): (وَهِيَ عِدَّةٌ وَتَنْفِيسٌ)، وقال فِي السَّيْنِ^(٢١٦): (وَهِيَ مَخْصَصَةٌ بِالْفِعْلِ وَمَعْنَاهَا التَّنْفِيسُ) وَسَمَّاهَا الزُّمَخْشَرِيُّ حُرُوفَ الْإِسْتِقْبَالِ، وَمَعْنَاهَا عِنْدَ التَّنْفِيسِ أَيْضاً^(٢١٧).

ما التَّنْفِيسُ ؟

قال السَّيُّوطِيُّ^(٢١٨): (السَّيْنُ وَسَوْفَ كِلَاهُمَا لِلتَّنْفِيسِ، أَيْ تَخْلِيسِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعَ مِنَ الزَّمَنِ الضَّيِّقِ، وَهُوَ الْحَالُ إِلَى الزَّمَانِ الْوَاسِعِ وَهُوَ الْإِسْتِقْبَالُ قَالَ الْبَصْرِيُّونَ: وَزَمَانُهُ مَعَ السَّيْنِ أَضْيَقُ مِنْهُ مَعَ سَوْفَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْحُرُوفِ تُقِيدُ مِبَالَغَةً فِي الْمَعْنَى).

وأما عن عدم عمل هذه الحروف على الرغم من اختصاصها فهذا يعود إلى أنها صارت جزءاً من الفعل^(٢١٩).

ونجد عند الزُّمَخْشَرِيِّ معنى آخر لهذه الأدوات، فمعنى السَّيْنِ التَّأَكِيدُ، كما ذكر الزُّرْكَشِيُّ^(٢٢٠)، وأما سَوْفَ فَإِنَّمَا نجد أنها تَدُلُّ عَلَى التَّنْفِيسِ وَالتَّأَخِيرِ، وَزَمَانُهَا أَوْسَعُ مِنْ زَمَانِ السَّيْنِ لِمَا فِيهَا مِنْ إِرَادَةِ التَّسْوِيفِ عِنْدَ سَيِّئُوهُ وَابْنِ الْخَشَّابِ وَالزُّرْكَشِيُّ^(٢٢١)، وأما ابن مالك، فَقَدْ رَفَضَ كَوْنَهَا أَوْسَعَ زَمَانًا مِنَ السَّيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلَ مُتَقَابِلَانِ، وَالْمَاضِي لَا يُقْصَدُ بِهِ إِلَّا مُطْلَقُ الْمَعْنَى دُونَ تَعَرُّضٍ لِقُرْبِ الزَّمَانِ أَوْ بُعْدِهِ^(٢٢٢) وَهَذَا الزُّرْكَشِيُّ^(٢٢٣) (الْأَكْثَرُ فِي السَّيْنِ الْوَعْدُ وَتَأْتِي لِلْوَعْدِ)، وَعِنْدَهُ أَنَّ «سَوْفَ» تَأْتِي لِلْوَعْدِ وَتُسْتَعْمَلُ نَادِرًا فِي الْوَعْدِ.

(٢١٤) الأصول ٢/٢٣٧.

(٢١٥) معاني الحروف ص ١٠٩.

(٢١٦) معاني الحروف ص ١٢.

(٢١٧) المفصل ص ٢١٧.

(٢١٨) الهمع ٢/٧٧، وانظر الإتيان في علوم القرآن ١/٢١٢، والفرائد الجديدة ص ٦٢٩.

(٢١٩) معاني الحروف ص ٤٢.

(٢٢٠) البرهان ٤/٢٨٠-٢٨١.

(٢٢١) البرهان ٤/٢٨٢.

(٢٢٢) البرهان ٤/٢٨٢.

(٢٢٣) البرهان ٤/٢٨٢.

قَدْ :

وتكون للتوقع إذا اتصَلَت بالفعل المضارع كقولك: قد يأتي، وإذا اتصَلَت بالماضي، فإنها تكون للتوكيد كقولك: قد أتى، قال المبرِّد^(٣٢١): (وتكون في موضع «ربما» كقوله: ^(٣٢٥))

قَدْ أَتَرَكَ الْقَرْنَ مُصْغَرًا أَنَامِلُهُ كَانَ أَتَوَابَهُ مُجَبَّتٌ بِغُرْصَادٍ

وقوله: ^(٣٢٦)

وَقَدْ أَقْوَدَ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلْهَبَهُ يَهْدِي لَهَا نَسَبَ فِي الْحَيِّ مَعْلُومٌ

وقصد بقوله: موضع رُبَّمَا، أنها تكون بمعنى التَّخْلِيل، وأما إذا دخلت على الفعل الماضي، فإنَّ معناها يختلف، إذ تُصْنَعُ حرف تَقْرِب، قال الزُّمَخْشَرِيُّ^(٣٢٧) (حرف التقريب، وهو «قد» تَقْرُبُ الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذن^(٣٢٨): قد قامت الصلاة، لا بد فيه من معنى التَّوَقُّع). فعلى هذا نقول: إن «قد» حرفٌ للتوكيد في بعض التراكيب وتكون للتَّوَقُّع في تراكيب أخرى، فإذا كانت للتَّوَقُّع فإنَّها تكون نقيضاً لـ «ما» التي للنفي وتدخل على المضارع، ومعنى الشيء المتوقع: المنتظر حدوثه، وإذا دخلت على الماضي انتفى معنى التَّوَقُّع لأن الفعل قد وقع^(٣٢٩)، وقال السيوطي^(٣٣٠) («قد» حرف تحقيق يدخل على الماضي كثيراً وعلى المضارع قليلاً، نحو: (قد أَقْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)^(٣٣١) و (قد يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ)^(٣٣٢)). ولتقريب الماضي إلى الحال نحو: قد قام زيد، وللتوقع، كقول المؤذن: قد قامت الصلاة، وللتخفيف نحو: إن الكذوب قد يصدَّق، وأما التقريب فتَرَدُّ للدلالة عليه مع الماضي فقط، ولذلك تلزم «قد» من الماضي إذا وَقَعَ حالاً، كقوله تعالى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)^(٣٣٣)، وقد أيد

(٣٢٤) المقتضب ١٣/١ .

(٣٢٥) متعدد الغائل، ينسب إلى شماس الهذلي، وعبيد بن الأبرص، انظر حواشي المقتضب ١٣/١، والكتاب ٣٢٤/٤ .

(٣٢٦) البهت لعلامة بن عبدة، انظر الفضليات ص ٣٩٧-٤٠٤، وقد أكثر من استعمال هذا الأسلوب في قصيدته .

(٣٢٧) المفصل ص ٣١٦، ص ٣١٧ .

(٣٢٨) يقصد أن هذا القول من الإقامة، ولم يقصد إلى أنه من الأذان .

(٣٢٩) البرهان ٢٠٥/٤ .

(٣٣٠) الفرائد الجديدة ص ٦٢٩ .

(٣٣١) المؤمنون / ١ .

(٣٣٢) الأحزاب / ١٨ .

(٣٣٣) الأنعام / ١١٩ .

البَصْرَتَيْنِ فِي هَذَا: الْفَرَاءُ مِنَ الْكُوفِيَّيْنِ^(٢٣٤). وَأَمَّا كَوْنُهَا لِلتَّقْلِيلِ فَتَكُونُ مَعَ الْمُضَارَعِ، وَمَعْنَى التَّقْلِيلِ: التَّقْلِيلُ مِنَ احْتِمَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ، وَفَصْلُ هَذَا عِنْدَ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ- الزَّرْكَشِيِّ- قَرِيبًا لَا يَكُونُ مَعْنَاهُ تَقْلِيلُ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَقْلِيلٌ مُتَعَلِّقُهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)^(٢٣٥) أَي مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ أَقْلُ مَعْلُومَاتِهِ سُبْحَانَهُ^(٢٣٦).

(هـ) الحروف التي تختص بالفعل غير مباشرة له أبدأ :

نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة:

الثقيلة التي في قوله تعالى: (وَلَا تَقُولُنَّ لِنَاسٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا)^(٢٣٧)، وفي قوله تعالى: (لَيْسَ جَنَّتُمْ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ)^(٢٣٨).

وأما الخفيفة، فهي المجردة من التشديد، قال الله تعالى جده: (لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ)^(٢٣٩) وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُوَاحَةَ :

هَانَزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وهي عند الخليل وسهيوته، وباقي البصريين أقلُّ توكيداً من الثقيلة، فالزيادة في بناء الثقيلة أفادت زيادةً في توكيدها وتقوية له^(٢٤٠).

وتدخل في المواضع التالية:

أ. الْقَسَمُ: وهي واجبةٌ فيه لا محالة .

ب. الأمر والنهي .

ج. الطلب .

د. الاستفهام: نحو: هل تَضَرِّبُ زَيْدًا .

(٢٣٤) البرهان ٢٠٦/٤ .

(٢٣٥) النور/ ٦٤ .

(٢٣٦) البرهان ٣٠٧/٤ .

(٢٣٧) الكهف/ ٣٣ .

(٢٣٨) يوسف/ ٢٣ وفي الآية شاهد على الخفيفة أيضاً .

(٢٣٩) الملق/ ١٥ .

(٢٤٠) الكتاب ٥٠٨/٣، وانظر ٥١٤/٣-٥١٥ .

هـ. الجزاء: إذا ما ألحقت «ماء» زائدة مع حروف الجزاء، وذلك قولك:

إِمَّا تَأْتِيَنِي آتُكَ، وَمَتَى مَا تَقْعَدَنَّ أَهْـدُ (٢٤١).

وزعم الزركشي أَنَّ النون الخفيفة بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، وأما الشديدة فتؤكد ثلاثاً وأما قوله تعالى (لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ) فقد أكد السجَن بالشدة دون ما بعده إعظماً (٢٤٢)، والتوكيد بالخفيفة قليل، ورد في القرآن الكريم مرتين، الآية السابقة، وقوله (لَنَسْفَقَنَّ بِالْأَنفُسِ) (٢٤٣).

الحروف غير المختصة :

وهي حروف لا تختص بالدخول على أحد القبيلين: الأسماء والأفعال، وفيما يلي طائفة من هذه الحروف :

١. حروف التخصييض والاستفتاح والامتناع

وهي: ألا، ولولا، ولوما، وهلا

١.١. ألا :

ومعناها التثبيته والاستفتاح عند جمهور البصريين، قال سيبويه (٢٤٤): (وأما «ألا» فتثبيته، تقول: أَلَا إِنَّهُ ذَاهِبٌ) وقال الزجاجي (٢٤٥) (إذا دخلت ألف الاستفهام على «لا» كان ذلك على معنيين: على التثني والتخصييض) وقال الرماني (٢٤٦): (وهي من الحروف الهوامل: وموضعها التثبيته والاستفتاح، نحو قوله تعالى: (أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) (٢٤٧) والفرض: نحو أَلَا تَنْزِلُ فتصيب خيراً، والتخصييض، نحو أَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا) ولم يزد ابن جنِّي على ما سبق شيئاً، قال (٢٤٨): (وقول الله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ يَثْبُتُونَ صُدُورَهُمْ) (٢٤٩) فه «ألا» هذه فيها ههنا شيان:

(٢٤١) المفتض ١١/٢-١٢، واللمع ص ١٩٨، والمفصل ص ٢٢٠.

(٢٤٢) البرهان ٤٣٠/٤.

(٢٤٣) الكتاب ٢٣٥/٤.

(٢٤٤) الجمل ص ٢٤٠.

(٢٤٥) معاني الحروف ص ١١٢.

(٢٤٦) هود ١٨.

(٢٤٧) الخصائص ١٩٥/٢.

(٢٤٨) هود/ ٥.

التَّنبِيهِ وافتتاحُ الكلام، فإذا جاءت معها «يا» خلصت افتتاحاً لا غير، وصار التَّنبِيهِ الذي كان فيها و «يا» دونها، وذلك نحو قول الله عَزَّ اسْمُهُ: «أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ» (٢٤٩). وقد ذكر معنى التَّحْضِيض عند الرُّمَّخْشَرِي أيضاً (٢٥٠).

٢. لوما، ولولا، وهلا :

قال سَيِّبُوَيْه (٢٥١): (وكذلك: لوما ولولا، فهما لا ابتداء وجواب، فالأول سبب ما وقع وما لم يقع.) وذكر ما يقرب من هذا عند المَبْرُود (٢٥٢) وقال الرُّمَّانِي في «لوما» (٢٥٣): (ومعناها التَّحْضِيض ولا يليها إلا الفعل) وقال في «لولا» (٢٥٤): (وهي من الحروف الهوامل... ولهما موضعان حرف امتناع، وذلك نحو: لولا زيد لأكرمتك.) ومعنى الامتناع عند النحويين: امتناع تحقيق الشيء لوجود غيره (٢٥٥)، وذكر الرُّمَّخْشَرِي أنَّ معنى هذه الحروف هو التَّحْضِيض، وزاد عليها الحرف «هلاً» (٢٥٦).

معنى التَّحْضِيض

التَّحْضِيض هو طلب الفعل بحث، ويقابله العرض الذي هو طلب الفعل بلين (٢٥٧) ومن الأمثلة على التَّحْضِيض قوله (لولا تستغفرون الله) (٢٥٨) وقال أبو البقاء الكفوي (٢٥٩): (التَّحْضِيض: هو العرض والاستفهام والشرط والتمني. معان تليق بالفعل وكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال إلا أنَّ بَعْضَهَا بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التَّحْضِيض وبعضها اختصت بالاسم كـ «ليت» و «لعل»، وبعضها

(٢٤٩) النمل / ٢٥ .

(٢٥٠) الفصل ص ٣١٥ .

(٢٥١) الكتاب ١/ ٢٢٥ .

(٢٥٢) المقنضب ٢/ ٧٦ .

(٢٥٣) معاني الحروف ص ١٢٤ .

(٢٥٤) معاني الحروف ص ١٢٣ .

(٢٥٥) معاني الحروف ص ١٢٣ .

(٢٥٦) الفصل ص ٣١٥ .

(٢٥٧) الإعراب عن قواعد الأعراب ص ٧٦، والفرائد الجديدة ص ٦٢٥ .

(٢٥٨) النمل / ٤٦ .

(٢٥٩) الكلمات ٢/ ٨٦ .

استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام و «ما» و «لا» التي للنفي، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كـ «لا» للمرض، وكذا «إن» الشرطية فإنَّ المرفوع في نحو: (إِنْ أَمَرْتُ هَٰذَا) ^(٣٦٠) يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوبُ النَّصب في «إِنْ زَيْدٌ ضَرِبْتَهُ، وَالْأَزِيدُ تَضْرِبُهُ فِي الْمَرْضِ».

وأما «ألا» فهي أم الباب وتأتي للتحضيض أي طلب الفعل بحثاً وإزعاج، وللمرض أي طلبه بلين ورهق، وتجيء للتنبيه والاستفتاح فتدل على تحقق ما بعدها ^(٣٦١) وأما فائدة الاستفتاح فهي التنبية على تحقيق ما بعدها، ولذلك قل وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به والقسم ^(٣٦٢) نحو: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) ^(٣٦٣).

وأما «لولا» فهو حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، وتختصُّ بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً نحو: لولا زيد لأكرمتك وهي للتحضيض والعرض مثلها مثل «ألا» ^(٣٦٤) ولكنها تكون إضافة إلى هذا المعنى حرف توبيخ، فتختصُّ بالماضي، نحو: (فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا) ^(٣٦٥) وتكون حرف استفهام أيضاً نحو: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) ^(٣٦٦) و (لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ) ^(٣٦٧)، قال بهذا الهَرَوِيُّ، وعلق ابن هشام قائلًا: والظاهر أنها في الأولى للمعرض وفي الثانية للتحضيض ^(٣٦٨).

وأما «لوما» فهي كـ «لولا» كقوله تعالى: (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَانِكَةِ) ^(٣٦٩)، قال ابن فارس: هي بمعنى «هلاً» وذهب إليه الزركشي ^(٣٧٠).

ومن حروف التحضيض أيضاً «ألا» المشددة، وقال محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ت ٦٤٦هـ: «إِنَّ» «ألا» المشددة إنما هي «هلاً» وإنَّ الهمزة بدلٌ من الهاء ^(٣٧١). وأما

(٣٦٠) النساء ١٧٦ .

(٣٦١) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٦، والفوائد الجديدة ص ٦٢٥، وانظر البرهان ٢٢٥/٤ .

(٣٦٢) البرهان ٢٢٥/٤ .

(٣٦٣) البقرة/ ١٢ .

(٣٦٤) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٦ .

(٣٦٥) الأحقاف/ ٢٨ .

(٣٦٦) المنافقون/ ١٠ .

(٣٦٧) الفرقان/ ٧ .

(٣٦٨) الإعراب في قواعد الإعراب ص ٧٧ .

(٣٦٩) الحجر/ ٧ .

(٣٧٠) البرهان ٢٢٩/١ .

(٣٧١) البرهان ٢٣٦/٤ .

الحرف المسيطر على معنى الامتناع بعد «لولا» فهو لو: وهو عند البصريين حرف امتناع لما كان سيقع لوقوع غيره ومعناه الشرط^(٢٧٢) وعند ابن مالك والزركشي هي حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه^(٢٧٣) وذهب إلى هذا الرأي أيضاً ابن الحَاجِب وابن جُمَعة الموصلي وابن الخطيب زَمَكا^(٢٧٤) ولكن الثلوثين رفض هذا وتابعه ابن هشام الخضراوي^(٢٧٥)، وقد ذهب ابن هشام إلى تأييد البصريين في «لو» قال^(٢٧٦)، وقد اتضح أن أفسد تفسير له لولا «قول من قال: حرف امتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تالٍ بثبوت تاليه»
وأما «أما» فهي للمرض والاستفتاح، وقال السيوطي^(٢٧٧): وتكثر قبل القسم كقوله:

أما والذي أبكى وأضحك

٢. حروف الاستفهام :

وهي حروف لا تختص بالدخول على أحد القبيلتين، وتكون أسماء وحروفاً وظروفاً^(٢٧٨)، وفيما يلي طائفة منه:

«مَنْ» :

وهي سؤال عن الماقلين، قال سيبويه^(٢٧٩): «و«من» وهي للمسألة عن الأناسي» وقال المبرّد^(٢٨٠): ««من» وهي لمن يفعل تكون في الخبر^(٢٨١)، والاستفهام والمجازاة» وهي كذلك عند الزجاجي^(٢٨٢) وابن جني^(٢٨٣) وسائر البصريين.

(٢٧٢) البرهان ١/٣٦٢ .

(٢٧٣) البرهان ١/٣٦٢ .

(٢٧٤) مفني اللهب ص ٢٥٥-٢٥٧، وانظر البرهان ١/٣٦٣ .

(٢٧٥) مفني اللهب ص ٢٥٦ .

(٢٧٦) مفني اللهب ص ٢٥٩ .

(٢٧٧) الفرائد الجديدة ص ٦٢٥ .

(٢٧٨) اللع ص ٢٢٧ .

(٢٧٩) الكتاب ١/٢٢٨، وانظر ١/٢٢٣ .

(٢٨٠) المقنن ١/٤١، وانظر ٢/٢٩٦ .

(٢٨١) يقصد بالخبر هنا: ««من» إذا كانت موصولة بمعنى الذي، كقولك: زيد من أود محادثته» .

(٢٨٢) الجمل ٣٢٢ .

(٢٨٣) اللع ص ٢٢٧ .

وما:

وهي مثل «مَنْ» إلّا أنها سؤالٌ عما لا يعقل عند سائرِ البصريين^(٢٨٤)، وهي واقعة على نَعوتِ الأدميين أيضاً^(٢٨٥).

«أي»:

وهي سؤالٌ عن بعضٍ من كُلِّ، وتكون لمن يعقل ولما لا يعقل^(٢٨٦).

«هل»:

وهي حرف استفهام يكون جوابه بـ«نعم» أو «لا»^(٢٨٧)، وقال ابن هشام^(٢٨٨) (وهو حَرَفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التَّصَوُّر، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو: هل زيدٌ ضريت؟ لأنَّ تقديم الاسم يشمر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو: هل زيد قائم أم عَمْرُو؟ إذا أُريدَ بأمِ المُتَّصِلَةِ، وهل لم يقم زيد؟ ولا تدخل على الشرط ولا على «إن» ولا على اسم بعده فعل).

«كَمْ»:

وهي سؤال عن العَدَد^(٢٨٩) وتكون في مقام الافتخار والمُبَاهَاة إذا كانت خبرية وذلك لأنَّ مَفْنَاهَا التَّكْثِيرُ^(٢٩٠).

«متى»:

وهي ظَرْفٌ يَسْتَفْهَمُ به عن الزَّمان^(٢٩١).

«أين»:

وهي سؤالٌ عن المَكَان^(٢٩٢).

(٢٨٤) انظر الكتاب ٢٢٨/٤، والمقتضب ٤١/١، ٢٩٦/٢، والجمل من ٣٢٢ واللمع ٢٢٧.

(٢٨٥) المقتضب ٤١/١ وانظر ٢٩٦/٢.

(٢٨٦) الكتاب ٢٢٨/٢، ٢٩٨/٤، ٢٢٣/٤، وانظر المقتضب ٢٩١/٢، واللمع من ٢٢٧.

(٢٨٧) اللمع من ٢٢٩ والمفصل من ٣١٩.

(٢٨٨) مغني اللبيب من ٣٤٩-٣٥٠، وانظر البرهان ١٢٣/٤-١٢٤.

(٢٨٩) الكتاب ٢/١٥٦، ٢/١٥٧، ٤/٢٢٨، وانظر المقتضب ٣/٥٥، ٢/٥٧ والأصول ١/٣٨٢ والجمل من ٣٢١، واللمع

من ١٤٦، والمفصل من ١٨٠.

(٢٩٠) البرهان ٤/٢٢٩، ومغني اللبيب ١٨٤-١٨٦.

(٢٩١) اللمع من ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢٩٢) اللمع من ٢٢٧.

«كيف» :

وهي سؤال عن الحال^(٢٩٣) ولا نسأل بها عن الذات، وتحمل معنى التعجب في بعض التراكيب كقوله تعالى: (كيف تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٢٩٤) وزعم الزركشي أن المعنى من هذا، التوبيخ والتنبية^(٢٩٥)، وأضاف إليها الكوفيون وظيفة الجزم نحو: كيف تكن أكن^(٢٩٦).

«أي حين» :

ويستفهم بها - كما يبدو من لفظها - عن الزمان^(٢٩٧).

«أيان» :

وهي للسؤال عن الزمان كما متى^(٢٩٨) قال تعالى (يَسْأَلُ أَيَّانُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ)^(٢٩٩).

«أنى» :

ومعناها: مِنْ أَيْنَ^(٣٠٠).

«هلا» :

وهي حرف تحضيض وقد مرّ في حروف التحضيض^(٣٠١).

«الهمزة» :

معناها الاستفهام وهو طلب الإفهام، وتأتي لطلب التصوّر والتصديق بخلاف «هل»، فإنها للتصوّر خاصة^(٣٠٢).

(٢٩٣) اللع ص ٢٢٧ .

(٢٩٤) البقرة / ٢٨ .

(٢٩٥) البرهان ١/ ٢٣٠-٢٣١ .

(٢٩٦) البرهان ١/ ٣٣٣ .

(٢٩٧) اللع ص ٢٢٨ .

(٢٩٨) المقنن ١/ ٥٢ .

(٢٩٩) القيامة / ٦ .

(٣٠٠) اللع ص ٢٢٨ .

(٣٠١) الكتاب ١٠/ ١٠، وانظر معاني الحروف ص ١٣٢ .

(٣٠٢) البرهان ١/ ١٧٨ .

وإذا دخلت الهمزة على الفعل «رأيت» امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصارت بمعنى أخبرني^(١٠٣) نحو: (أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى)^(١٠١) ونحو: (أَرَأَيْتَ الَّذِي يَكْذِبُ بِالَّذِينَ)^(١٠٥).

ونص الزركشي أيضاً على أن الهمزة إذا دخلت على «لم» أفادت معنيين: أحدهما: التثنية والتكثير نحو: (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ)^(١٠٦).

والثاني: التمعب من الأمر العظيم، كقولك: ألم تَرَ إلى فلان يقول كذا ويمثل كذا على طريق التمعب منه، وكيف كان، فهي تحذير^(١٠٧).

٣. حروف الجواب والردع (ففي الجواب) :

(١) نعم ولى :

وهما عند البصريين عامة عدة وتصديق^(١٠٨) يُبد أن «بلى» تختص بالجواب بعد السؤال المنفي، كقوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ)^(١٠٩) فالجواب عن هذه الآية الكريمة يكون بـ «بلى»، لأن السؤال منفي، والإجابة عنه بد نعم، كُفِّرَ والمعياذ بالله، قال تعالى: «الست بربكم، قالوا: بلى»^(١١٠)، وقال: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ، قالوا بلى)^(١١١) وقد فصل ابن هشام من المتأخرين بين أقسام «نعم»، فإذا وقعت بعد الخبر فهي حرف تصديق، وإذا وقعت بعد الاستفهام فهي حرف إعلام^(١١٢)، وعند السيوطي: هي حرف تصديق للمُخْبِر، ووعد للطلّاب وإعلام للمستفهم^(١١٣).

(١٠٣) البرهان ١/١٧٨ .

(١٠٤) الملق ١٠٠٩ .

(١٠٥) الماعون ١ .

(١٠٦) الفرقان ٤٥ .

(١٠٧) البرهان ١/١٧٩ .

(١٠٨) الكتاب ١/٢٣١، وانظر الجمل ص ٢٥٤، ومعاني الحروف ص ١٠٤، ١٠٥، والمفصل ص ٣١٠ .

(١٠٩) التين ٨ .

(١١٠) الأعراف ١٧٢ .

(١١١) الملك ٩، ٨ .

(١١٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧١-٧٢ .

(١١٣) الفرائد الجديدة ص ٦٢٧ .

وأما «بلى» فتأتي جواباً للنفي إبطالاً له^(٤١٤)، أي ردأ له، كقوله تعالى: (لَا يَنْفَعُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى)^(٤١٥) وأما موضعها الذي يُهْمَنُ فهو أن تقع جواباً لاستفهام دخل عليه نفي حقيقة، فيصير معناها التصديق لما قبلها، كقولك: ألم أكن صديقك؟ فتقول: بلى، أي كنت صديقي^(٤١٦).

(ب) إن :

وقد استعملت حرف جواب عند الحجازيين ولكن على قلة، وهي بمعنى «أجل»^(٤١٧)
قال الشاعر عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرُّقَيْئَاتِ :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ حِ يَلْمُنَنِي وَالْوَهْنُ هُ

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَدَوْقَد كَبِرَتْ هَقْلَتِ: إِنَّهُ

وقد ذكر النحويون من حروف الجواب «جَئِرَ» وإي، بكسر الهمزة^(٤١٨) وهي بمعنى «نعم» ولكنها لا تقع إلا قبل القسم، نحو: (قل: إي ورئي إنه لَحَقُّ)^(٤١٩).

وأما «إن» هي حروف الجواب، فمعناها «نعم»، قال بدر الدين الزركشي^(٤٢٠): وبمعنى «نعم» هي قوله تعالى: «إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ»^(٤٢١).. قال أبو إسحق^(٤٢٢): عرضت هذا على محمد بن يزيد^(٤٢٣) وإسماعيل بن إسحق فرضيّا، وقال ابن برّهان: كأنهم أجمعوا بعد التنازع على قذف النبيّين بالسحر - صلى الله عليهما، وعبارة غيره: هي بمعنى «أجل» وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم، فقد تقدم: (اجْتَنَنَّا لِنُخْرِجَنَّا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ)^(٤٢٤).

(٤١٤) الفرائد الجديدة ص ٦٢٧ .

(٤١٥) النحل / ٣٨ .

(٤١٦) البرهان ٣٦١/٤ .

(٤١٧) الكتاب ١٦٢/٤، والأصول ٣١٥/١، واللمع ص ٤٢، والمفصل ص ٣١٠ .

(٤١٨) المفصل ص ٣١٠ .

(٤١٩) يونس / ٥٢ .

(٤٢٠) البرهان ٣٦١/٤ .

(٤٢١) طه / ٦٣ .

(٤٢٢) بقصد الزّجاج .

(٤٢٣) بقصد المبرّد .

(٤٢٤) طه / ٥٧ .

(ج) كلاً :

وتأتي في الكلام على وجهين :

الأول: النفي والردع والزجر، كقوله تعالى: (لِيَكُونُوا لَهُمْ عَزَاً، كَلَاً) (١٢٥)

والثاني: تكون بمعنى «حقاً» كقوله تعالى: (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ) (١٢٦). وكان سببونه أول من استعمل مصطلح الردع والزجر (١٢٧) ثم استعمله الرُّمَّاني (١٢٨) والزُّمخْشَرِي (١٢٩) وذكر الأخير أن الزُّجَّاجِي كان يستعمل مصطلح الردع والتنبية (١٣٠) وقد زاد الرُّمَّاني لها معنى النفي (١٣١) وتابع البصريين على مصطلح الردع والزجر من المتأخرين ابن هشام قال (١٣٢): (كلاً حرف ردع وزجر في نحو: (فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ، كَلَاً) (١٣٣) أي انتَه عن هذه المقالة .

وتكون كلاً حرف جواب وتَصْدِيق في نحو: (كَلَّا وَالْقَمَرَ) (١٣٤) والمعنى إي والقمر، كما تكون بمعنى «إلا» الاستفاحية (١٣٥) نحو (كَلَّا لَا تُطِغِهِ) (١٣٦) وأما «لا» فهي رد للإثبات تَقْيِض «بلى»، وأخذ بهذا من المتأخرين عن الزُّمخْشَرِي: الصَّفَّارُ والزُّرْكَشِي (١٣٧) والسيوطي (١٣٨).

٤. حرف الإضراب :

وهو «بل»، قال سببونه (١٣٩): (وأما «بل» فلتترك شيء من الكلام، وأخذ غيره، قال

(١٢٥) مريم / ٨١، ٨٢ .

(١٢٦) الملق / ٦ .

(١٢٧) الكتاب ٤ / ٢٣٥ .

(١٢٨) معاني الحروف ص ١٢٢ .

(١٢٩) الفصل ص ٣٢٥ .

(١٣٠) الفصل ص ٣٢٥ .

(١٣١) معاني الحروف ص ١٢٢ .

(١٣٢) الأعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٤ .

(١٣٣) الفجر / ١٦، ١٧ .

(١٣٤) المدثر ٣٢ .

(١٣٥) مغني اللبيب ص ١٨٩ والإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٤ .

(١٣٦) الملق / ١٩ .

(١٣٧) البرهان ٤ / ٣١٢ .

(١٣٨) الفرائد الجديدة ص ٦٢٧ .

(١٣٩) الكتاب ٤ / ٢٢٣ .

الشاعر، حين ترك أوّل الحديث، وهو أبو ذؤيب^(١١٠): بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً
كَالنَّحْلِ زَيْتَهَا بَنَعَ وَأَفْضَا^(١١١)

وقال لبید :

بَلْ مَنْ يَرَى الْبَرْقَ يَتُّارِقُهُ يُزْجِي حَبِيًّا إِذَا حَبَا حَقَبًا^(١١٢)

وقال الرّمثاني^(١١٣): (بل: وهي من الحروف الهوامل، ومعناها الإضراب عن الأوّل والإيجاب للثاني.)

وتكون «لكن» حرف إضراب، وسيرد تفصيل هَذَيْنِ الحَرْفَيْنِ فِي الْفَصْلِ الْخَاصِ بحروف العطف إن شاء الله.

٥. حروف الصلّة :

وقد ذكر الزّمخشرى مصطلح الصلّة^(١١٤)، وحروفه: «إن»، «وأن»، «و»، «ما»، «و»، «لا»، «من»، والياء، في نحو قولك: ما إن رأيت زيدا، الأصل: ما رأيت زيدا، ودخول «إن» صلّة، أَكْدَتْ معنى النفي .

ومصطلح الصلّة والخشوّ من مصطلحات الكوفيين، يقابلها عند البصريين مصطلحا الزيادة والإلفاء^(١١٥) أي الحروف الزائدة التي يكون دخولها كخروجها، ليس له أي أثر في المعنى الإعرابي، وإنما معناها دلالي، فهو يزيد الكلام توكيدا ويقويه في نفس السامع أو المخاطب، نحو: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)^(١١٦) هـ «ما» زائدة لا محل لها من الإعراب، وقد رفض الرّضوي الاسترأباضي كون هذه الحروف زائدة^(١١٧).

(١١٠) ديوان الهذليين ١٠٦/١ .

(١١١) المحمول: الإبل عليها الهوداج، انظر لسان العرب: (حمل) ١٧٩/١١ برواية (با) مكان (بل) . وعليه، فلا شاهد في البيت .

(١١٢) ديوان لبید ص ٢٩ .

(١١٣) معاني الحروف ص ٩٤ .

(١١٤) المفصل ص ٣١٢ .

(١١٥) شرح المفصل ١٢٨/٨ . وانظر البرهان ٧٢/٢ .

(١١٦) النساء ١٥٥ .

(١١٧) شرح الكافية ٣٨٤/٢ .

ونجد إضافةً إلى الزَمْخْشَرِي بعض البصريين الذين استعملوا مصطلح الصلّة كَيْحِي بن سَلَام^(١١٨)، على حين استعمل ابن السَّراج مصطلح الحَشْو^(١١٩).

٦. حروف التَّنْبِيه والنداء :

(أ) الهاء :

وهي التي هي أوّل أسماء الإشارة، والتي تَسْبِقُ الضَّمائر، وتلحق المنادى المُبْهَم «اي» و «أية» في قولك: يا أيها ويا أيّها، وذكر سيبَوَيْه أن معناها التَّنْبِيه، (وقد تكون «ها» في: ها انت ذا غَيْرَ مُقَدِّمَةٍ، ولكنها تكون للتَّنْبِيه، بمنزلتها في «هذا»، ويدلك على هذا قوله عزوجل (ها أنتُمْ هؤلاء)^(١٢٠) قال^(١٢١) لم ذكره الرُّماني^(١٢٢) والزَمْخْشَرِي الذي قال^(١٢٣) (حروف التنبية، وهي: ها، والا، وأما، تقول: ها إنَّ زيدا، وما أفل كذا، والا إنَّ عَمراً بالباب... قال النابغة :

ها إنَّ تا عُدْرَةٌ إنَّ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فإنَّ صاحبها قد تاء هي البَلَدُ

(ب) الا وما :

وقد مر ذكرهما في حروف الاستفتاح، وذكرهما الزَمْخْشَرِي في حروف التنبية^(١٢٤).

(ج) حروف النداء :

ذَكَرَ سيبَوَيْه أَنَّها تنبيهٌ ونداءٌ، قال^(١٢٥): (وأما «يا» فتنبية، ألا تراه في النداء، وهي الأمر كأنك تنبه المأمور، قال الشاعر وهو الشَّعْثَاءُ:

(١١٨) الصاريف ص ٢٢٩ .

(١١٩) الأصول ٢٤٠/٣ .

(١٢٠) إل عمران ١١٩ . ٦٦، والنساء / ١٠٩، ومحمد / ٣٨ .

(١٢١) الكتاب ٣٥٤/٢ .

(١٢٢) معاني الحروف ص ٩١ .

(١٢٣) الفصل ص ٣٠٧ .

(١٢٤) الفصل ص ٣٠٧ .

(١٢٥) الكتاب ٢٢٤/٤، وانظر الأصول ٢٢١/٢، ومعاني الحروف ص ٩٢ .

ألا يا اسقياني قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالٍ وَقَبْلَ مَنَآيَا هَدِ حَضْرُنْ وَأَجَالِ

ونلاحظ أن في «أيا» و «هيا» تشبيهاً أكثر مما في الهمزة أو يا؛ ولذا لا يُنادى بهما إلا النائم أو من هو في حكم النائم كالغافل، ولا تستخدمان إلا في حالة نفاذ الصبر، قال الرماني^(١٥٦): (أيا وهي من الحروف الهوامل، يُنبه بها المدعو، وذلك إذا كان بعيداً منك، أو نائماً أو متراحياً.) و «الهاء» في التشبيه تلتحق الأسماء المفردة نحو هذا، وتتنزل منزلة حرف من الكلمة، ولهذا يدخل حرف الجر عليها كقوله تعالى: (ومن هؤلاء مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ)^(١٥٧) وتدخل على الجملة^(١٥٨) كقوله: (ها أنتم هؤلاء تُحِبُّونَهُمْ)^(١٥٩).

٧. الحرف «ما» وأحواله :

وتكون «ما» على أحوال، منها: أن تكون حرف نفي عند سائر التبصريين^(١٦٠) وإذا كانت بمعنى «ليس» وعاملة عملها فإنها للنفي، وهي التي سماها النحويون «ما» الحجازية، ومر ذكرها.

وتكون توكيداً لقواً، وذلك قولك: متى ما تأتي أنتك^(١٦١)، وسماها الأخفش الزائدة^(١٦٢) وتكون كافة قال سيبويه^(١٦٣): (وقد تغير الحرف حتى يصير يعمل لمجئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك قوله: إنما، وكأنما، ولعلما، جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء.) وسُميت «الكافة» عند ابن جني^(١٦٤) وسُميت بهذا الاسم لأنها تكف الحرف العامل عن عمله.

٨. الحرف «لا» وأحواله :

و «لا» حرف من حروف النفي، قال المبرد^(١٦٥): (فأما حرف النفي فهو «لا» وهو يقع

(١٥٦) معاني الحروف ص ١١٧، وانظر الفصل ص ٣٠٩.

(١٥٧) المنكوت / ٤٧.

(١٥٨) البرهان / ٤ / ١٣٢.

(١٥٩) آل عمران / ١١٩.

(١٦٠) الكتاب / ٢ / ٢٢١.

(١٦١) الكتاب / ٢ / ٢٢١.

(١٦٢) معاني القرآن للأخفش ص ٢٣٥.

(١٦٣) الكتاب / ٢ / ٢٢١.

(١٦٤) اللع ص ٢٣٢.

(١٦٥) المقنضب / ٢ / ١٣٤.

على فعل الشاهد والغائب، وذلك قولك: لا يقيم زيد، ولا تقم يا رجل، ولا تقومي يا امرأة،
 فالفعل بعده مجزوم به. وقال ابن جني^(١٦٦): (و«لا» تكون نَفْيًا ونَهْيًا وتَوْكِيدًا) وهو حرف
 نفي، قال سيبويه^(١٦٧): (وتكون «لا» نَفْيًا لقوله: يفعل، ولم يفعل، فتقول: لا يفعل) وقال
 المبرد^(١٦٨): (وموضعها من الكلام النفي، فإذا وقعت على كلام نفيه مستقبلًا) وقال ابن
 السراج^(١٦٩): (لا: وهي نفي لقوله يفعل، ولم يقع).

وقال الزمخشري^(١٧٠): (و«لا» لنفي المُسْتَقْبَل، هي قولك: لا يفعل.... وقد نفي بها هي
 قوله تعالى: (هَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى)^(١٧١)).

وتكون زائدة للتوكيد وتقوية الكلام، وسماها سيبويه: («لا» هي التوكيد واللفظ)^(١٧٢)
 وسماها المبرد^(١٧٣) وابن جني^(١٧٤) المؤكدة.

وقصّل ابن هشام الذكّر في هذا الحرف، فميز بين النافية والناهية والزائدة، فالناهية
 تعمل في النكرات عمل «إن» كثيراً، نحو «لا إله إلا الله» وعمل ليس قليلاً، كقوله:

تَعَزَّ هَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

والناهية تجزم المضارع نحو: (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)^(١٧٥) و (هَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ)^(١٧٦)
 والزائدة دخولها كخروجها، نحو: (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ)^(١٧٧). أي: أَنْ تَسْجُدَ^(١٧٨).

وأما إذا دخلت على «أقسم» كما نجد هي: (لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(١٧٩)، فإنني أرى أنها

(١٦٦) الخصائص ١١٠/٣.

(١٦٧) الكتاب ٢٢٢/٤.

(١٦٨) المقتضب ٤٧/١.

(١٦٩) الأصول ٢٢٠/٣.

(١٧٠) المفصل ص ٣٠٦.

(١٧١) القيامة ٣١.

(١٧٢) الكتاب ٢٢٢/٤.

(١٧٣) المقتضب ١٣٤/٣.

(١٧٤) الخصائص ١١٠/٣.

(١٧٥) المدثر ٦.

(١٧٦) الأسراء ٢٢.

(١٧٧) الاعراف ١٢.

(١٧٨) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٥، وانظر البرهان ٢٥٥/٤.

(١٧٩) القيامة ١.

تَجَرَّدُ عَنْ كَوْنِهَا نَافِيَةً، بَلْ إِنَّهَا تَمَثَّلُ مَرَحِلَةً رَاقِيَةً مِنْ مَرَاكِلِ الْقَسَمِ، وَعَلَيْهِ، فَقَدْ رَدَّ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ تَكْنَ عَاطِفَةٌ أَوْ نَافِيَةٌ، وَقَرَّرَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، عَلَى حَيْثُ ذَهَبَ الْخَارِزْنَجِيُّ إِلَى أَنَّ فِيهَا مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ (١٨٠).

وَقَدْ وَجَدْتُ أَنَّ الْمُبْرَدَ يُسَمَّى «لَا» فِي النَّهْيِ، بِ«لَا» فِي النَّهْيِ (١٨١)، وَارَى أَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ وَقَعَ بِهِ النَّسَاجُ، لِأَنِّي وَجَدْتُهُ يُسَمِّيهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ: لَا النَّهْيَ (١٨٢).

وَأَمَّا مَعْنَى «النَّفْيِ»، فَيُطْلَقُ عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي يَنْفِيهِ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا كَانَ صَادِقًا، وَالْكَوْفِيُّونَ يَسْمُونَهُ جَعْدًا (١٨٣)، وَتَابِعَهُمْ بِمَعْنَى الْبَصْرِيِّينَ كَأَبِي سَمِيدٍ السَّيْرَافِيِّ (١٨٤) وَابْنِ فَارِسٍ (١٨٥) وَابْنِ قُتَيْبَةَ (١٨٦) وَغَيْرَهُمَا، وَإِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ كَاذِبًا هَانَ كَلَامُهُ يَسْمَى جَعْدًا، قَالَ تَعَالَى: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُجَرَّدٌ وَجَعَدُوا بِهَا، وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ) (١٨٧)، فَالْنَّفْيُ أَعَمُّ مِنَ الْجَعْدِ (١٨٨).

٩. حُرُوفُ التَّفْسِيرِ :

وَهِيَ: «أَيٌّ» وَ«أَنْ» وَيُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّونَ الْعِبَارَةَ وَالتَّفْسِيرَ (١٨٩) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَنُوا) (١٩٠) وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (١٩١): (وَمِنْ أَصْنَافِ الْحُرُوفِ حُرُوفُ التَّفْسِيرِ، وَهِيَ أَيٌّ وَأَنْ، تَقُولُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) (١٩٢): أَيٌّ مِنْ قَوْمِهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: تَفْسِيرُهُ: مِنْ قَوْمِهِ أَوْ مَعْنَاهُ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ فِي «أَيٍّ»:

(١٨٠) البرهان ٢٦٠/٤ .

(١٨١) المقتضب ٤١٤/٤ .

(١٨٢) المقتضب ١٢٤/٢، ٢٣٠/٢، ٤١٦/٢ .

(١٨٣) الكلمات ٢٣٤/٤، وشرح الفصل ١٠/١ .

(١٨٤) حواشي الكتاب ١١٥/٢، ٢٤٦/٢ .

(١٨٥) الصاحبي ١٢٤، ١٧١ .

(١٨٦) تأويل مشكل القرآن ص ٢٤٥ .

(١٨٧) النمل ١٣ .

(١٨٨) في مصطلح النحو الكوفي ص ١١٨ .

(١٨٩) الكتاب ١٦٢/٣، والمقتضب ٤٩/١، ووصف المباني ص ١٦٦، والفرائد الجديدة ص ٦٢٥-٦٢٦ .

(١٩٠) ص ٦ .

(١٩١) الفصل ص ٣١٤-٣١٣ .

(١٩٢) الأعراف ١٥٥ .

وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتخليني لكن اياك لا اقلي

وأما «أن» المُفسَّرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول: كقولك: ناديتُه أن قم وأمرته أن ارجع، وبذلك فُسِّرَ قوله عز وجل: (وَأَنْطَلِقُ الْمَلَأَ مِنْهُمْ أَنْ امشوا) وقوله: (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ) (١٩٣).

والكوفيون يذهبون إلى أنها مصدرية وليست تفسيريّة (١٩٤)، على حين يتابع الضراء جماعة البصريين في أنها تفسيريّة (١٩٥) وذهب الكوفيون إلى أن «أي» حرفٌ عطف (١٩٦) على حين ذهب آخرون إلى أنها اسم فعل، بمعنى افهموا (١٩٧)، وأيد ابن هشام جماعة الكوفيين في أن هذه الحروف مصدرية في كتاب مُفْنِي اللَّيْب (١٩٨)، على حين أيد رأي البصريين في أنها تفسيريّة في كتاب الإعراب (١٩٩).

وقد وضع بدر الدين الزركشي شروطاً لكونها مفسرة وهي (٥٠٠):

أ. تمام ما قبلها من الجملة، وعدم تعلقها بما بعدها.

ب. أن يكون الفعل الذي تفسره في معنى القول: كقوله: (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ) وتكون عند ابن الشجري في الأمر خاصة، وزعم السيراهي أن «أَنْ» لَيْسَتْ تفسيراً للأول، وإنما هي تفسير للأمر، لأن فيه معنى القول.

(١٩٣) الصفات/ ١٠٤ .

(١٩٤) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ٧٩٥، والجنى الداني ص ٢٣٩، وجواهر الأدب ص ١٠٩، ومفني اللَّيْب ١/ ٤٨، والهمع ١٨/ ٢.

(١٩٥) لسان العرب ٢٩/ ١٢ .

(١٩٦) الجنى الداني ص ٢٥١، ومفني اللَّيْب ١٠٦، والهمع ٢/ ١٢٨، وشرح أبيات المفتي ٢/ ١٤٢، وجواهر الأدب ص ١٢٥، (١٩٧) شرح المفصل ٨/ ١٤٠، وانظر في مصطلح النحو الكوفي ص ١٢٠ .

(١٩٨) مفني اللَّيْب ص ٤٨ .

(١٩٩) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٢٩ .

(٥٠٠) البرهان ٤/ ٢٢٥-٢٢٧.

١٠. حروف المعطف:

المعطف في اللغة هو الرجوع والرّد، من قولهم عَطَفْتُ عَنَّا فِرْسِي أَي صَرَفْتَهُ، وردته^(٥٠١) وأما معنى المعطف من حيث الاصطلاح، فهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف المشرة التي تسمى بحروف المعطف ويسمى عطف النسق، وهو: تابع مُدْرَج بحرف عطف^(٥٠٢)، وقد سبق الحديث عن هذا بما يفني في فصل التوابع^(٥٠٣).

معاني حروف المعطف :

١. الواو :

أطلق عليها سيبويه والرّماني مصطلح «واو الجمع والضم»^(٥٠٤)، على حين سماها باقي البصريين «واو المعطف»، ويفهم من كلامهم أنّ معناها الجَمْع والإشْرَاف، وليس فيها دليل على أنّ الثاني يَفْدُ الأول، وعلى هذا نستطيع أنّ نجعل المعطوف محل المعطوف عليه دون الإخلال بالتركيب أو المعنى، قال سيبويه^(٥٠٥): (فالواو، التي هي قولك مررت بعمرو وزيد، وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخر) وقال المبرّد^(٥٠٦): (فمعناها الواو، ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً) والحجة على أنّه لا دليل فيها على الترتيب قوله تعالى (واسجدوا لركعتي مع الراكعتين)^(٥٠٧) والسجود بعد الركوع. وقال ابن السّراج^(٥٠٨): (الواو: ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً) وقال ابن جني^(٥٠٩): (فمعنى الواو الاجتماع... ولا يدرى كيف ترتيب حالهما فيه) وقال

(٥٠١) لسان العرب: (عطف) ٢٤٩/٩.

(٥٠٢) الترميزات ص ١٥٦ والكليات ١٩٥/٣.

(٥٠٣) انظر (١٥٧) من هذا البحث.

(٥٠٤) الكتاب ٢١٦/٤، وانظر معاني الحروف ص ٥٩.

(٥٠٥) الكتاب ٢١٦/٤، وانظر ٢١٩/١.

(٥٠٦) المقتضب ١٠/١.

(٥٠٧) آل عمران ٤٣.

(٥٠٨) الأصول ٥٥/٢.

(٥٠٩) اللع ص ٩١.

الزُّجَاجِي^(٥١٠): (هَامَا الْوَاوُ فَتَجْمَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَلَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا) وَقَالَ
الزُّمَخْشَرِي^(٥١١): فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ، مَنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْدُوءُ بِهِ دَاخِلًا فِي الْحَكْمِ قَبْلَ
الْآخِرِ وَلَا أَنْ تَجْمَعَهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ).

٢. الفاء :

وهي كالواو، لكنها تختلف عنها في أَنَّ الثَّانِيَّ بَعْدَ الْأَوَّلِ لَا مُحَالَةَ، وَلَكِنْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا
مَهْلَةٌ طَوِيلَةٌ، وَسَمَّاها سَيِّبُوتُهُ «فَاءُ الضَّمِّ» قَالَ^(٥١٢): (وَالْفَاءُ: وَهِيَ تَضُمُّ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ،
كَمَا فَعَلْتَ الْوَاوُ، غَيْرَ أَنَّهَا تَجْعَلُ ذَلِكَ مُتَسَقًّا بِمَعْصِهِ فِي أَثَرِ بَعْضٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِمَمْرٍ
فَزَيْدٌ فَخَالِدٌ). وَقَالَ الْمُبَرِّدُ^(٥١٣): (وَمِنْهَا الْفَاءُ: وَهِيَ تَوْجِبُ أَنَّ الثَّانِيَّ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ الْأَمْرَ
بَيْنَهُمَا قَرِيبٌ) وَبِهَذَا عَبرَ عَنْهَا ابْنُ السَّرَاجِ^(٥١٤) وَأَمَّا الزُّجَاجِي فَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا مَهْلَةٌ بَيْنَهُمَا،
قَالَ^(٥١٥): (وَالْفَاءُ مَعْنَاهَا أَنَّ الثَّانِيَّ بَعْدَ الْأَوَّلِ بِلَا مَهْلَةٍ). وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ^(٥١٦): (وَأَمَّا
قَوْلُهُ تَعَالَى: (قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقِرُّدْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)^(٥١٧) فَقَدْ جَوَّزَ أَبُو الْحَسَنِ^(٥١٨) فِيهِ
أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ زَائِدَةً، وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّهَا تَدْخُلُ لِلْعَطْفِ، فَهُوَ فِي هَذَا النَّصِّ لَمْ يَحْدُدْ إِلا كَوْنَهَا مِنْ
حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي^(٥١٩): (وَمَعْنَى الْفَاءِ التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَصَلَةٍ، أَيْ: الثَّانِي يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ
بِلَا مَهْلَةٍ) فَهُوَ يَتَابِعُ الزُّجَاجِي فِي عَدَمِ وَجُودِ الْمَهْلَةِ، وَقَالَ الزُّمَخْشَرِيُّ^(٥٢٠): (... إِنْ الْفَاءُ
تَوْجِبُ وَجُودَ الثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ مَهْلَةٍ)، وَعَلَى هَذَا هَالِبَصَرِيٌّ يَنْفَضُّونَ عَلَى وَجُوبِ
الترتيب وَأَنَّ الثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ أَبَدًا وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَهْلَةِ، فَالْمُبَرِّدُ حَدَّدَ مَهْلَةً قَصِيرَةً عَلَى
حِينَ نَفَى بَاقِي الْبَصَرِيِّينَ وَجُودَ هَذِهِ الْمَهْلَةِ، وَالْمُؤَكِّدُ أَنَّ هَذِهِ الْفَاءَ، تَكُونُ عَاطِفَةً مُتَبَعَةً فِي

(٥١٠) الجمل ص ١٧.

(٥١١) الفصل ص ٣٠٤.

(٥١٢) الكتاب ٢/ ٣١٧.

(٥١٣) المقتضب ١/ ١٠.

(٥١٤) الأصول ٢/ ٥٦.

(٥١٥) الجمل ص ١٧.

(٥١٦) الحجة ١/ ٣١.

(٥١٧) الجمعة ٨.

(٥١٨) يعني الأخفش الأوسط ت (٢٢١) هـ.

(٥١٩) اللمع ص ٩١.

(٥٢٠) الفصل ص ٣٠٤.

هذا الباب، وقرر ابن بابشاذ أنها تكون متبعة غَيْرَ عاطفة في الشرط والجزاء، مثل: إن تفعل خيراً فالله يعلمه، كما تكون زائدة، كقول الشاعر:

وقاللة، خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلوكما هيا

وهذا مذهب الأخفش^(٥٢١)، ومعناها عند جميع البصريين التفتيق، وتابهم على هذا المتأخرون، وزعم ابن هشام أن المبرد أجاز أن تكون «حرف خفض»^(٥٢٢) في قول امرئ القيس:

فمثلك حبلنى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمالك محول

وتكون بمعنى «السببية»^(٥٢٣)، نحو (فوكزه موسى ففضى عليه)^(٥٢٤) ونحو «إننا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر»^(٥٢٥).

٣. ثم :

وهو حرف عطف، معناه كمعنى الفاء، إلا أن «ثم» تعطف الآخر على الأول وبينهما مهلة وتراخ، قال سيبويه^(٥٢٦): (ومنه: مررت برجل راكب ثم ذاهب، فبين أن الذهاب بعده، وأن يئنهما مهلة). وأما معنى التراخي، فيبدو أن المبرد كان أوّل من استعمله، قال^(٥٢٧): (و«ثم» مثل الفاء إلا أنها أشد تراخياً) وهذا هو تعبير ابن السراج تماماً^(٥٢٨) وقال الزجاجي^(٥٢٩): (و«ثم» مثل الفاء إلا أن فيها مهلة) وقال الرّماني^(٥٣٠): (ومعناها العطف: وهي تدلّ على التراخي والمهلة) وبهذا عبر عنها ابن جني^(٥٣١) والرّمحشيري^(٥٣٢)، وقد حدد معناها بأنها

(٥٢١) المقدمة المحسبة ص ٢٥٩، والبرهان ٢٠١/٤.

(٥٢٢) مفني اللبيب ص ١٦١.

(٥٢٣) مفني اللبيب ص ١٦١-١٦٢.

(٥٢٤) القصص/ ١٥.

(٥٢٥) الكوثر/ ١، ٢.

(٥٢٦) الكتاب ١/ ١٢٩.

(٥٢٧) المقتضب ١/ ١٠.

(٥٢٨) الأصول ٢/ ٥٦.

(٥٢٩) الجمل ص ١٧.

(٥٣٠) معاني الحروف ص ١٠٥.

(٥٣١) الملح ص ٩٢.

(٥٣٢) المفصل ص ٣٠٤.

للترتيب مع التراخي^(٥٢٣)، وأما قوله تعالى: «لَمِنْ تَابَ وَأَمَنَّ وَعَمِلَ صَالِحاً، ثُمَّ اهْتَدَى»^(٥٢٤) والهداية سابقة على ذلك، فالمراد: ثم دام على الهداية بدليل قوله: (وَأَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقُوا، وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا) ^(٥٢٥).

وزعم ابن بَرِّي أنها قد تحي، لتفاوت ما بين رُتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل^(٥٢٦) كقوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ، ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرُحْمِهِمْ يُقَدِّلونَ)^(٥٢٧). والتراخي إنما يكون في زمان الفعل، وهو المُعَبَّر عنه بالمُهْلَة، ويكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمنية، بل لِعِلْمِ موقع ما يُعْطَفُ بها وحالُه^(٥٢٨)، وتأتي بمعنى الواو كقوله: (ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانُهُ)^(٥٢٩) وقوله (فَالْيَنَّا مَرِجْمُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ)^(٥٣٠).

٤. أو :

وهي لا تجمع ولا تشرك في المعنى، وإنما جمعها وإشراكها في العمل المسبب عن عامل، ولها عدة معان، وهي:

(أ) الشك، ولم يستعمله سيبويه لفظاً، وإنما نص عليه معنى، قال^(٥٣١): (ومن ذلك قولك: مررت برجل أو امرأة، فداو. اشركت بينهما في الجر، وأبَيَّنْتُ المَرُورَ لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدَّعْوَى).

وأول من نص عليه لفظاً هو المُبَرِّد قال^(٥٣٢): (ومنها «أو» وهي لأحد الأمرين، عند شكِّ المتكلم أو قَصْدِهِ أحدهما)، ثم استعمله ابن السَّراج قال^(٥٣٣): (وتكون لأحد الشيئين بغير

(٥٢٣) البرهان ١/ ٢٦٦.

(٥٢٤) طه ٨٢.

(٥٢٥) المائدة/ ٩٣.

(٥٢٦) البرهان ١/ ٢٦٦.

(٥٢٧) الأنعام/ ١.

(٥٢٨) البرهان ١/ ٢٦٨.

(٥٢٩) القیامة ١٩.

(٥٣٠) يونس ٤٦.

(٥٣١) الكتاب ١/ ٤٣٨.

(٥٣٢) المنتخب ١/ ١٠١.

(٥٣٣) الأصول ٢/ ٤٦.

تعيينه، عند شك المتكلم.) واستعمله ابن جنّي أيضاً قال^(٥١١) (ومعنى «أو» الشك، تقول: قام زيد أو عمرو) وقال الزّمخشري^(٥١٥): (أو... في الخبر للشك.)

وقد زاد الزّمخشري هذا المعنى تحديداً إذ ذكر أنه يكون في الخبر، وذكر الزركشي أنها إذا كانت في الخبر فإن معناها الشك والإبهام، والإبهام بمعنى إخفاء الأمر على السامع مع العلم به، كقوله تعالى: (وَأَنَا أَوْ إِنَّا لَمَعْلَى هُدًى)^(٥١٦) وقوله: (أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا)^(٥١٧) يريد: إذا أخذت الأرض زخرفها، وأخذ أهلها الأمن، أتاها أمرنا وهم لا يعلمون، أي: فجأة، فهذا إبهام، لأن الشك محال على الله تعالى^(٥١٨).

(ب) التّخيير: وذلك كقولك: اذهب إلى القدس أو الخليل، ذكر هذا المبرّد، قال^(٥١٩) (هأما إذا قصد فيقول: كل السمك أو اشرب اللبن، أي لا تجمع بينهما، ولكن اختر أيهما شئت، وكذلك أعطني ديناراً أو اكسني ثوباً، وذكر عند ابن السّراج^(٥٢٠) والرّماني^(٥٢١) وابن جنّي^(٥٢٢) والزّمخشري^(٥٢٣)).

(ج) الإباحة: وأول من استعمله على وفق المصادر المتوافرة لدينا هو المبرّد، قال^(٥٢٤): (وقد يكون لها موضع آخر معناه الإباحة، وذلك قولك: جالس الحسن^(٥٢٥) أو ابن سيرين^(٥٢٦)، وذكر هذا المعنى عند ابن السّراج^(٥٢٧)، والرّماني^(٥٢٨)، وابن جنّي^(٥٢٩)، والزّمخشري^(٥٣٠)).

(٥١١) اللّمع ص ٩٣ .

(٥١٥) المنفصل ص ٣٠٥ .

(٥١٦) سبا / ٢١ .

(٥١٧) يونس / ٢٤ .

(٥١٨) البرهان ٢٠٩/٤ .

(٥١٩) المقتضب ١١-١٠/١ .

(٥٢٠) الأصول ٥٦/٢ .

(٥٢١) معاني الحروف ص ٧٧ .

(٥٢٢) اللّمع ص ٩٢ .

(٥٢٣) المنفصل ص ٣٠٥ .

(٥٢٤) المقتضب ١١/١ .

(٥٢٥) الحسن البصري ولد في خلافة عمر بن الخطّاب. وتوفي سنة ١١٠ هـ. وهو عالم كبير القدر.

(٥٢٦) ابن سيرين: هو الإمام أبو بكر بن محمد بن سيرين ت سنة ١١٠ هـ أيضاً .

(٥٢٧) الأصول ٥٦/٢ .

(٥٢٨) معاني الحروف ص ٧٧ .

(٥٢٩) اللّمع ص ٩٢ .

(٥٣٠) المنفصل ص ٣٠٥ .

وأما معاني الإباحة والتخيير، فإنها تكون في الطلب، والفرق بينهما أن التخيير يكون فيما أصله المتع، ثم يرد الأمر بأحدهما، لا على التمين، ويمتنع الجمع بينهما، وأما الإباحة، فإن يكون كل منهما مباحاً، ويطلب الإثبات بأحدهما، ولا يمتنع من الجمع بينهما، وإنما يُذكر به أو «ثلاثاً يؤهم بأن الجمع بينهما هو الواجب لو ذكرت الواو، كقوله تعالى: (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك)»^(٥٦١) لأن المراد به الأمر بأحدهما رفقاً بالكلف؛ فلو أتى بالجمع لم يُمنع منه بل يكون أفضل^(٥٦٢).

وتكون أو «للتويع» كقوله: (فهى كالحجزة أو أشد قسوة)^(٥٦٣) أي أن قلوبهم تارة تزداد قسوة، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى^(٥٦٤).

ومن معانيها أيضاً التفصيل^(٥٦٥) كقوله تعالى (وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى)^(٥٦٦) ومن معانيها الإضراب كـ «بل» كقوله: (كلّمح البصر أو هو أقرب)^(٥٦٧) و (مائة ألف أو يزيدون)^(٥٦٨)، وتأتي بمعنى الواو^(٥٦٩) كقوله (فالملقيات ذكراً، عُذراً أو نُذراً)^(٥٧٠) وقد ذكر هذا عند البصريين مقيداً بما يسبقه النفي^(٥٧١) إلا أن الكوفيين قالوا إنها تكون للإضراب مطلقاً بمعنى «بل»^(٥٧٢).

وزاد الكوفيون والجزمي والأخفش من البصريين على هذه المعاني أنها تكون للجمع نحو:

فلو كان البكاء يرد شيئاً
بكيت على بجبر أو عفاق

(٥٦١) البقرة/ ١٩٦ .

(٥٦٢) البرهان ١/ ٢١٠-٢١١ .

(٥٦٣) البقرة/ ٧٦ .

(٥٦٤) البرهان ١/ ٢١٠ .

(٥٦٥) البرهان ١/ ٢١٠ .

(٥٦٦) البقرة/ ١٣٥ .

(٥٦٧) النحل/ ٧٧ .

(٥٦٨) الصافات/ ١٤٧ .

(٥٦٩) البرهان ١/ ٢١٠ .

(٥٧٠) المرسلات/ ٦٥ .

(٥٧١) مفتي اللبيب ص ٩١ .

(٥٧٢) مجالس شلب ص ١١٢ .

على المرأين إذ هنكاً جميعاً لشأنهما بشجور واشتياق

فجمع بين بُعبر وعَفاق، وربما كان هذا الجمع جمع ضرورة، وقال توبة:

وقد زَعَمَت ليلي بأنِّي فاجرٌ لنفسني تُقاها أو عَليها فُجُورُها^(٥٧٢)

٥. لا :

وهي لتفصيل الأمر، وإخراج الثاني مما دخل فيه الأول من حكم، ولكنها تشرك بينهما في الحكم والحركة الإعرابية، والعامل، قال سيبويه^(٥٧١): (ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، أشركت بينهما «لا» في الباء وأحقَّت المرور للأوَّل، وفصلت بينهما عند من التبساً عليه فلم يدر بأيهما مررت) وقال المبرِّد^(٥٧٥): (ومنها «لا» وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول) وبهذا عبَّر عنه ابنُ السَّراج^(٥٧٦) والرُّجَّاجي^(٥٧٧) وغير ابنِ جنِّي اللفظُ فقال^(٥٧٨): (ومعنى «لا» التحقيق للأول والنفي عن الثاني، وقال الرُّمَّحْمَرِيُّ^(٥٧٩): (فـ«لا» تنفي ما وجب للأوَّل).

وعلى هذا، تكون «لا» لتأكيد وقوع الفعل للأوَّل ونفيه عن الثاني والمعنى مما ذكره النحويون واحد، وإن اختلف اللفظ هذا الاختلاف اليسير، وذكر صاحب البرهان أنَّ المطف مامو إلا أحد الوجوه التي تكون عليها «لا» ومعنى المطف فيها: أنَّ تشرك ما بمدها في إعراب ما قبلها، وتمطف بعد الإيجاب، وهي أضعف من الواو، فإذا وجد في تركيب واحد فإنَّ المطف للواو دونها، كقولك: ما قام زيد ولا بكر، فالواو العاطفة لأنها أم الحروف^(٥٨٠).

٦. بل :

واستعمالها في أي تركيب لغوي يعني الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، قال المبرِّد^(٥٨١) (ومنها «بل» ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني)

(٥٧٢) معاني الحروف ص ٧٨-٧٩ .

(٥٧٤) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٥٧٥) المقتضب ١١/١ .

(٥٧٦) الأصول ٥٧/٢ .

(٥٧٧) الجمل ص ١٧ .

(٥٧٨) الملح ص ٩٣ .

(٥٧٩) المفصل ص ٣٠ .

(٥٨٠) البرهان ٣٥٦/٤ .

(٥٨١) المقتضب ١٢/١ .

وكذلك عَبَّرَ عَنْهَا ابْنُ السَّرَّاجِ^(٥٨٢) وَالزُّجَاجِي^(٥٨٣)، وَأَضَافَ الْأَخِيرُ إِلَيْهَا حَرْفًا آخَرَ وَهُوَ «لَا بِلَ» وَهَذَا يَذْكُرُنَا بِمَوَاقِفِهِ فِي التَّوَسُّعِ فِي ذِكْرِ الْحُرُوفِ عَامَةً. كَمَا ذَكَرَهَا بِهَذَا الْمَعْنَى ابْنُ جَنِّي^(٥٨٤) وَالزُّمَّخْشَرِيُّ^(٥٨٥) وَقَالَ صَاحِبُ الْبَرَهَانِ^(٥٨٦): (وَالْإِضْرَابُ هُوَ تَرْكُ الْأَوَّلِ وَالرَّجُوعُ عَنْهُ بِإِبْطَالِهِ) وَقَالَ: وَمَعْنَاهَا فِي الْقُرْآنِ لَا يَكُونُ عَلَى الْفَلَطِ الْبَتَّةَ، لِأَنَّ اللَّهَ الْبَارِئُ مِنْزَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَعْنَاهَا فِيهِ الْإِنْتِقَالُ مِنْ حَدِيثٍ إِلَى حَدِيثٍ آخَرَ وَالْخُرُوجُ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ)، وَهَذَا الرَّايَ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَالرُّضِي وَالزُّرْكَشِيُّ، وَمَنْ الذِّينَ قَالُوا بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٥٨٧).

فَهُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ تَرْكِيبِي «بِلَ» الْمُنْفِي وَالْمُوجِبِ، فَالتَّرْكِيبُ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ «بِلَ» وَيَكُونُ مُثَبَّتًا يَخْتَلِفُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَنْ ذَلِكَ التَّرْكِيبِ الْمُنْفِي، وَلِهَذَا الْخِلَافُ يَرْجِعُ الْبَصْرِيُّونَ فِي حَمْلِهِمْ بِدَلِ الْفَلَطِ وَالنَّسِيَانِ عَلَى «بِلَ» وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ عِنْدَمَا يَقُولُ الْمُتَكَلِّمُ: جَاءَ عَلِيٌّ بِلَ خَالِدٍ، نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ بِدَايَةٍ، قَصْدُ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى عَلِيٍّ، وَلَكِنَّهُ تَذَكُّرُ أَمْرٍ نَسِيَهُ أَوْ أَنَّهُ غَلِطَ فَاسْتَدْرَكَ بِأَن ذَكَرَ خَالِدًا بَعْدَ أَدَاةِ الْإِضْرَابِ «بِلَ»، عَلَى حِينٍ إِذَا قَالَ: مَا جَاءَ عَلِيٌّ بِلَ خَالِدًا، فَإِنَّهُ قَدْ نَفَى أَنَّ يَكُونُ الَّذِي جَاءَ هُوَ عَلِيٌّ، فَهُوَ مُتَأَكِّدٌ مِنْ أَنَّ خَالِدًا هُوَ الَّذِي جَاءَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِيَرْفَعُ الشُّكَّ عَنِ السَّمْعِ.

٧. لَكِنْ:

وَمَعْنَاهَا فِي الْمَطْفِ الْإِجَابُ بَعْدَ النَّفْيِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي التَّرَاكِيِبِ الْمُنْفِيَةِ، قَالَ سَيِّبَوَيْه^(٥٨٨): (وَأَمَّا «لَكِنْ» خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ فَتُوجِبُ بِهَا بَعْدَ نَفْيٍ). وَأَمَّا مَعْنَاهَا فَهُوَ الْاسْتَدْرَاكُ، وَأَوَّلُ مَنْ أَطْلَقَهُ هُوَ الْمُبَرِّدُ^(٥٨٩) قَالَ: وَمِنْهَا «لَكِنْ» وَهِيَ لِلْإِسْتَدْرَاكِ بَعْدَ النَّفْيِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ بَعْدَ وَاجِبٍ إِلَّا لَتَرْكِ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ تَامَّةٍ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ لَمْ يَأْتِ). ثُمَّ اسْتَعْمَلَ مُصْطَلَحَ الْإِسْتَدْرَاكِ عِنْدَ سَائِرِ الْبَصْرِيِّينَ^(٥٩٠).

(٥٨٢) الأصول ٥٧/٢.

(٥٨٣) الجمل من ١٨.

(٥٨٤) اللع من ٩٢.

(٥٨٥) الفصل من ٣٠٥.

(٥٨٦) البرهان ٢٥٨/٤.

(٥٨٧) البرهان ٢٥٨-٢٥٩/٤.

(٥٨٨) الكتاب ٣٣٢/٤.

(٥٨٩) المقتضب ١٢/١ وعنى بالقصة: الحديث.

(٥٩٠) انظر الأصول ٥٧/٢. والجمل من ١٧، واللع من ٩٣، والفصل من ٣٠٥.

الفرق بين «بَلْ» و«لكن»

قال الزركشي^(٥٩١): (قال ابن الحاجب: الفرق بين «بَلْ» و«لكن» وإن اتفقا في أن الحكم للثاني، أن «لكن» وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتاً لامتناع تقدير النفي في المفرد، وإذا كان مثبتاً وجب أن يكون ما قبله منفيّاً، كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، ولو قلت: جاءني زيد لكن عمرو، لم يجز لما ذكرنا، وأما «بَلْ» فلا يضرب مطلقاً، موجباً كان الأوّل أو منفيّاً)

٨. حتى:

وهي حرف عطف عند البصريين، وهذا ما تضردوا به عن غيرهم، ومعناها عندهم كمعناها في باب حروف نصب الفعل المضارع وحروف الجر إلا أنها حين تكون حرف عطف يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه، وذلك كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة^(٥٩٢)، واختار هذا الزمخشري^(٥٩٣)، وأما المتأخرون، فذهبوا إلى أنها يمكن أن تفيد الجمع المطلق كالواو، قال ابن هشام^(٥٩٤): (تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو، إلا أن المعطوف بها مشروط بأمرين: أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، والثاني أن يكون غاية له في شيء، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فإن الأنبياء عليهم السلام غاية للناس في شرف المقدار).

وهناك ما سمّاه بعض البصريين «حتى» الابتدائية، ذكر هذا ابن هشام عن الزجاج وابن دُرستويه، فقد أوردوا أن الجملة بعد «حتى» الابتدائية في موضع جر بـ «حتى» وخالفهما الجمهور، لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل، ولوجب كسر «إن» في نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، وإذا دخل الجار على «إن» فتحت همزتها^(٥٩٥)، نحو قوله تعالى: (ذلك بأن الله هو الحق)^(٥٩٦).

(٥٩١) البرهان ٣٨٩/٤.

(٥٩٢) المختضب ١٢/١، وانظر الأصول ٦٠/٢.

(٥٩٣) المفصل ص ٣٠٤.

(٥٩٤) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٧٣.

(٥٩٥) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٤.

(٥٩٦) لقمان / ٣٠.

وهي حرف عطف معناه التَّسْوِيَةُ باتِّفاق البُصْرِيِّين، ومعنى مصطلح التَّسْوِيَةُ هو ما نجده في قوله تعالى: (سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم) (٥٩٧).

لفظه لفظ استفهام ومعناه الخَبَرُ، وقال أبو علي الفارسي (٥٩٨): (ومثل ذلك قوله: ما أبالي أشهدت أم غيبت، وما أدري أقبلت أم أدبرت، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام، وإن كان خبراً لأنه فيه التسوية التي في الاستفهام، ألا ترى أنك لو استفهمت فقلت: أخرج زيد أم قام؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء علي أقعدت أم ذهبت، فقد سوَّيتَ الأمرين عليك فلما عمتهما التسوية أجرى هذا على الخبر لفظ الاستفهام لمشاركته في الإبهام، فكل استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.)

وأما الاستعمال التاريخي لمصطلح التسوية، فقد بدأ منذ وقت مبكر واستمر دون انقطاع حتى يومنا هذا (٥٩٩) مع اختلاف بسيط فهو عند سيبويه حرف.

لماذا سُمِّيَتِ التَّسْوِيَةُ بهذا الاسم؟

يجيب بدر الدين الزركشي عن هذا السؤال فيقول (٦٠٠): (والذي في معناه التَّسْوِيَةُ، فإن الذي يستفهم استوى عنده الطرفان، ولهذا يسأل، وكذا المسؤول استوى عنده الأمران، فإذا ثبت هذا، فإن المصادلة تقع بين مفردتين، وبين جملتين، والجملتان تكونان اسميتين وفعليتين ولا يجوز أن يبادل بين اسمية وفعلية، إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية أو الفعلية بمعنى الاسمية، كقوله تعالى: (سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون) (٦٠١) أي صمتتم.)

(٥٩٧) البقرة / ٦، ويس / ١٠، بإضافة حرف الواو في بداية الآية الكريمة.

(٥٩٨) الحجة في علل القراءات ١/ ١٩٨، وانظر المعجم الشامل ص ٢٨٦.

(٥٩٩) انظر الكتاب ٢/ ١٦٩ ومعاني القرآن للاخفش ص ٢٨، والمقتضب ٣/ ٥٣، ٢٨٧/ ٣، ٢٩٦، ٢٩٧، والأصول ٢/ ٥٨.

٢/ ٢٢٤ والحجة ١/ ١٩٨، واللمع ص ٩٣، والفصل ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٦٠٠) البهرا ٤/ ١٨٥.

(٦٠١) الأعراف ١٩٣.

وهي حرف يفيد معنيين، أولهما: الشكُّ، ويمكن أن نفهم أنّ معناها عند البصريّين الإيغالُ في الشكِّ والمبالغةُ فيه، وذلك لأننا نبتديُّه بها شاكِّين^(٦٠٢).

وثانيهما التخيير ذكره المبرِّد^(٦٠٣) وذهب إليه ابن جنِّي^(٦٠٤). وهو الذي نجده في قوله تعالى: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ، إمّا شاكراً وإمّا كفوراً)^(٦٠٥). وذكر الهرويُّ أن حُكْمَهَا الْقَسَمُ والتكرير^(٦٠٦)، وذهب بعضهم إلى أنها تكون بمعنى الإبهام، وأوردوا عليها مثلاً من الذكر الحكيم، وهو قول الله تعالى السابق ذكره وهو مخالف للبصريين في هذا، إذ نفهم من كلام المبرِّد أنّ معناها في هذه الآية هو التخيير، وذهب إلى هذا مكِّي أبي طالب المقرئ. وأما ابن الشجري المشهور باختياره لمذهب أهل البصرة، فقد ذهب إلى أنّ معناها في الآية السابقة هو الشرط أي: (إِنْ شَكَرَ وَإِنْ كَفَرَ)^(٦٠٧).

١١. ليس :

وليس في «ليس» دليل على كونها حرف عطف، وقد أوردَها ابن السَّراج، ولكنه عدّها شاذّةً في كلام العرب، فقال^(٦٠٨): (واعلم أن قوماً يُدْخِلُونَ «ليس» في حروفِ العطف ويجعلونها كـ «لا»، وهذا شاذ في كلامهم.)

حروف الاستثناء

وهي متنوعة كثيرة، فمنها ما هو حرف، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو ظرف:

(أ) الحروف :

١. لاَ :

وقد أجمع النحويّون على حرفيّتها ومعناها^(٦٠٩)، وهي رأس حروف الاستثناء. وقد

(٦٠٢) المقنضب ١١/١، وانظر الأصول ٥٧/٢، والجمل ص ١٨، واللمع ص ٩٥.

(٦٠٣) المقنضب ١١/١.

(٦٠٤) اللّمع ص ٩٥.

(٦٠٥) الإنسان / ٣.

(٦٠٦) البرهان ٢٤٥/٤.

(٦٠٧) المقنضب ٢٨/٢، وانظر البرهان ٢٤٦/٤.

(٦٠٨) الأصول ٦٠/٣.

(٦٠٩) الكتاب ٣٠٩/٢، وانظر المقنضب ٣٩١/٤، والأصول ٢٤٣/١، والجمل ص ٢٢٠، واللمع ص ٦٦، والفصل ص ٦٧.

عدها بعض النحويين حرف قصر واختصاص، وذلك إذا كان الاستثناء مفرغاً^(٦١٠) وقد ذكر النحويون أن باقي أدوات الاستثناء تحمل معنى «إلا»، قال سيبويه^(٦١١) فعرف الاستثناء «إلا» وما جاء من الأسماء فيه معنى «إلا» (غيره). وقال المبرد^(٦١٢): «غير» اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعه «إلا». وقال ابن السراج في وظيفتها^(٦١٣): (تخرج الثاني ممّا دَخَلَ فيه الأوّل، موجباً كان أو منفياً، ومعناها الاستثناء). وزيادة على معنى الاستثناء فإن «إلا» تحمل معاني أخرى، منها: أنها تكون بمعنى «بل»، كقوله تعالى: (طه، ما أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى، إِلَّا تَذْكُرَةً^(٦١٤) إِيَّايَ: بل تذكراً^(٦١٥)) ونكون «إلا» عاطفة، ذكر هذا الزركشي دون أن ينسبَه إلى جماعة معينة^(٦١٦)، واستشهد عليه بقوله تعالى: (ثلاثا يكون للناس عليكم حُجَّةٌ، إلا الذين ظَلَمُوا^(٦١٧)) معناه: ولا الذين ظلموا، ويرى ابن الضائع^(٦١٨) أنها يمكن أن تكون بمعنى «بدل»، وذلك كقوله تعالى: (لو كان فيها آلهة إلا الله لَفَسَدَتَا^(٦١٩)) إِيَّايَ: بدل الله^(٦٢٠)، والظاهر أنها بمعنى «غير».

وثاني «إلا» للحصر، وذلك إذا تقدمها نفي، وذكر الزركشي أن الحصر إمّا أن يكون صريحاً كقوله تعالى: (وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون^(٦٢١)) وإمّا أن يكون مقدرأ^(٦٢٢) نحو: (وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين^(٦٢٣)).

٢. حاشا :

من الحشا، وهو الناحية، وهذا رأي الفارسي، وهو عند أكثر البصريين حرف

(٦١٠) دلائل الإعجاز ص ٢٦٠ .

(٦١١) الكتاب ٣/ ٣٠٩ .

(٦١٢) المقتضب ٤/ ٤٢٢ .

(٦١٣) الأصول ١/ ٢٤٣ .

(٦١٤) طه / ٣-١ .

(٦١٥) البرهان ٤/ ٢٣٨ .

(٦١٦) البرهان ٤/ ٢٣٨ .

(٦١٧) البقرة ١٥٠ .

(٦١٨) ابن الضائع: تلمهذ الشلوبيين، شرح كتاب سيبويه ومات سنة ٦٨٠هـ، وانظر البغية ٢/ ٢٠٤ .

(٦١٩) الأنبياء / ٢٢ .

(٦٢٠) البرهان ٤/ ٢٤٠ .

(٦٢١) الحجر / ١١ .

(٦٢٢) البرهان ٤/ ٢٤٠ .

(٦٢٣) البقرة / ١٥٠ .

استثناء^(٦٢٤)، وإجازوا أَنْ يَكُونَ فِعْلاً فِي بَعْضِ التَّرَاكِيِبِ، وَمَعْنَاهُ التَّنْزِيهِ كَقَوْلِهِ: (حَاشَ لِلَّهِ)^(٦٢٥) بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: حَاشَأُ لِلَّهِ بِالتَّوْنِ كَمَا قِيلَ (بِرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ)^(٦٢٦)... أَيِ حَاشَأُ لِلَّهِ بِالتَّوْنِ كَقَوْلِهِمْ: رَغِيًّا لَزِيدٍ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ مَسْمُودٍ بِالإِضَافَةِ مِثْلَ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ^(٦٢٧).

٣. خلا :

وقد اقترن حديث النحويين عنها بحديثهم عن «حاشا»، وقالوا فيها ما قالوه بسابقتها إذ إنَّها حرف عند جميع البصريين الذين تحدثوا عن «حاشا»^(٦٢٨). وقد لاحظت أن الزَّجَاجِي يُعَدُّ جميع أدوات الاستثناء حروفاً، قال^(٦٢٩): (حروف الاستثناء: إلّا، وغير، وسوى، وسوى، وسواء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما عدا، وما خلا، ولئس، ولا يكون، وإلا أن يكون).

(ب) الأفعال التي يُسْتَثْنَى بها :

١. ليس :

ذكرها البصريون في الأفعال التي يستثنى بها^(٦٣٠)، ومعناها «إلّا» قال سيبويه^(٦٣١): (وذلك قولك: ما أتااني القوم ليس زيداً... حتى كأنه قال بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار «بعض» استثناء كما ترك الإظهار في «لات حين».)

٢. لا يكون :

ويضمّر بعدها ما يضمّر بعد «ليس»^(٦٣٢).

(٦٢٤) انظر الكتاب ٣٠٩/١، والمقتضب ٣٩١/٤، والأصول ٢٥١/١، والجمل من ١٧٥، والحجة ١١٧/١، واللمع من ٦٦، ٦٩، والفصل من ٦٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٨٣/٢، والبرهان ٤٧١/٤.

(٦٢٥) يوسف/ ٥١.

(٦٢٦) التوبة/ ١.

(٦٢٧) خزانة الأدب ١٠٤/٣.

(٦٢٨) معاني الحروف من ١٠٦، والفصل من ٣١١.

(٦٢٩) الجمل من ٢٣٠.

(٦٣٠) انظر الكتاب ٣٠٩/٢، ٣١٧/٢، والمقتضب ٤٢٨/٤، والأصول ٣٥٠/١، والجمل من ٢٢٠، واللمع من ٦٦، ٦٩.

(٦٣١) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦٣٢) انظر الكتاب ٣٤٧/٢، والمقتضب ٤٢٨/٤، والأصول ٣٥٠/١، والجمل من ٢٢٣، ٢٢٢، واللمع من ٦٦، ٦٩.

وفيهما إضمار أيضاً، قال سيبويه^(١٣٣): (وأما «عدا وخلا» فلا يكونان صفةً، ولكنّ فيهما إضماراً، كما كان في «ليس»، و«لا يكون»، وقال المبرد^(١٣٤) (وما كان فعلاً فـ «حاشا» و«خلا»، وإن وافقاً لفظ الحروف، و«عدا» و«لا يكون»)، ونجد مثل هذا عند ابن السراج^(١٣٥) وابن جني^(١٣٦) والزّمخشرّي^(١٣٧).

٥. إلا أن يكون :

ذكره الزّجاجي، قال^(١٣٨): (وأما «إلا أن يكون» فإن شئت رفعت بها كقولك: قام القوم إلا أن يكون زيدٌ، وما خرج القوم إلا أن يكون كراً، وإن شئت نصبت، والرفع أجود، قال عزوجل: (إلا أن تكون تجارةً حاضرةً)^(١٣٩)، وقراءة عاصم وحده جاءت بالنصب، وقرأ باقي القراء بالرفع^(١٤٠)).

٦. ما خلا وما عدا :

وهما كـ «عدا» و«خلا»، وقد ذكرنا عند الزّجاجي والزّمخشرّي^(١٤١).

لا سيما

وهناك نوع من الأساليب يجوز فيه الرفع والخفض، وذلك هو أسلوب «لا سيما» كقول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بدارة جُلجل

(١٣٣) الكتاب ٢/٢٤١، وانظر ٢/٣٠٩.

(١٣٤) المفتض ٤/٣٩١.

(١٣٥) الأصول ١/٣٥٠.

(١٣٦) اللع ص ٦٦، ٦٩.

(١٣٧) المفصل ص ٦٧.

(١٣٨) الجمل ص ٢٣٣.

(١٣٩) البقرة ٢٨٢.

(١٤٠) الكشف ١/٤٠٤.

(١٤١) الجمل ص ٢٢٣، والمفصل ص ٦٧.

رُوي بالرفع والخفض وقيل بالنصب (٦٤٣).

(ج) الأسماء :

١. غير :

وهي حرف بمعنى «إلا» قال سيبويه (٦٤٣): (وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ «إلا» جاز بـ «غير» وجرى مجرى الاسم الذي بعد «إلا» لأنه اسم بمنزلة، و«غير» بمعنى «إلا» غير أنه لا يجوز أن تكون «غير» بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد «إلا». وذلك أنهم لم يجمعوا في «إلا» مبتداً وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة)

وقال المبرد (٦٤٤): («غير» اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعتة «إلا»)، وذكر ابن السراج أنها اسم (٦٤٥)، على حين عدها الزجّاجي حرفاً (٦٤٦) وتابع ابن جنّي البصريين، فذهب إلى أنها اسم (٦٤٧) وقابله الزمخشري (٦٤٨)، والملاحظ أن «غير» متى ما حسن موضعها «لا» كانت حالاً ومتى حسن موضعها «إلا» كانت استثناءً (٦٤٩).

٢. سوى، بالضم والكسر :

ذَكَرَ أَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهَا اسْمٌ (٦٥٠)، في حين ذهب الزّجّاجي إلى أنها حرف. (x)

(٦٤٣) الفصل ص ٦٨-٦٩ .

(٦٤٤) الكتاب ٢/٣٤٢، وانظر ٢/٣٠٩، ٢/٣٢١.

(٦٤٥) المقنضب ٤/٤٢٢، وانظر ٤/٣٩١ .

(٦٤٥) الأصول ١/٢٤٦ .

(٦٤٦) الجمل ٣٣٠ .

(٦٤٧) اللع ص ٢٣٠ .

(٦٤٨) الفصل ص ٦٨ .

(٦٤٩) البرهان ٤/٢٩٣ .

(٦٥٠) الكتاب ٢/٣٠٩ والمقنضب ٤/٢٩١ والأصول ١/٣٤٦ واللع ص ٦٦، ٦٩ .

(x) الجمل ص ٢٣٠، ٢٣٢ .

٣. يُبَيِّد :

بمعنى «غير»، وقد ذكره ابن السَّراج^(٦٥١).

٤. سواء :

ذكره المَبْرَدُ وابن السَّراج والزَّجَّاجي من البصريين^(٦٥٢).

حروف الجزاء

وهي من الحروف التي تباشر الفعل فيعمل فيه بعضها ولا يعمل فيه بعضها الآخر، وهذه الحروف هي:

١. إن :

وهي أم الباب عند النحويين جميعاً، قال سيبويه^(٦٥٣): (وإما «إن» فتكون للمجازاة، كقوله عَزَّوَجَلَّ: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ يُنَصِّرْكُمْ)^(٦٥٤) وقال الشاعر ابن عباس الكندي:

هَإِنْ تَكْتُمُوا الشَّرَّ لَا نَخْفِيهِ وَإِنْ تَبْهَمُوا الْحَرْبَ لَا نَقْصُرِ

وسَمَّاهَا المَبْرَدُ: «إن المكسورة» وهي عنده أصل الجزاء^(٦٥٥)، وتابعه على ذلك ابن السَّراج^(٦٥٦) والزَّجَّاجي^(٦٥٧) وأما ابن جني فسمَّاهَا حرف الشرط^(٦٥٨).

وذكر الزُّرْكَشِيُّ أَنَّ ابْنَ جَنِّي زعم في كتابه «القد» أَنَّ «إِنْ» الشرطية تفيد معنى التكثير لما كان فيه هذا الشيع والمعموم، لأنَّه شائع في كلِّ مرَّة^(٦٥٩).

(٦٥١) الأصول ٣٤٦/١ .

(٦٥٢) المختضب ٢٩١/٤، والأصول ٣٤٦/١ والجمال ص ٢٢٢، ٢٢٣ على التوالي .

(٦٥٣) الكتاب ١٥٢/٢ .

(٦٥٤) محمد ٧/ .

(٦٥٥) المختضب ٢٦٢/٢، وانظر ٤٩/١ .

(٦٥٦) الأصول ١٦٤/٢ .

(٦٥٧) الجمل ص ٢٩١ .

(٦٥٨) الخصائص ١١٠/٢ وقد سبق بيان الفرق بين مصطلحي الشرط والجزاء في فصل الأساليب النحوية .

(٦٥٩) البرهان ٤/ ٢٢٠ .

ومما يذكر أن «إن» تدخل على المتيقن وجوده إذا أنهم زمانه، كقوله: (أفإن ميت فنهيم
الخالدون) (٦٦٠) ويذكر أيضاً أنها تكون للاستقبال، فهي تخلص الفعل له وإن كان ماضياً
كقوله تعالى: (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت) (٦٦١)، وهذا ما نجده عند ابن الحاجب
والرضي (٦٦٢)، والزركشي (٦٦٣).

٢. إذ ما :

وهي من الحروف التي يجازي بها (٦٦٤)، وعددها ابن السراج اسماً (٦٦٥)، وعددها
الزجاجي حرفاً (٦٦٦)، على حين عددها ابن جنّي ظرفاً (٦٦٧)، وهي التي نجدها في قول
الشاعر عباس بن مرداس:

إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

الظروف التي يجازى بها :

ويجازى أيضاً ببعض الظروف (٦٦٨) عند سائر البصريين قال سيبويه (٦٦٩): (ومما
يجازى به من الظروف: أنى، حين ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، قال الشاعر لبّيد :

فاصنبت أنى تأتيها تلتبس بها كلاً مركبها تحت رجلك شاجر (٦٧٠)

(٦٦٠) الأنبياء/ ٣٤ .

(٦٦١) يوسف/ ٣٦ .

(٦٦٢) شرح الكافية ٢/ ٢٨٩ .

(٦٦٣) البرهان ٤/ ٢١٥ .

(٦٦٤) الكتاب ٢/ ٥٧، وانظر المختضب ٢/ ١٧ .

(٦٦٥) الأصول ٢/ ١٦٢ .

(٦٦٦) الجمل ص ٢١١ .

(٦٦٧) اللع ص ١٢٢ .

(٦٦٨) انظر الكتاب ٣/ ٥٦، وانظر المختضب ٢/ ٥٢، والأصول ٢/ ١٦٢، والجمل ٢١١ .

(٦٦٩) الكتاب ٢/ ٥٦ .

(٦٧٠) قيل في وصف داهية شنيعة وقضية ممضلة، والشاجر: المشتبك. والشاهد فيه المجازاة بـ «أنى». قال الأصمعي: لم
أسمع أحداً يجازى بـ «أنى». انظر الكتاب ٢/ ٥٨ الحاشية.

وقال ابن همام السلولي :

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاهِي (٦٧١)

وقد ذكر بدر الدين الزركشي أن «أُنَى» مشتركة بين الاستفهام والشرط (٦٧٢)، وأجاز ابن فارس وابن قتيبة أن تكون بمعنى كَيْفَ (٦٧٣).

الأسماء التي يجازى بها

وهذه الأسماء هي: «مَنْ» و«مَاء» و«أَيْتَهُم» (٦٧٤)، وزاد المبرِّد وابن السَّراج عليها «مَهْمَا» (٦٧٥).

الفاء التي تلزم جواب الشرط :

هي الفاء الجزائية، وتلزمه إذا لم يكن فعلاً خبرياً أي ماضياً ومضارعاً، فإن كان فعلاً خبرياً امتنع دخول الفاء، نحو قوله: (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً) (٦٧٦) والسبب في هذا أن الجملة الفعلية تصلح أن تكون بنفسها جواباً للشرط، وأما إن كانت الجملة غير فعلية، فلا تكون صالحة للجواب بنفسها، فلا بد من رابطة فجعلوا الفاء رابطة لأنها للتعقيب (٦٧٧).

(٦٧١) الشاهد فيه المجازاة بـ «أَيْنَ» الظرفية .

(٦٧٢) البرهان: ٢٤٩/١ .

(٦٧٣) البرهان ٢٤٩/٤ .

(٦٧٤) الكتاب ٦٩/٣ .

(٦٧٥) المختضب ٤٦/٢، والأصول ١٦٢/٢ .

(٦٧٦) الجن/ ١٣ .

(٦٧٧) البرهان ٢٩٩/٤-٣٠٠، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٩/١، ٢٥٠/١ .

الخاتمة

في خصائص المصطلح النحوي البصري

من سيبويه إلى الزمخشري

أرغب- بعد أن انتهيت من بحث المصطلح النحوي البصري من سبويه إلى الزمخشري،
ملما- ما وسعني الإلمام- بأكثرها-، في أن أثبت للقارئ بعض الخصائص التي لابد أن
يلاحظها من يتابع المصطلح البصري في هذه المرحلة:

أولاً: تعدد مصطلحات بعض الأبواب النحوية تعدداً كبيراً:

يلاحظ القارئ أن بعض الأبواب النحوية قد عُبرَ عنها بمصطلحات كثيرة، فمن هذه
الأبواب المبتدأ والخبر، ونائب الفاعل من المرفوعات، فقد أطلق النحويون على هذه الأبواب
أكثر من تسمية، ففي باب المبتدأ تطالعنا تسميات: المبتدأ، والابتداء، والمُسند إليه، والاسم،
وهي باب الخبر تطالعنا مصطلحات: الخبر، والمُبْنِي على المبتدأ، والمُسْتَقَرَّ والمُسند، وأما نائب
الفاعل فتسمياته كثيرة، وهي: المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعدَّ فعله إلى
مفعول، والمفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وما يقوم مقام الفاعل، وما كان بمنزلة
الفاعل، والمفعول الذي لا يذكر فاعله، والمفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، والمفعول الذي
لم يُسَمَّ من فعل به، والمفعول الذي أُقيم مقامَ الفاعل وأُسند إليه الفعل، واسم ما لم يُسَمَّ
فاعله. وتبرز هذه الظاهرة أيضاً في المنصوبات، فنجد أنهم عبروا عن المفعول المطلق
بتسميات: المفعول المطلق، والمصدر، واسم الحدثان، والحدث، والفعل، واسم الفعل، ونجد
هذا في تسمياتهم للطرف، وهي: الظرف، والمفعول فيه، والمُسْتَقَرَّ، والزمان، والمكان،
وظروف الدهر. وأكثر ما تبدو فيه هذه الخاصية واضحة في باب الحال والتمييز، فقد
عبروا عن الحال بمصطلحات: الحال، والمفعول فيه والخبر والصفة والمفعول به، والموقوع به،
كما عبروا عن التمييز ب: التمييز، والتبيين، والتفسير، والمفسر، والبيان، وما ينتصب على أنه
ليس من اسم الأول ولا هو هو، وما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وما ينتصب انتصاب
الاسم بعد المقادير، والمفعول فيه، وقد يلاحظ القارئ أن الأبواب التي تعددت مصطلحاتها
كثيرة، فلا داعي لإدراجها جميعها، وإنما ما ذكرته أمثلة على الخاصية توضيحاً لها.

والسُّبَّب في هذه الظاهرة يعود إلى طبيعة المرحلة التي درستها، فقد قام النحويون
وجامعو اللغة بجهودهم الجبَّارة، حتى تيسر لهم أن يجمعوا حشداً هائلاً من الأنماط
اللفوية، من الأَشْمار، والأَقوال، والأمثال، فَضْلاً عما انتفعوا به من أي القرآن الكريم،
والحديث الشريف، وأمام هذه الحشْد الهائل من الأنماط اللفوية، وقف النحويون دارسين

ومستنبطين للقواعد منها، وفي أثناء هذه العملية المضنية المجهدة لابد من استعمال مصطلحات يسيرة تيسر عليهم إبلاغ ما توصلوا إليه من علم إلى الدارسين وغيرهم، أضف إلى هذا أنَّ النحوي- كان في أوله، ولكل طائفة من النحويين مذهب يراعيه، وبسبب اتساع ظاهرة الاختيار في اللغة العربية مما جعل علماء كل فن يختارون وجهاً من عدة وجوه تتقارب في المعنى، وهي في مجملها صحيحة.

ولكن بعد أن استقرت المصطلحات انقرض أكثرها، وبقي أقربها إلى الظاهرة والصقها بها، في حين انقرضت المصطلحات الأخرى، ولم تعد لها قيمة في الاستعمال النحوي، وإنما تذكر الآن لأنها مصطلحات استعملت في وقت مبكر، ولكن هذا الاستعمال لم يكن ذا غناء.

٢. بعض المصطلحات البصرية لم تلاق حظاً من الاستقرار أو الاستعمال حتى نهاية المرحلة التي درستها، أي حتى زمان الزمخشري، فمصطلح «الفعل المبني للمجهول» لم يعرف بهذا اللفظ الذي اشتهر في أوساط النحويين إلا في زمان ابن مالك أي بعد وفاة الزمخشري بقرنين من الزمان، وكذلك كان استعمال مصطلح نائب الفاعل.

وهذه الخاصية شديدة الالتصاق بالظاهرة السابقة، فلأن النحو كان في أوله فمن الطبيعي أن تستعمل مصطلحات غير سوية ثم يمدل النحويون عنها إلى غيرها لما يَرَوْنَ من احتوائها على مقومات الشهرة أكثر من تلك التي عدلوا عن استعمالها.

٣. زوال كثير من المصطلحات بعد استعمالها عند نحوي أو اثنين أو أكثر، وهذه ظاهرة إيجابية لابد منها، ففي بداية هذه المرحلة غير المستقرة من المراحل التي مر بها النحو العربي عامة ولا سيما مصطلحه، من الطبيعي في هذه الحالة أن تقلص بعض المصطلحات، وهذا التقلص ظاهرة إيجابية، فهو يعني أنَّ المصطلح قد بدأ يأخذ طريقه الطبيعي نحو الاستقرار، فعلى سبيل المثال: انقرضت مصطلحات: «الابتداء» و «المسند إليه» و «الاسم» التي استعملت في باب المبتدأ، ولو حاولنا الكشف عن الأسباب التي حدت بهم إلى الإعراض عن هذه المصطلحات لوجدناها تنحصر في الأزواجية التي تعاني منها جميعها، فمصطلح «الابتداء» اكتسب شهرته في باب العامل، إذ يميز به عن العامل المنوي الذي يرفع المبتدأ، وهو وقوع

المبتدأ في بداية الكلام وتجرده من أي عامل لفظي كالنواسخ والإسناد إليه، وأما مصطلح «المسند إليه» فهو الفاعل أيضاً، وأما «الاسم» فشهرته الكبرى في باب أقسام الكلم، فهذا سبب من أسباب إغراض النحويين عن استعمال بعض المصطلحات، فهل بقي هناك أسباب أخرى؟

الذي يتتبع المصطلح النحوي يلاحظ أن هناك أسباباً عديدة أخرى، يجدها القارئ في ثنايا هذا البحث، منها طول العبارة أو عدم موافقتها للمعنى اللغوي أو معنى التركيب اللغوي الذي يبحثه النحوي- وغير هذه الأسباب مما ذكرته في هذا البحث.

والمصطلحات التي افترضت كثيرة جداً، فلو بقيت جميع هذه المصطلحات مستعملة لوقفنا في تخبط يصعب الخروج منه؛ وذلك لكثرتها البالغة.

4. بقاء بعض المصطلحات التي استعملت في بداية المرحلة، فربما يجد القارئ أن بعض التسميات قد استعملت عند الخليل أو سيبويه، وظلت مستعملة إلى زمان الزمخشري، بل حتى وقتنا هذا، ومن هذه المصطلحات: «البدل» و«المعطف» و«بدل الفلعل والنسيان» و«التفسير» و«الخفض» و«الجر» و«الحال» و«الاستثناء المنقطع» و«الفعل» و«الاسم» وغيرها.

ويعود السبب في هذه الظاهرة إلى موافقة هذه المصطلحات- من حيث اللفظ- معنى الظاهرة موافقة تجعلني أصفهما بأنهما متلازمان متلاصقان، زد على هذا ما تتمتع به هذه المصطلحات من ميزات في لفظها تجعلها سهلة يسيرة التداول، وهذه ظاهرة إيجابية أيضاً.

5. وجود بعض التلميحات إلى لفظ المصطلحات النحوية منذ بداية المرحلة التي درستها، ثم استعمال المصطلح سوياً بعد ذلك بوقت قصير، ونجد هذا في مصطلحات: «الاستثناء التام الموجب»، و«التام المنفي»، فقد بدأ التلميح إلى لفظ «التام الموجب» في زمان ابن السراج ثم استعمله الزجاجي وابن جني بلفظ «الموجب»، وأما مصطلح «التام المنفي»، فقد بدأ التلميح إلى لفظه في زمان سيبويه، ثم اشتهر بعد ذلك عند جميع البصريين منذ زمان الزجاجي أي قبل عام ٣٢٧هـ، وهو العام الذي توفي فيه الزجاجي حتى أيامنا هذه.

ومن المصطلحات التي استعملت في فترة مبكرة مصطلح «المنقطع»، الذي بدأ استعماله

عند سيبويه سويّاً ثم أعرض النحويون عنه زمناً طويلاً حتى جاء القرن الرابع الهجري فعاد إلى الاستعمال ولا سيما عند ابن السّراج ومن جاء بعده من العلماء.

وهذا الذي ذكرته قليل من كثير؛ لأنّ هذه الصّفة التي تحدّثت عنها إنما هي ظاهرة بارزة من ظواهر المصطلح النحوي، ويجد القارئ في هذا البحث جميع هذه المصطلحات التي لها هذه الصّفة.

٦. أغلب المصطلحات البصرية خاضع للمعنى وناشئ منه؛ وهذه الظاهرة يلاحظها أي باحث حاول تتبع المصطلح البصري، فكثير من المصطلحات وضعت لتساير معنى التركيب اللغوي، فمصطلح الظرف وضع ليساير معنى الظرف الذي هو المكان والزمان اللذان يقع فيهما الفعل، فهما متضمنان للفعل، أي أنهما وعاء لحدوث الفعل؛ كما أنّ الإبريق وعاء لما فيه.

ومن المصطلحات التي وضعت مراعية هذا المقياس: الفعل، والاسم، والحرف، والإعراب، والبناء، والاستغناء، والاختصاص، والاستثناء، والترخيم، والمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والإغراء، والتحذير، والتمييز، والتبيين، والتفسير، والحال، والصّفة، والنعت وغيرها كثير، أي أنّ هذه الخاصّة سبّغت تغلب على أكثر المصطلحات البصرية في هذه الفترة- وهذه الصّفة ناتجة من نظرة البصريين إلى المعنى وتقديمهم إيّاه على سائر الاعتبارات الأخرى.

٧. بعض المصطلحات البصرية ناشئة من نظرتهم إلى الفعل والعامل والعلاقات اللفظيّة «الإعراب» للتركياب اللغوية.

لقد برزت نظرية العامل إلى الوجود في التفكير النحوي منذ مرحلة مبكرة جداً والدليل على ذلك ورودها في كتاب سيبويه مئات المرات، وكتاب سيبويه يمثل أوّل إنتاج نحوي مكتوب وصل إلينا، وذلك خلافاً لما يمتدّد من أنها لم تذكر في كتاب سيبويه إلّا إماماً، ولكنني استطلعت إحصاء أكثر من مئتي موضع تعرض فيها سيبويه لذكر مصطلح العامل في كتابه لفظاً، هذا غير تلك النصوص التي ذكرها سيبويه متمرضاً للعمل والعامل دون أن ينص على لفظها.

هذه النظرية الأصيلة في النحو العربي كانت تسيطر على حيز كبير من التفكير النحوي فمن الطبيعي أن تتدخل في عملية وضع المصطلحات النحوية، فمن هذه

المصطلحات التي وضعت تائراً بنظرية العمل والعامل مصطلحات: اسم «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، واسم «ما» المشبهة به ليس، وخبر «كان» وأخواتها، وخبر «إن» وأخواتها، ومنها أيضاً: «الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر» أي إن وأخواتها، فهذه المصطلحات ناشئة من التأثير بنظرية العامل.

وقد ذهب التأثير بهذه النظرية خدأ بعيداً عند بعض النحويين، فابو جعفر النحاس يُسمّى «نائب الفاعل»: «اسم ما لم يُسمَّ فاعله» ويسمى المفعول الثاني في مثل هذا الباب: «خبر ما لم يُسمَّ فاعله» وذلك كقولك: اعطي عبدالله درهماً فـ «عبدالله» اسم ما لم يُسمَّ فاعله، وـ «درهماً» خبره، وأرى أن هذا إيفال في التأثير بهذه النظرية.

٨. حدث في هذه المرحلة- من سيبويه إلى الزمخشري وجود كثير من التداخل بين مصطلحات الأبواب النحوية ولا سيما في الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع، فقد استعمل النحويون بعض المصطلحات في باب معين، ثم استعملوها في باب آخر بلفظها نفسه، فقد استعمل مصطلح المفعول به عند سائر النحويين للتعبير عن وقع عليه فعل الفاعل، ولكنه استعمل أيضاً للتعبير عن الحال، وأما مصطلح المفعول فيه: فبعد أشهر المصطلحات في باب الظرف، ولكنه استعمل للتعبير عن الحال، والتمييز، ويعود السبب في هذا إلى طبيعة المرحلة التي حدثت فيها هذه الظاهرة، فقد لاحظ القارئ أن كثيراً من المصطلحات البصرية خاضع للمعنى، ومن هنا كثرت المصطلحات وتداخلت لتقارب كثير من الظواهر النحوية في المعنى، فالحال- على سبيل المثال- «مفعول فيه» من حيث أنه الهئية التي وقع فيها الفعل، والظرف هو مفعول فيه من حيث أنه الزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل.

وقد يرى القارئ أن هذه الظاهرة لم تدم طويلاً، فمن طبيعة الأشياء أن تتجه نحو الاستقرار بعد مرحلة الاضطراب الطبيعية التي تمرُّ بها، والمصطلح النحوي أيضاً كان أوّله، والمذاهب كثيرة وبناء على هذه الكثرة، فقد كثرت الاجتهادات فكثرت المصطلحات وتداخلت.

٩. استقرار مصطلحات الأساليب النحوية، منذ بداية المرحلة، فنلاحظ أن مصطلحات: الاستثناء، والنداء، والترخيم، والندبة، والاستغاثة، والتعجب، والقسم مستعملة منذ أيام سيبويه، ويعود السبب في هذا إلى نظرة النحويين إلى هذه

الأساليب على أنها أساليب لغوية متمازفة على تسميتها لموافقة مصطلحاتها لمعناها اللغوي، ومما يؤكد هذا أن بعض المصطلحات الأخرى قد استقرت معها؛ وذلك لأن معناها الاصطلاحي مُتَّفَقٌ مع معناها اللغوي، كالفاعل، والمفعول به وغيرهما.

١٠. برزت في هذه المرحلة ظاهرة استعمال المصطلحات الوصفية بروزاً واضحاً، ولا سيما في أولها، والسمة العامة التي تغلب على هذه المصطلحات طول العبارة، وهذه السمة هي التي حالت دون اشتهار هذه المصطلحات، فتأدراً ما كان يحدث أن يستعمل المصطلح أكثر من مرة حتى عند صاحبه. وقد أثبت هذا في مكانه.

ويمكن أن نعدّ هذه المصطلحات الوصفية تعريفات للأبواب التي استعملت للتعبير عنها، فعندما لم يكن مصطلح نائب الفاعل موجوداً بين النحويين رأينا سيبويه يسميه مرة: «المفعول الذي لم يمتد إليه فعل فاعل، ولم يمتد فعله إلى مفعول آخر» وفي أخرى يسميه: «المفعول الذي يمتداه فعله إلى مفعول» وذلك إذا كان الفعل المبني للمجهول متمدياً، أفلا ترى أن هذه المصطلحات تصلح أن تكون تعريفات لنائب الفاعل لا مصطلحات له؟ وقد استمر استعمال هذه المصطلحات بعد سيبويه زمناً طويلاً، فاستعملت عند المبرد بكثرة واضحة تعادل ما وجد منها عند سيبويه، ثم استعملت عند ابن السراج والزجاجي، ولكنها بدأت تتلاشى بعد الأخير، إذ اتجه المصطلح بعد الزجاجي نحو الرُسُو والاستقرار، ولا سيما ما نجده من مصطلحات عند أبي علي الفارسي وابن جني والزَّمَخْشَرِي، والأمثلة على هذه السمة كثيرة يجدها القارئ في أماكنها من البحث.

١١. شهدت المدة الواقعة في ما بين عام ٣٠٠هـ - ٣٥٠هـ تقريباً استعمال مصطلحات علماء الكوفة، وذلك عند ثلاثة من النحويين البصريين، وهم ابن السراج والزجاجي وأبو جعفر النحاس، فمن المصطلحات التي استعملت عندهم وهي ليست من مصطلحات البصريين، الحَسُو أي الزيادة والدائم وهو قسم من أقسام الفعل عند الكوفيين، والجُعد وهو النفي. والتبرئة، وهو نفي الجنس، والتفسير والمفسر، والخفض، والإضافة وغير ذلك كثير مما يجده القارئ في مكانه من البحث.

١٢. أكثر المصطلحات شهرة عند البصريين هو أقصرها عبارة وأشملها معنى والصقها بالظاهرة اللغوية من حيث المعنى، وأما أقلها شهرة فما كان له نقيض هذه الصفات، أي: ما كان أطولها عبارة أبعداها عن الظاهرة اللغوية.

كشاف المصطلحات

١. الألة « الحرف »
٢. الألة « من معاني الحروف »
٣. الإباحة
٤. الابتداء « آل التمرير »
٥. الابتداء « العامل المعنوي »
٦. الابتداء « ما يبتدأ به الكلام »
٧. الابتداء « المبتدأ »
٨. ابتداء الفاية
٩. الإبهام
١٠. الاجتماع « المعية »
١١. الاختصاص
١٢. الاختصاص « الملك »
١٣. الأداة « الحرف »
١٤. الاستثناء
١٥. الاستثناء بالشرط
١٦. الاستثناء التام المنفي
١٧. الاستثناء التام الموجب
١٨. الاستثناء الخارج من أول الكلام « المنقطع »
١٩. الاستثناء العرفي
٢٠. الاستثناء المتصل
٢١. الاستثناء المفرغ
٢٢. الاستثناء المنقطع

٢٣. الاستثناء الموجب
٢٤. الاستثناء الوضعي
٢٥. الاستدراك
٢٦. الاستعانة
٢٧. الاستعلاء
٢٨. الاستفائة
٢٩. استفراق الجنس
٣٠. الاستفتاح
٣١. الاستقبال
٣٢. الإسكان «السكون»
٣٣. الأسماء الستة
٣٤. الاسم
٣٥. الاسم «المبتدأ»
٣٦. اسم الإشارة
٣٧. اسم «إن» وأخواتها
٣٨. اسم الحدثان «المفعول المطلق»
٣٩. اسم الحين «من أسماء الظرف»
٤٠. الاسم الذي يسمى به الفعل «اسم الفعل»
٤١. اسم الزمان «من أسماء الظرف»
٤٢. اسم الفاعل «من المشتقات»
٤٣. اسم الفاعل «اسم كان»
٤٤. اسم الفعل
٤٥. اسم الفعل «المفعول المطلق»
- اسم «كان» وأخواتها

- اسم «لا» النافية للجنس
- اسم «ما» الحجازية
- اسم «ما» المشبهة بـ «ليس» الحجازية
- اسم ما لم يسم فاعله «نائب الفاعل»
- الاسم المتمكن
- اسم المفعول «من المشتقات»
- اسم المفعول «خبر كان وأخواتها»
- الاسم الناقص «الموصول»
- الإسناد
- الاشتغال
- الإشراف
- الإشفاق
- الإضافة
- الإضراب
- الإضممار «الضمير»
- الإعراب
- الإعلام
- الإغراء
- أهمل التفضيل
- الأفعال الخمسة
- الإنزاق والاختلاط
- الإلصاق
- الإلفاء «الصلة والحشو والزيادة»
- الإمالة

- الامتناع
- امتناع الامتناع
- الأمر «الفعل»
- الأمر «الإغراء»
- الأمر «التحذير»
- انتهاء الفاية
- الإنشاء «نقيض الخبر»
- إن وأخواتها
- الأولية «الابتداء»
- الأيام «الظرف»
- الأيام «من أسماء الظرف»
- الإيجاب بعد النفي
- البديل
- بدل الاشتغال
- بدل البعض من الكل
- البديل الذي يكون فيه الثاني هو الأول «المطابق»
- بدل الشيء من الشيء وهما لعمين واحدة (المطابق)
- بدل الشيء من الشيء وهو بعضه «بدل البعض»
- بدل الفلظ والنسيان
- بدل الكل «المطابق»
- بدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه «الاشتغال»
- البديل المطابق
- البناء
- بناء الفعل على الاسم «الاشتغال»

- البيان «التمييز»
- البيان «عطف البيان»
- بيان الجنس
- التأخير
- التابع
- التبرئة
- التبعيض
- التبيان «عطف البيان»
- التبيين «عطف البيان»
- التبيين «التمييز»
- التثنية «التوكيد اللفظي»
- التجاوز والتراخي
- التجريدية
- التحذير
- التحضيض
- التخيير
- التراخي
- الترتيب
- الترجي «الرجاء»
- الترقيم
- التسوية
- التشبيه
- التشريك «المعطف»
- التشكك «أفعال الشك»

- التصديق
- التصديق الإيجابي
- التصديق السلبي
- التعجب
- التمدي «لأفعال»
- التعريب «الإعراب»
- التمرية «عن الموامل»
- التقيقب
- التعليل
- التفاوت
- التفسير «التمييز»
- التفسير «حروف التفسير»
- التفصيل
- التقديم
- التقريب
- التقليل
- التكثير
- التكرير «التوكيد التابع»
- التكرير «التوكيد اللفظي»
- تكرير الأول بمعناه «التوكيد المعنوي»
- تكرير الكلام «التوكيد اللفظي»
- التلازم
- النمام «الإغراء»
- التمليك

- التمني
- التمييز
- التنبيه
- التنزيه
- التشفيس
- التكبير
- التتويج
- التتوين
- التوبيخ
- التوقع
- التوقع لمرجو أو مخوف
- التوكيد «غير التابع»
- التوكيد «التابع»
- التوكيد «التوكيد المعنوي»
- التوكيد غير الصريح
- التوكيد اللفظي
- التوكيد المعنوي
- الثناء «المدح»
- الجار والمجرور
- الجحد
- الجحود
- الجر
- الجرة «الكسرة»
- الجر على الجوار

- الجزء
- الجزم
- الجمع «الضم والاشراك»
- الجمع «المعية»
- الجواب
- الحاضر «من المضارع»
- الحال «من المنصوبات»
- الحال «من المضارع»
- الحال «من معاني الحروف»
- الحدث «المفعول المطلق»
- الحرف
- الحرف «من القرآن»
- الحرف «كان وأخواتها»
- الحرف الحي «حرف المد»
- الحرف غير المختص
- الحرف المختص
- حرف المد
- الحرف المشبه بالفعل
- الحركات الإعرابية
- حسب وأخواتها «أفعال الظن»
- الحشو
- الحصر
- الحقيقي «الفعل اللازم»
- الحقيقي «الفعل الذي يكون فاعله على وجه الحقيقة»

- الحلف « القسم »
- الحمد « المدح »
- الحين « من أسماء الظرف »
- الخافض والمخفوض
- الخبر
- الخبر « نقيض الانشاء »
- الخبر « خبر إن وأخواتها »
- الخبر « الحال »
- الخبر « خبر « لا » النافية للجنس »
- الخبر « مَنْ » بمعنى « الذي »
- خبر إن وأخواتها
- خبر كان وأخواتها
- خبر « لا » التي لنفي الجنس
- الخبري « الفعل المضارع »
- الخفض
- الخفة
- الخوف
- الدائم « من الأفعال »
- الدعاء « الأمر »
- الدعاء « النداء »
- الذم
- الرجاء « من الأفعال »
- الرجاء « من معاني الحروف »
- الرداة « الذم »

- الردع
- الرفع
- الرفع «الضمة»
- الزجر
- الزمان «من أسماء الظرف»
- الزماني «الأفعال الزمانية، كان وأخواتها»
- الزيادة «الصلة والحشو والالفاء»
- السالم «غير الممثل»
- السببية
- السكون
- الشرط
- الشروع «من الأفعال»
- الشك «من الأفعال»
- الشك «من معاني الحروف»
- الصرف
- الصفة «التوكيد»
- الصفة «الجار والمجرور»
- الصفة «الحال»
- الصفة «الظرف»
- الصفة «النعت»
- الصفة المشبهة
- الصلاح «المدح»
- الصلة «الحشو»
- الضم «من البناء»

- الضم «الجمع والإشراك»
- الضمة
- الضمير
- ضمير الشأن والقصة والحديث
- ضمير الفصل
- الطلب
- الطمع
- الظرف
- ظرف الدهر «ظرف الزمان»
- ظرف الزمان
- ظرف المكان
- الظرفية «الوعاء»
- الظن «من الأفعال»
- الظن «من معاني الحروف»
- ظن وأخواتها
- العائد
- العامل
- العامل اللفظي
- العامل المعنوي
- العبارة «حروف العبارة والتفسير»
- العِدَّة
- العدل
- العرض
- العطف

- عطف البدل «البدل»
- عطف البيان
- العماد «ضمير الفصل»
- العمل «الفعل»
- العندية
- الغاية «انتهاء الغاية»
- غير المتعدي «اللازم»
- غير المجزئ
- غير المحضة «الإضافة»
- غير المصروف
- غير المنصرف
- غير الموجب «الاستثناء التام المنفي»
- الفاعل
- الفاعل «اسم كان»
- الفتح
- الفتحة
- الفصل «من معاني الحروف»
- الفضلة
- الفعل
- الفعل «المفعول المطلق»
- الفعل التام
- الفعل الناقص
- القسم
- القصر والحصر

- القطع «الإغراء»
- القلوب «من الأفعال»
- كان التامة «الحدثية»
- كان الزائدة
- كان التي لا تحتاج إلى الخبر «التامة»
- كان التي هي «يقع» في المعنى «كان التامة»
- كان الناقصة «الزمانية»
- كان وأخواتها
- الكسر
- الكسرة
- الكناية «الضمير»
- اللازم
- اللزوم
- المؤقت «من الظروف»
- اللفو «الزيادة»
- ما ابتدئته من الأول وهو هو «البدل المطابق»
- ما أبدل من الأول وهو بمضه «بدل البعض»
- ما أضمر عامله على شريطه التفسير «الاشتغال»
- ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الفعل «المفعول لأجله»
- ما جاء على «وقع» - كان التامة
- ما جرى على إعرابه قبل دخول «إلا» - الاستثناء المفرغ
- ما جرى مجرى الفعل «اسم الفعل وإن وأخواتها»
- ما الحجازية
- الماضي

- ما كان بمنزلة الابتداء «اسم كان»
- ما كان بمنزلة الفاعل «نائب الفاعل»
- ما كان من سبب الأول وهو مشتمل عليه «بدل الاشتمال»
- ما كان المنصوب هو المرفوع في المعنى «خبر كان»
- ما لا يكون إلا على معنى «ولكن»- الاستثناء المنقطع
- ما لم يسم فاعله «المبني للمجهول»
- ما لم يقع «المضارع والأمر»
- ما المشبهة بدليس-الحجازية
- ما هو بمنزلة الابتداء «اسم إن»
- ما يبقى فيه الاسم على ما كان عليه قبل إضافة «إلا» الاستثناء المفرغ
- ما يجيء للإحاطة والمعموم «التوكيد المعنوي»
- ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من جنس الأول «الاستثناء المنقطع»
- ما يقوم مقام الفاعل «نائب الفاعل»
- ما يكون فيه الفعل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد «الاستثناء الموجب»
- ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء «الاستثناء المفرغ»
- ما يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه «الاستثناء المنفي»
- ما يكون فيه المستثنى نصباً لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره «الاستثناء الموجب»
- ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه «الاستثناء المنفي»
- ما يكون المعنى مشتملاً عليه «بدل الاشتمال»
- ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع إلا أنه بعضه «الاستثناء الموجب»
- ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير «التمييز»
- ما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو «التمييز»
- ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة «التمييز»
- المبتدأ

- المبني
- المبني على المبتدأ «الخبر»
- المبني للفاعل «الفعل المبني للمعلوم»
- المبني للمجهول
- المبني للمفعول «للمجهول»
- المبهم
- المتروك صرفه
- المتعدي
- المجازاة «الجزاء»
- المجرى «المصروف»
- المجهول «ضمير الشأن»
- المحدود عن البناء «الممدول»
- المحضة «من الإضافة»
- المحل «الظرف»
- المحمدة «المدح»
- المدح
- المدعو «المستغاث به»
- المدعو «المنادى»
- المدعو له «المستغاث له»
- المساواة «التسوية»
- المستثنى
- المستثنى المتصل
- المستثنى المنقطع
- المستثنى منه

- المستغاث به
- المستغاث له
- المستقبل «من المضارع»
- المستقر «الجار والمجرور أو الظرف اللذان يصلحان لأن يكونا خبراً للمبتدأ»
- المسند
- المسند إليه ، «الفاعل»
- المسند إليه «المبتدأ»
- المشبه بالفاعل في اللفظ «اسم كان»
- المصاحبة
- المصدر
- المصدر الجامد
- المصدر الذي يكون فيه معنى التمجيد
- المصدر المثني
- المصدر المضاف
- المصدرية
- المضارع
- المضارع للنداء «الاختصاص»
- المضاف
- المضاف «الاسم المركب تركيباً إضافياً»
- المضاف إليه
- المضمير
- المضمير «الضمير»
- المعدول
- المعرب

- المعرفة
- المنوية «الإضافة»
- المعية
- المفسر «التمييز»
- المفعول «خبر كان»
- المفعول به
- المفعول به «الحال»
- المفعول الذي أقام مقام الفاعل «نائب الفاعل»
- المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه «نائب الفاعل»
- المفعول الذي شغل الفعل عنه «المشغول عنه»
- المفعول الذي لا يذكر فاعله «نائب الفاعل»
- المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل «نائب الفاعل»
- المفعول الذي لم يسم من فعل به «نائب الفاعل»
- المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول «نائب الفاعل»
- المفعول فيه «التمييز»
- المفعول فيه «الحال»
- المفعول فيه «الظرف»
- المفعول لأجله
- المفعول له
- مفعول ما لم يسم فاعله «نائب الفاعل»
- المفعول المطلق
- المفعول معه
- المفعول من أجله
- المقاربة «أفعال»

- المكان «من أسماء الظرف»
- المكني «الضمير»
- الملك
- الممتع «الفعل اللازم»
- الممتع «الممنوع من الصرف»
- الممنوع من الانصراف
- الممنوع من الصرف
- المنادى
- المنادى المبهم
- المنادى المضارع للمضاف
- المنادى المضاف
- المنادى المشابه للمضاف «المضارع للمضاف»
- المنادى المفرد
- المنادى النكرة
- المنتهى «انتهاء الفاية»
- المنصرف
- المنصوب بـ «لا» التي لنفي الجنس «اسم لا»
- المنصوب باللازم إضماره «الإغراء»
- المنصوب باللازم إضماره «التحذير»
- المنصوب على إضمار فعل يفسر ما بعده «المشغول عنه»
- المنصوب على أعني «الاختصاص»
- المنصوب على الزم «الإغراء»
- المنصوب على الترحم «الاختصاص»
- المنصوب على التعظيم والمدح «الاختصاص»

- المنصوب على الشتم «الاختصاص»
- المنفي «المنوع من الصرف»
- المنفي «الاستثناء التام المنفي»
- المنفي «اسم لا»
- المنقول «الفعل الذي يراد به غير الفاعل الذي جعل له»
- المنكور «اسم لا»
- الموصول
- الموصول الاسمي
- الموصول الحرفي
- الموقوع به (الحال)
- الموقوع له «المفعول لأجله»
- نائب الفاعل
- الناقص «الفعل الزماني»
- النداء
- الندبة
- النسب
- النسق
- النصب
- النصب «الفتحة»
- النعت
- النعت «التوكيد»
- النعت السببي
- النعت «وزن أهمل الذي مؤنثه فعلاء»
- النفي «من معاني الحروف»

- نفي الجنس
- النكرة
- النكرة «اسم لا»
- النهي «التحذير»
- النهي «النفي»
- الواصل «الفعل اللازم»
- الوصف «الذات»
- الوصف «وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء»
- الوعاء «الظرفية»
- الوعد «من معاني الحروف»
- الوعيد «من معاني الحروف»
- الوقف «اسم ظرف»
- الوقف «السكون»
- اليقين
- اليمين «القسم»

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن- جلال الدين السيوطي- المكتبة الثقافية بيروت- ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي- للزجاجي- تحقيق عبدالحسين المبارك- دار الرشيد للنشر بغداد- ١٩٨٠م
- أساس البلاغة- جار الله الزمخشري- تحقيق عبد الرحيم محمود- دار المعرفة- بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م
- أسرار العربية- أبو البركات الأنباري- تحقيق محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العربي بدمشق- مطبعة الشرقي- دمشق- ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر- جلال الدين السيوطي- تحقيق طه عبدالرؤوف سعد- مكتبة الكليات الأزهرية- ١٩٧٥م
- الأصول في النحو- أبو بكر بن السراج- تحقيق عبدالحسين الفتلي- مطبعة سليمان الأعظمي- بغداد ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- الأصول في النحو- أبو بكر بن السراج- تحقيق عبدالحسين الفتلي- مطبعة النعمان النجف- ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ج١.
- أصول النحو العربي- محمد خير الحلواني- جامعة تشرين- اللاذقية- ١٩٧٩م.
- أصول النحو العربي- محمد عيد- عالم الكتب- القاهرة- ١٩٧٣م.
- إعراب الحديث النبوي- أبو البقاء المكي- تحقيق عبد الإله نبهان- مطبعة زيد بن ثابت- دمشق- ١٣٩٧هـ.
- الإعراب عن قواعد الإعراب- ابن هشام الأنصاري- تحقيق علي فودة نيل- جامعة الرياض- الرياض ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج- تحقيق إبراهيم الأبياري- المؤسسة المصرية العامة القاهرة- ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- إعراب القرآن- أبو جعفر النحاس- تحقيق زهير غازي زاهد- مطبعة الماني بغداد- ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- الاقتراح- جلال الدين السيوطي- تحقيق أحمد محمد قاسم- مطبعة السعادة القاهرة- ط١
١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- الأمالي الشجرية- ابن الشجري- دار المعرفة- بيروت- بلا تاريخ.
- إملاء ما من به الرحمن- أبو البقاء المكي، دار الكتب العلمية- بيروت ط١ ١٣٩٩هـ /
١٩٧٩م.
- إنباء الرواة- جمال الدين القفطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الكتب المصرية
١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف- أبو البركات الأنباري- تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد- دار الفكر- بيروت- بلا تاريخ.
- أنوار الربيع في أنواع البديع- ابن معصوم- تحقيق شاكِر هادي شكر مطبعة النعمان- بغداد-
ط١، ١٣٨٩هـ.
- أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط٦، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- الإيضاح في علل النحو- الزجاجي- تحقيق مازن المبارك- دار الفرائس- بيروت- ط١،
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء- أبو بكر بن الأنباري- تحقيق محيي الدين رمضان- دمشق-
١٣٩١هـ.
- البحث النحوي عند الأصوليين- مصطفى جمال الدين- دار الرشيد للنشر بغداد- ١٤٠هـ /
١٩٨٠م.
- البحر المحيط- أبو حيان النحوي- مطبعة السعادة- مصر ط١، ١٣٢٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن- بدر الدين الزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار
المعرفة- بيروت- ط٢، ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م.
- بنية الوعاة- جلال الدين السيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر- بيروت-
ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن- أبو البركات الأنباري- تحقيق ط عبد الحميد طه- القاهرة-
١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

- تأويل مشكل القرآن- ابن قتيبة- تحقيق أحمد صقر- المكتبة العلمية- ط٢، ١٤٠١هـ .
- تاريخ الأدب العربي- المستشرق بروكلمان- ترجمة عبدالحليم النجار- القاهرة- دارالمعارف- ط٢ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- ابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات- القاهرة- ١٣٨٧هـ.
- التصاريغ- يحيى بن سلام- تحقيق هند شلبي- الشركة التونسية للتوزيع- ١٣٩٩هـ.
- التطور النحوي للغة العربية- المستشرق برجستراسر- تصحيح رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ودار الرفاعي بالرياض- ١٤٠٢هـ.
- التمرينات- الشريف الجرجاني- مكتبة لبنان- لبنان- ط١، ١٩٧٨م.
- تفسير القرآن العظيم- ابن كثير- دار المعرفة- بيروت - ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.
- تفسير الكبير- الفخر الرازي- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- المطبعة المصرية- ١٣٥٣هـ .
- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل- محمد علي النجار- مطبعة الفجالة الجديدة- القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك- المرادي- تحقيق عبدالرحمن علي سليمان- مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة- ط٢ .
- الجمل في النحو- الزجاجي- تحقيق علي الحمد- مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل/ إربد- ١٩٨٤ .
- الجنى الداني في حروف المماني- حسن بن قاسم المرادي- تحقيق طه محسن- جامعة الموصل ١٣٩٦هـ .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب- علاء الدين الأربلي- بغداد- ط٢، ١٣٩٠هـ.
- حاشية الخضري علي ابن عقيل- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- بلا تاريخ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- بلا تاريخ.
- الحجة في علل القراءات السبع- أبو علي الفارسي- تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين- القاهرة- ١٣٨٥هـ .
- خزانة الأدب- الخطيب البغدادي- تحقيق عبدالسلام هارون- القاهرة- ١٣٨٩هـ.
- الخصائص- أبو الفتح بن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الهدى- بيروت ط٢.
- الدراسات اللغوية في العراق- عبد الجبار القزاز- دار الرشيد للنشر- بغداد- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- درة الفواص في أوهام الخواص- الحريري- مكتبة المتنبى- بغداد- بلا تاريخ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع- الشنقيطي- دار المعرفة- بيروت- بلا تاريخ.
- دلائل الإعجاز- عبدالقاهر الجرجاني- دار المعرفة- بيروت- ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- دور الكلمة في اللغة- ستيفن أولمان- ترجمة كمال بشر- مكتبة الشباب القاهرة- بلا تاريخ.
- رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥هـ.
- الرد على النحاة- ابن مضاء القرطبي- تحقيق محمد إبراهيم البنا- دار الاعتصام- ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- سر صناعة الاعراب- أبو الفتح بن جني- تحقيق مصطفى السقا وآخرين- القاهرة- ط١، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م.
- سيبويه إمام النحاة- على النجدي ناصف- عالم الكتب- القاهرة- ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- شرح ابيات المغني- عبدالقادر البغدادي- تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق- دمشق- ط١- ١٣٩٣هـ.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للمعني- دار إحياء الكتب العربي- القاهرة- بلا تاريخ.
- شرح الفية ابن مالك- ابن عقيل- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت والقاهرة- ط١٦- ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- شرح التصريح على التوضيح- خالد الأزهرى- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- بلا تاريخ.
- شرح جمل الزجاجي- ابن عصفور- تحقيق صاحب أبو جناح- العراق- ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- شرح شذور الذهب- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة- القاهرة- ط٨- ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.
- شرح القصائد العشر- التبريزي- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة المديني- القاهرة- ط١- ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة السعادة- القاهرة- ط١١- ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.
- شرح الكافية- الرضي الاسترابادي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط٢- ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية- ابن هشام الأنصاري- تحقيق هادي نهر- بغداد- ١٣٩٧هـ.

- شرح المفصل- ابن يعيش النحوي- عالم الكتب- بيروت ومكتبة المتقبي- القاهرة، بلا تاريخ.
- شرح المقدمة المحسبة- ابن بابشاذ- تحقيق خالد عبد الكريم- الكويت- ط١- ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- الصاحبى فى فقه اللغة وستن العربية فى كلامها- ابن فارس- تحقيق مصطفى الشويى- مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر- بيروت- ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.
- الصحاح- إسماعيل بن حماد الجوهري- تحقيق أحمد عبدالغفور المطار- دار العلم للملايين- ط٢- ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ضعى الاسلام- أحمد أمين- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- ط٨.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك- محمد عبدالعزيز النجار- مطبعة السعادة القاهرة- ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء- محمد بن سلام الجمعي- تحقيق محمود محمد شاكر- مطبعة المدينى- القاهرة- ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللفويين- الزبيدي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر- ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.
- العربية- المستشرق يوهان فلك- ترجمة رمضان عبدالشواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٤٠٠هـ.
- فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة- تاج الدين الإسفرايينى- تحقيق عفيف عبدالرحمن- ١٩٨١م.
- الفرائد الجديدة- جلال الدين السيوطى- تحقيق عبدالكريم المدرس- وزارة الأوقاف العراقية- بغداد بلا تاريخ
- الفصول- ابن معطى- تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجى- المطبعة النموذجية- القاهرة- ١٣٦٨هـ.
- الفعل، زمانه وأبنيته- إبراهيم السامرائى- مؤسسة الرسالة- ط٢- ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- فقه اللغة وأسرار العربية- عبدالملك بن محمد الثعالبي- دار مكتبة الحياة- بيروت بلا تاريخ
- الفهرست- ابن النديم- دار المعرفة- بيروت- ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م. فى التركيب اللغوى للشعر
- المراقى المعاصر- مالك يوسف المطلبى- دار الرشيد للنشر- العراق- ١٩٨١م.

- في المصطلح النحوي الكوفي- حمدي الجبالي- رسالة ماجستير- جامعة الهرمولا- ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، لم تنشر.
- القاموس المحيط- الفيروز بادي- دار الجيل- بيروت- بلا تاريخ.
- الكامل في اللغة والأدب- المبرد- مكتبة المعارف- بيروت- بلا تاريخ.
- الكتاب- سيبويه- تحقيق عبدالسلام هارون- عالم الكتب- بيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون- محمد التهانوي- تحقيق لطفي عبدالبدیع- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- ١٢٨٢هـ / ١٩٦٣م.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل- جار الله الزمخشري- دار المعرفة- بلا تاريخ.
- الكليات- أبو البقاء الكوفي- تحقيق عدنان درويش ورفيقه- دمشق- ط١ ١٩٧٤م.
- الكواكب الدرية- محمد الأهدل- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨.
- لسان العرب- ابن منظور- دار صادر- بيروت- ١٣٠٠هـ، (مصورة).
- اللغة- فندريس- ترجمة الدواخلي والقصاص- مكتبة الإنجلو المصرية.
- اللغة العربية، معناها ومبناها- تمام حسان- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط٢- ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- اللع في العربية- أبو الفتح بن جني- تحقيق فائز فارس- الكويت- ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد- المبرد- تحقيق عبدالعزيز الميمني- المطبعة السلفية- ط١.
- متن الأجرومية ودروس في النحو- أحمد قصيد العاملي- دار التوجيه الاسلامي- بيروت والكويت- ط٥- ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠.
- مجالس ثعلب- أحمد بن يحيى ثعلب- تحقيق عبدالسلام هارون- دارالمعارف مصر- ط٢.
- مجالس العلماء- الزجاجي- تحقيق عبدالسلام هارون- الكويت- ١٣٨٢هـ.
- المحااجة بالمسائل النحوية- جار الله الزمخشري- تحقيق بهجة باقر الحسني- مطبعة اسعد- بغداد- ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.
- المدارس النحوية- شوقي ضيف- دار المعارف بمصر- ط٢- ١٩٦٨م.
- مدرسة البصرة- عبدالرحمن السيد- دار المعارف- القاهرة- ١٣٨٨هـ.
- مدرسة الكوفة- مهدي المخزومي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة- ط٢- ١٣٧٧هـ.
- المذكر والمؤنث- أبو بكر بن الأنباري- طارق عون الجنابي، مطبعة الماني بغداد، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

- المرتجل- ابن الخشاب- تحقيق علي حيدر- دمشق- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- المزهري- جلال الدين السيوطي- تحقيق جاد المولى وآخرين- مطابع عيسى البابي الحلبي- القاهرة.
- مسائل خلافية- أبو البقاء المكي- تحقيق محمد خير الحلواني- منشورات دار المأمون للتراث- ط٢.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير- أحمد بن محمد الفيومي- تصحيح مصطفى السقا- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة.
- المصطلح النحوي. نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري- عوض حمد القوزي- رسالة ما جستير- جامعة الرياض- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩- نشرت.
- المطالع السعيدة- جلال الدين السيوطي- تحقيق عبد الكريم المدرس بغداد- ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- معاني الحروف- الرماني- تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي- دار نهضة مصر للطبع والنشر- القاهرة.
- معاني القرآن- أبو الحسن الأخفش- تحقيق فائز فارس- الكويت- ط٢- ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- معاني القرآن- أبو زكريا الفراء- عالم الكتب- بيروت- ط٢- ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء- ياقوت الحموي- دار الفكر- بيروت- ط٣- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- معجم الشامل في علوم العربية ومصطلحاتها- محمد سميد أسبر وبلال الجندي دار العودة- بيروت- ط١- ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب- مجدي وهبة وكامل المهندس- مكتبة لبنان- بيروت- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- معجم النحو- عبدالغني الدقر- الشركة المتحدة للتوزيع- بيروت- ط٢- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة.
- مفاتيح العلوم- الخوارزمي- إدارة الكتب الطباعة المنيرية- ١٣٤٢هـ.
- مفتاح العلوم- السكاكي- دار الكتب العلمية- بيروت- بلا تاريخ.
- المفصل- جاز الله الزمخشري- تحقيق محمد بدر الدين النمساني الحلبي- دار الجيل- بيروت- ط٢.

- المفصل في تاريخ النحو العربي- محمد خير الحلواني- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- الفضليات- الفضل الضبي- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون- دار المعارف- القاهرة- ط٣- ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
- المقتصد في شرح الإيضاح- عبد القاهر الجرجاني- تحقيق كاظم بهر المرجان- دار الرشيد للنشر- بغداد- ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- المقتضب- المبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب- بيروت. بلا تاريخ.
- مقدمة في النحو- خلف الأحمر البصري- تحقيق عز الدين التوخي- دمشق- ١٣٨١هـ.
- المقرب- ابن عصفور- تحقيق أحمد الجوارى وأحمد الجبوري- مطبعة العاني بغداد- ط١- ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- من أسرار اللغة- إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ط٦- ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية- سعيد الأفغاني- دار الفكر- ط٣- ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- الموجز في النحو- أبو بكر بن السراج- تحقيق الشويبي و دامجي- مؤسسة بدران- بيروت- ١٩٦٥م.
- الموهبي في النحو الكوفي- عبد القادر الكنغراوي- دمشق- ١٣٧١هـ.
- النحو الجديد عبد المتعال الصمدي- دار الفكر العربي- بلا تاريخ.
- النحو المصنف- محمد عيّد- مكتبة الشباب- القاهرة- ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- النحو الواهي- عباس حسن- القاهرة- دار المعارف بمصر.
- نزهة الطرف في علم الصرف وكتب أخرى- أحمد بن محمد الميداني- دار الآفاق الجديدة- بيروت- ط١- ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع- جلال الدين السيوطي- دار المعرفة - بيروت.